فلسفة اللغة

عند
لودفيغ فتغنشتاين



جمال حمود



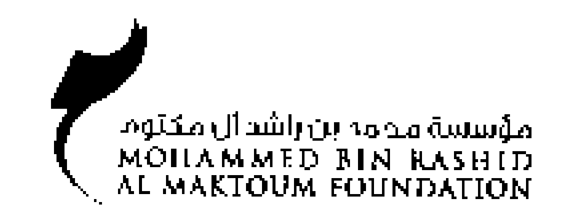




فلسفة اللغة

عند
لودفيغ فتغنشتاين

جمال حمود



منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef



بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
1430 هـ - 2009 م

ردمك 978-9953-87-505-7

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID
AL MAKTOUM FOUNDATION
octub@mbrfoundation.ae
www.mbrfoundation.ae

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
149 شارع حسيبة بن بوعلي
الجزائر العاصمة - الجزائر
e-mail: editions.elikhtilef@gmail.com



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (1 961+)
الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (1-961+)

المحتويات

الفصل الثالث
مبدأ الماصدقية

الفصل الرابع
الأنطولوجيا المنطقية في الرسالة

الفصل الخامس
مفهوم القضية الأولية

الفصل السادس
نظرية الرسم المنطقي

الفصل السابع
نظرية القول والإظهار

الفصل الثامن
الفلسفة ونقد اللغة

الفصل التاسع
الفلسفة والصمت

مُقـدِّمـة

في هذا الوقت الذي نحن فيه، يكون قد مرّ أزيد من ثمانية عقود من الزمن على نشر الرسالة المنطقية الفلسفية، مما يعني أنه من أجل فهم أفضل لهذا الكتاب ينبغي أن نعود بذاكرتنا إلى الجو الفكري الذي كان سائداً في ذلك الوقت. حيث أفكار الرسالة، ستكون أكثر وضوحاً لو أننا أخذنا بالاعتبار الظروف التي عاشها فتغنشتاين منذ التحاقه بـ «كمبردج» في أكتوبر 1911؛ وإلى غاية التحاقه بالحرب في 1914. لكن يجب أن نوضح مسألة مهمة وهي تعطي للرسالة إحدى خصوصياتها ألا وهي أنه من أجل فهم صحيح للرسالة نحن لا نحتاج إلى معرفة كبيرة بتاريخ الفلسفة بقدر ما نحتاج إلى معرفة كبيرة بتاريخ المنطق، على الأقل معرفة ما حدث من تطورات شهدها المنطق الحديث في الفترة التي امتدت تقريباً من تاريخ نشر فريج كتابه «أسس علم الحساب» Grundlagen der Arithmetik (1874) إلى تاريخ نشر راسل وايتهد كتابهما "مبادئ الرياضيات" Principia Mathematica (1910 – 1913). وعلى هذا فمن دون معرفة ببعض أوليات المنطق الأساسية – التي شكلت جزءاً من الاهتمامات الأساسية للرسالة فيما بعد –، فإن قراءتنا للرسالة لن تكون مثمرة.

لهذا كان أول بعد يجب أخذه في الاعتبار من أجل مقاربة صحيحة للرسالة هو تحديد وضعها الصحيح بالنسبة لفلسفتي فريج وراسل[1]. وفي هذا الصدد إذا كان «هاكر» Hacker قد اعتبر قول فتغنشتاين في الرسالة: «الفلسفة كلها نقد للغة»[2] نقطة انطلاق ما سمّي "المنعطف اللغوي" Turn Linguistic[3] في الفلسفة في القرن

---

(1) الحديث عن فلسفتي فريج وراسل لا يعني أنهما تشكلان سياقاً موحداً، يمكننا أن ندخل فيه الرسالة أو نعارضه بها. هذا السياق لا وجود له، لأن كل واحدة من الفلسفتين تختلف عن الأخرى في أكثر من فكرة واحدة.

(2) Wittgenstein, L: Tractatus Logico-philosophicus, Traduction, préambule et notes de G.G. Granger, Editions Gallimard, 1993, 4.0031.

(3) Hacker, P.M.S: Wittgenstein's Place in Twentieth century Analytic Philosophy, Blackwell, U.S.A, 1996, p. 36.

واصطلاح المنعطف اللغوي هو حركة فلسفية سيطرت على الفكر الأنجلو أميركي في القرن العشرين، وما يميّز هذه الحركة، هو نظريتها في أن كل القضايا تعالج من خلال اللغة،

العشرين، فإن هذا المنعطف حدث أولاً في حياة فتغنشتاين الخاصة في العام 1911. وفي هذا الصدد روى "ماك غينس" Mc Guiness أنه في خريف ذلك العام اتخذ فتغنشتاين قراراً غيّر مسار حياته في ما بعد حيث عوضاً عن العودة إلى مانشستر لإكمال دراسته في هندسة الطيران التي بدأها من قبل فإنه ذهب إلى كمبردج من أجل متابعة دروس راسل[1]. وقد وقع هذا – حسب اعتراف فتغنشتاين نفسه لـ فون رايت Von Wright – بناء على نصيحة فريج[2]، كما أن دراسته لكتاب راسل "أصول الرياضيات" Principles of Mathematics الذي نشره في 1903، أثر فيه بعمق، وأن هذا الكتاب هو الذي حوّل اهتمامه أيضاً إلى دراسة مؤلفات فريج. وهكذا – ذهب «فون رايت» – إلى أن: «المنطق الجديد الذي يعد فريج وراسل من أبرز ممثليه، كان هو الباب الذي دخل منه إلى الفلسفة»[3].

لهذا السبب عندما أخذ فتغنشتاين في الحديث عن مصادر فكره، ذكر مصدرين: هما أعمال «صديقه» راسل، والمؤلفات «العظيمة» لفريج[4]. وإذا قلنا إن فريج وراسل هما من أحدث المنعطف اللغوي في حياة فتغنشتاين، فإنما نشير بذلك إلى دورهما في لفت انتباهه إلى الاهتمام بالمفاهيم المنطقية الأساسية، وتحديداً إلى «الثوابت المنطقية» Constantes Logiques التي اعتبرها راسل في تلك الفترة أشياء ثابتة مثل أعداد فريج[5]. لكن هذا التصور الأفلاطوني لأشياء المنطق لم يقتنع به فتغنشتاين، لأنه يخفق في تفسير طابع الضرورة في المنطق. لذلك وفي أول رد فعل على ذلك التصور، فإن أول ما افتتح به فتغنشتاين كتاب "الدفاتر" Carnets هو التأكيد على أن يعتني المنطق بنفسه[6] قاصداً بهذا أن تكون قضاياه ضرورية وذلك

الأخلاق تعالج من خلال قضايا الأخلاق والعلم يعالج من خلال قضايا العلم... إلخ، حيث أصبحت فلسفة اللغة هي المركز إن لم تكن كل الفلسفة، ومن دعاة هذه الحركة، نذكر على سبيل المثال: ميكائيل دوميت، وجون أوستين... وغيرهما. أنظر:

Devit, M & Sterelny, K: Language and Reality, an Introduction to the Philosophy of Language, Blackwell, 2nd ed., pp. 280–281.

(1) Mc Guiness. B: Wittgenstein, les années de jeunesse 1889-1921, Traduit de L'Anglais, par Y. Tenenbaum, Seuil. 1991. p. 103.

(2) Von Wright, G. H. Wittgenstein, Traduit de L'Anglais par E. Rigal, T.E.R, 1986, p. 28.

(3) Ibidem.

(4) Tractatus. O.C., Introduction.

(5) Mc Guiness, Idem. p. 111.

(6) Wittgenstein, L: Carnets 1914-1916, Traduction et notes de G.G. Granger Gallimard, 1971, (22/8/14).

بأن لا تعتمد تلك القضايا في صدقها على الواقع، ولكي تكون قضايا المنطق مستقلة عن الواقع يجب أن لا تمثل الثوابت المنطقية شيئاً في الواقع. هذه الفكرة حظيت بأهمية بالغة لدرجة أن فتغنشتاين وصفها بالفكرة الأساسية في الرسالة[1]، وهذا ما يجعلنا نلاحظ أن طبيعة التأثير الذي أحدثته أفكار فريج وراسل في ما يختص بأسس المنطق، إنما تكمن أهميتها الحقيقية في أنها أوجدت لدى فتغنشتاين نقطة الانطلاق نحو الاهتمام بالمشكلات التي تشكل "فلسفة اللغة" Philosophie du Langage، وهذا ما أكده بقوله: «إن عملي تطور من أسس المنطق إلى ماهية العالم»[2]. وإن تأثير تلك الآراء التي قالها فريج وراسل في طبيعة المنطق إنما يكمن فقط في أنها ولدت لديه موقفاً عكسياً، وكما قال "بلاك" Black: «في ما يختص بطبيعة المنطق فريج وراسل لم يقولا الشيء الكثير مما يمكن لفتغنشتاين أن يستخدمه»[3]. لكن لذلك الموقف العكسي أهمية بالغة تكمن في أنه يعطي لفلسفة اللغة في الرسالة طابعاً يميّزها عن سابقاتها عند فريج وراسل.

ومن جهة أخرى، فإن تأثير فريج وراسل في إحداث المنعطف اللغوي عند فتغنشتاين لم يقتصر على أسس المنطق، ولكنه تعداه إلى موضوع قدرة اللغة على التعبير عن الفكر الفلسفي، وفي هذه النقطة فقد كان لرأيي فريج وراسل تأثيرهما الأكبر مقارنة بما قاله كل منهما في أسس المنطق. وفي هذا الصدد، إذا كان هناك من يرجع البدايات الأولى لفلسفة اللغة إلى بعض الأعمال التي نشرها فريج في 1892[4]، فإن تلك الأعمال عبّرت عن توجه في رد الخلل في التفكير إلى كون اللغة التي نستخدمها ليست محكومة بقوانين المنطق[5] وإلى كونها تمتاز بنوع من التنوع وعدم الثبات[6]، لذلك ومن أجل أن نعبّر عن أفكارنا بطريقة دقيقة فإننا نحتاج إلى مجموعة «علامات» Signes، خالية من كل غموض، وحيث "الصورة

(1) Tractatus, Idem. 4.0312.

(2) Carnets. O.C., (2/8/1916).

(3) Black, M: A Companion to Wittgenstein's Tractatus, Cambridge University Press, 1971, p. 4.

(4) Marconi, D: La Philosophie du Langage au XX^{e} Siècle, Traduit de L'Italien de M. Valensi, Editions de L'éclat, 1997, pp. 9-10.

(5) Frege, G: La Science justifie le Recours à une Idéographie, In Ecrits Logiques et Philosophiques, Traduction et Introduction de C. Imbert. Seuil, 1971, p. 64.

(6) Idem. p. 66.

المنطقية" Forme Logique الحقيقية لا تسمح بفقدان المضمون"[1]. هذه المجموعة من العلامات هي التي تشكل ما أسماه فريج "أيديوغرافيا"[2] Begriffschrift، قائلاً عنها إنها: «تتألف من عبارات بسيطة، هذه العبارات ترد إلى الحد الأدنى الضروري الذي يجعلها تقبل الاستخدام بسهولة ويسر»[3]. وأنه لأغراض علمية يجب تعويض لغتنا العادية التي تكاد تكون مصدراً دائماً للخداع بهذه اللغة المنطقية الاصطناعية التي هي بالنسبة للغة العادية، مثل المجهر بالنسبة للعين[4].

لكن منطق فريج في ذلك الوقت لم يكن متطوراً بدرجة كافية لكي يفي بكل الحاجات التي تتطلبها مثل تلك الأيديوغرافيا، لذلك فإن الدفعة الحقيقية لمشروع بناء لغة منطقية في الفلسفة أتت من طرف راسل من خلال كتاب "مبادئ الرياضيات» الذي لم يعزّز فقط موقف فريج ولكنه عزّز موقفه الذاتي النقدي اتجاه اللغة العادية، والذي بدأ يتجلى بوضوح ابتداء من 1905 تاريخ نشره لمقاله «في الدلالة» On Denoting، حيث عالج فيه أحد جوانب الخلل في اللغة العادية ألا وهو عدم وضوح الفرق بين "الصورة النحوية" لقضية معينة، و"صورتها المنطقية"، أي بين ما يبدو - من ظاهر الجملة - أنها تتحدث عنه، وبين ما تتحدث عنه حقيقة. ثم تبلور ذلك الموقف إلى موقف نقدي شامل رأى راسل فيه أن كل ما حدث في الفلسفة من غموض ومشاكل يرجع إلى خلط في الرمزية[5]. ومن أجل تفادي الغموض والخلط رأى راسل ضرورة أن نستخدم لغة منطقية تعبّر عما نعرفه حقيقة، وتستخدم الكلمة الواحدة للدلالة على شيء واحد على الأكثر[6].

وقد انخرط فتغنشتاين في هذا التوجه النقدي للغة، حيث رأى أن الحذر من

---

(1) Ibidem.

(2) ترجمت الكلمة Begriffschrift إلى العربية ترجمات كثيرة منها "تدوين التصورات"، "اللغة الرمزية"، مدونة رمزية... إلخ، وقد استخدمنا "أيديوغرافيا" التي هي ترجمة حرفية للكلمة Begriffschrift من أجل تجنب أي لبس، وقد أخذناها عن خليل أحمد خليل في ترجمته لـ: روبير بلانشي: المنطق وتاريخه من أرسطو إلى راسل، دار الهدى للطباعة والنشر، 1986، ص 422.

(3) Idem. p. 68.

(4) Ibidem.

(5) Russell, B: The Philosophy of Logical Atomism,in,Logic and Knowledge essays (1901-1950), Allen & Unwin, London, 1950, p. 187.

(6) Idem. p. 202.

النحو هو أولى ضرورات التفلسف[1]، لأن اللغة التي نستخدمها في حياتنا الفكرية تخفي الفكر، ولا تكشف بوضوح عن الصورة المنطقية الحقيقية لعباراتها، لذلك فقد كان راسل على صواب عندما فرّق بين الصورة النحوية للجملة وصورتها المنطقية الحقيقية[2]. لكن فتغنشتاين لا يذهب بعيداً في هذا الاتجاه النقدي للغة العادية الذي بدأه فريج راسل، فمع أن اللغة العادية هي مصدر للغموض في كثير من الأحيان، ومع أننا نحتاج فعلاً إلى لغة رمزية، لكن ليس على نموذج فريج ولا على نموذج راسل، لأن هذين النموذجين لم يتمكنا تفادي كل الأخطاء[3]. ومن جهة أخرى إن اللغة العادية في نظام على الحالة التي هي عليها[4]. وهذا ما جعل فتغنشتاين يرى أنه: «ليس من الضروري أن نخترع "لغة مثالية" من أجل رسم الواقع لغتنا العادية هي صورة منطقية، ويكفي فقط أن نعرف الطريقة التي تدل بها كل كلمة»[5].

لذلك فإنه بعكس فريج وراسل رأى فتغنشتاين أن الأيديوغرافيا ليست لغة، ومن ثم فلا يمكنها أن تحل محل اللغة، وما هي إلا أداة من أجل البحث عن ماهية التمثيل التي هي حاضرة في كل اللغات وفي كل رمزية[6]. هذا الرأي، رأى فيه - هاكر - أبرز ما اختلف به فتغنشتاين عن فريج وراسل[7]. إذن فتغنشتاين في نقده للغة العادية لا يتبع طريق فريج ولا طريق راسل إلى نهايته، ولكنه يترك هذا الطريق في منتصفه، ليتخذ لنفسه طريقاً آخر حيث ينقد اللغة من داخل اللغة ذاتها، وهذا فارق نوعي بين موقف الرسالة من اللغة العادية، وبين موقف كل من فريج وراسل. هذا يعني أن وضع الرسالة في مكانها الصحيح بالنسبة لما أسماه «ماركوني» Marconi "كلاسيكيو فلسفة اللغة"- قاصداً بذلك فريج، راسل وفتغنشتاين[8] -، يتطلب منا قراءة الرسالة من زاوية معينة، وهي أن هذا الكتاب

---

(1) Notes sur la Logique, in Carnets, O.C., p. 170.

(2) Tractatus, O.C., 4.0031.

(3) Idem. 3.325.

(4) Idem. 5.5563.

(5) Wittgenstein, L: Wittgenstein et le Cercle de vienne d'après les notes de F. Waismann, Textes établis par B. Mc Guinness, traduit par G. Granel, T.E.R, 1991, App. B, p. 223.

(6) Black: A Companion, O.C., p. 6.

(7) Hacker, P.M.S: The Rise and Fall of the Picture Theory,in Perspectives on the Philosophy of L. Wittgenstein, edited by I. Block, M.I.T, press, Massachusetts 1981, p. 87.

(8) Marconi, O.C., p. 11.

- كما عبّر عنه «برزنوفسكي» Perzanowski - هو نتاج لممارسة نقدية موجهة من جهة إلى بعض النظريات الفلسفية والمنطقية عند راسل، وإلى أفكار فريج الأساسية من جهة أخرى[1].

أما البعد الثاني الذي يجب أخذه بعين الاعتبار في عملية تحديد الإطار المنهجي لمقاربة الرسالة فهو وضعها الصحيح بالنسبة لما كتبه فتغنشتاين بعد عودته إلى الفلسفة في 1929. وفي هذا المضمار نجد أنفسنا عند إحدى النقاط الأكثر خلافية في فلسفة فتغنشتاين، حيث ظهرت آراء مختلفة، يمكن تصنيفها إلى ثلاثة مواقف تكاد تكون منسجمة. أول هذه المواقف يرى فيه أصحابه أن فتغنشتاين مرّ بمرحلتين ولكنه قال فلسفة واحدة، وأن ما حدث بعد العودة بعد مجرد تطور لمرحلة الرسالة. ويستند أصحاب هذا الموقف في الدفاع عن رأيهم إلى بعض نصوص المرحلة الثانية، خاصة كتاب "بحوث فلسفية" Investigations Philosophiques التي يظنون أنه احتفظ فيها ببعض أفكار الرسالة. ويمثل هذا الموقف - على سبيل المثال - "هالر" Haller و"كيني" Kenny و"ستينيوس" Stenius. فقد ذهب هالر - مثلاً - إلى رفض أن يكون نقد فتغنشتاين للرسالة في مقدمته لـ "بحوث فلسفية" دليلاً على نيته في هدم فلسفته الأولى، حيث رأى أنه: «من المبالغ فيه القول إن فتغنشتاين هدم فلسفته الأولى [ويرد بالقول] ولكن فتغنشتاين نفسه تحدث فقط عن الأخطاء الجسيمة، ولكن لم يقل في أي موضع أن فلسفته الأولى كانت خاطئة...»[2]. وفي هذا الاتجاه ذهب كيني أيضاً مستدلاً على فكرة التواصل انطلاقاً من أن فتغنشتاين بقي يقبل فكرة النظر إلى الجملة على أنها رسم، وهذا استناداً إلى نص لفتغنشتاين في كتابه: (فتغنشتاين وحلقة فيينا، ص 90) قال فيه لفايسمان، «الشيء الأساسي في القضية... هو أنها رسم»[3]. كما أكد كيني في موضع آخر على موقفه الداعي إلى التواصل بين فلسفة الرسالة وفلسفة البحوث قائلاً عن هذه الأخيرة، رغم أنها: «تعترف «بأخطاء جسيمة» في الرسالة، لكنها لا تقول إن الفلسفة المتأخرة جديدة كلية. ومن الممكن أن فتغنشتاين بالغ في الفرق

(1) Perzanowski, J: Ce qu'il ya de non Frégéen dans la Sémantique du Tractatus de Wittgenstein et Pourquoi, in Wittgenstein et la Philosophie Aujourd'hui Textes Présentés par J. Sebestik et A. Soulez, Klincksieck, 1992, p. 169.

(2) Haller, R: Questions On Wittgenstein, Routledge, London, 1988, p. 27 & 66.

(3) Kenny, A: Wittgenstein, Penguin Books Press, 1973, p. 224.

بين فلسفته المتقدمة والمتأخرة وهذا ليس مفاجئاً لأن فتغنشتاين في العشرية التي تفصل الفلسفتين ركّز على المشكلات التي تفرق بينهما. ولكننا عندما ننطلق من «البحوث» فإنه يمكننا أن نرى أن التشابه مع الرسالة يضاهي أهمية الاختلاف»[1]. وهذا الرأي أيضاً ذهب إليه ستينيوس مستنداً إلى أن نظرية الرسم تمّ الاحتفاظ بها في مرحلة ما بعد الرسالة، قائلاً: «صحيح أن فتغنشتاين في ملاحظاته الأخيرة على نظرية الرسم أصبح يجدها مصدر إشكال، ولكن هذا لا يعني أنه تخلى عنها، أو اعتبرها من بين الأخطاء الفادحة التي ارتكبها في الرسالة...»[2].

أما الموقف الثاني فيرى أصحابه أن فتغنشتاين قال بفلسفتين مختلفتين، وأن الفلسفة الثانية أصبحت تستخدم مفاهيم جديدة مختلفة عن تلك التي نجدها في الرسالة. وهذا ما استند إليه «دي مونسال» Dumoncel عندما ذهب إلى أن الفلسفة بعد العودة كانت فلسفة جديدة قائلاً: «إذا كانت الفلسفة التي بدأ فتغنشتاين عرضها ابتداء من 1930 هي فلسفة جديدة فإنها ليست كذلك فقط لأنها الفلسفة الثانية عند صاحبها... ولكن لأن فتغنشتاين أصبح يرى ضرورة اعتماد طريقة جديدة في التفكير في الأشياء، وهذه الطريقة الجديدة تتطلب اختراع مفاهيم جديدة»[3]. وفي موقف أكثر ميلاً نحو الانفصال رأى "فون رايت" أن الفلسفة الثانية فلسفة مختلفة تماماً عن كل فلسفة سابقة، قائلاً: «ما سمي فلسفة فتغنشتاين الثانية هي في نظري مختلفة كلية، حيث طريقة تفكيره لا تشبه في شيء ما أعرفه عن الفكر الغربي وتتعارض في أكثر من جانب مع أهداف ومناهج الفلسفة التقليدية»[4].

لكن هناك فريق ثالث يرفض أصحابه القول بأطروحة التواصل أو القول بأطروحة الانفصال، وربما أفضل من عبّر عن هذا الاتجاه هاكر الذي فضل استخدام طريق ثالث أسماه "الاتصال عبر التغيير"Continuity through change، حيث انتهى من دراسته لنظرية الرسم المنطقي في الرسالة وموقف الأبحاث منها إلى أن هناك تغيّراً عميقاً في فلسفة فتغنشتاين، ولكن هناك أيضاً استمرارية عميقة[5]. وضمن هذا

---

(1) Idem. p. 232.

(2) Stenius, E: The Picture Theory and Wittgenstein's Later Attitude to it, in Perspectives on the Philosophy of L. Wittgenstein, O.C., p. 111.

(3) Dumoncel, J.C: Le Jeu de Wittgenstein, Essai sur la Mathesis Universalis. P.U.F, 1991, p. 44.

(4) Von Wright. O.C., p. 37.

(5) Hacker: The Rise and Fall of the Picture Theory, O.C., p. 98

الاتجاه أيضاً، ولكن من زاوية مختلفة، تقوم على دراسة فلسفة فتغنشتاين خارج إطار الاتصال والانفصال، اطلعنا على أطروحة السيدة غضبان التي رفضت فيها اتخاذ ثنائية الانفصال والاتصال إطاراً لبحث نظرية التمثيل، مفضلة بدلاً من ذلك دراستها في ظل مفهوم التشابهات الأسرية الذي ينتمي إلى مرحلة ما بعد الرسالة. معتقدة أنه توجد علاقة بين مختلف التفسيرات التي أعطاها فتغنشتاين للقضية[1].

لكن رغم أنه ليس من الموضوعية إبداء رأي في مسألة شائكة تتطلب ليس فقط دراسة متأنية للرسالة وللبحوث الفلسفية وما سبقها من مؤلفات، ولكن قد يقتضي ذلك دراسة كتاب «في الضرورة» On Certainty أيضاً[2]، إلا أنه - ومن أجل دواع منهجية بحتة -، رأينا أن نحدِّد الوضع الصحيح للرسالة المنطقية بالنسبة لمؤلفات فتغنشتاين التالية. وفي هذا الإطار نرى أنه لا يمكن قياس الانفصال أو قياس الاتصال بناء على نظرية جزئية مثل مفهوم القضية أو مثل نظرية الرسم المنطقي، أو غيرهما من النظريات، ولكن حقيقة الانفصال أو حقيقة الاتصال أو حقيقة أخرى غير الانفصال أو الاتصال تتضح إذا ما أخذنا في الاعتبار طبيعة الممارسة الفلسفية في الرسالة. وفي ما يخص طبيعة هذه الممارسة فقد تحدث فتغنشتاين في الرسالة عما أسماه المنهج الصحيح في الفلسفة، قاصداً به أن الفلسفة لا تقول إلا قضايا العلم الطبيعي أي أنها تقول شيئاً لا علاقة له بالفلسفة[3]. مما يعني أن ما قالته الرسالة ذاتها ليس مما يقال حقيقة، لذلك فإن فتغنشتاين انتهى إلى أن قضايا الرسالة يجب أن يرمى بها لأنها تكلمت حيث يجب الصمت. وقد كان جاداً في هذا حيث ابتعد عن جو الفلسفة رافضاً كثيراً من الدعوات لمعاودة النشاط الفلسفي اعتقاداً منه أن الأفكار التي عبّر عنها في الرسالة هي أفكار صحيحة

---

(1) Ghodbane, Y.K: La Proposition dans la Philosophie de Wittgenstein, Thèse de Doctorat D'état en Philosophie, Sous la Direction de M. Ouelbani, Année Universitaire 2005-2006, Université de Tunis 1, p. 8.

(2) هذا الكتاب يعود إلى ثمانية عشر شهراً قبل وفاة فتغنشتاين، وقد ذكرناه لأن «كونانت» Conant له رأي جديد يقوم على أنه لا يوجد فقط فتغنشتاين الأول، أي فتغنشتاين الرسالة، وفتغنشتاين الثاني أي فتغنشتاين البحوث، ولكن يوجد فتغنشتاين الأخير، على أساس أن الأبحاث لم تقل الكلمة الأخيرة. أنظر:

Conant, J: le Premier, le Second & le dernier Wittgenstein, in Wittgenstein Dernières Pensées, sous la direction de J. Bouveresse, S. Laugier & J.J. Rosat Agone, 2002.

(3) Tractatus, O.C., 6.53.

وحاسمة، وأنه استطاع أن يحل كل ما هو أساسي في الفلسفة بطريقة نهائية[1]. ومن جهة أخرى فإن فتغنشتاين نفسه اعترف في مقدمة «البحوث» قائلاً: «... إن أفكاري الجديدة لا يمكن أن تتضح تمام الوضوح إلا إذا انفصلت في العمق عن طريقة تفكيري القديمة»[2].

وبالنظر إلى هذا، فإننا نرى أن الرسالة تقترح حلاً جذرياً للمشكلات الفلسفية ليس بحلها ولكن بالقضاء عليها أو باستبعادها. وهذا يجعل الاعتقاد بأن الرسالة أبقت على مشكلات مفتوحة أو عالقة بحيث يمكن للمؤلفات التالية لها أن تحلها، يكون اعتقاداً مخالفاً لنهاية الرسالة ذاتها. لذلك فإن الوضع الصحيح للرسالة بالنسبة للمؤلفات اللاحقة - على مستوى المبادئ العامة على الأقل - هو ذلك الذي ينظر إلى الرسالة على أنها أنجزت مهمتها ولا تحتاج - بالتالي - إلى تكملة.

إن اختيار الرسالة المنطقية موضوعاً للدراسة تقف وراءه أسباب كثيرة وهامة نذكر من بينها:

- المكانة الكبيرة التي احتلتها الرسالة المنطقية ولا تزال على المستوى العالمي، بالنظر إلى الأثر الذي أحدثته في الفلسفة المعاصرة، ويمكننا أن نذكر في هذا الصدد ما قاله «ماكسوال شارلزوورث» في كتابه: «الفلسفة والتحليل اللغوي، ص 93»، من أن: «كل الفلسفة الإنكليزية التالية لظهور الرسالة كانت متضمنة في الرسالة نفسها بصورة أو أخرى»[3]. وأن أفكار الرسالة ساهمت بشكل كبير في ظهور إحدى أكبر الحركات الفلسفية في القرن العشرين وبلورة أفكارها، ونقصد بها الوضعية المنطقية، التي جعلت من الرسالة إنجيلاً لها[4]... إلخ.

ومما دفعني إلى الاهتمام بفلسفة فتغنشتاين، هو أني لاحظت عندما أنجزت رسالة ماجستير حول فلسفة اللغة عند راسل، مدى التقدير الكبير الذي كانت تحظى به الرسالة عند أحد أكبر المناطقة في التاريخ كله. وقد بلغت منزلة الرسالة لدى راسل أن رأى في فتغنشتاين أمله الذي يعوّل عليه في حل المشكلات التي لم

---

(1) Idem. Introduction.

(2) Wittgenstein. L: Investigation philosophiques, Traduit de L'Allemand, par P. Klossowski, Gallimard, Introduction.

(3) عن عزمي إسلام في: بحوث فلسفية، تأليف لودفيغ فتغنشتاين، ترجمة وتعليق عزمي إسلام، مراجعة وتقديم، عبد الغفار مكاوي، مطبوعات جامعة الكويت، 1990، ص 18.

(4) Rossi, J.G: La Philosophie Analytique, P.U.F, 1ère, ed., 1989, p. 37.

يستطع حلها[1].

– إن معالجة المشكلات الفلسفية على أنها مشكلات لغوية على نحو ما فعل فتغنشتاين في الرسالة يعدّ في حد ذاته سبباً كافياً لدراسة هذه الفلسفة. فيقول فتغنشتاين إن كثيراً من المشكلات الفلسفية مصدرها سوء فهم منطق اللغة[2]، ومن ثم لا يمكن حلها إلا بالعودة إلى تصور صحيح لطبيعة اللغة وعملها، أعطى بعداً مميزاً لفلسفة اللغة في الرسالة حيث جعلها لا تكون فقط جزءاً من الفلسفة، مثل فلسفة الأخلاق، أو فلسفة الفن أو غيرها، وإذا استخدمنا تعبير كاتز لا تكون فقط نتاجاً لتقسيم العمل الفلسفي[3]. ولكنها صارت تشغل كل النشاط الفلسفي لأن الفلسفة كلها نقد للغة[4].

– وإذا كان «جون سيرل» J. Searle عرّف فلسفة اللغة بأنها: «محاولة إعطاء تفسيرات فلسفية لبعض السمات العامة للغة، مثل الدلالة، الصدق المعنى والضرورة»[5]. فإن الرسالة ليست نموذجاً من بين نماذج أخرى في فلسفة اللغة، ولكنها نموذج متميز، جمع فيه فتغنشتاين بين العمق في الطرح وشموليته في آن واحد. ويتضح هذا البعد الشمولي – على سبيل المثال – في طرح مشكلة المعنى ليس فقط من خلال المنطق، وليس فقط من خلال الأنطولوجيا، ولكن أيضاً من خلال الأخلاق و"الصوفي" le Mystique. هذا البعد أدّى إلى نتائج لم تكن منتظرة من قبل فتغنشتاين. وفي هذا الصدد روى "بيرس" Pears أن فتغنشتاين لم يكن يعتقد أن تحليله للغة سيقوده إلى صياغة نتائج صالحة في ميدان الأخلاق[6].

تتألف هذه الدراسة من تسعة فصول يتبع كل فصل منها طريقة فتغنشتاين في عرض أفكاره في الرسالة، حيث انتقل من أسس المنطق إلى ماهية العالم، فماهية اللغة لينتهي به المطاف إلى الصوفي وما لا يقال. وعليه كانت الفصول على النحو الآتي:

(1) Russell: Lettres à L. Ottoline, cité par R. Monk: Wittgenstein le Devoir de Génie, Editions Odile Jacob, 1993, p. 41.

(2) Tractatus, O.C., 4.003

(3) Katz, J: La Philosophie du Langage, Traduction de J. Gazio, Editions Payot 1966, p. 14.

(4) Tractatus, Idem. 4 0031.

(5) Searle, J: les Actes de Language, Essai de Philosophie du Language, traduit de l'Américain par H. Pauchard, Hermann, Paris, 1972, p. 38.

(6) Pears, D: Wittgenstein, Traduction de G.Durand, Seghers,1970, p. 104.

الفصل الأول: احتوى على تعريف بالرسالة المنطقية، من خلال بعض الظروف التي أحاطت بنشرها ومن خلال أسلوبها وبعض الصعوبات التي ميّزت ذلك الأسلوب. ثم مناقشة موضوع الرسالة من خلال ثلاثة مصادر هي: آراء بعض المعلقين، كتاب الدفاتر، ثم تأثير فريج وراسل.

الفصل الثاني: فيه دراسة لمفهوم المنطق، من خلال نظرية الرسالة في الثوابت والمتغيرات وانعكاسات هذه النظرية على مشروعية التحليل، وعلى طبيعة قضايا المنطق، وعلى علاقة المنطق بالعالم. وأخيراً إبراز المفهوم الجديد للمنطق في الرسالة.

الفصل الثالث: وقد تناول مبدأ "الماصدقية" Extensionalité، وانعكاسات هذا المبدأ على اللغة من حيث تحليلية القضية، ومشكلة الجانب المفهومي في اللغة من خلال فكرة "الأنا وحدية" Solipsisme وانعكاساتها على تحليل قضايا الاعتقاد. ثم دراسة الدور الذي يؤدِّيه مبدأ الماصدقية في بناء الصورة العامة للغة، ثم عرض لكيفية بناء الصورة العامة. وفي نهاية الفصل عرض للنتائج التي تترتب على القول بالصورة العامة.

الفصل الرابع: تناول نظرية الرسالة في العالم من خلال الأشياء والوقائع، خصائص الأشياء والوقائع مع التركيز على خاصيتي الثبات والبساطة، وفي نهاية الفصل دراسة إحدى النقاط الغامضة في الرسالة ألا وهي علاقة الشيء بالواقعة.

الفصل الخامس: تناول مفهوم القضية الأولية والأسباب التي أدت إلى افتراض وجودها في الرسالة؛ ثم دراسة القضية الأولية من خلال خاصيتي الإيجاب والاستقلال، لينتهي الفصل إلى إحدى النقاط الأكثر أهمية في الرسالة ألا وهي تفرقة الرسالة بين القضية والاسم من حيث الدلالة والمعنى.

الفصل السادس: وقد تناول نظرية فتغنشتاين في الرسم المنطقي من خلال مصادرها وأهدافها ومكانتها الرسالة. ثم دراسة النظرية دراسة داخلية من خلال تحديد مفهوم الرسم وخصائصه في الرسالة من جهة، وعلاقته بمفهوم البنية من جهة أخرى مع مقارنة هذا المفهوم الأخير بمفهوم الصورة المنطقية عند راسل. وفي نهاية الفصل حديث عن صعوبات التعرف على البنية في الرسالة.

الفصل السابع: وقد خصص لدراسة نظرية القول والإظهار، بداية بالحديث عن علاقتها بفلسفة اللغة، ثم التفرقة بين القول والإظهار والأسس التي قامت عليها،

ثم عرض لبعض النتائج التي انتهت إليها النظرية. وبعدها حديث عن موقف نظرية الإظهار من نظرية راسل في الأنماط المنطقية. وفي نهاية الفصل دراسة رفض الرسالة للميتالغة والأسس التي أقامت عليها ذلك الرفض.

الفصل الثامن: وهو يعالج مفهوم الفلسفة في الرسالة من خلال مفهومي الوضوح ونقد اللغة. ثم مقارنة بين الجهاز الرمزي الذي دعت إليه الرسالة وبين اللغة الكاملة منطقياً عند راسل. وهذا من خلال علاقة المعنى بالمعرفة، ومن خلال مفهوم الصورة المنطقية. ثم نقد الرسالة لقضايا القيمة على أساس التفرقة بين الواقعة وبين القيمة، وبين الواقعي وبين المتعالي وفي الأخير دراسة موقف الرسالة من العلاقة بين الأخلاق والمنطق.

الفصل التاسع: وقد عالج مفهوم الفلسفة في الرسالة من خلال علاقتها بالصمت، حيث ربطنا ذلك المفهوم ببعض الأطروحات الموضوعة في الرسالة، ثم دراسة فكرة رمي السلم في الرسالة وإمكانية الخروج منها من خلال الآراء المختلفة. وبعدها حديث عن الكيفية التي بعث بها بعض أصحاب حلقة فيينا الرسالة من خلال تبني بعض أفكارها. وقد احتوت نهاية الفصل على دراسة لبعض جوانب كتاب الملاحظات الفلسفية وكيف أنها بعثت بفلسفة جديدة مقارنة بفلسفة الرسالة.

أما الخاتمة فقد ضمنّاها أهم النتائج التي توصلنا إليها من جهة، كما ضمنّاها بعض الانتقادات التي تعرضت لها الرسالة، ثم أشرنا إلى تأثيرها في الفلسفة الغربية المعاصرة من خلال تأثيرها في الوضعية المنطقية، ثم خلصنا إلى الأثر البالغ الأهمية الذي تركته في مجال الدراسات المنطقية واللغوية.

ولا يفوتنا أن نشير أن هذا العمل الذي نقدمه للقارئ العربي هو في الأصل رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في الفلسفة. وفي هذا المقام لا يسعنا إلا أن نتقدم بشكرنا الخالص وامتناننا العميق إلى الأستاذة الدكتورة مليكة ولباني (جامعة تونس 1) على تفانيها وإخلاصها في الإشراف على هذا العمل.

الفصل الأول

التعريف بالرسالة المنطقية الفلسفية

إن التعريف بالرسالة المنطقية ينطوي - بالنسبة لموضوع بحثنا - على أهمية بالغة، ليس فقط من الناحية المنهجية، ولكن أيضاً من الناحية المعرفية، إذ إن التعرف على الأفكار الهامة في الرسالة وفهمها لا يمكن أن يتم بشكل يفي بالغرض العام من البحث في فلسفة فتغنشتاين، إلا إذا قمنا بدراسة الرسالة المنطقية دراسة خارجية من حيث شكل الكتاب وأسلوبه ودرسناه دراسة تاريخية من خلال استعراض الظروف التي أحاطت بكتابته ونشره.

إن «رسالة منطقية فلسفية» هي الكتاب الوحيد الذي نشره فتغنشتاين وهو على قيد الحياة[1] وتكمن أهمية هذه المسألة في أن الرسالة هي المؤلف الوحيد الذي أشرف على عملية طبعه تقريباً، ومن هنا فقد حظيت بموافقة فتغنشتاين على الطبعة التي تمّ نشرها، هذا إذا استثنينا موقفه السلبي اتجاه مقدمة راسل للرسالة. وتكمن أهمية هذه السمة من جهة أخرى في أنه قيل بأن مؤلفات فتغنشتاين لم يسلم واحد منها من تعديلات الناشرين. وهنا قيل: «تجب الإشارة في الواقع إلى أن من بين المؤلفات التي طبعت بعد وفاة فتغنشتاين... وباستثناء الرسالة وتقرير موجز وملاحظات على الصورة المنطقية، فإن كل الأعمال التي طبعت باسم فتغنشتاين، لم يسلم واحد منها تماماً من تدخلات مختلف الناشرين أو تدخلات أشخاص آخرين»[2].

تمتاز الرسالة المنطقية ببعض السمات ذات الدلالة الكبيرة في التعريف بكتاب

---

(1) المؤلف الفلسفي الوحيد الذي نشره فتغنشتاين بعد الرسالة كان هو نص المحاضرة «بعض الملاحظات على الصورة المنطقية "Some Remarks On Logical Form". نص المحاضرة هذا كان من المفروض أن يقرأه في اللقاء السنوي للفلاسفة الإنكليز، هذا اللقاء الذي هو عبارة عن الجمعية المشتركة بين «جمعية العقل» Mind Society، وبين الجمعية الأرسطية "Aristotelian Society" في 1929. أنظر:
Von- Wright, O.C., p. 36.

(2) Shulte, J: Lire Wittgenstein, Traduit de L'Allemand, par M. Charriere, et J.P. Cometti, Editions de L'Eclat, 1992, p. 39.

فتغنشتاين الأساس في مرحلته المتقدمة، كما تمتاز بكونها ذات دلالة كبيرة في التعريف بطبيعة الأفكار التي سنعالجها في ما يأتي من الرسالة. وقد حاولنا التعرّف على أهم تلك السمات من خلال بعض العناصر التي وظّفناها في التعريف بالرسالة من زوايا مختلفة، لكنها تصبّ جميعاً في مجرى إزالة الغموض الذي يكتنف بعض الجوانب من الرسالة. وقد قسّمنا خطة الفصل إلى مجموعتين من العناصر فرضتها طبيعة الموضوع حيث كانت الخطة على النحو الآتي:

العناصر الثلاثة الأولى: تناولنا بالدراسة من خلالها بعضاً من جوانب الرسالة من الناحية الشكلية: مثل عنوان الكتاب، حجم الكتاب، تاريخية الكتاب وظروف كتابته وطبعه... إلخ.

أما العنصران الرابع والخامس: فقد خصصناهما لدراسة بعض المسائل المتعلقة بمضمون الرسالة ولكن دون تفصيل يوقعنا في تكرار المسائل التي سنعمق فيها البحث في الفصول الأخرى. وقد ركّزنا على مسائل معينة دون غيرها من باب التعريف بالرسالة المنطقية فحسب، ومن باب التمهيد للدخول في دراسة المسائل الرئيسة في موضوع بحثنا، مثل صعوبة بعض أفكار الرسالة، وغموض موقف فتغنشتاين من مسألة موضوع الرسالة المنطقية الرئيس... إلخ.

أولاً — من حيث شكل الرسالة:

ربما يؤدّي استخدام كلمة «شكل» هنا إلى التقليل من أهمية الدراسة، على اعتبار أن هذه الكلمة تستخدم غالباً في مقابل كلمة «مضمون» التي هي مرادفة لما هو أساسي أو ما هو جوهري، بينما تكون كلمة شكل مرادفة لما هو عرضي أو ثانوي. لكن يجب أن نشير هنا إلى ملاحظة في غاية الأهمية، ألا وهي أن الناحية الشكلية في الرسالة المنطقية لا تقل أهمية عن مضمونها في باب الدلالة على طبيعة أفكار فتغنشتاين. إذ سنرى أن كل جانب من الجوانب الشكلية في الرسالة إلا ويخفي وراءه فكرة عميقة، أو ينطوي على مسألة مهمة كما هو الحال مثلاً على سبيل الذكر لا الحصر: ما تعلق بحجم الكتاب، والنظام الذي اتبعه فتغنشتاين في عرض الأفكار فيه. إن النظرة الموضوعية الفاحصة، لا تسمح بالنظر إلى هذين الجانبين وغيرهما من جوانب الرسالة المنطقية، على أنها مجرد تعبير عن خصوصية أسلوب الكتابة الفلسفية عند فتغنشتاين، ولا تسمح أيضاً بأن تعزى

إلى مجرد الصدفة... إلخ.

1 - من حيث عنوان الرسالة:

ظهر كتاب «رسالة منطقية فلسفية» لأول مرة باللغة الألمانية تحت عنوان غير مألوف هو Abhandlung Logish-Philosophische، نشر للمرة الأولى في المجلة السنوية للفلسفة الطبيعية Naturphilosophie[1]. وقد ترجم إلى الإنكليزية لمرتين، الأولى تمت في عام (1922)، وقام بها "أوغدن" Ogden بمساعدة «رامزي» Ramsey[2]. أما الترجمة الثانية فقد تمت في عام (1)، وقام بها كل من "ديفيد بيرس" D. Pears و"ماك غينس"Mc Guinness وكان ذلك تحت عنوان Tractatus Logico-Philosophicus. كما ترجمت الرسالة المنطقية إلى اللغة الفرنسية مرتين أيضاً، الأولى في العام (1961) من طرف «كولوسكي Klossowski"، والثانية في عام (1993) من طرف "غرانجي" Granger[3]. أما إلى اللغة العربية فقد ترجمت في سنة (1968) من قبل "عزمي إسلام"، بعنوان "رسالة منطقية فلسفية". أما عن طبيعة العنوان في حد ذاته، فقد روت "أنسكومب" Anscombe أن "مور" Moore هو الذي اقترحه على فتغنشتاين مستلهماً هذا العنوان من كتاب إسبينوزا Tractatus Theologico-Politicus [4]. ومن خلال الصيغة الحرفية للعنوان تكون الرسالة عبارة عن بحث في المنطق وفي الفلسفة وفي كل ما يقع على الحدود المشتركة بينهما.

2 - من حيث ظروف كتابة ونشر الرسالة:

إن الرسالة المنطقية لم تولد في ظروف طبيعية، فقد كتبها فتغنشتاين في جزء

---

(1) Von -Wright, O.C., p. 12.

(2) فرانك رامزي: (1903 - 1930) فيلسوف رياضي إنكليزي،مع أنه لم يكتب سوى بعض المقالات إلا أنها اتسمت بنوع من الأصالة والعمق، وقد نشرت في كتاب بعنوان «أسس الرياضيات» (1931)، له آراء قيمة في نقد الرسالة المنطقية... أنظر:
Huisman, D: Dictionnaire des Philosophes, P.U.F, 1984, p. 2189.

(3) سنعتمد بشكل أساسي على هذه الترجمة الفرنسية التي قام بها غاستون غرانجي. كما يمكن أن نعتمد على الترجمة العربية أيضاً إذا رأينا في ذلك فائدة خاصة في جانب المصطلح. وسنشير إلى الترجمة العربية في الهامش بكلمة: الرسالة، ثم رقم القضية بينما سنشير إلى ترجمة غرانجي بالكلمة الأجنبية: Tractatus،ثم رقم القضية.

(4) Anscombe G.E.M: Cambridge Philosophers, Ludwig Wittgenstein, htm.

كبير منها في السنوات الأربع للحرب العالمية الأولى، التي شارك فيها فتغنشتاين متطوعاً أولاً ثم أسيراً في (نوفمبر 1918) ثانياً. ورغم صعوبة ظروف الحرب وظروف الأسر، إلا أنها لم تثن عزيمة فتغنشتاين في إنجاز كتاب كان يعلق عليه آمالاً كبيرة في حل مشكلات الفلسفة حلاً نهائياً وهنا يروي لنا «فون رايت» قصة تتعلق بهذا الجانب من الرسالة، إذ إن فتغنشتاين بتاريخ (10 مارس 1919)، بعث برسالة من معتقله لراسل في شمال إيطاليا يمتدح فيها الرسالة المنطقية بقوله: «لقد كتبت كتاباً عنوانه رسالة منطقية فلسفية يضم كل العمل الذي قمت به طيلة السنوات الست الأخيرة. وأعتقد أني استطعت أخيراً أن أحل المشكلات التي هي مشتركة بيننا قد يبدو في هذا نوع من الغرور، ولكن لا يمكن أن أمنع نفسي من الاعتقاد فيه لقد أنهيت تأليف الكتاب في (أغسطس 1918)، وشهرين بعد ذلك وقعت في الأسر. المخطوط موجود بحوزتي. بودّي أن أنسخ منه نسخة لك، ولكن المخطوط طويل نسبياً بالإضافة إلى أنه لا توجد طريقة آمنة كي أرسله لك... سأقوم بطبعه بمجرد أن أعود إلى بيتي»[1].

ورغم خطورة الحرب وصعوبة الاتصال بين فتغنشتاين وأصدقائه الفلاسفة فريج في جامعة «يينا "Yena" بألمانيا، وراسل في كمبردج، إلا أن فتغنشتاين كان شديد الحرص على أن يطلع على مخطوط الرسالة المنطقية كل من فريج وراسل، ويبدو أنه كان مهتماً أشد الاهتمام بمعرفة موقفهما من الآراء التي عرضها في الرسالة. وهنا يروي لنا فون رايت، أنه في (22 أكتوبر من سنة 1919) كتب فتغنشتاين من جديد لراسل بهذا الخصوص قائلاً: «لقد عملت كثيراً في هذه الآونة الأخيرة، أعتقد أن عملي كان بطريقة مثمرة، أنا الآن بصدد جمع العمل وتحريره في شكل رسالة. رغم هذا ومهما حدث فإني لن أنشر شيئاً منه قبل أن تقرأه. ولكن هذا لن يحدث بطبيعة الحال إلا بعد انتهاء الحرب...»[2]، وكذلك كان الحال بالنسبة لفريج، إذ ذكر فون رايت - في هذا الصدد - قول فتغنشتاين: «لقد أرسلت أيضاً مخطوطي لفريج، لقد كتب منذ أسبوع، ولقد فهمت أنه لم يستطع أن يفهم منه كلمة واحدة...»[3].

(1) Von Wright, O.C., pp. 85-86.

(2) Idem. p. 86.

(3) Idem. p. 84.

وكان فتغنشتاين حريصاً على معرفة رأي راسل أكثر من حرصه على معرفة رأي فريج، ويرجع ذلك - في اعتقادنا - إلى سببين: أولهما أن فريج نفسه من نصح فتغنشتاين بقراءة مؤلفات راسل[1] أولاً. وثانيهما وهذا هو الأهم - كما صرح به في رسالته السابقة إلى راسل - فإن فتغنشتاين كان يعتقد صادقاً أن المشكلات التي عالجها في الرسالة هي مشكلات مشتركة بينهما. وهي فعلاً كذلك، فكثير من المشكلات الهامة التي عالجها فتغنشتاين في الرسالة هي مشكلات سبق له معالجتها في كتاب «الدفاتر» (1914 - 1916) وكتاب الدفاتر يتشكل في جزء كبير منه من المراسلات التي كانت تتم بينه وبين راسل.

ومن جهة أخرى فإن حرص فتغنشتاين على معرفة موقف راسل من الآراء المعروضة في الرسالة، كان الهدف منه الاستفادة من السمعة الكبيرة التي كان يتمتع بها راسل آنذاك في نشر الرسالة، إذ إنه في (1919) التقى راسل بفتغنشتاين في هولندا من أجل مناقشة المخطوط وقد سعى راسل بكل جهده في سبيل نشر الرسالة، بل إن هناك من ذهب إلى أن المقدمة الطويلة نسبيا التي كتبها للرسالة، إنما كان هدفه منها هو دفع الناشرين إلى القبول بنشر الرسالة[2]، وبغض النظر عما إذا كانت هناك نوايا أخرى وراء كتابة المقدمة، فإنه من باب الإنصاف نعتقد مع فون رايت أن راسل كان مسؤولاً بشكل كبير على طبع الرسالة[3].

غير أن عملية نشر الرسالة آنذاك لم تكن عملية سهلة، ومرد ذلك إلى سببين هما: الأول لم يكن من السهل إيجاد ناشر، متحمس لنشر كتاب لمؤلف كان مغموراً في ذلك الحين، أما السبب الثاني الذي زاد في صعوبة نشر الرسالة هو عدم تحمس فتغنشتاين للمقدمة التي كتبها راسل للرسالة. وهنا يروي فون رايت أنه في (يونيو 1920) كتب لراسل قائلاً بأنه لن يبذل أي جهد آخر في سبيل نشر الرسالة، وأن راسل يستطيع أن يفعل ما يراه صواباً[4]. ويبدو أن فتغنشتاين في مسألة نشر الرسالة كان واقعاً بين المطرقة والسندان، مطرقة صعوبة إيجاد ناشر متحمس للرسالة، وسندان مقدمة راسل التي أحس أن الناشرين القلائل الذين

(1) Mc Guiness: Wittgenstein les Années de Jeunesse, O.C., p. 105.

(2) Wilkipedia: Tractatus Logico Philosophicus, (en ligne).

(3) Von-Wright, O.C., p. 34.

(4) Ibidem.

أبدوا بعض الحماسة لنشر الرسالة كانوا متحمسين لمقدمة راسل أكثر من مضمون الرسالة ذاتها[1]. ورغم تحفظ فتغنشتاين على نشر الرسالة ومعها مقدمة راسل، إلا أن الناشر أصّر على نشرها. وبعد نشر الرسالة، رأى فتغنشتاين أن يترك أجواء كمبردج، مبتعداً عن كل نقاش فلسفي لأنه لم تعد له برأيه فائدة بعد نشره للرسالة المنطقية، ليعود إلى موطنه الأصلي ليشتغل مدرساً في إحدى القرى النمساوية. وبعد فترة تزيد عن سبع سنوات رجع إلى كمبردج، وإلى الفلسفة لأنه أحسّ أنه أصبح من جديد قادراً على إنجاز عمل فيه إبداع. ويرجع "فون رايت" تاريخ اتخاذ فتغنشتاين قراراً لعودة إلى الفلسفة إلى شهر مارس من عام (1928) تاريخ استماعه للمحاضرة التي ألقاها "بروور" Brouwer، بفيينا، وقد كان موضوعها حول أسس الرياضيات[2].

وقد عاد فتغنشتاين إلى كمبردج في بداية عام (1929)، وقام بتسجيل نفسه كطالب باحث ومن حسن حظه أنه سمح له بالاحتفاظ بالسنوات التي قضاها بكمبردج قبل الحرب كما سمح له بأن يتقدم بالرسالة المنطقية لنيل درجة الدكتوراه، وكان ذلك بناء على اقتراح من مور. وقد تم ذلك بالفعل، حيث تمّت مناقشة الرسالة المنطقية في (يونيو 1929) وبطريقة أكاديمية، حيث كان كل من راسل ومور أعضاء في لجنة المناقشة. وفي السنة الموالية حصل فتغنشتاين على لقب زميل "fellow" في ترنتي كولج[3].

3 – من حيث حجم الرسالة وأسلوبها:

3 – ١ – من حيث حجم الرسالة:

الرسالة المنطقية كتاب من الحجم المتوسط، يقع في حدود ثمانين صفحة. ولهذا الحجم المتواضع دلالة كبيرة على مدى قوة الأفكار المعبّر عنها في الرسالة، إذ هو حجم لا يتناسب في الحقيقة مع أهمية وخطورة الأفكار التي قالها فتغنشتاين فيه. ولكن متى كانت قوة الأفكار تقاس بحجم الكلمات التي يعبّر بها عنها؟ إن أول ما نتعلمه من قراءتنا للرسالة المنطقية هو ما يمكن أن نسمّيه بحسن تدبير اللغة،

(1) Wilkipedia, Ibidem.

(2) Von Wright, Idem. p. 35.

(3) Ibidem.

بحيث لا نقول إلا ما يجب أن يقال لأن الأفكار التي نفكر فيها بطريقة صحيحة يكفينا كم قليل من مفردات اللغة للتعبير عنها بطريقة واضحة والرسالة المنطقية هي - من هذه الناحية - تطبيق عملي لما سمّي «نصل أوكام» Ocam's Razor[1]، أو مبدأ "الاقتصاد في الفكر" Parsimony Principle، الذي استخدمه راسل أداة مهمة في منهج التحليل المنطقي، وكذلك الأمر عند فتغنشتاين الذي يستخدمه في الرسالة من أجل العمل على تحديد الحد الأدنى الضروري من الكلمات التي تكفي اللغة في عملية التعبير الواضح عن الفكرة مرة واحدة وبصفة نهائية[2].

ومن جهة أخرى فإن هذا الحجم المتواضع من الصفحات يخفي وراءه نموذجاً من القوة والعمق في عرض الفكرة. وهذا النموذج الذي نادراً ما وجد في تاريخ الفلسفة الطويل، هو النموذج الذي ظل فتغنشتاين ينشده في أغلب مؤلفاته، جاعلاً منه الهدف الأسمى لكل فلسفة صحيحة. ودعوة فتغنشتاين إلى مثل هذا النموذج اعتبرها "رولان جاكار" سبباً من بين "الأسباب الخمسين" التي كانت وراء إعجابه وتقديره لفتغنشتاين، نموذج لخصه "رولان جاكار" R. Jacquard في هذا التشبيه البديع بقوله إنه: «حاول تركيز سحابة من الفلسفة في قطرة من اللغة»[3].

3 - 2 - من حيث أسلوب الرسالة:

إن أول ما يسترعي انتباه القارئ - وهو يفتح الرسالة المنطقية - هو الأسلوب غير المألوف الذي كتبت به. ولا يعنينا هنا الحديث عن الأسلوب بالمعنى المتداول عند أصحاب النقد الأدبي ولكن ما يعنينا هو الطريقة التي تمت بها صياغة الأفكار وأسلوب عرض الفقرات في الرسالة. فالرسالة مؤلفة من مستويين من ترتيب القضايا: المستوى الأول: وهو يخص القضايا الكبرى في الرسالة، وقد رتبها

---

(1) نصل أوكام: مبدأ في الفلسفة، ينسب إلى وليم الأوكامي الذي توفي في 1349، ويرفع شعاراً يقول لا ينبغي أن نكثر من الكائنات بدون ضرورة، ومن هذه الناحية سمي بمبدأ الاقتصاد في الفكر. يوجد شرح أكبر لهذا المبدأ ولوظيفته في الفلسفة، في رسالتنا للماجستير، بعنوان: فلسفة اللغة عند برتراند راسل، إشراف د. الزواوي بغوره، قسم الفلسفة، معهد العلوم الاجتماعية، السنة الجامعية 1995 - 1996. الفصل الأول.

(2) يؤدّي هذا المبدأ دوراً أساسياً في الرسالة المنطقية، ويتجلى ذلك خاصة في موقف الرسالة من مشكلة الثوابت المنطقية، وأيضاً في رفض فتغنشتاين لعلاقة الهوية. ونظراً لهذه الأهمية فإننا سنتناوله بالتفصيل في فصل مستقل بعنوان: الثوابت والمتغيرات في الرسالة.

(3) Jacquard, R: 50 Raisons D'aimer Wittgenstein, Magazine Littéraire, Mars 1997, p. 18.

فتغنشتاين من واحد إلى سبعة. المستوى الثاني: وهو يخص ترتيب الأفكار في داخل كل واحدة من القضايا السبع، وقد اعتمد فتغنشتاين نظام الترقيم العشري، على هذا النحو: 1، ثم 1.1، 1.11 و1.12... إلخ. فقد أراد فتغنشتاين للفقرات التي تؤلف الرسالة أن تكون متميزة تماماً ومرتبة وفق نظام يجسده الترقيم العشري. ولكي نتمكن من تحديد الأسبقية بين رقمين في هذا الترقيم، فإننا نقارن على التوالي من اليسار إلى اليمين أرقامهما، إلى أن نجد أحدهما يكون أكبر من الرقم الذي يقابله في نفس الصف. وهكذا «2» يسبق «3»، و«2.01» يسبق الرقم «2.1»[1].

وأمام هذه الطريقة في ترتيب قضايا الرسالة، فإننا نطرح جملة من التساؤلات يمكن صياغتها على النحو الآتي: هل ترتيب الأفكار في الرسالة حكمته الصدفة ورغبة فتغنشتاين أم أنه خضع لأسس موضوعية أو منطقية؟ وإذا فرضنا أن ذلك الترتيب لم يكن وليد الصدفة ولا وليد رغبة فتغنشتاين، فإلى أي مدى يكون ترتيب القضايا في الرسالة دليلاً على أهميتها؟ وهل يوجد تسلسل منطقي بين المبادئ وبين النتائج في الرسالة؟ أو هل يوجد توضيح متسلسل في الرسالة؟

إن التساؤلات السابقة تهدف إلى معالجة جانب كبير من جوانب الغموض في الرسالة. لقد كان هذا الجانب بالإضافة إلى جوانب أخرى سبباً في ظهور اختلافات كبيرة بين كبار الدارسين للرسالة. وسنناقش في ما يلي مسألة ما إذا كان هناك فعلاً تسلسل منطقي أو توضيح متسلسل في الرسالة. وهذا في المستويين السالف ذكرهما:

أ - المستوى الأول:

الرسالة مرتبة في هذا المستوى حسب النظام العشري إلى سبع قضايا رئيسية هي:

1 - العالم هو كل ما هنالك.

2 - إن ما هو هنالك هو وجود الواقعة الذرية.

3 - الفكر هو الرسم المنطقي للوقائع.

4 - الفكر هو القضية ذات المعنى.

5 - القضية هي دالة الصدق القضايا الأولية.

---

(1) Granger, G: Wittgenstein. Seghers. 1969, pp. 22-23.

6 – الصورة العامة لدالة الصدق هي...

7 – ما لا يمكننا قوله ينبغي أن نصمت عنه.

في هذا المستوى نلاحظ أن كل واحدة من القضايا السبع ما عدا 3 و7 تعيد ذكر أحد حدود القضية التي سبقتها كي توضحه، فالقضية 2 تعيد ذكر الكلمة «ما هنالك» الذي ذكر في القضية 1، والقضية 4 تعيد ذكر «الفكر» الذي ذكر في القضية رقم 3، والقضية 5 تعيد ذكر «القضية» التي ذكرت في القضية 4 وهكذا. حيث تكون القضية 2 سياقاً لشرح مصطلح «العالم» في القضية 1، والقضية 4 سياقاً لشرح مصطلح «الفكر» في القضية 3 والقضية 6 سياقاً لشرح مصطلح «دالة الصدق» في القضية 5، وهكذا وكأن فتغنشتاين أراد إقامة شرح متسلسل في الرسالة، حيث يعمل على شرح المصطلح عن طريق إعادة ذكره في سياق قضية أخرى.

لكن هذا الفهم لا ينطبق بنفس الطريقة على جميع قضايا الرسالة، وعملية الشرح هذه لا تتم في الرسالة بنفس الوتيرة، وهنا نلاحظ مع غرانجي[1] أن عملية الشرح قطعت في موضعين هما: بين القضية 2 والقضية 3، وبين القضية 6 والقضية 7. في هذين الموضعين نلاحظ انقطاعاً في عملية الشرح المتسلسل حيث لم تتم في القضية 3 عملية استعادة أي واحد من المصطلحات الواردة في القضية 2، ونفس الشيء حدث بين القضيتين 6 و7. إذ نلاحظ انتقال فتغنشتاين من «ما هو هنالك» أي الوقائع إلى «الفكر» في الموضع الأول، ومن «الصورة العامة لدالة الصدق» إلى «ما لا يمكننا قوله»[2].

كما يمدّنا غرانجي برسم بياني يمثل فيه لعملية الشرح المتسلسل وحدودها في الرسالة بطريقة جد معبّرة، وذلك عن طريق الرمز بسهم لعلاقة التوضيح المتسلسل.

---

(1) Granger: Wittgenstein. O.C., p. 26.

(2) إن استخدامنا لكلمة انتقال هنا لا نعني بها التغيير التام للموضوع، سنرى لاحقاً أنه يوجد اتصال قوي بين الواقع وبين الفكر المعبر عنه بقضايا ذات معنى، حيث تصبح اللغة ذاتها جزءاً من الواقع. هذا بالنسبة للفجوة بين القضية 2 وبين القضية 3. أما بالنسبة للفجوة بين القضيتين 6 و7 فإنه لا يمكن أن تقول عنها أكثر من أنها مجرد تغيير في الأسلوب اللفظي، إذ موضوع القضيتين متصل تماماً، حيث الصورة العامة لدالة الصدق التي هي الصورة العامة للغة هي مما لا يقال ولكنه يظهر أو يتجلى في اللغة، وسنعرض بتفصيل أكثر لعلاقة الفكر بالواقع، وكذا نظرية فتغنشتاين في أن الصورة المنطقية ليست مما لا يقال ولكنه يتجلى في اللغة، في الفصول اللاحقة من البحث.

وبواسطة أرقام رومانية لوجود هاتين الفجوتين:

العالم ← هو ما هو هنالك ← الوقائع الذرية

2 1

I. الصورة المنطقية للوقائع الذرية ← الفكر ← القضية

4 3

← دالة الصدق ← ....

6 5

II. ما لا يمكن قوله

7

الانقطاع في الموضعين المذكورين يقسم الرسالة المنطقية، إلى ثلاث مجموعات من القضايا هذه القضايا يبدو أنها تقابل ثلاثة مستويات من منهج التوضيح الفلسفي. المستوى الأول تحدث فيه عن العالم مأخوذاً كما هو أو ما هنالك، الثاني تحدث فيه عن صورة العالم، وعن صورته القبلية وعن البنية المنطقية المشتركة للعالم وللغة، الثالث أدخل بعداً جديداً هو ما لا يقال[1].

إذن يمكننا القول إنه في هذا في المستوى الأول، الرسالة تتضمن في عمومها شرحاً متسلسلاً بين القضايا الرئيسية السبع، لكن في ذات الوقت يوجد انقطاع في موضعين. وهو ما يدفعنا إلى تأجيل الإجابة عن تساؤلاتنا المطروحة في بداية هذا العنصر، إلى غاية النظر في حقيقة الشرح المتسلسل داخل كل قضية من القضايا السبع الكبرى. وهو ما أسميناه بالمستوى الثاني.

ب - المستوى الثاني:

يقول فتغنشتاين في تعليقه على القضية 1 في الرسالة المنطقية: «الأرقام العشرية المعطاة لكل قضية تدل على قيمتها المنطقية، وقد ركزت على أهميتها في هذا العرض. القضايا المرقمة ن1، ن2، ن3، هي تعاليق على القضية ن. والقضايا المرقمة ن م1، ن م2، ن م3، هي تعليقات على القضية ن م وهكذا». إن هذا النص يفيد بوضوح أولاً أن فتغنشتاين قد تعمّد فعلاً استخدام النظام العشري في ترتيب قضايا الرسالة. كما يفيد ثانياً أنه استخدم هذه الطريقة كقاعدة للمفاضلة في الأهمية

---

(1) Ibidem.

المنطقية بين القضايا في داخل القضية الواحدة من القضايا السبع الكبرى المشكلة للرسـالة. وهكذا أراد فتغنشـتاين أن يجلب انتباه القارئ إلى أنه كلما كانت أرقام الفقرة قليلة كلما كانت أهميتها كبيرة، بحيث تكون الفقرة ذات الرقم الأكبر شرحاً وتعليقـاً علـى الفقـرة التـي سبقتها والتي هي أقل منهـا أرقاماً، وهذه الأخيرة تكون شرحاً وتعليقاً على الفقرة التي سبقتها والتي هي أقل منها أرقاماً، وهكذا حتى نصل إلى أقل رقم والذي يكون رقم قضية من القضايا السبع. فالقضية 4.0311 – مثلاً – هي شرح للقضية 4.031 وهذه تكون شرحاً للقضية 4.03... وهكذا.

ورغم أن فتغنشتاين أمدّنا في النص السابق بقاعدة تتضمن إشارات ذات فائدة كبيرة في قراءة وفهم الرسالة، بحيث يفترض في تلك القاعدة أنها تمكننا عن طريق عمليـة صعـود مـن القضيـة ذات الرقـم الأكبر إلى القضية ذات الرقم الأقل، من أن نتوصل إلى التعرف بوضوح على قائمة المبادئ وعلى قائمة النتائج في الرسـالة. لكن سـرعان ما نصطدم بنص آخر في الرسـالة المنطقية نفسـها، ينقلنا من موقع المطمئن الذي وجد طريقه إلى فهم الرسالة إلى موقع آخر يعيدنا إلى نقطة الصفر. إن النص الذي نتحدث عنه هو الذي ذكر فيه فتغنشتاين ما قال إنه فكرته الأساسية في الرسـالة، وهي الفكرة التي يفترض فيها أنها تؤسـس لكل الأفكار المعبّر عنها في الرسالة أو لبعضها على الأقل، هذه الفكرة ذكرها فتغنشتاين في القضية رقم: 4.0312 حيـث قـال فيهـا: «إن إمـكان القضايـا إنمـا يقـوم على مبدأ تمثيل الأشـياء بواسطة الألفاظ. وفكرتي الرئيسية هي أن منطق الوقائع لا يمكن تمثيله».

وكما هو واضح هنا، الفكرة التي يقول عنها فتغنشـتاين إنها فكرته الأساسـية أوردها في القضية رقم 4 أي في منتصف الرسالة، وهنا من حقنا أن نتساءل عما إذا كانـت هـذه الفكـرة هـي الفكـرة الأساسـية في الرسـالة، فلماذا أجل فتغنشـتاين الإعلان عن فكرة يفترض فيها أن تكون أساساً لباقي الأفكار أو لبعضها إلى غاية منتصف الرسالة؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا كانت هذه هي الفكرة الأساسية في الرسـالة، لماذا ذكرت في فقرة ذات رقم كبير كهذا، مع أن فتغنشـتاين نفسـه نبّهنا إلى أن أهمية القضايا في الرسالة تتناسب عكسـياً مع حجم أرقامها؟ إذا كان فتغنشتاين قد أعطانا في النص السابق بعض الإشارات التي نهتدي بها في مقاربة الرسـالة إلا أن وضعـه للفكـرة التـي يقـول إنهـا هي الفكرة الأساسـية، في الموضع الذي لم يكن ينتظره القارئ للنص السابق جعل فتغنشتاين – كما ذهب «شولت»

Schulte – بمثابة من يريد إخفاء هذه الفكرة[1]. وهذا ما دفع البعض إلى القول بأنه لا ينبغي المبالغة في التركيز على الترقيم العشري للرسالة لقد بيّن أن قضايا جد مهمة تمّ ترقيمها كتعليقات[2].

إن منهجية فتغنشتاين في عرض قضايا الرسالة، بيّنت لنا أن هناك جانباً غامضاً في الرسالة، هذا الجانب ليس الوحيد، إذ هناك جوانب عديدة، سنشير إلى بعضها في العنصر الموالي. وعلى الرغم من أن هذه الصعوبات كانت في كثير من الأحيان عائقاً أمام الفهم الصحيح لأفكار الرسالة، فإن الحديث عن بعض جوانبها هنا سيكون ذا فائدة كبيرة في التعريف بالرسالة، ومن ثم في مساعدتنا بطريقة ما على التوصل إلى اختيار المنهجية الملائمة للقيام بمقاربة موضوعية للرسالة المنطقية.

ثانياً – من حيث بعض الصعوبات في الرسالة:

إن الصعوبة التي نواجهها في مقاربتنا للرسالة ليس مردّها إلى أننا لا نجد بسهولة طريقة واحدة في ترتيب الأفكار في الرسالة من حيث الشرح المتسلسل أو من حيث الأهمية فحسب، ولكن الصعوبة تتعدى هذا الجانب إلى جانب آخر أكثر أهمية، ألا وهو الجانب المتعلق بمفهوم الفلسفة وطبيعة الممارسة الفلسفية في الرسالة. لنطرح سؤالاً له علاقة بالصعوبة السابقة، وهي صعوبة إيجاد أساس واحد لترتيب القضايا. والسؤال هو: إذا كنا قد وجدنا في الرسالة نوعاً من الشرح المتسلسل، فهل يوجد نوع من البرهان المتسلسل؟[3] بحيث يكون طريقاً ننتقل عبره من المبادئ إلى النتائج نزولاً، أو ننتقل من النتائج إلى المبادئ صعوداً؟

ربما يبدو طرح مثل هذا السؤال من دون جدوى، بداعي أننا نبحث عن شيء في الرسالة المنطقية نعلم مسبقاً أنه غير موجود. ربما كان في هذا جانب من الحقيقة. لكن السؤال الذي نطرحه هنا لن يكون من دون جدوى، لأنه حتى لو لم نجد ما نبحث عنه، فإن عدم وجوده في حدّ ذاته سيكون ذا فائدة كبيرة في التعريف بالرسالة المنطقية، وفي فهم أفكارها أيضاً.

---

(1) Shulte,O.C., p. 49.

(2) Granger, G.G: Invitation à la Lecture de Wittgenstein, ALINEA, 1990, p. 35.

(3) نشير هنا أننا بصدد التساؤل عن وجود نوع معين من البرهان من عدمه، ولسنا نتساءل عن البرهان بصفة عامة، إذ هناك فارق كبير بين النوعين، فعدم وجود برهان متسلسل، لا يعني بالضرورة خلو الرسالة من كل برهان.

إن سؤالنا عن وجود ما يمكن أن يكون مبادئ، وسؤالنا عن وجود ما يمكن أن يكون نتائج في الرسالة، الغرض الأساس منه هو محاولة فهم النتائج، على فرض أنه توجد نتائج بردّها إلى المبادئ، إن كانت هناك مبادئ - إن المبادئ والنتائج في الفلسفة توجد حيثما يوجد برهان فهل يوجد مثل هذا البرهان في الرسالة؟ وهل هو برهان متسلسل؟

وصف فتغنشتاين قضايا الرسالة قائلاً إن: «قضاياي هي توضيحات...»[1]. ويمكننا ملاحظة الطابع التوضيحي لقضايا الرسالة من خلال كلمات معينة تكرر استعمالها في الرسالة، وهي اللفظة: «هو» أو «هي»، حيث كثيراً ما يعرض فتغنشتاين أفكاره في الرسالة بواسطة عبارات من قبيل: «العالم هو...»[2]، «الوقائع... هي»[3]، «الفكر هو...»[4].

كما نجد فتغنشتاين يستخدم طريقة شرح الأشياء أو مفاهيم بما ليس فيها، كما في قوله:

«ليس في المنطق شيء عرضي»[5]. أو يحدثنا عن شيء لا نعرفه مباشرة، ولكن معرفتنا به تكون معلقة على شرط كما في قوله: «لكي أعرف شيئاً ما، لا بد أن أعرف جميع صفاته الداخلية لا صفاته الخارجية»[6]، أو يستخدم التسمية كما هو الحال عند حديثه عن نظريته في الرمزية بقوله مثلاً: «العلامة التي بواسطتها نعبر عن الفكر، أسمّيها علامة قضية»[7]... إلخ. وهكذا يستمر فتغنشتاين على هذا المنوال تقريباً من بداية الرسالة إلى نهايتها حيث يعمد إلى شرح المفاهيم بتوحيدها بمفاهيم أخرى عن طريق الهوية، أو شرح بعض المفاهيم بما ليس فيها... إلخ. لكن نادراً ما نجد فتغنشتاين يلجأ إلى استخدام أدوات التعليل والبرهنة من قبيل: لأن، وإذن... وغيرهما.

وإذا كنا نجده يستخدم أسلوب التعليل في رفضه مثلاً إمكانية التفكير في ما

---

(1) Tractatus, O.C., 6.54.
(2) Idem. 1.
(3) Idem. 1.13.
(4) Idem. 3.
(5) Idem. 2.012.
(6) Idem. 2.01231.
(7) Idem. 3.12.

يناقض المنطق عندما قال: «لا يمكننا أن نفكر في شيء غير منطقي، لأنه كي نتمكن من فعل ذلك يجب أن نفكر بطريقة غير منطقية»[1]. أو يبرهن على استحالة التمثيل عن طريق اللغة بواسطة مثال من الهندسة عندما قال: «أن نرسم في اللغة شيئاً ما يكون «مضادا للمنطق» لن يكون أقل استحالة من أن نرسم في الهندسة شكلاً مناقضاً لقوانين المكان، أو أن نعطي معطيات نقطة غير موجودة أصلاً»[2].

ورغم أن هذه الأمثلة إلى جانب مجموعة أخرى في الرسالة تعتمد نوعاً من التفكير المنطقي والبرهان، إلا أنها ليست كافية بحيث تجعلنا نفرق بوضوح بين ما هو مبدأ في عملية البرهنة وبين ما هو نتيجة. إن موقف الرسالة في هذه المسألة كان غامضاً إلى درجة كبيرة، الشيء الذي جعل بعض المهتمين بالرسالة يذهبون إلى القول إن ترتيب الأفكار في الرسالة حكمته الصدفة ورغبة فتغنشتاين، ولم يكن خاضعاً لأسس موضوعية أو منطقية[3].

وإذا كنا لا نستطيع أن نجد في الرسالة مبادئ ونتائج كما ذهب إلى ذلك غرانجي، فإن نظام الترتيب العشري المعتمد في الرسالة يفقد كثيراً من مصداقيته، ولا يعود ذا فائدة كبيرة في سبيل المقاربة الموضوعية للرسالة التي نبحث عنها. وإذا لم تكن هناك مبادئ متميزة عن النتائج فإن المقاربة الصحيحة للرسالة لن تكون مرهونة بخط سير معين، إذ تصبح كل خطوط السير متساوية تقريباً، ويصبح النزول مساوياً من حيث الضرورة صعود توابع الفقرات من أجل التوصل إلى فهم المعنى. كما أنه لا ينبغي الاعتماد كثيراً على فكرة أن الأرقام العشرية تعطي دائماً الأهمية المطلقة لقضية معينة. إن مجرد القول بإمكانية أن يتساوى الصعود بالنزول في قراءة وفهم الرسالة[4]. مما يعني أن ترقيم القضايا في الرسالة لم يكن ذا فائدة كبيرة لنا في سبيل فهم تسلسل الأفكار في الرسالة، كما أن فيه إجابة سلبية عن السؤال الذي طرحناه بخصوص ما إذا كان هناك برهان متسلسل في الرسالة، إذ للأسف ليس هناك مثل هذا البرهان الذي لو وجد لزالت كثير من جوانب الغموض والألغاز.

---

(1) Idem. 3.03.

(2) Idem. 3.032.

(3) Cometti, J.P: Philosopher avec Wittgenstein. P.U.F, 1996, p. 38.

(4) Shulte,O.C., p. 49

إن غياب هذا النوع من البرهان في الرسالة، عاني منه فلاسفة كبار أمثال فريج وراسل وغيرهما. وهنا نذكر على سبيل المثال لا الحصر معاناة فريج في سبيل فهم الرسالة والتي عبّر عنها في رسالته إلى فتغنشتاين، قائلاً «بعد ما قرأت مقدمتك، فإني لم أعرف ما أفعل بقضاياك الأولى. كنا ننتظر سؤالاً، أو إشكالاً قد يطرح، فإذا بنا نقرأ شيئاً يعطينا الانطباع أن تقريراتك عارية من كل برهان»[1].

هذه الصعوبة التي شعر بها فريج صارت قاسماً مشتركاً لدى أغلب المهتمين المعاصرين بالرسالة، إذ لا تخلو الدراسات المختلفة للرسالة المنطقية في أغلبها من عبارات تدل على أن فهم الرسالة ليس مهمة سهلة، منها العبارة الشائعة «كيف يمكن فهم الرسالة؟»[2]. تلك العبارة تدل في الحقيقة على تحدٍّ صعب وضع أمام القارئ، حيث إن فتغنشتاين فتح باب هذا التحدي الذي يصطدم به القارئ في مقدمة الرسالة أين قال: «لن يفهم هذا الكتاب - فيما أظن - إلا من كانت قد طرأت لهم نفس الأفكار الواردة فيه أو طرأت لهم على الأقل أفكار شبيهة بها». وهذه الدعوة تذكرنا بمسألة «آمن كي تعقل» التي كانت منتشرة في العصور الوسطى المسيحية. حيث يريد فتغنشتاين أن يقول إن السبيل إلى فهم أفكار الرسالة لا بد أن يكون عبر مشاركته وجدانياً في تلك الأفكار. وسنرى - خلال هذا البحث - أن هناك جانباً كبيراً من الحقيقة في هذه الدعوة.

وإذا نظرنا في الصعوبات التي يعاني منها الدارس للرسالة في وقتنا الحاضر، فإننا نجدها تتمثل في مستويين اثنين هما:

أ - المستوى الأول: ونقصد به الصعوبات التي تكون الرسالة مصدرها. مثل لغة الرسالة ترتيب القضايا في الرسالة، غرابة بعض الأفكار في الرسالة... إلخ.

ب- المستوى الثاني: ونقصد به الصعوبات التي مصدرها كثرة تأويلات الدارسين للرسالة.

إن صعوبات المستوى الأول، وهي التي أدّت في غالب الأحيان إلى صعوبات المستوى الثاني وهي كثيرة ومتنوعة منها ما يتصل بالجانب الشكلي من الرسالة

(1) هذه الرسالة نقلنا نصها من كتاب: Cometti, Ibidem.

(2) شكل هذا التساؤل انشغالاً كبيراً وأساسياً عند الكثير من المهتمين بالرسالة، حيث جعلوه مقدمة لدراساتهم للرسالة، منهم على سبيل المثال لا الحصر: Shulte, Ibidem. وأيضاً: Granger, Invitation, O.C., p. 12.

المنطقيـة، ومنهـا مـا يتعلـق بمضمونهـا من حيـث طبيعـة الأفكار المعبر عنها. وهذه نمـاذج عـن هـذه الصعوبـات التـي نكتفي في هذا الفصل بذكرها، ونرجئ التفصيل فيها إلى الفصول القادمة من البحث.

1 - صعوبات تتعلق بالمصطلح:

قبل أن نتحدث عن طبيعة المصطلح في الرسالة والصعوبات التي تتعلق به، ينبغي أن نشير إلى نقطة بالغة الأهمية، ألا وهي صعوبة قراءة فتغنشتاين بغير اللغة الألمانيـة، إذ مهمـا حاولـت الترجمـات المختلفـة التدقيق في نقل أفكار فتغنشـتاين كمـا هـي، فإنـه ليـس هنالـك مـا يؤكد أنها نجحت تماماً فـي مهمتها. ولعل تحفظ فتغنشـتاين على نشـر الرسـالة في وقت من الأوقات لم يكن سـببه مقدمة راسـل فحسب، ولكن أيضاً عدم رضاه على الترجمة الإنكليزية للرسالة. فمن الطبيعي أن تكون لكل لغة خصوصياتها التي تختلف بها عن اللغات الأخرى فاللغة الألمانية تختلـف عـن الإنكليزيـة، وألمانيـة فتغنشتاين - كمـا وصفها فـون رايت - تمتلك نوعـاً مـن الجماليـة ونوعـاً مـن التعبيرية تفتقدان بسـهولة كبيرة في الترجمة[1]. وإذا نظرنا في سلبيات ترجمة الرسالة، فإننا نجدها مصدراً لكثير من الصعوبات، نذكر ثلاثة أنواع منها:

أ - النوع الأول: صعوبة تتعلق باسـتخدام المصطلح من دون تعريف مسـبق له.

ومصدر الصعوبة فيه هو اسـتخدام فتغنشـتاين لكثير من مصطلحاته من دون تعريـف دقيـق لهـا إذ لا نجـد عنـده تعريفـاً بالمعنى المألوف عند المناطقة، كما هو الحال في مبادئ الرياضيات لراسل ووايتهد مثلاً، حين يعرّفان رمز الوصف المحدد في سياق جملة معينة بحيث يكتسب معنى داخل تلك الجملة كما هو الحال في المثـال التالـي: «{(ا س) (تـا س)} فـا (س) تـا (س) = (E ص): تـا س ≡ س، س= ص، تع»[2]. بينما كان اسـتعمال فتغنشـتاين للتعريـف - كما يرى غرانجي - «مجرد عملية انتقال من الظاهر إلى الكامن ومن المشروط إلى الشرط حيث تنتقل

(1) Von-Wright, O.C., Préface.

(2) Russell and Weathead: Principia Mathematica, vol. 1, Cambridge University Press, London, p. 173.

بنا التعريفات من وضع إلى وضع أكثر عمقاً»[1]. لهذا السبب لم تقض تعريفات فتغنشتاين على جوانب الغموض في الرسالة، وبقيت كثير من المصطلحات غامضة وفي هذه النقطة على سبيل المثال أشارت «أنسكومب» إلى كلمة "Sachverhalt" التي استعملها فتغنشتاين في الرسالة بطريقة غامضة إلى حدٍّ كبير. والتي استخدم راسل اصطلاح "واقعة ذرية Atomic Fact" كمقابل لها، حيث قصد بها ما يقابل القضية الذرية حينما تكون صادقة[2]. وسنناقش هذه المسألة بتفصيل أكثر في الفصل الرابع من البحث.

ب - النوع الثاني: صعوبة تتعلق باستخدام المصطلح بمعنيين مختلفين، أو بعدة معان مختلفة:

وأمام هذه الظاهرة يعاني القارئ من عدم التزام فتغنشتاين أحياناً بطريقة واحدة في استخدامه للمصطلح الواحد في الرسالة، فهو على سبيل المثال يستخدم كلمة واقعة Tatsache, Fait لكي يشير بها أحياناً إلى معنى الواقعة عامة، ويشير بها إلى الواقعة الذرية أحياناً أخرى[3] ففي القضية 1.1 يقول فتغنشتاين: العالم هو مجموع الوقائع لا الأشياء، كلمة الوقائع هنا استعملت من غير تحديد، حيث يمكن أن تصدق على الوقائع عامة، كما يمكن أن تصدق على الوقائع الذرية فحسب، وهذا حسب ما نفهمه من مصطلح العالم في الرسالة والذي لم يكن بدوره محدداً.

ج - النوع الثالث: صعوبة تتعلق باستخدام المصلح بمعنى خاص:

مع أن لغة فتغنشتاين في الرسالة بسيطة وخالية من المصطلح التقني، إلا أننا نجده يستخدم أحياناً بعض التصورات بمعنى خاص جداً، كما هو الحال في استخدامه لمصطلحات الصورة العالم، الجوهر، الصوفي... إلخ[4]. كما استعمل مصطلحات خاصة احتجنا من أجل ترجمتها إلى إعادة تقسيم المصطلح الواحد إلى مصطلحين أو أكثر، كما هو الحال مثلاً في استخدامه للكلمة "Sinnlos" لكي يصف بها تحصيلات الحاصل، والكلمة "Unsinnig" لكي يصف بها قضايا

---

(1) Granger: Wittgenstein,O.C., p. 26.

(2) Anscombe, G.E.M: An Introduction to Wittgenstein's Tractatus, Hutchinson University Press, London, 3rd ed, 1967, p. 30.

(3) عزمي إسلام، في: رسالة منطقية فلسفية، مصدر سابق، ص 10.

(4) Voir: Kunzmann, P. et D'autres: Atlas de la philosophie, La Pochothèque, 1993, France, p. 213.

الميتافيزيقا التي هي مجرد لغو. ولا يوجد في اللغة العربية ما يقابل تلك التفرقة، مما جعل أمر توضيحها صعباً، وحتى نستطيع فهم تفرقته تلك، بين "Sinnlos" فقد اضطررنا إلى وضع تفرقة مصطنعة على النحو الآتي، الكلمة الأولى قمنا بترجمتها بـ "خارج عن المعنى" أو "فارغ من المحتوى" وUnsinnig بـ "الخالي من المعنى"[1]، ومن ثم نفهم الفكرة التي أراد فتغنشتاين أن يقولها هنا وهي أن تحصيلات الحاصل فارغة من المحتوى Sinnlos ولكنها ليست Unsining خالية من المعنى.

2 – صعوبات تتعلق بالأسلوب:

إن المقصود بالصعوبات المتعلقة بالأسلوب هي تلك التي تتعلق بطريقة عرض الأفكار في الرسالة، من حيث علاقة الفكرة المعبّر عنها بالجملة أو بالجمل المعبّر بها ومن حيث طبيعة الفكرة ذاتها، ومن حيث فهم الدارسين لها... إلخ. وبناء على هذا يمكننا تقسيم هذه الصعوبات بدورها إلى ثلاثة أنواع:

أ – النوع الأول: صعوبة تتعلق بالتفاوت بين الفكرة المعبّر عنها والجملة المعبّر بها:

لقد سبقت الإشارة إلى أن حجم الرسالة المنطقية يقع في ثمانين صفحة، وهو حجم صغير جداً بالنسبة لكتاب غني جداً من حيث المضمون، فالكتاب لا تزيد كلماته عن بضعة آلاف كلمة ولا تزيد جمله عن بضع مئات[2] ولكن تنقل فتغنشتاين فيه من بحث طبيعة العالم إلى طبيعة اللغة، ثم إلى أسس المنطق والرياضة، ثم إلى إشارات عامة في نظرية الاحتمالات، ثم إلى نظرية في القيم الأخلاقية والجمالية، وأخيراً إلى المنهج الجديد في الفلسفة، ليخلص إلى رسم حدود ما يمكن قوله وما ينبغي السكوت عنه.

---

(1) العبارتان: خالي من المحتوى وخالي من المعنى تستخدمان في العربية بنفس المعنى، ولكننا نضطر في بعض الأحيان إلى القيام ببعض التقسيمات التي تبدو غريبة إلى حد ما عن اللغة العربية، من أجل مواكبة الفكرة في فلسفة فتغنشتاين. والتفرقة بين العبارتين خالي من المحتوى وخالي من المعنى هي من أجل إبراز التعارض الذي يقيمه فتغنشتاين في الرسالة المنطقية بين قضايا تحصيل الحاصل وقضايا التناقض التي هي خالية من المحتوى لأنها لا تخبرنا بشيء عن العالم، ولكنها ليست خالية من المعنى لأنها لا تخرق أية قاعدة من قواعد التركيب الصحيح للجمل في اللغة. وسنوضح هذه التفرقة بالتفصيل في موضعها الذي سيأتي من البحث.

(2) زكي نجيب محمود، في: رسالة منطقية فلسفية، مصدر سابق، ص د.

وقد انعكس هذا التفاوت بوضوح على طريقة عرض الأفكار في الرسالة، حيث طبعت بطابع التركيز والإيجاز الشديدين، حيث جاءت تلك الأفكار أقرب إلى أحكام نهائية بخصوص العالم والفكر واللغة والمنطق وغيرها. أو عبارة عن نواه قطعية أيضاً كما هو الحال مثلاً في القضية 7 حين نهانا قطعياً عن أن نقول ما لا يمكن قوله. ولم يحاول فتغنشتاين تقديم أدلة على صحة تلك الأحكام، وترك أمر الأدلة للقارئ ليبحث عنها خارج الرسالة، وكان في هذا تحدٌ كبير للقارئ. خاصة وأن فتغنشتاين نفسه أراد لأفكاره تلك أن تكون ذات طابع نهائي، وهذا استناداً لما قاله في مقدمة الرسالة: «إن صدق الأفكار التي عرضتها هنا يبدو لي أنه بمنأى عن الشك، وأنها أفكار نهائية، وإني أرى إذن أني استطعت أن أحل مشكلات الفلسفة حلاً نهائياً». وكان هذا الامتناع عن تقديم أدلة على الأفكار التي جاء بها في الرسالة منسجماً تماماً مع مفهومه للفلسفة ومفهومه لوظيفتها. فالفلسفة ليست نظرية ولكنها نشاط للتوضيح، لذلك لم تكن الرسالة – كما قال غرانجي – «إطلاقاً عبارة عن برهنة على أطروحات، وتسلسل الأفكار فيها لم يكن قائماً على إلحاق النتائج بالمبادئ...»[1].

ب -النوع الثاني: صعوبة تتعلق بطبيعة الفكرة:

زيادة على قوة وعمق الأفكار التي عبّر عنها فتغنشتاين في الرسالة والمرتبط كما سبق أن رأينا بالتفاوت بين الفكرة وبين الجملة، فإن هناك بعض الأفكار في الرسالة صعبة بطبيعتها، ومكمن الصعوبة فيها أنها أفكار غير شائعة، والأمثلة على هذا النوع كثيرة، ولكن نذكر هنا فقط كلام فتغنشتاين عما أسماه "الصوفي" وقوله في نهاية الرسالة "قضاياي هي بلا معنى"... إلخ. وكان فتغنشتاين على وعي تام بهذه الحقيقة، لذلك وجدناه يدعونا إلى مشاركته وجدانياً تلك الأفكار حتى يمكننا أن نفهمها.

وقد استخدم بعض الدارسين فعلاً هذه الطريقة الخاصة في قراءة الرسالة. وفي هذا الصدد قيل: «في الواقع الرسالة وفي أغلب الأوقات درست من قبل المعلقين... تماماً كما هي مونادولوجيا ليبنتز أو أخلاق سبينوزا: كنسق مغلق، غامض ومثير للإعجاب في آن واحد، والذي يتم ولوج تناسقه الداخلي بشيء من

(1) Granger: Wittgenstein, O.C., p. 21.

التطفل وتذوق الصعوبة ودون الإكثار من طرح الأسئلة التي تتعلق بصحتها»[1].

ومع أن هذه الطريقة (الإيمانية) قد تعيننا على فهم بعض أفكار الرسالة، مثل الصوفي وفكرة رمي السلم...، إلا أنها ليست كافية، ولم تكن بالطريقة الوحيدة المتبعة، حيث دفع قلة الشرح أو انعدامه في كثير من الأحيان إلى لجوء بعض المعلقين إلى التأويل.

ج - النوع الثالث: صعوبة تتعلق بالتأويل:

إن الصعوبات السابق ذكرها لم تجعل استخدام التأويل في فهم الرسالة خياراً فحسب لكنها جعلته أمراً لا مناص منه، خاصة وأن فتغنشتاين يدفع الدارس للرسالة إلى استخدامه دفعاً، وفي هذا ذكر غرانجي نصاً لفتغنشتاين يعبّر تمام التعبير عن الدفع إلى استخدام التأويل في مقاربة الرسالة حيث قال فتغنشتاين: «كل ما أقوله يجب أن يكون سهلاً وبسيطاً، بل ومبتذلاً ولكن سيكون من الصعب فهم لماذا أقوله»[2]. هذا النص يبيّن بوضوح أنه يوجد في فكر فتغنشتاين جانبان، جانب ظاهر وجانب خفي، والجانب الخفي فيه هو الأكبر وهو يتطلب تأويلاً، لكن الموقف الذي يصدر عن التأويل يتحول من دور هام في عملية المقاربة إلى دور أقل أهمية حيث لن تعود الفكرة في الرسالة متوقفة بكليتها على نص الرسالة فحسب، ولكنها تتداخل أيضاً مع ذاتية المؤول.

خاصة إذا كان الدافع إلى التأويل لا يهدف فقط إلى إزالة صعوبات النص، ولكنه قد يكون له هدف آخر، كأن يعمل المؤول على تحويل الفكرة لتأييد فكرة أخرى أو لتأييد اتجاه معين. ويمكننا أن نلحظ هذا في شعور فتغنشتاين بأن أفكاره لم يسئ فهمها فقط، ولكنها حرفت عن حقيقتها حتى من قبل الذين يدعون أنهم تلاميذه[3].

وهكذا لن يكون التأويل مفيداً لنا في مقاربتنا للرسالة على الدوام، بل قد يصبح عقبة أمام فهم فلسفة فتغنشتاين فهماً صحيحاً، ومما يزيد في هذه الصعوبة

(1) Quillot, R.B: Wittgenstein et le Procès de la Philosophie, in. Visages de Wittgenstein, Sous la Direction de R.B. Quillot, Bauchesne,1995, p. 25.

(2) Cité par Granger: Langage, Logique, Pensée, Commentaire de, Philosophishe Untersuchungen p. 93-97, in Centenaire de Wittgenstein, sous la Direction de Mélika Ouelbani, Colloque du 3 et 4 Mars 1989,Université Tunis 1, p. 9.

(3) Von-Wright, O C , p. 36.

هو اختلاف التأويلات وتضاربها بين المهتمين بفلسفة فتغنشتاين سواء من الفلاسفة أو من غيرهم. ولعل ما يجسد هذا الاختلاف هو ما نسب إليه من آراء ومذاهب مختلفة، يكاد عددها يقارب المذاهب الفلسفية التي انتشرت في القرن العشرين[1]. فقد ذهب راسل في مقدمته للرسالة إلى أن فتغنشتاين بحث في الرسالة الشروط التي يجب توفرها في لغة كاملة منطقياً وقد أبدى فتغنشتاين على هذا الرأي تحفظاً شديداً. كما حاول أصحاب حلقة فيينا قراءة الرسالة قراءة تجريبية، عن طريق تأويل فكرة فتغنشتاين القائلة برد كل القضايا إلى دوال صدق للقضايا الأولية على أنها دعوة لتأسيس لغة العلم على قضايا التجربة[2]... إلخ.

وقد امتد مجال التأويل والاختلاف إلى أكثر المسائل أهمية في الرسالة المنطقية، مثل هدف فتغنشتاين في الرسالة، والموضوع الرئيس في الرسالة، وموقفه من قضايا الميتافيزيقا وموقفه من مبدأ بالتحقيق... وغيرها[3]. وسنتناول في العنصر الموالي الموضوع الرئيس للرسالة المنطقية بالقدر الذي يسمح لنا بالتعريف بها، ودون الخوض في المسائل الجزئية التي سيكون مكانها في الفصول اللاحقة من هذا البحث.

ثالثاً – من حيث موضوع الرسالة:

إن التساؤل عن الموضوع الرئيس في الرسالة والهدف الرئيس منها، يعدان من أهم القضايا التي حظيت باهتمام الباحثين في هذا الكتاب. وإذا كانت صعوبات الرسالة المنطقية تتلخص في السؤال الذي ظل يردّده الباحثون ألا وهو: «كيف نفهم الرسالة؟» فإن فهم الرسالة لا بد أن يمر من خلال فهم موضوعها وأهدافها.

(1) ذهب ستيفان تولمين إلى أن الدارسين لفتغنشتاين نسبوا إليه نصف رزمة من المذاهب، منها مثلا أنه لم يكن أبداً وضعياً، وأنه لم يكن يهتم كثيراً بالإبستومولوجيا، وأنه لم يكن واحداً من فلاسفة اللغة، أنظر:
Schmitt, D: Wittgenstein's Tractatus, The Importance of Clearly Arranged presentation, html.

(2) Marconi, O.C., p. 45.

(3) نظراً لأهمية هذه التأويلات خاصة تأويلات بعض فلاسفة التحليل المعاصر، وبعض الوضعيين المناطقة فإننا سنتناول هذا الموضوع بنوع من التفصيل في الفصلين الثامن والتاسع، خاصة تأويل راسل لموقف فتغنشتاين من اللغة الكاملة منطقياً، وتأويل كارناب لموقف فتغنشتاين من مبدأ التحقيق... إلخ.

فبالرغم من أن فتغنشتاين أشار بوضوح في القضية (4.0312) إلى ما أسماه الفكرة الأساسية في الرسالة. إلا أننا نجد أغلب كبار المهتمين - مع أنهم ناقشوا هذه القضية باهتمام تلك القضية -، إلا أنهم لم يناقشوها على أنها الموضوع الرئيس في الرسالة. وراح كل واحد منهم يبحث عن فكرة أخرى يعتقد أنها الأجدر بأن تؤدّي دور المحرك في الرسالة، وهذا ما جعلهم يختلفون اختلافات شديدة إزاء مسألة الموضوع الرئيس الذي نحن بصدده.

في الحقيقة توجد أسباب وجيهة تقف وراء العزوف عن اعتبار القضية (4.0312) هي الموضوع الرئيس، ونذكر بعضاً من تلك الأسباب:

أ - سبق أن أشرنا إلى أن فتغنشتاين ذكر ما اعتبرها فكرته الأساسية في الرسالة، في القضية (4.0312) أي في منتصف القضايا السبع الكبرى للرسالة، حيث ذكرها بعد أن تحدث عن العالم وعن الفكر وعن اللغة. وهي تصف المسائل الأساسية تقريباً التي عالجها في الرسالة، ومن هنا فمن غير المعقول أن ترتب الفكرة الأساسية في منتصف الرسالة وليس في مقدمتها.

ب - إن فتغنشتاين نفسه وضع أفكاراً أخرى تضاهي في أهميتها أهمية الفكرة المعبّر عنها في القضية (4.0312)، وفي هذا الصدد نذكر ما قاله في مقدمة الرسالة قائلاً إنها: «كتاب يعالج مشكلات الفلسفة...». وقال أيضاً: «ويمكن أن نلخص معنى الكتاب كله [على هذا النحو] إن ما يمكن قوله على الإطلاق، يمكن قوله بوضوح، وأما ما لا نستطيع أن نتحدث عنه، فلا بد أن نصمت عنه». وقال أيضاً: «وعلى ذلك فالكتاب يستهدف إقامة حد للتفكير، أو هو على الأصح لا يستهدف إقامة حد للتفكير، بل للتعبير عن الأفكار...». وقال في القضية (4.0031): «إن الفلسفة كلها نقد للغة».

إذا كانت الأقوال الثلاثة الأخيرة تعبّر عن نفس الموضوع بأشكال مختلفة، ألا وهو نظرية الحد بين ما يقال وما لا يقال في اللغة، فإنه يمكن القول، إنه بإضافة النص الأول فإن الرسالة تقترح علينا موضوعين ممكنين زيادة على ما تقترحه القضية (4.0312).

وفي ظل هذا التنوع في الموضوعات التي تقترحها، فإن القضية 4.0312 صارت لا تشكل إلا جزءاً من اهتمام فتغنشتاين في الرسالة، ومن ثم فإنها ليست الموضوع الرئيس في الرسالة كما قد يوحي بذلك ظاهر قول فتغنشتاين. إنه ليس من

السهل الاقتناع أن كتاباً بحجم الرسالة من حيث الأهمية يمكن أن يكون موضوعه الرئيس بحجم القضية رقم: 4.0312 وهذا ما ذهب إليه غراهام لوك قائلاً: «إن كتاباً أحدث أثراً كبيراً في الفلسفة الغربية المعاصرة، من غير المقنع أن يقتصر موضوعه على مسألة الروابط المنطقية»[1].

وعليه فإننا مضطرون للبحث عن الموضوع الرئيس في جهة أخرى من الرسالة والذي لن يكون سهلاً، حيث يصور لنا «جاك بوفراس» J. Bouveresse مدى ما يكتنف الرسالة من غموض في فهم مضمونها بقوله: «بالرغم من أنه يوجد من دون شك اليوم قليل من الذين يشكون في أن رسالة منطقية فلسفية هي كتاب في الفلسفة، بل وإنها كتاب هام، ولكن من غير المؤكد على الرغم من التعليقات العديدة، التأويلات وإعادة التأويلات التي خصصت لها أننا توصلنا أن نفهم بدقة ما أراد أن يقوله في هذا الكتاب»[2].

1 – موضوع الرسالة في نظر بعض المعلقين:

لكن رغم أن ما قاله بوفريس يعبّر عن جانب كبير من حقيقة الموقف المتعلق بموضوع اهتمام فتغنشتاين في الرسالة، إلا أن هذا لم يكن مانعاً دون التقاء بعض الآراء التي قيلت بخصوص موضوع الرسالة حول عدد من الأفكار، ذكرها فتغنشتاين في مواضع مختلفة من الرسالة. وهذه بعض منها:

ذهب «فون رايت» Von Wright – وهو واحد من الثلاثة الذين أوصى لهم فتغنشتاين بإرثه الفكري[3] – إلى أن موضوع الرسالة ليس قضية واحدة ولكنه يشمل ثلاث نظريات أساسية حيث تكون الرسالة المنطقية عبارة عن: «مركب من نظرية دوال الصدق من جهة ومن الفكرة التي تفيد أن اللغة هي رسم للواقع من جهة أخرى. ومن هذا المركب ينتج المكون الأساسي الثالث للكتاب، نظرية ما لا يمكن قوله، ولكن فقط إظهاره»[4].

في مقابل هذا الرأي نجد "ماكس بلاك" Max Black، وهو أحد كبار

---

(1) Locke, G: Wittgenstein, Philosophie, logique, thérapeutique, Traduit de L'Allemand, par J. Balibar, P. Mangeot et L'Auteur, P.U.F. 1re ed., 1992, p. 8.

(2) Bouvresse, J: Wittgenstein et les Problèmes de la philosophie in la Philosophie Anglo-saxonne, sous la Direction de, M. Meyer. P U F, 1re ed., 1994. p. 7

(3) إلى جانب كل من «روش ريز» Rush Rhees و"إليزابيث أنسكومب" Elisabeth Anscombe.

(4) Von-Wright, O C , p. 31.

المختصين في الفلسفة التحليلية يعتمد فكرة واحدة نظر إليها على أنها تصلح كي تؤدّي دور - الأطروحة المركزية في هذه الرسالة، ألا وهي التي تخصها فتغنشتاين في القضية القائلة: «الفلسفة كلها نقد للغة»[1].

أما إذا انتقلنا إلى فرنسا، فإننا نجد "جون كافياس" Jean Cavaillès [2] يرى أن الرسالة اهتمت بثلاث أطروحات وهي تقترب كثيراً من النظريات الثلاث التي ذكرها "فون رايت". لكن مع فارق هام بينهما، يتمثل في أن "كافياس" يضع الأطروحة التي تقول إن قضايا المنطق تحصيلات حاصل، محل نظرية الماصدقية التي اعتمدها "فون رايت" في فهمه لموضوع الرسالة. والأطروحات الثلاث هي:

أ - اللغة رسم للعالم

ب - قضايا المنطق هي تحصيلات حاصل

ج - لا توجد قضايا تتحدث عن القضايا[3].

وفي مقابل الآراء السابقة ذهب "فافرهولد" Faverhold وهو صاحب آراء وجيهة في فلسفة فتغنشتاين إلى رأي يأخذ بفكرة توجد خارج قائمة الأفكار التي قال عنها فتغنشتاين

بوضوح إنها أفكار أساسية في رسالة منطقية. هذا الرأي مفاده أن الفكرة الأصلية التي تتوقف عليها جميع القضايا في الرسالة المنطقية، هي أطروحة الماصدقية، التي تفيد أن كل قضية ليست خالية من المعنى هي دالة صدق[4].

ومن جهة أخرى ذهب "غرانجي" Granger إلى اعتبار نظرية الرسم المنطقي بمثابة المحرك الرئيس في الرسالة قائلاً: «إن قراءة الرسالة ينبغي على العكس أن توجه عن طريق الاعتراف بالموضوع الذي يصلح لكي يؤدّي وظيفة مركز الجاذبية للنسق الفلسفي ككل وأقترح من جهتي "نظرية الرسم" "Théorie de L'image"

---

(1) Black, M: Language and Philosophy, studies in method, Greenwood Press Publishers, Connecticut, U.S.A, 1989, p. 14

(2) فيلسوف رياضي فرنسي (1903 - 1944)، كان من المعارضين لمذهب رد الرياضيات إلى المنطق، من مؤلفاته: محاولة في أسس الرياضيات (1938)، أنظر: جورج طرابيشي: معجم الفلاسفة، دار الطليعة، ط 1، 1987، ص 468.

(3) Sebestick, J. Premières Réactions Continentales Au Tractatus (Jean Cavaillès, Jan Patocka) In Acta du Colloque Wittgenstein, Organisé par FGIL, T.E.R, 1990, p. 199.

(4) Granger: Invitation, O.C., p. 38.

التي تقوم على أساس فكرة أن الصورة المنطقية للغة هي ذاتها صورة العالم...»[1].
وهذا الرأي ذهب إليه أيضاً "بيار جاكوب" في كتابه الهام عن التجريبية المنطقية، حيث قال: «إن قراءة رسالة منطقية... تفرض علينا الاعتراف أن الموضوع الذي يؤدّي دور مركز الجاذبية، هو نظرية الرسم»[2].

إن الآراء المختلفة التي عرضناها هنا لا تشكل إلا جزءاً يسيراً من الآراء التي قيلت بخصوص موضوع الاهتمام في الرسالة المنطقية. وهي وإن كانت آراء تستند إلى أقوال فتغنشتاين ذاتها إلا أنها زادت من غموض المشكلة التي نحن بصدد بحثها في الرسالة. ونعتقد من جهتنا أنه يمكن الوصول إلى معرفة موضوع اهتمام فتغنشتاين في الرسالة بالرجوع إلى الفترة التي مهّدت لكتابة الرسالة المنطقية، ونقصد بها الفترة التي سجلها لنا كتاب الدفاتر.

2 - موضوع الرسالة من خلال كتاب الدفاتر:

إن كثيراً من الأفكار الهامة التي وضعها فتغنشتاين في الرسالة، كانت نتاجاً للظروف الفكرية التي عاشها هذا الأخير في الفترة ما بين 1911 و1918، وهي الفترة التي يمثلها كتاب الدفاتر، والذي يعتبر - كما قال غرانجي - عملاً تحضيرياً لفلسفة الرسالة[3]. لقد احتوت الدفاتر على الأعمال الآتية:

- الملحق 1، وقد احتوى على «المذكرات في المنطق» Les Notes sur la Logiques، التي تعود إلى سنة 1913، والتي كانت بمثابة تقرير قدمه فتغنشتاين إلى راسل عن سير أبحاثه.
- «مذكرات أمليت على مور» Les Notes Dictées à Moore في أبريل 1914، وهي تطرح بعض الأفكار المنطقية بطريقة أقل أكاديمية إذا ما قورنت بمذكرات في المنطق، ولكنها - برأي غرانجي - كانت أقرب إلى الأفكار التي ستتبناها فيما بعد الرسالة[4].
- الدفاتر كانت عبارة عن «جريدة فلسفية» دامت ما بين 22 أغسطس 1914 و10

(1) Idem. p.40.
(2) Jacob, P: L'empirisme Logique ses Antécédents, ses Critiques, Editions de Minuit,1980, p. 91.
(3) Granger, In Carnets, O.C., 1971, p. 7.
(4) Ibidem.

يناير 1917. حيث سجل فيها فتغنشتاين أفكاره يوماً بيوم، بمجرد ورودها على ذهنه ومن دون أن يهتم بتنسيقها[1].

- الملحق 2، وقد احتوى على المراسلات التي كانت تتم بينه وبين راسل في الفترة الممتدة ما بين 1912 و1920، وقد دارت تلك المراسلات حول مسائل المنطق المختلفة التي كانت تشغل كليهما، مثل اللامعرّفات في المنطق، ومفهوم تحصيل الحاصل، نظرية راسل في الأنماط، ومقدمة راسل للرسالة... وغيرها.

وزيادة على المضمون الغني للدفاتر، فإن الأسلوب الذي كتبت به يجعل فهمها أقل صعوبة من الرسالة، حيث كان فتغنشتاين أكثر استخداماً للأمثلة منه في الرسالة، كما أنه كان أقل استخداماً للصيغ التي تفيد الأحكام القطعية منه في الرسالة أيضاً، وكان أكثر انفتاحاً على الرأي الآخر (خاصة رأي راسل)... إلخ.

لهذه الأسباب جميعاً، تعد «الدفاتر» مفتاحاً جيداً لفهم غرض فتغنشتاين في الرسالة فهي زيادة على أنها تضمنت الأفكار التي ستأخذ صورتها النهائية في الرسالة من جهة أنها تعطينا صورة واضحة عن اهتمامات فتغنشتاين الفلسفية منذ 1912 إلى غاية 1920، فإنها تدلنا على الإطار الفكري الذي كان سائداً آنذاك والذي عاش فيه فتغنشتاين بمجرد التحاقه بكمبردج. وقد طبع ذلك الإطار الفكري بالأبحاث المنطقية التي كان يقوم بها كل من فريج وراسل. حيث تدلنا «الدفاتر» على أن فتغنشتاين لم يكن فقط على اطلاع على تلك الأبحاث، ولكنه كان يعتبرها مشكلات مشتركة بينه وبين راسل.

كما أن ما يدل على العلاقة القوية بينه وبين فريج وراسل هو أنه ذكر فريج تسع مرات في الدفاتر وثماني عشرة في الرسالة، بينما ذكر راسل خمس عشرة مرة في الدفاتر وثلاثين مرة في الرسالة، لكن الأهم من هذا هو اعتراف فتغنشتاين في مقدمة الرسالة بالقول: «وأنا لن أشير إلا إلى مؤلفات «فريج» Frege العظيمة، التي أنا مدين لها، كما أنا مدين لكتابات صديقي برتراند راسل من حيث استثارة أفكاري هذه». واضح من هذا النص، ومن الحضور المكثف لكل من راسل وفريج في الدفاتر وفي الرسالة أن تأثيرهما على فلسفة الرسالة لم يكن تأثيراً محدوداً، أو تأثيراً متوقفاً على مسائل جزئية، لكن من الواضح أن تأثيرهما يتعلق بما هو

(1) Idem. p. 8.

أكبر من ذلك، إذ يصل إلى موضوع الفلسفة ذاتها:

3 - موضوع الرسالة من خلال تأثير فريج وراسل:

إن إسهامات فريج في مجال فلسفة اللغة تجدها متضمنة في ثلاثة مقالات ترجع إلى السنتين 1891 - 1892، وهي: «الدالة والتصور» Function and Concept، "في المعنى والدلالة" On Sens and Meaning، "التصور والشيء" Concept and Object[1]. وقد اشتهر فريج بتفرقته المشهورة بين المعنى والدلالة، حيث إن دلالة العبارة اللغوية هي ما تدل عليه، أما معناها فإنه يفهم من قبل كل شخص يفهم اللغة، فالعبارتان "نجمة الصباح" و"نجمة المساء" مختلفتان في المعنى لكن دلالتهما واحدة[2]. كما يفرّق فريج بين المعنى والدلالة من ناحية البساطة والتركيب: حيث يمكن أن تكون الجملة: "مركز كتلة المجموعة الشمسية في بداية القرن العشرين" مركبة جداً من جهة المعنى، لكنها تدل برأيه على نقطة بسيطة[3]. وحتى يزيد فريج التفرقة وضوحاً فإنه ربط المعنى بكون الجملة مركبة تركيباً صحيحاً بينما ربط دلالة الجملة بقيمة صدقها[4].

لكن هذه الطريقة تجعل عبارات من قبيل "ملك فرنسا الحالي" و"المربع الدائري" مع أننا نفهم معناها إلا أنها لا هي صادقة ولا هي كاذبة، ومن ثم فهي لا تخضع لمبدأ الثالث المرفوع، أي أنها لا تخضع للمنطق. وبهذا تكون اللغة العادية قد أوصلتنا إلى طريق مسدود. هذا الطريق المسدود دفع فريج إلى تبني موقف نقدي اتجاه اللغة العادية لأنها تسمح بتكوين عبارات ذات معنى، ولكنها من دون دلالة. لذلك وجب علينا استخدام رمزية منطقية من أجل أن لا تسمح مستقبلاً بحدوث مثل هذه الظاهرة، حيث لا يمكننا أن نستخدم في تلك اللغة علامة معينة إلا بعد أن نعطيها دلالة معينة[5].

أما راسل فقد كان متفقاً مع فريج على أن اللغة العادية هي مصدر الكثير

---

(1) Frege, G: The Philosophical Writings of Gottlob Frege, edited by P. Geach, and M. Black, Oxford University Press, London, 1952.

(2) Frege: On Sens and Meaning, O.C., p. 57.

(3) Idem. p. 64.

(4)

(5) Idem. p. 63.

مـن الصعوبـات لأنهـا تخفـي الصـورة المنطقية الحقيقية لعباراتهـا[1]. لكنه لم يتفق علـى الطريقـة التـي تعالـج بهـا تلك الصعوبة، حيث رأى راسـل أنـه يمكن تفاديها إذا مـا اسـتغنينا عـن مفهـوم المعنـى في تحليل العبـارات. ونعتمد فقط على جانب الدلالـة فيهـا، وهـي النظريـة التي عرضهـا راسـل في مقاله المشـهور "في الدلالة" (on Denoting (1905[2]، وقد قام فيها راسل بتحليل العبارات الوصفية في اللغة العادية بردها إلى عبارات في اللغة المنطقية من أجل الكشف عن صورتها المنطقية الحقيقيـة، حيـث تبيّـن لـه بعـد التحليل أنها عبارة عن «رموز ناقصة» Incompletes Symboles وهي رموز لا تحمل معنى في ذاتها ولكنها تكتسـب معنى في سياق معين[3].

وبما أن تلك العبارات ليس لها معنى في ذاتها، فإنها لم تعد بحاجة لكي تشير إلى أي شيء في الواقع. ومن ثم لم تعد مشكلة صدقها أو كذبها مطروحة، ومن هنا يرفع الحرج الذي انتهى إليه فريج. هذا من جهة، ومن جهة أخرى بيّن التحليل المنطقي أن العبارات الوصفية تختلف عن أسـماء الأعلام التي تدل مباشـرة على أفراد جزئية، ولهذا يكون لها معنى مستقل عن معاني سائر الألفاظ الأخرى[4]. ومن هنا جعلها راسل أساس اللغة المنطقية التي دعا إليها في مرحلة الذرية المنطقية.

ومـن خـلال هـذا العـرض الموجز لنظرية فريج في المعنى والدلالة، ولنظرية راسـل فـي الأوصـاف نجـد أن كليهمـا قـد تبنيا موقفاً نقدياً من اللغـة العادية، هذا الموقف النقدي يمكن تلخيصه في:

- التفرقة بين المعنى والدلالة.
- التفرقة بين الصورة النحوية للجملة وصورتها المنطقية.
- التحليل المنطقي من أجل الكشف عن الصورة المنطقية التي تخفيها الصورة النحوية للغة.

---

(1) برتراند راسل: الفلسفة بنظرة علمية، تلخيص وتقديم، زكي نجيب محمود، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة 1960، ص 207.

(2) Russell, B: On Denoting, in, Logic and Knowledge Essays (1901-1950) George Allen and Unwin. London. 1950.

(3) Russell and Weathead, O.C., p. 66.

(4) برتراند راسل: مقدمة للفلسفة الرياضية، ترجمة محمد مرسي أحمد، مراجعة أحمد فؤاد الأهواني، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1980، ص 188.

- القضية الذرية التي اتخذها راسل أساساً للغة المنطقية تتألف من ارتباط أسماء.

هذه الأفكار التي تشكل الموقف النقدي للغة عند كل من فريج وراسل، تأثر بها فتغنشتاين في الرسالة، ورغم أنه اختلف معهما في كثير من الجوانب[1]، إلا أن تلك الأفكار كانت حاضرة بوضوح في الرسالة، فقد استخدم فتغنشتاين تفرقة فريج بين المعنى والدلالة ولكنه طبقها في التفرقة بين الاسم والقضية (3.3)، كما انتقد اللغة العادية لأنها تخفي الصورة المنطقية الحقيقية وأشاد في ذات الوقت بتفرقة راسل في هذا المجال (4.0031)، كما أقام القضية الأولية على أنها سلسلة أسماء تدل على أشياء (4.22). والأكثر من هذا هو أن فتغنشتاين ذكر فريج وراسل معاً وهو بصدد الحديث عن الجهاز الرمزي الذي يعالج به أخطاء اللغة العادية، قائلاً: «والجهاز الرمزي الذي استخدمه فريج وراسل مثال للغة التي نقترحها، على الرغم من أنه لم يستطع أن يتفادى كل الأخطاء»[2]... إلخ.

ومما سبق نصل إلى أنه من غير الصحيح فصل الرسالة عما يمكن أن تسمّيه حركة النقد المنطقي للغة التي بدأها فريج وراسل. وبناء عليه، وبالرجوع إلى الرسالة وإلى الدفاتر فإنه يمكننا القول إن الاهتمام الأكبر في الرسالة كان النقد المنطقي للغة، بحيث أخذ نقد اللغة في الرسالة منحى خاصاً عمل فتغنشتاين في هذا المنحى على رسم حدود المعنى من داخل اللغة ذاتها. وأما بالنسبة لنظرية دوال الصدق ونظرية تحصيل الحاصل ونظرية الرسم المنطقي ونظرية القول والإظهار، ونظريات أخرى في الرسالة، فإنها كانت أدوات متفاوتة الأهمية لخدمة ذلك الاهتمام الأكبر.

إن نقد اللغة في الرسالة يتأسس على المنطق - كما كان الحال عند فريج وراسل - ولكن منطق فريج ومنطق راسل لم يكونا خاليين من العيوب، فقد كانا يعتقدان أن قضايا المنطق تشير إلى أشياء، لكن فتغنشتاين لم يقتنع بهذا الرأي وعمد إلى إقامة المنطق على أسس جديدة تجعل قضاياه يقينية لا يتوقف صدقها

---

(1) لا يمكن لأية دراسة متأنية أن تغفل أوجه الاختلاف الهامة بين فتغنشتاين وبين فريج وبينه وبين راسل، والتي سنتناولها في مواضعها من البحث. ولكن هذا لم يمنع من أن يعتبر فتغنشتاين حلقة في ما أسماه ماركوني «كلاسيكيو فلسفة اللغة»، والتي قصد بها: فريج، راسل وفتغنشتاين. أنظر: Marconi, O.C., p. 11.

(2) Tractatus, O.C., 3.325.

أو كذبها على أي حالة جزئية من حالات الواقع الخارجي. وهذه العملية تبدأ في الرسالة - كما سنرى - بمراجعة لغة المنطق ذاتها أي الثوابت والمتغيرات، وهذا ما سنعالجه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

مفهوم المنطق في الرسالة

استهل فتغنشتاين كتابه الدفاتر بقوله: «المنطق يعتني بنفسه»[1]، ولكي يعتني المنطق بنفسه طور فتغنشتاين أفكاراً جد هامة في مجال فلسفة المنطق، ترتبت عنها بدورها نتائج كبيرة في فلسفة اللغة في الرسالة. إن اعتناء المنطق بنفسه فهمه «بلاك» على أنه استقلال المنطق[2] واستقلال المنطق المقصود به استقلاله بموضوعه وبمنهجه حتى يكون مختلفاً عن أي علم من العلوم الطبيعية. وفي ظل فلسفة اللغة في الرسالة فإن مسألة أن يكون المنطق مستقلاً مسألة محسومة، وهذا حتى يكون المنطق صورياً، وحتى تكون قضاياه ضرورية. إذن المسألة تبقى فقط مسألة كيف يمكن أن يستقل المنطق عن العلوم الأخرى؟ للإجابة عن هذا السؤال احتاج فتغنشتاين في الرسالة إلى توضيح طبيعة القضية في المنطق، وفي مستوى التوضيح ليس هناك علم يمكنه أن يوضح طبيعة القضية في المنطق غير المنطق ذاته، وليس هناك علم يؤسس للمنطق غير المنطق ذاته، وهذا هو معنى أن يعتني المنطق بنفسه.

لقد كانت مهمة توضيح طبيعة القضية في المنطق جزءاً من مشروع أكبر جعله فتغنشتاين مهمته الأساسية منذ بداياته الفلسفية الأولى، فقد كتب في الدفاتر بتاريخ (22/ 1/ 15) قائلاً إن: «مهمتي الأساسية تتمثل في أن أشرح ماهية القضية...». وشرح ماهية القضية في المنطق، معناه إبراز السمات الأساسية التي تجعل مثل هذه القضايا تحتل وضعاً متميزاً بين جميع القضايا الأخرى[3]. وبهذا فقط يكون المنطق مستقلاً، ومن ثم يصير أساساً صالحاً لفلسفة تريد بدورها أن تكون مستقلة عن أي علم من العلوم الطبيعية[4].

هذا الوضع المتميز لقضايا المنطق يتحقق عبر جعل طبيعة الصدق في قضاياه

(1) Carnets, O.C., (22/8/14) & Tractatus, O.C., 5.473

(2) Tractatus, Idem. 6.112.

(3) Tractatus, Idem. 6.112.

(4) Idem. 4.111.

مثالاً نموذجياً للوضوح والشفافية في اللغة، فصدق القضية في المنطق يرى من خلال رمز القضية ذاته[1]، وليس مشروطاً بحالة من حالات الواقع، لذلك فإن الوقوع في أخطاء في مجال المنطق - بوجه من الوجوه - محال[2]. وبهذه الطريقة فقط يستطيع المنطق أن يعتني بنفسه في نظر فتغنشتاين، وقد كانت من القناعات الكبرى التي عبّر عنها في الرسالة بنوع من الثقة منذ الأعوام الأولى من التحاقه بكمبردج.

أولاً - الثوابت المنطقية لا تمثل شيئاً:

إن شرح طبيعة القضية في المنطق دفع فتغنشتاين إلى تحليل الثوابت المنطقية من أجل الكشف عن طبيعتها الحقيقية. فقد شكلت دراسة مشكلة الثوابت المنطقية، مركز اهتمامات فتغنشتاين حتى قبل التحاقه بكمبريدج. إذ إن اطلاع فتغنشتاين على آراء كل من «فريج» و«راسل» في طبيعة الثوابت المنطقية كان دافعاً قوياً له للاهتمام بهذه المشكلة. وهنا قال «ماك جينز» متحدثاً عن تأثير فريج وراسل: «من الواضح القول إن هؤلاء الفلاسفة هم من لفتوا انتباهه، لأن اهتمامه الأول كان يتعلق فعلاً بالتصورات المنطقية الأساسية، أي الثوابت المنطقية...»[3].

فقد كان فريج صاحب نزعة أفلاطونية في الرياضيات[4]، وقد تبنى هذه النزعة حرصاً منه على استبعاد كل نزعة نفسية في مجال المنطق، فقد رأى أن الثوابت المنطقية تنتمي إلى عالم «الموضوعات المنطقية» Logical Objects الذي كان ينظر إليه على أنه عالم مستقل عن الذهن. وهذا ما ذكره راسل الذي تأثر بهذه الواقعية الأفلاطونية عند فريج حيث قال في مقدمته للطبعة الثانية من كتابه «أصول

(1) Idem. 6.113.

(2) Idem. 5.473.

(3) Mc Guiness, B: Wittgenstein les années de jeunesse, O.C., p. 111.

(4) الأفلاطونية في الرياضيات هي الاعتقاد أن النظريات الرياضية تعالج مجموعة من الأشياء الرياضية المجردة الأعداد الطبيعية، الأعداد الحقيقية، المجموعات، الأمكنة... وهكذا. أنظر:
Klenk, V.H: Wittgenstein Philosophy of Mathematics. The Hague, 1976, p. 8.
ومن هذه الناحية فإن النزعة الأفلاطونية، لها مزية استبعاد النزعة النفسانية، من جهة تبنيها لموقف ابستمولوجي ينظر إلى الأشياء الرياضية والمنطقية على أنها مستقلة عن أي ارتباط بالذات العارفة وبالواقع الملموس. أنظر:
Largeault, J: Logique et Philosophie chez Frege, Editions Nauwelaerts 1970, Paris, p. 63.

الرياضيات» (1937) إنه تبنى في البداية واقعية أفلاطونية من النوع الذي اعتنقه فريج[1]. فقد كانت نظرته في تلك الفترة قائمة على أن الثوابت المنطقية أشياء موضوعية، حيث ربط راسل المعنى في ألفاظ اللغة بإشارة تلك الألفاظ إلى أشياء في الواقع الموضوعي، حيث قال: «جميع الألفاظ ذات معان من جهة أنها تدل أو تشير refer إلى أشياء غير ذاتها»[2].

ولم يكن ربط راسل للمعنى بالدلالة مقتصراً على الأسماء فقط، ولكننا نجده يعمم ذلك الربط ليشمل جميع ألفاظ اللغة، بما في ذلك الألفاظ الدالة على الثوابت المنطقية، التي هي نوع من «اللامعرّفات» Indéfinissables، وهنا قال راسل: «إن مناقشة اللامعرفات [...] محاولة لكي نرى بوضوح ولكي نجعل غيرنا يرى كذلك بوضوح، الأشياء التي نبحثها لعل العقل يظفر بذلك الضرب من الألفة بها كما يألف الحجرة أو طعم الأناناس»[3]. وكان هدف راسل هو ضمان واقعية المعاني واستقلالها عن الذهن في معارضة موقف «برادلي» Bradley المثالي الذي ينكر الحقيقية الموضوعية للمعنى ويردها إلى فكرة في الذهن. كما تجلى ذلك الموقف الأفلاطوني أيضاً من مشكلة الثوابت عند راسل في نظريته في "الحد" Term حيث قال: «كل ما يكون موضوعاً للفكر، أو ما يرد في أية قضية صادقة كانت أو كاذبة أو كل ما يعد واحداً، أسميه حداً إن الأمر يتعلق هنا إذن بالكلمة الأكثر عموماً في النحو الفلسفي»[4].

لكن راسل بعد أن كان يرى في كتاب أصول الرياضيات، أن الثوابت المنطقية "أشياء محددة تماماً" تخلى عن هذا الرأي بعد ذلك، حيث أفرغ الثوابت المنطقية من محتواها الأنطولوجي بأن جعلها ذات طبيعة لغوية، حيث قال: «فالثوابت المنطقية، إذا كان لنا أن نتمكن من ذكر شيء محدد عنها، فلا بد من دراستها على أنها جزء من اللغة لا على أنها جزء مما تبثنا عنه اللغة»[5]. ومن الواضح أن رأي كل من فريج وراسل الذي يقوم على اعتبار الثوابت المنطقية أشياء واقعية

(1) راسل: أصول الرياضيات، الكتاب ا، ترجمة محمد مرسي أحمد، وأحمد فؤاد الأهواني، دار المعارف، ط 1، مصر 1964، ص 124.
(2) المرجع نفسه، ص 94.
(3) المرجع السابق، ص 107.
(4) المرجع نفسه، ص 89.
(5) المرجع نفسه، ص 23 - 24.

لم يكن مقنعاً في نظر فتغنشتاين[1]، وهذا لأنه لا يتماشى مع فكرة هذا الأخير في استقلال المنطق ولا يمكن للمنطق أن يكون مستقلاً ولا أن يكون صورياً إذا كانت قضاياه تشير إلى أشياء في الواقع، لأن صدق قضاياه في هذه الحالة سيكون مشروطاً بحالة الواقع كما أن القول إن الثوابت المنطقية تشير إلى أشياء يجعل قضايا المنطق لا تختلف في شيء عن قضايا علوم الطبيعة. لكن كل أمل في إصلاح الفلسفة عند فتغنشتاين يتوقف على أن يكون المنطق علماً متميزاً عن باقي العلوم. فكل فلسفة صحيحة يجب أن تعطي للمنطق وضعاً خاصاً[2]. لهذا رفض فتغنشتاين في الرسالة الاعتراف بوجود ثوابت منطقية بالمعنى الذي قال به فريج وبالمعنى الذي قال به راسل، حيث قال: «وهنا يتضح أنه لا وجود لأشياء مثل «الأشياء المنطقية» أو «الثوابت المنطقية» (بالمعنى الذي نجده عند فريج وراسل)»[3]. وعند هذه النقطة نستطيع أن نرى لماذا اعتبر فتغنشتاين فكرته عن الثوابت المنطقية «فكرة أساسية»، فقد كانت مشكلة الثوابت اختباراً حقيقياً أمام محاولة إعطاء نظرية مقنعة في طبيعة القضية الرياضية، ومن ثم كانت اختباراً حقيقياً لمحاولة إقامة المنطق على أسس متينة، وهذا لأن المنطق إذا أراد أن يكون أساساً للفلسفة فلا بد أن يكون هو ذاته غير محتاج إلى أساس، ويكون كذلك من منظور الرسالة إذا كان الصدق في قضاياه مستقلاً عن أي واقع تجريبي. فالفلسفة والمنطق على حد قول «ماك غينس» لا ينبغي لهما أن يتعاملا مع موضوعات خاصة ولكن يجب أن يهتما بالمظاهر الأساسية للغة[4].

لكن المنطق الذي يكون أساساً للفلسفة، ويهتم بالمظاهر الأساسية للغة لم يكن جاهزاً بعد ومن ثم فإن هذا المنطق يجب أن يُعمل (بضم الياء)، ويعمل

(1) في المرحلة ما قبل الرسالة كانت ملاحظات فتغنشتاين حول وضع الثوابت المنطقية «و»، «أو»، «إذا... فإن» و«لا» كانت تعكس بشكل واضح جداً تأثير فريج. وقد أفادته واقعية فريج في التخلي عن مثالية شوبنهاور التي كان واقعاً تحت تأثيرها، قال فون رايت: «لا أعرف شيئاً عن الطريقة التي ارتبط بها الاهتمام الأول بالاهتمام الذي كان يوليه للمنطق ولفلسفة الرياضيات، إذا لم يكن حسب ما أذكر أني سمعته يقول إنها واقعية فريج التصورية هي التي جعلته يتخلى عن أفكاره المثالية الأصلية». أنظر: Von Wright, O.C., p. 28.

(2) Tractatus, O.C., 6.112.

(3) Idem. 5.4.

(4) Cité par Garver, N: Mc Guinness on the Tractatus, in the British tradition in 20th century philosophy, Proceedings of the 17th International Wittgenstein-Symposium. Editors, J. Hintikka/K. Puhl, Vienna, 1995, p. 92.

المنطق على نحو يكون فيه قادراً على أن يكفل نفسه بنفسه، أن يوفر لنفسه تأسيساً ذاتياً من خلال أن تكون قضاياه قادرة على أن تظهر سماتها الجوهرية (مثل صدقها وكذبها الضروريين) بغض النظر عن الحالة التي يكون عليها الواقع[1]. وبعد أن يوضع مثل هذا المنطق يصبح بإمكاننا إقامة الفلسفة عليه. وهذه هي المهمة الكبرى التي قام بها فتغنشتاين في الرسالة حيث نخص ماك غينس ما أراد فتغنشتاين أن يقوم به في الرسالة، بقوله إنه كان يرغب في أن يعمل المنطق Doing Logic ثم يؤسس الفلسفة عليه[2].

ولذلك نجده في «الدفاتر» يقول: «الفلسفة هي المنطق والميتافيزيقا، المنطق هو الأساس»[3].

أما لماذا اختار فتغنشتاين المنطق تحديداً لكي يكون أساساً للفلسفة، فإننا نقول إن اختياره للمنطق كان متأثراً بما قام به كل من فريج وراسل، فقد ذهب راسل - من قبل - إلى القول إن المنطق جوهر الفلسفة، ووصف فلسفته الذرية المنطقية بأنها ميتافيزيقا مبنية على المنطق[4]. فالمنطق في نظر فتغنشتاين وقبله راسل نموذج للوضوح والصدق، والفلسفة نشاط توضيحي لذلك فإنه ليس للفلسفة من أداة للتوضيح أفضل من المنطق. وهذا الأخير له من الوسائل ما يجعل بها الفلسفة أكثر الدقة وأكثر وضوحاً ومعقولية وهذه الصفات هي التي أهلته لأن يكون أساساً للفلسفة.

ويتبيّن لنا من هذا أن رغبة فتغنشتاين الملحة في الرسالة في توضيح ماهية قضايا المنطق لم تكن غاية في ذاتها، ولكنها كانت وسيلة لتوضيح ماهية أخرى هي ماهية القضية بصفة عامة وفي نهاية المطاف ماهية اللغة. فقول فتغنشتاين في بداية حياته الفلسفية إن الثوابت المنطقية لا تمثل شيئاً وقوله مهمتي كلها تتمثل في أن أشرح ماهية القضية وجهان لمشروع واحد عنوانه نقد المنطق. حيث نقد المنطق عند كل من فريج وراسل والمشكلات المتعلقة بأسس الرياضيات هي

(1) إن الحديث عن استقلال المنطق عن الواقع في الرسالة لا يعني أنه مستقل مطلقاً، إذ يجب أن تكون هناك علاقة ما، بحيث تسمح للمنطق بأن يعكس بنية الواقع، وسنتطرق في هذه العلاقة من خلال نظرية الرسالة في طبيعة الصدق في قضايا تحصيل الحاصل، في هذا الفصل.

(2) Ibidem.

(3) Notes sur la Logique, O.C., pp. 169-170.

(4) Russell: The Philosophy of Logical Atomism, O.C., p. 178.

الباب الذي دخل منه فتغنشتاين إلى الفلسفة[1]، فقد شكلت تلك المشكلات بداية الاهتمام الفلسفي عند فتغنشتاين، حيث يقول في إحدى رسائله إلى راسل: «ما يقلقني أكثر في الوقت الراهن ليست مسألة المتغير الظاهري[2]، ولكن دلالة «V" " ← " إلخ. هذا المشكل الأخير، اعتقد أيضاً أنه أكثر أساسية، وأقل اعتباراً على أنه كذلك».

لقد وجد فتغنشتاين أن أولى الورشات في مشروع نقد المنطق يجب أن تكون نقد لغة المنطق، ولغة المنطق ليست سوى الثوابت والمتغيرات. وهذا ما أشار إليه فتغنشتاين في رسالة مؤرخة في (22/6/12)، قائلاً: «المنطق لا زال في حالة تأسيس، ولكن هناك أمر يبدو لي شيئاً فشيئاً أكثر بداهة»[3]: «قضايا المنطق تحتوي فقط متغيرات ظاهرية، ومهما يكن شرح هذا الأمر الذي سيتبيّن في الأخير أنه صحيح، فإن النتيجة يجب أن تكون بأنه لا وجود للثوابت المنطقية»[4].

ذكرنا في ما سبق أن الثوابت المنطقية كانت مصدر مشكلات كثيرة في مجال فلسفة المنطق وفي مقدمة تلك المشكلات تلك التي تتعلق بالوضع اللغوي الذي يكون للثوابت المنطقية وما يترتب عن هذا الوضع من الناحية الأنطولوجية، وتفسير هذا يكون كالتالي: الثوابت المنطقية تختلف عن باقي الألفاظ التي تستخدم عادة في اللغة كالأسماء والأفعال والثوابت تؤدِّي وظيفة الربط بين القضايا، ولهذا تسمى أيضاً روابط قضوية، ولا يمكننا استخدامها في هذه الوظيفة إلا إذا كان لهذه الثوابت معنى نعرفه مسبقاً، لكن السؤال الذي يطرح هنا هو إذا كان للثوابت معنى، فهل يرجع ذلك إلى كونها تشير إلى أشياء في الواقع؟ فقد وجدنا راسل يجيب على هذا السؤال بالإيجاب حينما ربط المعنى في عبارات اللغة بما تشير إليه تلك العبارات في الواقع، لكن هذا الربط أدّى إلى مشكلة كبيرة ألا وهي أن ربط المعنى في الثوابت المنطقية بأشياء في الواقع يتعارض مع الطابع الصوري للمنطق ويتعارض

---

(1) Von-Wright, O.C , p. 5.

(2) المتغير الظاهري: هو ذلك النوع من المتغيرات التي ترد في القضايا المعممة كما هو الحال في القضية تا (س) ← فاس، حيث تكون صادقة أو كاذبة بغض النظر عن القيمة التي تعطيها لـ س، وهذا بخلاف المتغير الحقيقي Real Variable كما هو الحال في قولنا "س فيلسوف" هنا المتغير س متغير حقيقي، ويتوقف عليه صدق أو كذب الدالة. أنظر: Lalande, A: Vocabulaire Technique et Critique de la Philosophie. P.U F, 18ème ed., 1996, p. 1188.

(3) Wittgenstein, L: Lettres à Russell, 1912-1920, in Carnets, O.C., p. 218.

(4) Idem. p. 217.

مع طبيعة الصدق التحليلي لقضايا المنطق.

لهذا السبب، رفض فتغنشتاين ربط المعنى بالدلالة تفادياً للغموض والخلط، فالثوابت المنطقية من طبيعة خاصة، تجعلها مختلفة عن باقي الألفاظ التي تستخدم في اللغة، هذه الطبيعة تكمن في الآتي: رغم أننا نفهم معاني الثوابت ونستخدمها في مختلف أغراضنا المنطقية إلا أنها لا تشير إلى أي شيء في الواقع. ومن ثم فليس هناك ما يحتم ربط المعنى في الثوابت المنطقية بالدلالة في الواقع. ولو كان للثوابت المنطقية دلالة في الواقع لما اختلف المنطق عن باقي العلوم الأخرى، لكن المنطق – كما يقول فتغنشتاين في الرسالة – يجب أن يظهر كنوع مختلف تماماً عن كل العلوم الأخرى[1]. وكون الثوابت المنطقية لا تدل على شيء في الواقع، يستند إلى قاعدة متداولة في المنطق هي قاعدة التكافؤ المنطقي أو قاعدة قابلية تعريف الثوابت المنطقية في حدود ثوابت منطقية أخرى[2]، الشيء الذي يدل على أنها ليست رموزاً حقيقية على خلاف أسماء الأعلام مثلاً.

ومن أهم فوائد قاعدة التكافؤ المنطقي هي أنها تمكننا من الاستغناء عن الثوابت المنطقية وإمكان الاستغناء عن الثوابت المنطقية هو الأساس الذي اعتمده فتغنشتاين في إقامة التفرقة بين الثوابت المنطقية وبين الأسماء التي هي وحدها التي تحوز دلالة. ومن فوائد فصل المعنى في الثوابت المنطقية عن دلالتها على أشياء في الواقع هو أنه يخلصنا مما أسماه كواين Quine "الإلزام الأنطولوجي" Ontological Commitment[3]. وهذا ما ذهب إليه فتغنشتاين قائلاً: «بالنسبة للثوابت المنطقية، لسنا في حاجة إلى التساؤل على الإطلاق عن وجودها إنها يمكن أيضاً أن تختفي»[4]. والمقصود بأن تختفي أي أنه بإمكاننا أن نستبعدها من اللغة، كما هو الحال في التعريفات المنطقية السياقية، لأننا ما دمنا نستطيع أن نعرف ثابتاً منطقياً معيناً بواسطة ثابت آخر أو بواسطة ثوابت منطقية أخرى، فمعنى هذا

(1) Tractatus, O.C., 6.112.

(2) قاعدة قابلية التعريف أو قاعدة تكافؤ دوال الصدق، لها فائدة كبيرة في المنطق، حيث تسمح هذه القاعدة باعتبار بعض الثوابت المنطقية أولية، مما يمكننا من استخدام هذه الثوابت الأولية في تعريف بقية الثوابت التي نحتاجها وبالنتيجة بناء نسق منطقي انطلاقاً من أقل عدد ممكن من الأفكار، وهو ما اصطلح عليه بشرط البساطة في الأنساق المنطقية الحديثة.

(3) Quine, W.V.O: Word and Object, M.T Press, U.S.A, 1st ed., 1964, p. 38.

(4) Notes sur la Logique, O.C., p. 52.

أنه يمكننا الاستغناء عنه[1].

لكن إذا كانت التعريفات السياقية تمنحنا إمكانية حل مشكلة الثوابت المنطقية، فإنه لا ينبغي النظر إلى المشكلة على أنها تتعلق بحدود تقنية تستخدم في المنطق فحسب، ولكنها ينبغي أن تأخذ في انعكاساتها على المشكل الكبير في الفلسفة في الرسالة ألا وهو تحليل طبيعة القضية ككل. وهنا يقول فتغنشتاين إن المشكلات المتعلقة بالنفي، الفصل، الصادق والكاذب ليست إلا انعكاساً للمشكل الكبير والوحيد على المرايا الكبرى والصغرى للفلسفة المنصوبة في مواضع مختلفة[2].

إذن فالمسألة تتعلق بصميم الفلسفة ذاتها، ونقصد به التحليل والتوضيح المنطقي للغة. وهذا ما عكس اهتمام فتغنشتاين بمشكلة الثوابت في النصوص الكثيرة التي تمتد من المذكرات في المنطق إلى الرسالة المنطقية. فالتحليل المنطقي للغة يكشف أن الثوابت المنطقية مع أنها تقيم علاقة ربط بين القضايا، إلا أنها ليست علاقات حقيقية، حيث تقول الرسالة: «إن "أو" و"لا" إلخ. ليست علاقات بنفس المعنى الذي تكون به "على يمين" و"على يسار" إلخ...»[3]. وهي تختلف عنها من حيث إن الثوابت المنطقية عندما تستخدم في اللغة تكون مقرونة بالأقواس التي تبيّن المدى الذي يشمله الثابت المنطقي في الصيغة التي يرد فيها. فإذا أخذنا - على سبيل المثال - صيغتين من منطق القضايا وهما:(- ق V ك) و- (ق V ك)، فإننا نلاحظ أن مدى النفي في الصيغة الرمزية الأولى يقتصر على المتغير "ق" فقط، بينما مدى النفي في الصيغة الثانية يشمل كل ما هو داخل القوس. وما كان لنا أن ندرك هذا الاختلاف لولا استخدامنا للأقواس. لكن رغم هذه الأهمية، إلا أننا لا نقول إن الأقواس مكونات حقيقية في اللغة على خلاف ما هو الحال بالنسبة للعلاقات "أكبر من" و"أصغر من"... إلخ. وهذا ما أراد فتغنشتاين أن يبيّن أهميته بقوله: «رغم أنها تبدو من دون أهمية فإن الحقيقة القائلة بأن أشباه العلاقات V،

(1) مسألة استبعاد الثوابت المنطقية بواسطة التعريفات السياقية، قام بها راسل وهو بصدد البرهنة على أن ما أسماه الأوصاف المحددة أمثال مؤلف ويفرلي تختلف عن أسماء الأعلام، حيث برهن أن هذه الأوصاف تختفي بالتحليل الشيء الذي اتخذه دليلاً على أنها رموز ناقصة على خلاف أسماء الأعلام. وربما يكون فتغنشتاين قد تأثر بهذه الطريقة في بيان النقص الرمزي في بعض رموز اللغة. يجد القارئ تفصيلاً أكبر عن هذا الموضوع في بحثنا الموسوم بفلسفة اللغة عند برتراند راسل، مرجع سابق، الفصل الثالث.

(2) Idem. p. 87.

(3) Tractatus. O.C., 5.42.

← تحتاج إلى أقواس على خلاف العلاقات الحقيقية هي حقيقة على جانب كبير من الأهمية»[1].

وحتى يؤكد فتغنشتاين أن الثوابت المنطقية ليست مكونات حقيقية في القضية نظر إليها على أنها إجراءات منطقية، قائلاً إن النفي إجراء[2]، ونظر إلى الإجراءات المنطقية على أنها علامات تنقيط حيث ذهب في الفقرة 5.4611 إلى القول: «علامات الإجراءات المنطقية هي علامات التنقيط». وتشبيه الثوابت المنطقية بعلامات التنقيط هو طريق جيد للتعبير عن الفكرة الأساسية. كما يرى ماك دونود[3]، وذلك لأن علامات التنقيط ليس لها في ذاتها أي معنى ولكنها تكتسب معنى فقط حين تستخدم في سياق الجملة.

ومن ناحية أخرى لو كانت الثوابت المنطقية تدل على أشياء في الواقع لكانت الصيغتان: (− ق V ل) و(ق ← ل) مثلاً غير متكافئتين، لأنه يفترض في هذه الحالة أن النفي والفصل يدلان على شيء مختلف عما يدل عليه ثابت الشرط أو اللزوم. لكن الحقيقة أنهما متكافئتان فما تقوله الصيغة الأولى عن طريق النفي والفصل، تقوله الثانية عن طريق اللزوم وهذا ما يبيّنه جدول الحقيقة الآتي:

ق	ل	ـ ق	(ـ ق V ل)	(ق ← ل)	(1) ≡ (2)
ص	ص	ك	ص	ص	ص
ص	ك	ك	ك	ك	ص
ك	ص	ص	ص	ص	ص
ك	ك	ص	ص	ص	ص

(3) (2) (1)

ما نلاحظه في الجدول هو أن العمود رقم (3) يدل على أن الصيغتين متكافئتان. ومن ثم فإن ثوابت النفي والفصل والشرط الواردة في الصيغتين، لا يدل أي منها على أي شيء يجعل أحدها يختلف عن الثابتين الآخرين.

(1) Idem. 5.461.

(2) Carnets, O.C., (23/1/15) & Tractatus, Idem. 5.2341.

(3) Mc Dounough, R: The Argument of the Tractatus, State University of New York 1986, p. 41.

وفكرة أن الثوابت المنطقية لا تدل على أشياء لا يتوقف أثرها عند مستوى اللغة ولكن له انعكاس مباشر على بنية العالم، فلو كانت الثوابت تدل على أشياء، فإنه لكي تكون القضية من الصورة «ق V ل" صادقة، فإن ذلك يتطلب أن يكون العالم محتوياً على واقعة مركبة متكونة من الواقعة ق، الواقعة ك وشيء ما يقابل الفصل المنطقي V. لكن الوقائع التي يمكن أن توجد في العالم هي دائماً وقائع بسيطة من منظور الرسالة[1]، وليست مركبة حيث لا يوجد في العالم شيء يقابل الفصل، فما تخبر به القضية المركبة لا يزيد عما تخبر به القضايا العنصرية المكونة لها[2]. بمعنى أنها لا تخبر بأكثر مما تخبر كل من ق ول. مما يعني أن الفصل ليس له أي قيمة إخبارية في القضية «ق V ل".

ويأخذ فتغنشتاين "النفي" كلامعرفة، حيث يعتقد أن الثوابت الأخرى يمكن تعريفها في حدود النفي المتتابع[3]. وبناء على ثنائية الصدق والكذب في القضية عند فتغنشتاين فإن النفي المتآني يتحول إلى إيجاب، ولو كان النفي يمثل شيئاً، فإنه في هذه الحالة ستكون «– – ق» قضية مختلفة عن «ق». ولكن «– – ق» ليست مختلفة عن «ق» مما يعني أن ثابت النفي «–» شأنه شأن باقي الثوابت المنطقية لا يدل على أي شيء، فلا هو اسم ولا هو صفة. وهكذا فإن الرمز «–» في «– ق» ليس له نفس الطريقة في المعنى التي لـ «تا» في «تا س»[4].

ثانياً – نفي الدلالة عن الثوابت وأثره على الأنطولوجيا واللغة:

1 – الواقعة السالبة ليست جزءاً من العالم:

إن تحليل الثوابت المنطقية له انعكاس مباشر على الأنطولوجيا في الرسالة، وتحديداً على طبيعة الوقائع التي يمكن أن توجد، فقد رأينا أن لا تمثيلية ثابت الفصل تكشف أن «الوقائع الجزيئية» Faits Moléculaires لا يمكنها أن توجد. كما أن تحليل ثابت النفي يدلنا على الوضع الأنطولوجي لـ "الواقعة السالبة"Fait Négatif. فقد أبدى فتغنشتاين موقفه منها من خلال تساؤله عن علامة القضية

(1) Tractatus, O.C., p. 2.
(2) Notes sur la Logique, O.C., p. 181.
(3) Tractatus, Idem 5.44.
(4) Idem. 5.25.

السالبة في الفقرة 5.5151 قائلاً: «هل لا بد لعلامة القضية السالبة من أن تكون قائمة على أساس علامة القضية الموجبة؟ لماذا لا يكون في استطاعتنا أن نعبّر عن قضية سالبة بواسطة واقعة سالبة؟ مثل (إذا كانت "أ" غير مرتبطة بعلاقة معينة مع "ب" فإن ذلك يفيد أن أ ع ب ليست هي الواقعة القائمة). فالقضية الموجبة يجب أن تفترض - مقدماً - وجود القضية السالبة والعكس بالعكس». حيث إن القضيتين "ق" و"- ق" تفترض كل واحدة منهما الأخرى، وهذا معناه ببساطة أن النفي لا يدل على شيء و"ق" و"- ق" سيكون لهما نفس المعنى، ولكن فقط "- ق" تنفي تماماً ما تؤكده "ق" والعكس[1]. وعندما نقول إن «ق» و«- ق» لهما نفس المعنى، فإن هذا يدل منظور نظرية الرسم المنطقي أنهما تمثلان واقعة واحدة ولكن بطريقتين متعاكستين. وهذا ما عبّرت عنه أنسكومب حينما قالت: «إن بوسع المرء أن يمسك بالرسم ليقول إن الأشياء توجد على هذا النحو، كما يمكنه أن يمسك بنفس الرسم ليقول إن الأشياء لا توجد على هذا النحو»[2].

ففي أنطولوجيا الرسالة ليس هناك سوى واقعة ممكنة واحدة تقابل القضيتين «ق» و«- ق». لكن إذا كانت هذه الواقعة موجودة كانت القضية الموجبة صادقة، وإذا لم تكن موجودة كانت القضية السالبة صادقة. وهكذا نجد أن علاقة المنطق بالواقع تكمن في أن المنطق يفرض بنية معينة على الواقع، بحيث يحدد ما يوجد وما لا يوجد في هذا الواقع. فالمنطق يقول إن القضية ذات المعنى لها قطبان أحدهما تكون به صادقة والآخر تكون به كاذبة. ووجود الواقعة يكفي لكي تكون إحدى القضيتين صادقة. وهذا هو كل ما يتطلبه المعنى في اللغة ومن ثم فلم يكن فتغنشتاين مضطراً إلى الاعتراف بوجود الوقائع السالبة.

2 - القضية الجزيئية ليست رمزاً حقيقياً في اللغة:

إن الفكرة الأساسية لها انعكاس أيضاً على مستوى اللغة، ويمكننا ملاحظة هذا من خلال «القضايا الجزيئية»«Moléculaires Propositions»، وهي التي تنشأ عن طريق ربطنا لقضيتين بسيطتين أو أكثر، كما في قولنا (ق V ل)، (ق ← ل)... إلخ. مثل هذه القضايا لا تختلف فقط عن القضايا الأولية بكونها مركبة، ولكنها تختلف

(1) Mc Dounough, O.C., p. 36.

(2) Anscombe: An Introduction, O.C., p. 53.

عنها باحتوائها على الثوابت المنطقية وبما أن الثوابت المنطقية ليست أسماء فإنه لا يمكن أن نعامل مثل هذه القضايا على أنها رسوم، فالقضايا الوحيدة التي تستطيع أن ترسم الوقائع حقيقة هي تلك التي تتألف كلية من أسماء، أي القضايا الأولية لأن عملية الرسم تتطلب علاقة واحد لواحد بين كل واحد من الأسماء في القضية الأولية وبين كل واحد من الأشياء في الواقعة الأولية المقابلة لها.

وقد أكد فتغنشتاين على هذه الفكرة في كتاب الدفاتر وفي الرسالة بكلمات متشابهة وتحت اسم "الفكرة الأساسية"، متحدثاً بوضوح على أن الجمل المركبة أو الجزيئية لا يمكن معاملتها كرسوم، بما أنها تحتوي على الثوابت التي هي ليست أسماء[1]. فقد ربطت نظرية الرسم مثلاً من خلال الفقرة 4.0312 بين إمكان القضايا أي إمكانها كرسوم وبين تمثيل الأشياء عن طريق الألفاظ، بقولها: «إن إمكان القضايا إنما يقوم على مبدأ تمثيل الأشياء بواسطة الألفاظ...». وبما أن القضايا الجزيئية تحتوي ألفاظاً لا تمثل شيئاً، فمعنى هذا أن هذه القضايا ليست رسوماً للوقائع على خلاف القضايا الأولية التي ترسم وقائع أولية التي هي تراكيب من أشياء بسيطة. وهنا نلاحظ أن الغرض من استبعاد الثوابت المنطقية كان يهدف استبعاد الصور المنطقية للقضايا الجزيئية أو المركبة، لأن المنطق إذا كان يهتم بدراسة الصور المنطقية، فإنه - كما قال هانتيكا - لا يهتم سوى بصور الأشياء البسيطة[2]. وحصر الاهتمام في صور الأشياء البسيطة يكون بحصر الاهتمام بصور الأسماء كما تنعكس في القضية الأولية ولهذا السبب نظرية الرسم - كما رأى بيترسن - لا تعطي اعتباراً للقضايا الجزيئية[3] لأنها لا تتألف من أسماء ولكنها تتألف من قضايا تربط بينها ثوابت منطقية.

إن أهمية استبعاد الصور القضوية المركبة من اللغة عن طريق استبعاد الثوابت المنطقية لا تتوقف عند محاولة المنطق إقامة اللغة على أساس القضايا الأولية التي هي وحدها التي تلامس الواقع عن طريق الأسماء، ولكن أهميتها أيضاً تتعدى إلى إضفاء طابع المشروعية على عمل التحليل المنطقي، إذ لولا استبعاد الثوابت المنطقية من اللغة لما كان التحليل مشروعاً، وهذا ما سننظر فيه في العنصر الآتي.

(1) Carnets, O.C., (25/12/14) & Tractatus, O.C., (4.015 4.0312)

(2) Hintikka, J & M: Investigation sur Wittgenstein, Mardaga, 1996, p. 123.

(3) Peterson, D: Wittgenstein Early Philosophy, three Sides of the Mirror, Harvester 1990, p. 51.

ثالثاً – نفي الدلالة عن الثوابت المنطقية ومشروعية التحليل:

لقد تعرّض منهج التحليل عند راسل، إلى جملة من الاعتراضات أهمها تلك التي أبداها بعض الفلاسفة المثاليين، وكان وجه الاعتراض هو أن التحليل «تزييف» Falsification. وقد تعرض راسل لهذه المسألة من خلال مشكلة "وحدة القضية" Unity of the Proposition[1] فقد كان راسل يرى أن القضية وحدة[2] وأن تحليل هذه الوحدة يفقدها وحدتها، فعلى سبيل المثال: ففي القضية «أ تختلف عن ب»، هذه القضية يقول راسل هي «وحدة»، وعند تحليلها نصل إلى مكوناتها التي هي: «أ» و«الاختلاف» و«ب». لكن هذه المكونات الموضوعة جنباً إلى جنب لا تؤلف قضية، لأن الاختلاف الوارد في القضية الأصلية يربط فعلاً بين «أ» و«ب» بينما الاختلاف بعد التحليل – كما يعترف راسل ذاته – لا صلة له لا بـ «أ» ولا بـ «ب»[3]. وهكذا ينتهي راسل إلى الاعتراف بصعوبة حل هذه المشكلة، قائلاً: «ولست أدري كيف أعالج هذه الصعوبة علاجاً مقبولاً»[4]، وقال أيضاً: «... وعلى ذلك فسأترك السؤال للمناطقة مكتفياً بالإشارة السابقة المختصرة لهذه الصعوبة»[5].

ورغم أن فتغنشتاين لم يناقش صراحة مسألة مشروعية التحليل على نحو ما فعل راسل إلا نظريته في الثوابت المنطقية التي عبّر عنها من خلال فكرته الأساسية التي لها علاقة مباشرة بمسألة مشروعية التحليل. ومن جهة أخرى ورغم أن فتغنشتاين لم يكن ينظر إلى القضية على أنها وحدة ولكن على أنها كثرة، إلا أن التحليل عنده يواجه نفس التحدي الذي واجهه منهج التحليل عند راسل. فقد كان فتغنشتاين على علم بأنه لكي يكون التحليل مشروعاً ولا يكون تزييفاً لا بد أن يكون الناتج عن عملية التحليل مساوياً للمركب الذي قمنا بتحليله، أي أن نصل بعد التحليل إلى نفس عدد العناصر الحقيقية التي كانت في ذلك المركب.

ولكي لا يكون التحليل تزييفاً، ينبغي أن يوجد تكافؤ منطقي بين المركب وبين

---

(1) راسل: أصول الرياضيات، الكتاب 3، مصدر سابق، ص 42.
(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(3) المرجع نفسه، الكتاب 1، ص 97.
(4) المرجع نفسه، ص 96.
(5) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

عناصره بحيث لا يكون في القضية المركبة سوى ما وضعناه بأنفسنا من قضايا أولية بناء على قول فتغنشتاين ليس هناك مفاجآت في المنطق[1]. وقد حرص فتغنشتاين على التكافؤ المنطقي بين المركب وبين عناصره عندما قال في كتاب الدفاتر: «ما يقابل القضايا المركبة في الواقع الخارجي لا ينبغي أن يزيد على ما يقابل القضايا الذرية المكونة لها. القضايا الجزيئية لا تحتوي أكثر مما تحتويه ذراتها، إنها لا تخبر بشيء مادي بأكثر مما تخبر به ذراتها»[2]. هذا التكافؤ المنطقي ما كان ليتحقق لو كان بوسع الثوابت المنطقية أن تدل على أشياء. وبتطبيق الفكرة الأساسية فإن تحليل الصور المنطقية المركبة (ولتكن القضايا الجزيئية) سيكون مكافئاً لعناصرها وعندئذ لن يكون التحليل تزييفاً.

وهكذا صار بإمكان فتغنشتاين أن يعتنق مبدأ الذرية الذي قرره في الرسالة بنوع من الوثوقية قائلاً: «إن كل قول يتعلق بما هو مركب يمكن تحليله إلى قول يتعلق بالأجزاء التي يتكون منها وإلى القضايا التي تصف هذه المركبات وصفاً كاملاً»[3].

رابعاً – قضايا المنطق تحصيل حاصل:

من الأسئلة الهامة والملحة التي طرحها تطور المنطق الحديث هي تلك المتعلقة بطبيعة قوانين المنطق. وإذا رجعنا إلى المنطق الأرسطي فإننا نجد أن أرسطو كان معنياً بتطبيق ما اعتبره قوانين منطقية، وأغفل الاهتمام بتحليل طبيعة تلك القوانين، فقد اعتبر الضرب الأول من الشكل الأول والمسمى «BARBARA" مثلاً قانوناً منطقياً، وطبّقه في نظرية القياس ونظرية رد الأقيسة على أنه كذلك، ولكن دون أن يبيّن لنا ما الذي يجعل ذلك الضرب قانوناً منطقياً؟ وما الذي يجعله أداة للبرهان وهو ذاته خارج البرهان؟ فضلاً عن أنه لم يكن يفرّق بين القانون المنطقي كقانون يجب أن يصاغ في متغيرات، وبين المثال اللغوي الذي يستخدمه في شرح هذا القانون[4].

(1) Tractatus, O.C., 6.1251.

(2) Notes sur la Logique, O.C., p. 181.

(3) Tractatus, Idem. 2.0201.

(4) Lukasiewicz, J: La Syllogistique d'Aristote, dans la Perspective de la Logique Formelle Moderne, Présentation et Traduction Française de F.C. Zaslawski, Armand Colin, 1972, p. 47.

وقد حاول بعض الفلاسفة شرح طبيعة القضية في الرياضيات والمنطق. ومن أشهر هذه المحاولات نجد نظريتين أولاهما نظرية «كانط» Kant في أن القضية الرياضية هي تركيبية قبلية، ونظرية«مل» Mill في أن القضايا الرياضية هي تعميمات تجريبية... إلخ.

لكن هذا الطابع التركيبي للقضية في المنطق لا يتناسب مع مفهوم "الوضع الخاص" الذي قال به فتغنشتاين، لأن القول بأنها تركيبية أو إخبارية يجعلها غير متمايزة عن قضايا العلم الطبيعي، وهذا ما يرفضه فتغنشتاين بشدة في الرسالة. وكون قضايا المنطق ليست تركيبية أو ليست إخبارية، فإن ذلك راجع إلى أنها لا تمثل أية حالة ممكنة من حالات الواقع[1]. لذلك فقد رفض فتغنشتاين أيضاً نظرية مل التي تضع القضايا الرياضية في مستوى أعلى من التعميمات بخصوص العالم التجريبي[2].

ولم يجد فتغنشتاين في كل الآراء التي كانت سائدة بخصوص طبيعة القضية في الرياضيات والمنطق ما يناسب أغراضه في الرسالة، فقد كان شغله الشاغل منذ البداية أن يجعل المنطق نقيا من كل ما ألحقه به السابقون (خاصة فريج وراسل) من شوائب أفلاطونية وتجريبية وغيرها، حيث جعل المنطق لا يتعامل مع أية موضوعات خاصة، حتى يكون في صورة نقية شفافة تجعله قادراً على أن يعكس البنية المنطقية للواقع أي الوقائع والوقائع الأولية. من خلال البنية المنطقية للغة أي القضايا والقضايا الأولية.

وبما أن المنطق لا يتعامل مع أية موضوعات خاصة، فإن صدق أو كذب قضاياه التي يسمِّيها فتغنشتاين تحصيل الحاصل، والتناقض لا يتوقف على أي شيء من الأشياء في العالم ولكنه غير مشروط بأي منها، فإذا قلت على سبيل المثال: إما أن الجو صحو أو أنه ليس صحواً فإن هذه القضية لا تتحدث عن حالة معينة، فهي لا تخبر بأي شيء عن حالة الجو ومن ثم فهي لا تجيبنا إذا سألنا مثلاً ما إذا كان الجو صحواً. كما أنها لا تجيبنا إذا أردنا أن نعرف ما إذا لم يكن الجو صحواً. وكذلك الشأن بالنسبة لقضايا التناقض، فهي أيضاً لا تخبر بشيء عن الواقع. فالقضية: الجو صحو وليس صحواً لا تخبرنا بشيء عن حالة الجو. لهذا فإن تحصيل الحاصل ليست

(1) Tractatus, O.C., 4.462.

(2) Klink, O.C., p. 4.

من ذلك النوع من الجمل التي يقضى فيها بشيء، ومن ثمة فهي ليست من ذلك النوع من القضايا التي يحكم عليها بالصدق أو الكذب، ولكنها في الحقيقة تمثل الحالات القصوى للقضية. وهذا يدلنا على أنها ليست قضايا حقيقة لأنها لا تقول شيئاً، ومن منظور نظرية الرسم إنها ليست رسوماً، لكنها تكتفي بإظهار شيء ما[1]. هذا الشيء الذي تظهره[2] قضايا تحصيل الحاصل وقضايا التناقض هو مجرد الطريقة التي نتحدث بها عن العالم. ولهذا فإذا ما نظرنا إليها من زاوية الواقع - يقول بيرس - فإننا نجد أن المنطق لا يحتل فقط نفس الميدان الذي يحتله الخطاب الواقعي، ولكنه لا يحتل ميدانه بنفس الطريقة التي يحتل بها الخطاب الواقعي ميدانه، أو بالأحرى إنه لا يحتل أي ميدان، حيث لا تعبّر صيغه عن أية معرفة بخصوص أي موضوع[3].

وحتى يتمكن فتغنشتاين من التفرقة بين قضايا الواقع أو القضايا الحقيقية من جهة، وبين قضايا المنطق من جهة أخرى، نجده يقول: «إذا لم تكن قضايا المنطق تحصيلات حاصل فإنها ستكون بالتالي تناقضاً»[4]. الشيء الذي يعني أنه لا يمكن - بأي حال من الأحوال - لهذه القضايا أن تكون قضايا ممكنة أو حقيقية، لأنه سواء كانت قضايا المنطق تحصيل حاصل أو تناقضاً، فإنها لا ترسم أية واقعة من وقائع العالم، مما يدل أن هناك - برأي فتغنشتاين - فارقاً نوعياً بين القضايا الرسوم وبين قضايا المنطق. فقضايا المنطق هي حدود العالم[5]، ولا يمكن الانتقال من حد العالم الذي تمثله قضايا تحصيل الحاصل إلا إلى الحد الآخر الذي تمثله قضايا التناقض.

فلو أخذنا الصيغة (~ ق V ق) مثالاً على تحصيل الحاصل، والصيغة (~ ق V ق) مثالاً على التناقض، فإن ما نلاحظه هو أنه يمكننا تحويل صيغة تحصيل الحاصل إلى صيغة تناقض فقط بإدخال ثابت النفي، بينما في المقابل لا يمكننا تحويل إحدى الصيغتين السابقتين إلى صيغة قضية حقيقية بنفس الطريقة. فلا يمكن

---

(1) Schulre: O.C., p. 71.

(2) فتغنشتاين يؤكد على أن قضايا المنطق تظهر الطريقة التي نتحدث بها عن العالم، ولكنها لا تقول شيئاً عن تلك الطريقة، استناداً إلى تفرقته بين القول والإظهار، وهو ما ينتج أن خطاباً عن الخطاب لن يكون ذا فائدة ومنه لا جدوى من الميتالغة وهذا ما سنتناوله في الفصل السابع من البحث.

(3) Pears: Wittgenstein, O.C., p. 33.

(4) Tractatus, O.C., 6.1.

(5) Idem. 4.462.

أن نحوّل الحد إلى المحدود، ولكن نستطيع أن نحول الحد إلى حد آخر. ذلك أن وظيفة قضايا المنطق هي إظهار السمات الأساسية للغة وللعالم، بينما وظيفة القضايا الحقيقية هي رسم العالم. ومن ثم فإن الفرق بين القضايا الرسوم أو القضايا الأولية أو الذرية وبين قضايا المنطق هو فرق بين القول والإظهار. فالقضية لا تقول شيئاً إلا بالنظر إلى كونها رسماً[1]. ونظراً لكون قضايا المنطق ليست رسوماً للواقع فإنها لا تقول شيئاً واستناداً إلى قاعدة فتغنشتاين في أن ما يظهر بنفسه في اللغة لا يمكن لهذه اللغة أن تقول عنه شيئاً[2] وبما أن قضايا المنطق تظهر السمات الأساسية للغة والعالم، فإنها بالتالي لا يمكنها أن تقول عنهما شيئاً.

وإذا كانت قضايا المنطق لا تقول شيئاً عن العالم، فعلى أي أساس نحكم على قضايا تحصيل الحاصل بالصدق، وما طبيعة الصدق في هذه القضايا؟ وإجابة الرسالة هي أن صدق تحصيل الحاصل ضروري، ليس بمعنى أنه توجد وقائع ضرورية تقابل قضايا تحصيل الحاصل فلا وجود لمثل هذه الوقائع لأنه لا ضرورة إلا في المنطق كما أنه لا استحالة إلا في المنطق[3]. فعلى خلاف القضايا الحقيقية التي ترسم وقائع العالم، وتكون من ثم أحياناً صادقة وأحياناً أخرى كاذبة بحسب حالة الواقع الذي ترسمه، فإن تحصيل الحاصل تكون صادقة دوماً بالنظر فقط إلى صورتها، وكذلك الشأن بالنسبة لقضايا التناقض فهي تكون كاذبة دوماً وكذبها تظهره صورتها. ولتوضيح الاختلاف في طبيعة الصدق بين قضايا المنطق وقضايا الواقع أو القضايا الحقيقية نأخذ الأمثلة الآتية:

(1) الجو بارد.

(2) إما أن الجو بارد أو إنه ليس بارداً.

(3) الجو بارد وليس بارداً.

وإذا عبّرنا عن هذه القضايا الثلاث بصيغ رمزية فإننا نحصل على الآتي بحسب الترتيب:

(1) ق

(2) ق V – ق

(3) ق ^ – ق

---

(1) Idem. 4.03.

(2) Idem. 4.1212.

(3) Idem. 4.1212.

نلاحظ أن القضية (1) هي قضية أولية أو ذرية ترسم واقعة أولية، نتحقق من صدقها أو كذبها بمقارنتها بالواقع استناداً إلى الرسالة التي تقول بأنه لا وجود لرسم صادق قبلياً[1]. القضية (2) بما أنها لا تتحدث عن أي واقعة معينة، فإن صدقها لن يكون مشروطاً بالواقع أي بحالة معينة من حالات الجو، فهي تقبل جميع حالات الجو الممكنة، فإذا كان الجو بارداً تكون صادقة، وإذا كان حاراً تكون صادقة أيضاً، وإذا كان معتدلاً تكون صادقة... إلخ حيث تكون صادقة بدون شروط.

القضية (3) هي أيضاً لا تتحدث عن أي واقع، ولكنها على خلاف القضية (2) لا تقبل أية حالة من حالات الجو الممكنة، فإذا كان الجو بارداً تكون كاذبة لأنها تقول في طرفها الثاني عن الجو إنه ليس بارداً، وإذا كان الجو حاراً فستكون كاذبة لأنها تقول عنه في طرفها الأول إنه بارد، وإذا كان الجو معتدلاً فستكون أيضاً كاذبة لأنها تقول إن الجو بارد... إلخ. وهكذا تكون قضايا التناقض كاذبة بدون شروط.

ويمكننا تلخيص ما قلناه عن أنواع القضايا الثلاث السابقة من خلال جدول الحقيقة التالي:

ق	ـ ق	ق V ـ ق	ق ^ ـ ق
ص	ك	ص	ك
ك	ص	ص	ك

(3) (2) (1)

ما نلاحظه في هذا الجدول هو أن القضية (1) حائزة على القطبية الثنائية للصدق والكذب بينما (2) صادقة بغض النظر عن صدق أو كذب (1)، بينما (2) كاذبة بغض النظر عن صدق أو كذب «ق» و«ـ ق».

وما نلاحظه من خلال ما سبق هو أن القطبية الثنائية للصدق والكذب الموجودة بالنسبة للقضية (1) ترجع إلى أن هذه القضية رسمت واقعة هي حالة برودة الجو. لكن هذه القطبية الثنائية للصدق والكذب مفقودة بالنسبة للقضيتين (2) و(3)، وذلك لأنهما لم ترسما أية حالة من حالات الجو الممكنة. فكما قالت الرسالة: «تحصيل الحاصل والتناقض ليسا رسمين للواقع، إنهما لا ترسمان أية

(1) Idem. 2.22.

حالـة ممكنـة، فتحصيـل الحاصـل تسـمح بكل الحالات الممكنـة بينما التناقض لا تسمح بأية حالة»[1].

فالقضيـة (2) التـي هـي نمـوذج عـن تحصيـل الحاصل، حـازت على الصدق فحسـب، لأنهـا أبقـت المجـال مفتوحـاً أمـام كل ما يمكننـا أن نقوله عن الحالات المناخية الممكنة. أما القضية (3) التي تمثل التناقض فإنها أغلقت الباب أمام كل ما يمكننا أن نقوله عن الحالات الممكنة للجو. وهذا هو ما عبّر عنه فتغنشتاين بقوله: «وتحصيـل الحاصـل يترك للوجـود الخارجي كل المكان المنطقي اللامتناهي بينما يشغل التناقض كل المكان المنطقي بحيث لا يترك أي نقطة منه للوجود الخارجي، ولذا فأي منهما لا يمكن أن يحدّد الوجود الخارجي على أي نحو كان»[2].

خامساً – قضايا المنطق خارجة عن المعنى (Sinnlos)[3]:

تفسّر الرسالة الصدق الضروري لقضايا تحصيل الحاصل والكذب الضروري لقضايا التناقض بكونها لا تقول شيئاً، حيث تقول الفقرة (5.43) ذلك، لأن جميع قضايا المنطق تقول الشيء نفسه، أعني أنها لا تقول شيئاً. والمقصود بأنها لا تقول شيئاً أي أنها لا تقول شيئاً مما يمكن مقارنته بالواقع. هذا القول وإن كان قد حدّد طبيعة الصدق والكذب في قضايا المنطق بنظر الرسـالة، إلا أنه فتح المجال أمام تساؤل آخر يخصّ المعنى في قضايا المنطق.

فإذا كانت قضايا المنطق لا تقول شيئاً، فهل يمكننا أن نقول إنها مجرد هراء لا معنى له؟ هذا استنتاج جد طبيعي بما أن المألوف هو أن المعنى والقول في اللغة متطابقان، فكيف عالج فتغنشتاين هذه القضية؟ إن فتغنشتاين يبعد صفة الخلو من المعنى عن قضايا المنطق مستنداً في ذلك إلى أن هذه القضايا هي جزء من الرمزية التي نسـتخدمها، حيث قال: «ولكن تحصيل الحاصل والتناقض ليسـا خاليين من

(1) Idem. 4.462.

(2) Idem. 4.463.

(3) الكلمة الألمانية «Sinnlos" ترجمها عزمي إسلام بكلمة "لا معنى له"، وترجم الكلمة الألمانية "Unsinnig" بكلمة «خال تماماً من المعنى"، ص 105. كما ترجمها غرانجي في الترجمة الفرنسية للرسالة ص 64 بالعبارة «Vide de Sens، أي فارغ من المعنى. وقد وجدنا أن كلتا الترجمتين تجعلان الفرق غير واضح بين الكلمتين الألمانيتين، لذلك فقد استخدمنا عبارة خارج عن المعنى للدلالة على الكلمة الأولى، وخال من المعنى للدلالة على الكلمة الثانية حرصاً على الزيادة في الوضوح.

المعنى، إنهما ينتميان إلى الرمزية، كما هو الشأن بالنسبة إلى الصفر الذي ينتمي إلى رمزية علم الحساب»[1].

هذه الحجة التي يمكننا أن نعتبرها حجة لغوية، توجد حجة شبيهة بها استخدمها فتغنشتاين من قبل، حيث نقرأ في المذكرات التي أملاها على مور قوله: «قضايا المنطق تظهر شيئاً ما لأننا نعبّر عنها في لغة يمكنها قول كل ما يمكن قوله»[2]. فقضايا المنطق جزء من لغة ليست خالية من المعنى، وبهذا فإن قضايا المنطق ليست خالية من المعنى، استناداً إلى القاعدة المنطقية التي تفيد أن ما ينطبق على الكل ينطبق على الجزء المتداخل معه.

كما أن قضايا المنطق ليست خالية من المعنى من جهة أخرى، لأنها لا تتألف من كلمات بلا معنى وهذه حجة أخرى ذكرها فتغنشتاين في الدفاتر قائلاً: «تحصيل الحاصل [...] ليست خالية من المعنى بالمعنى الذي تكون به على سبيل المثال قضية مكونة من كلمات ليست لها معنى...»[3].

وإذا كانت قضايا المنطق لا تقول شيئاً، فمن الواضح أنها لن تكون ذات معنى كما هو الحال بالنسبة للقضايا الأولية مثلاً التي ترسم وقائع أولية. وعند هذه النقطة نجد أنفسنا أمام مفارقة، تتمثل في أن المألوف هو أن القضية إما أن تكون ذات معنى أو تكون خالية من المعنى ولكن قضايا المنطق لا هي من النوع الأول ولا هي من النوع الثاني. ولا يعقل أن نقبل بعضاً من القضايا كجزء من لغتنا، وتكون تلك القضايا لا هي من صنف القضايا ذات المعنى ولا هي من صنف القضايا التي ليس لها معنى. إن فتغنشتاين حل هذه المفارقة بأن أوجد صنفاً ثالثاً من القضايا قائلاً: «إنها خارجة عن المعنى»[4].

إن تحصيل الحاصل والتناقض خارجتان عن المعنى، (مثل النقطة التي يخرج منها سهمان في اتجاهين متعاكسين)[5]. وكونهما خارجتين عن المعنى المقصود

---

(1) Idem. 4.461f.

(2) Notes dictées à Moore, O.C., p. 108.

(3) Carnets, O.C., p. 118.

(4) Tractatus, O.C., 4.461.

(5) هذا القول يذكرنا بالفقرة التي يقارن فيها فتغنشتاين بين القضية الاسم مشبها الاسم بالنقطة والقضية بالسهم، (3.144). ومعنى القضية هو اتجاهها وعندما تحتوي القضية على اتجاهين متعاكسين فإنها تصبح خارجة عن المعنى.

بـه أنهمـا خارجتـان عـن إمكان الصدق والكذب، لذلك فإنهما لا ترسـمان الواقع الخارجي على النحو الذي تفعله القضية التي تحوز ثنائية الصدق والكذب، وبالنظر فقط إلى هذه الثنائية اكتسبت تلك القضية معنى، وبذلك حازت على تسمية «قضية حقيقية» Genuine Proposition. وبما أن التسميتين "قضية حقيقية" و"قضية زائفة" Pseudo-Proposition متضايفتـان، فـإن قضايـا الرياضيـات والمنطـق يمكن القول إنهـا أشـباه قضايـا، دون أن يعنـي ذلـك أنهـا مجـرد هـراء لا طائل منـه لأنها تظهر لنـا "منطـق العالـم" أو النظـام المنطقـي للعالـم، حيث نقرأ في الرسـالة: «إن منطق العالـم الـذي تظهـره قضايـا المنطق في تحصيلات الحاصـل تظهره الرياضيات في معادلات»[1].

سادساً – قضايا المنطق تعكس العالم:

إن السؤال الذي يطرح هنا بداهة إذا كانت قضايا المنطق تحصيل حاصل لا تخبر بشيء عن الواقع، فهل معنى هذا أنها مقطوعة الصلة نهائياً بالعالم؟[2] يقول: «وكـون قضايـا المنطـق تحصيـلات حاصـل، يبرز الصفات الصوريـة، أي الصفات المنطقية للغة وللعالم»[3].

والصفـة المنطقيـة الأساسـية للغـة حسـب الرسـالة هـي أن اللغـة تتألـف من مجموعة قضايا[4]. والصفة المنطقية الأساسـية للعالم هي أنه يتألف من مجموعة وقائـع[5]. وهكـذا تصـف قضايـا تحصيـل الحاصل هيكل العالـم[6]. وبما أن منطق الوقائـع لا يمكـن تمثيلـه[7] أي لا يمكـن الحديـث عنه بكلام ذي معنى، فإن قضايا تحصيل الحاصل تظهر فقط هيكل العالم.

وهيكل العالم يتألف من وقائع بسيطة تفترض – مسبقاً– وجود أشياء بسيطة، هذا الهيكل يعكسه المنطق من خلال بنية اللغة، حيث القضايا الأولية فيها تفترض

(1) Idem. 6.2.
(2) Idem. 6.22.
(3) Notes dictées à Moore, O.C., p. 107 & Tractatus, Idem. 6.12.
(4) Tractatus, O.C., 4.001.
(5) Idem. 1.2.
(6) Idem. 6.124.
(7) Idem. 4.0312.

- مسبقاً - وجود أسماء بسيطة، تدل على تلك الأشياء البسيطة حتى يكون لها معنى[1]. وهكذا فإن علاقة المنطق بالعالم تتمثل فقط في إظهار أنه يوجد نظام مسبق في العالم، هذا النظام جعله فتغنشتاين محور كل كتاباته عندما قال: «ما هو المشكل الأكبر الذي يدور حوله كل ما أكتب هل يوجد هناك - مسبقاً - نظام في العالم، وإذا كان هناك مثل هذا النظام، ففيم يتمثل؟»[2].

هذا النظام يعكسه المنطق من خلال قضاياه التي تفترض مسبقاً أن يكون للأسماء دلالة أي أن تكون هناك أشياء في العالم، وكونها تفترض أن للقضايا معنى معناه أنها تفترض وجود وقائع في العالم. هذا الانتقال من الأسماء إلى الأشياء ومن القضايا إلى الوقائع يتم بواسطة الصورة المنطقية التي هي وحدها التي تسمح بقول كل ما يمكن أن يقال[3]. وهكذا فالصورة المنطقية - كما يقول باكر - تمكننا من إدراك حقيقة هامة في ما يتعلق بعلاقة المنطق بالعالم في فلسفة الرسالة، ألا وهي أن الطبيعة الأساسية للرمزية هي تماماً الطبيعة الأساسية لما ترمز إليه[4]. هذا الشيء المشترك في الماهية بين الرموز وما ترمز إليه الذي هو الصورة المنطقية هو موضوع المنطق الجديد الذي بشرت به الرسالة.

إذن بما أن قضايا المنطق هي تحصيل حاصل لا تقول شيئاً، إلا أنها تعكس النظام الذي يشكل بناء العالم، أي أنها تعكس النظام الذي تتشكل وفقه الوقائع ولا ترسم الوقائع في ذاتها الأشياء في وقائع الوقائع، ولا التي فهي - كما تقول الدفاتر - ليست رسوماً للوقائع الأولية، إن قضايا المنطق في حد ذاتها محايدة من الناحية المنطقية[5]. أي أنها لا ترسم الوقائع بل تتركها على حالها. ومن جهة أخرى فإن طابع الحياد المنطقي في قضايا المنطق ناتج عن أن ما تشير إليه ليس خارجياً كما هو الحال في القضايا الحقيقية، ولكن ما تشير إليه داخلي بالنسبة لرموزها. ومن هنا و - كما قال ماك دونوه - فإن رمز تحصيل الحاصل له نوع من خاصية «الإشارة إلى الذات» self Reference[6]، وهذا ما ذهب إليه فتغنشتاين

(1) Idem. 6.124.

(2) Carnets, O.C., (1/6/15).

(3) Ouelbani, M: Wittgenstein et Kant, le dicible et le connaissable, éditions Cérès Tunis, 1996, p. 37.

(4) Baker, G: Wittgenstein, Frege and the Vienna Circle, Basil Blackwell, 1988, pp. 96-97.

(5) Carnets, O.C., (3/10/14).

(6) Mc Dounough, O.C., p. 7.

حقيقة في الرسالة بقوله: «إن العلامة المميزة لقضايا المنطق هي أن الإنسان يمكنه أن يدرك في الرمز وحده أنها صادقة»[1] وبقوله في فقرة أخرى: «وكل تحصيل حاصل تظهر بنفسها أنها تحصيل حاصل»[2]. هذه «الإشارة إلى الذات» رغم أنها تدل على استقلال المنطق من خلال انقطاع صلته المباشرة بالعالم الخارجي بالنظر إلى أن الثوابت المنطقية لا تمثل شيئاً، إلا أن الرسالة تقيم صلة من طبيعة أخرى بين المنطق والعالم. هذه الصلة نجدها في تشبيه المنطق في الرسالة بأنه «المرآة الكبرى» التي تعكس العالم عبر إبرازها لخصائصه الأساسية ليس عن طريق القول ولكن بطريقة «الإظهار» Montrer[3].

إن ما نلاحظه على هذا المنطق الذي يعمل على إظهار الصور الضرورية للغة وللعالم هو أنه منطق ذو طبيعة خاصة، حيث يختلف عمّا أسماه راسل «المنطق الخالص» Pur Logic[4] الذي هو نسق استنباطي خالص، ولكنه نوع مما أسماه راسل أيضاً "المنطق الفلسفي" Philosophical Logic[5]، الذي هو وجهة نظر ميتافيزيقية للعالم وللغة. هذه الوجهة، هي التي جسدتها فلسفته الذرية المنطقية، التي نكتفي في هذا الموضع بالإشارة إلى أنها تقوم على أن كلاً من اللغة والعالم يتألفان من ذرات بسيطة يمكن أن نصل إليها بالتحليل.هذه الذرات البسيطة في اللغة والعالم تتمثل - على التوالي - في الأسماء والأشياء. هذه الأسماء والأشياء هي وحدها - بحسب رأيي هانتيكا - التي تتقدم المنطق في الرسالة[6]. وهذا استناداً إلى الفقرة (5.552) التي تقول إن المنطق متقدم على السؤال «كيف؟» (على سبيل المثال كيف ترتبط الأشياء البسيطة بعضها ببعض)، ولكن ليس متقدماً بالنسبة للسؤال «ما هو؟» (أي بمعنى، ما هي الأشياء التي توجد في العالم). لذلك يعتقدان أن كل موضوع المنطق هو الأسماء والأشياء وليس القضايا والوقائع[7]. وجهة النظر هذه يؤيدها ما قاله فتغنشتاين في كتاب الدفاتر من أن الصورة المنطقية

---

(1) Tractatus, O.C., 6.113.

(2) Idem. 6.127.

(3) Idem. 2.172.

(4) Russell, B: Our Knowledge of The External World, George Allen & Unwin, London, 1952, p. 51.

(5) Ibidem.

(6) Hintikka, O.C., p. 123.

(7) Idem. p. 122.

للقضية يجب أن تعطى لنا – قبلاً – بواسطة صور أجزائها المكونة[1]. كما يؤيدها قوله في الرسالة: «قضايا المنطق تصف هيكل العالم، أو بالأحرى إنها تمثله. إنها لا تتناول شيئاً. إنها تفترض – مسبقاً – أن للأسماء دلالة وأن للقضايا الأولية معنى، وهذه هي العلاقة التي تربطها بالعالم»[2]. حيث أعطت الرسالة أسبقية للأسماء ودلالتها على القضايا ومعناها. وعلى هذا فإن قول فتغنشتاين إن المنطق يدرس الصور المنطقية المقصود به أساساً دراسة صور الأشياء (البسيطة) وليس دراسة صور القضايا المركبة التي يعمل المنطق على استبعادها كما رأينا.

وكون المنطق علماً لصور الأشياء وليس علماً للأشياء، هو الذي يجعله مرآة للصورة الضرورية للعالم، أي صورة تشكل الوقائع البسيطة من الأشياء البسيطة، وهو ما يجعله مختلفاً عن العلم الطبيعي الذي يهتم بالأشياء هذا من جهة، كما يجعله يختلف عن منطق الأشياء عند فريج وراسل من جهة أخرى. كما يجعله من جهة ثالثة مستقلاً عن الواقع ولكنه يظهر بنيته. هذه الجوانب المختلفة تطلبت من فتغنشتاين أن يدخل مفهوماً جديداً للمنطق، لم يكن معروفاً من قبل.

سابعاً – المنطق نظمي:

إن قول فتغنشتاين بأن قضايا المنطق لا تقول شيئاً عن الواقع، أدّى إلى تعديل جوهري في طبيعة البرهان المنطقي، فصدق قضايا تحصيل الحاصل لا يوجد خارج الرمزية المنطقية التي نستخدمها، ولكنه يوجد في تراكيبها المنطقية، وما علينا إلا النظر في التراكيب المنطقية للصيغ المعبّرة عن تحصيل الحاصل أو الصيغ المعبّرة عن التناقض حتى نتمكن من إدراك صدق الأولى وكذب الثانية. فقد بنى فتغنشتاين كل فلسفة المنطق على مسألة إدراك الصدق والكذب من خلال الرمز حيث قال: «إن العلامة المميزة لقضايا المنطق هي أن الإنسان يمكنه أن يدرك في الرمز وحده أنها صادقة. وهذه الحقيقة تتضمن في ذاتها كل فلسفة المنطق»[3].

وهكذا لم يعد التعرّف على صدق قضايا المنطق، يتم من خلال اختبار الواقع، ولكن عبر رؤية ذلك في الرموز التي تستخدم في صياغة قضايا المنطق. مما يدل

(1) Carnets, O.C., (1/11/14).

(2) Tractatus, O.C., 6.124.

(3) Idem. 6.113.

على أن المنطق عند فتغنشتاين أصبح ذا طبيعة لغوية أو بأكثر دقة ذا طبيعة نظمية[1] Syntactic. هذه الطبيعة النظمية للمنطق هي نتيجة مباشرة للفكرة الأساسية القائلة إن الثوابت المنطقية لا تمثل شيئاً. وإذا كان المنطق ذا طبيعة نظمية، فإن ذلك يعني أن قضاياه لا تشير إلى موضوعات خارج ذاتها أي إلى وقائع العالم الخارجي. ومن هذه الناحية يكون رأي الرسالة في المنطق - كما يرى بيترسون - هو رأي داخلي أساساً، في مقابل الوجهة الخارجية العلمية عند راسل القائلة إن القضايا التي تتحدث عن المنطق هي "قضايا علمية" عن وقائع العالم[2].

لكن قضايا المنطق لا تقول شيئاً، ولكن الأصح أنها تظهر شيئاً أو تعكسه. وبالنظر إلى كونها تعكس شيئاً يتعلق بالعالم فهي ليست لغواً. والصورة المنطقية في قضايا المنطق واضحة لدرجة أنه يمكننا أن نتعرف على صدقها أو كذبها بالنظر فقط إلى نظمها، وبذلك فهي ليست بحاجة لكي تقارن بالواقع، إذ نظمها المنطقي يجعلها تكفي نفسها بنفسها في إقامة صدق قضاياها، مما يجعلها غير خاضعة في صدقها إلى أي عوامل خارجة عن المنطق، وكما قال جاك بولان فلا علم النفس ولا الإبستمولوجيا يمكنهما فرض شروطهما على المنطق[3].

وإذا كانت نظرية فريج تتخلص من «الحدس» Intuition باللجوء إلى نوع من الواقعية الأفلاطونية تنظر إلى الكائنات الرياضية على أنها ثابتة وأبدية، فإن الرسالة ترفض الاعتراف بمثل تلك الكائنات، وبالنتيجة ترفض أن يكون للحدس دور في حل المشكلات الرياضية، حيث تقول الرسالة: «فإذا سألنا ما إذا كنا بحاجة إلى الحدس لحل المشكلات الرياضية، هذا السؤال يجب أن يجد إجابته في هذا الاتجاه ألا وهو أن اللغة هي التي توفر هنا الحدس الضروري»[4]. والحدس الضروري الذي توفره اللغة هو حدس الصور المنطقية ويظهر بالتالي عن طريق

---

(1) Peterson. O.C., p. 102.
وقد ترجم مصطلح "Syntax" إلى اللغة العربية ترجمات مختلفة منها "السانتيطيقا"، "علم التراكيب"، "علم بناء الجمل" وغيرها، وسنستخدم كلمة "نظم" على غرار ما فعل عبد الرحمان بدوي في كتابه: "مدخل جديد إلى الفلسفة، ص 242"، وهذا لسهولة استخدامها في حالة الصفة مثل: قواعد نظمية، أو استعمال نظمي... إلخ.

(2) Idem. p. 103.

(3) Poulain, J. Logique et Religion, L'Atomisme Logique de L. Wittgenstein et la Possibilité des Propositions Religieuses, Moulain the Hague, Hungary, 1973, p. 38.

(4) Tractatus, O.C, 6.233.

تحصيل الحاصل والتناقض - التي هي الحدود القصوى للخطاب - حدود الصور المنطقية للقضايا التي ترسم الواقع الخارجي. وبإظهار فتغنشتاين أن قضايا المنطق والرياضيات لا تقول شيئاً وأنها لا تفعل سوى توضيح «الصور»، فإنه يكون قد وصل - برأي شميث - إلى نتيجة مهمة، حيث إنها تسمح بإقامة مصالحة بين التجريبية من جهة وبين المنطق والرياضيات من جهة أخرى[1]. هذه المصالحة التي أخفق في الوصول إليها قبله فريج وراسل، لأنهما جمعا بين القول إن الصدق في قضايا الرياضيات والمنطق ضروري وبين كون هذه القضايا تتحدث عن أشياء في الواقع. لكن منهجية فتغنشتاين في الرسالة قامت على أن الرياضيات والمنطق ضروريان لأنهما لا يتحدثان عن أي شيء معين وأن كل ما يقومان به هو جعل «صورة» الخطاب أكثر وضوحاً.

أما بالنسبة لحقيقة البرهان في ظل هذا المفهوم الجديد لقضايا تحصيل الحاصل، فإن فتغنشتاين يرى أن كلاً من المنطق والرياضيات يمداننا بصور الاستدلالات، فعندما نشتغل بالرياضيات فإن ما نقوم به هو ببساطة تحويل عبارة إلى عبارة أخرى وبالنسبة إلى ما إذا كان التحويل صحيحاً، فإن ذلك يتحدد ليس بالمطابقة للأشياء الرياضية ولكن فقط بالكيفية التي يستخدم بها الإنسان هذه العبارات في الوقت الحاضر، وبما يعنيه بكلمة «صحيح»[2].

فالبرهان في الرياضيات - مثلاً - لم يعد يعني أكثر من تحويل عبارة إلى عبارة أخرى فنحن نقول مثلاً: 12 - 3 = 6 + 3، ونحن في المتطابقات الشهيرة، نقول مثلاً:(س + ص)2 = س2 + 2 س ص + ص2، ففي المثالين قمنا بتحويل عبارة إلى عبارة أخرى[3]، هذا التحويل يستمد صدقه ودلالته من لغة الرياضيات ذاتها، ولا نعني شيئاً بقولنا إن المعادلتين صادقتان، سوى أننا استخدمنا الرموز في المعادلتين بشكل صحيح. والضرورة في صدق المعادلتين لا ترجع إلى أي مصدر خارج الرياضيات، ولكن مصدر الضرورة يكمن في أن المعادلتين لا تقولان شيئاً، لأن الطرف الثاني في كل منهما يحلل الطرف الأول، ومن هنا جاءت فكرة

(1) Ibidem.
(2) Schmitz, F: Wittgenstein, Editions, les Belles Lettres, 1999, p. 125.
(3) Klink: O.C., p. 4.

أن قضايا تحصيل الحاصل هي قضايا تحليلية[1]. أي أنها تتساوى فيها النتيجة مع طريق السير. وهذا ما ذكره فتغنشتاين في الدفاتر وفي الرسالة بالقول: «في المنطق (في الرياضيات) النتيجة وطريق السير متساويتان. (ومن هنا لن تكون هناك مفاجآت)»[2].

هذا المفهوم غير المسبوق للضرورة، أثر على مفهوم الفلسفة وعلى مفهوم المنطق على حد سواء: في الفلسفة ليس هناك استنباط[3]، ليس هناك مبادئ نصل منها إلى نتائج، فكل القضايا متساوية. ومن هنا رفض فتغنشتاين كل نزعة «أكسيومية» Axiomatique[4]، لأن قضايا المنطق كلها متساوية. هذا التساوي في قيمة قضايا المنطق يعتبر شيئاً ضرورياً وليس شيئاً عرضياً، لأن كل ما هو عرضي خارج عن المنطق[5] حيث تتساوى قضايا المنطق ضرورة في كونها تحصيل حاصل أو في كونها تناقضا، أو بعبارة أخرى تتساوى في كونها لا تقول شيئاً. هذا التساوي على مستوى المنطق له انعكاس مباشر على العالم، حيث كل الوقائع متساوية، لأنه - على حد تعبير بلاك - «ما يكون صادقاً ضرورة بالنسبة للغة يجيب بشيء صادق ضرورة بالنسبة لـ "المكان المنطقي" أي لهذا العالم وكل العوالم الممكنة»[6]. وهكذا نلاحظ أن المنطق ليس فقط منطقاً للغة، ولكنه منطق للعالم أيضاً، فكما أنه لا يمكن أن يحدث شيء في اللغة يكون مخالفاً للمنطق[7] فكذلك بالنسبة إلى العالم حيث - وكما قال بوفريس - لا شيء يحدث في مخالفة المنطق[8].

وعلى هذا نفهم قول فتغنشتاين إن المنطق يعتني بنفسه في الرسالة بأنه كان يهدف إلى جعل اللغة قادرة على أن تطلعنا بموضوعية على ما يوجد حقيقة في العالم. وفي العالم لا توجد سوى الوقائع[9]. لذلك وجب أن تتألف اللغة فقط من

---

(1) Tractatus, Idem. 6.11.

(2) Carnets, O.C., (24/4/15) & Tractatus, Idem. 6.1261.

(3) Notes sur la Logique, O.C., p. 169.

(4) النزعة الأكسيومية نسبة إلى أكسيوماتيك، وهو المذهب الذي يتخذ جملة من المبادئ كبديهيات في أي علم من العلوم، أنظر: Lalande, O.C., p. 105

(5) Tractatus, O.C., 6.3

(6) Black: A Companion, O.C., p. 320.

(7) Tractatus, Idem. 3.3.

(8) Bouveresse, J: Wittgenstein La Rime et la Raison, les Editions de Minuit 1973, p. 85.

(9) Tractatus, Idem. 1.1.

القضايا، أي عبارات تكون صادقة أو كاذبة، وهذا من أجل أن تكون كل قضية تلك القضايا إجراء صدق بالنسبة للقضية التي تدخل في تركيبها. لكن لغتنا العادية ليست جاهزة لكي تؤدّي هذا الدور، فنحن نقول فيها عبارات صادقة أو كاذبة بالنظر إلى الواقع، ولكننا نقول أيضاً عبارات أخرى لا تكون صادقة أو كاذبة على النحو السابق. ومن أجل إقامة الوضوح في كل ما نقوله من قضايا يجب أن تكون كل قضايانا صادقة أو كاذبة، ويتم هذا في نظر فتغنشتاين بأن تكون اللغة المنطقية ذات طابع ماصدقي. وهذا ما سنعالجه في الفصل الموالي.

مبدأ الماصدقية

إن «مبدأ الماصدقية» Principle of Extensionality [1] يعدّ الشاهد الأكبر على الدور البالغ الأهمية الذي يؤدّيه المنطق في منهج التحليل في الرسالة. فزيادة على علاقته الوطيدة بما أسماه فتغنشتاين الفكرة الأساسية في الرسالة، فإن لهذا المبدأ انعكاسات هامة على الكثير من جوانب فلسفة اللغة في الرسالة، فهو (إلى جانب نظرية الرسم المنطقي) يحدّد ماهية اللغة، كما يحدّد طبيعة التحليل، ويحدّد طبيعة الصدق والمعنى في القضايا المركبة. كما أن له علاقة بنظرية الرسالة في رفض "الميتالغة" Meta-Language... إلخ. وسنرى الدور الذي تؤدّيه الماصدقية في فلسفة اللغة في الرسالة في هذا الفصل وفي فصول لاحقة.

إذا أردنا أن نرجع إلى البدايات الأولى لمبدأ الماصدقية، فإننا لا نجد فتغنشتاين يشير إليه في الكتابات السابقة على الرسالة، ولكننا نجده يصرح به لأول مرة في الفقرة 3.318 من الرسالة قائلاً: «إني أفهم القضية - على غرار فريج وراسل - على أنها دالة[2] العبارات التي تحتويها». مما يعني - ابتداء - أن مبدأ الماصدقية كان قاسماً مشتركاً بين فتغنشتاين وبين فريج وراسل، لكننا سنرى أن فتغنشتاين يذهب بعيداً في تطبيقه للماصدقية مقارنة بما فعله فريج وراسل.

ولكي يمكننا فهم هذه المبدأ والدور الهام الذي يؤدّيه في فلسفة اللغة عند فتغنشتاين يجدر بنا الرجوع إلى الفترة التي سبقت نشر الرسالة المنطقية، وتحديداً

---

(1) لم يستعمل فتغنشتاين اصطلاحاً خاصاً بالماصدقية، ويصطلح عليه راسل بـ «مبدأ الماصدقية» Russell: Histoire de mes Idées philosophiques, tr. de G. Auclair Gallimard, 1961, p. 149. كما يسميه فون رايت نظرية دوال الصدق. Von-Wright, O.C., p. 31. وسنعتمد اسم «مبدأ الماصدقية" في البحث.

(2) الدالة «Function": من المفاهيم التي استفادها المنطق الحديث من الرياضيات، ودالة القضية يعرّفها راسل بأنها عبارة تحتوي على مكون غير محدد أو أكثر، وعند تحديد ذلك المكون أو تلك المكونات تصبح قضية. (أنظر راسل: مقدمة للفلسفة الرياضية، مرجع سابق، ص 169 170. فالعبارة "س شاعر" دالة قضية لاحتوائها على مكون غير محدد هو س، فإذا ما أعطينا قيمة لـ س، ولتكن "مفدي زكريا" فإننا نحصل على قضية هي: "مفدي زكريا شاعر".

إلى السنوات التي تلت نشر راسل ووايتهد كتابهما مبادئ الرياضيات Principia Mathematica، أي في السنوات (1910 – 1913). في هذا الكتاب، وفي سبيل أن يبيّنا إمكانية رد الرياضيات إلى المنطق نجدهما يردّان الفئات إلى الدوال. حيث الفئة «إنسان» ترد إلى الدالة «س إنسان» أي س له خاصية الإنسانية. هذا الرد يعبّر عن خيار«مفهومي» Intentionnel[1]. لكن هذا الخيار المفهومي كان عليه أن يتعايش مع نظرة ماصدقية Extensionnelle للفئات[2] هذه النظرة الماصدقية كانت مفروضة لأنها هي وحدها التي تسمح بإقامة «حساب للفئات»Calcul des Classes.

هذه الهوة بين المفهوم وبين الماصدق تظهر تحديداً في مسألة أن الدالة لا تعرّف الفئة ولكنها فقط تحدّدها3. أي أنها فقط تحدد مجال القيم التي تكون للدالة بالنسبة إليه قيمة صدق فعلى سبيل المثال الدالة: «س إنسان» لا تعرّف فئة الناس كفئة، ولكنها فقط تحدد الأفراد الذين يشكلون قيما ممكنة للدالة، أي أن عمر وزيد وأحمد... إلخ يشكلون قيماً ممكنة للدالة أو يمكن القول إن هؤلاء الأفراد يشكلون مجموعة تعريف الدالة. هذا التفاوت بين المفهوم وبين الماصدق يتجلى بوضوح في أنه يمكن لدالتين أن تكونا مختلفتين من حيث المفهوم ولكنهما تكونان متكافئتين من حيث الماصدق، إذا كانت قيم الصدق التي تحقق الدالة الأولى هي نفسها التي تحقق الدالة الثانية. وهكذا الحال في الدالتين: «س إنسان» و«س يمشي على رجلين وليس له ريش»[3].

وفي هذا المستوى نلاحظ أن الفئة التي تتشكل من أفراد الجنس البشري هي ماصدق التصور «إنسان»، وماصدق التصور «يمشي على رجلين وليس له ريش». ومن هنا فإنه يمكننا القول إن الفئة هي ماصدق التصور، والتصور هو دالة – كما سبق أن رأينا فمن ثم فإن الفئة هي ماصدق الدالة.

ففي المثال السابق،نجد أن: الدالتين «س إنسان» و«س يمشي على رجلين وليس له ريش» تشيران إلى فئة واحدة هي الفئة التي تتشكل من أفراد الجنس

(1) Vernant, D: La Philosophie Mathématique de Bertrand Russell, la thèse Logiciste 1903-1913, thèse de Doctorat d'état, sous La Direction de F. Jacques Sorbonne Nouvelle, 1987. p. 817.

(2) أي النظر إلى الفئات من جهة الأفراد التي تصدق عليها الفئة وليس من جهة الصفات التي يدل عليها تصور الفئة. فالفئة إنسان تدل من جهة الماصدق على زيد وعمر... إلخ، وتدل من جهة المفهوم على الناطقية والتفكير... إلخ.

(3) Ibidem.

البشري، وبالتالي فإن للدالتين نفس الماصدق، مما يعني أن الدالتين متكافئتان ومن ثم يمكننا استبدال إحداهما بالأخرى لكل الأغراض المنطقية.

وهذا استناداً إلى ما سمِّي «بديهية الرد» Axiom of Reducibility عند راسل ووايتهد التي يعرّفها راسل بقوله: «... بديهية الرد تقرر أن الخاصيتين تكونان متكافئتين صورياً عندما تنتميان إلى نفس مجموعة الأشياء، أو بعبارة أكثر دقة، عندما تكون قيم صدقهما هي ذاتها من أجل جميع القيم»[1].

بناء على هذا التعريف لبديهية الرد فإن الخاصيتين «إنسان» و«يمشي على رجلين وليس له ريش»، هما خاصيتان متكافئتان صورياً، فالقيم (أي الأفراد) التي تحقق خاصية الإنسانية هي نفس القيم التي تحقق المشي على رجلين والخلو من الريش. لكن هذا التكافؤ الصوري التي تقول به بديهية الرد يواجه صعوبة في مستوى دوال الدوال، لأنه توجد دوال دوال ليست ماصدقية. فعلى سبيل المثال دالة الدالة «أعتقد أن س إنسان» لا تقول شيئاً بخصوص الفئة التي تشكل ماصدق الدالة «س إنسان»ولكنها تتحدث عن هذه الدالة نفسها[2]. وفي هذه الحالة لن يكون بإمكاننا تعويض«س إنسان» في الدالة «أعتقد أن س إنسان» بـ «س يمشي على رجلين وليس له ريش» لأن اعتقادنا أن س له خاصية الإنسانية لا يعني بالضرورة أننا نعتقد أنه يمشي على رجلين وليس له ريش. هذا الأمر يدل على أنه في مستوى دوال الدوال لا يمكننا القيام بعملية التعويض على نفس النحو الذي قمنا به بالنسبة للدوال.

لقد رفض فتغنشتاين في الرسالة الاعتراف بحقيقة دوال الدوال، حيث عمل على تحليل هذه الأخيرة وهي - كما رأينا - القضايا التي تحتوي أفعال الاعتقاد بطريقة بحيث تكون دوال ماصدقية مثلها مثل الدوال. ومن ثم لن نكون بحاجة إلى بديهية الرد التي زيادة على أنها لم تكن فعالة في معالجة مشكلة دوال الدوال، فإنها برأيه لا تنتمي إلى المنطق[3]. وبدلاً من ذلك يتمسك فتغنشتاين بمبدأ الماصدقية وبشموليته وانطباقه على كل قضايا اللغة دون استثناء وهذا على خلاف ما رآه راسل من أن الماصدقية تنطبق جزئياً على اللغة، وهنا قال غرانجي: «إذا كانت مبادئ

(1) Russell: Histoire de mes Idées Philosophiques, O.C., p. 151.
(2) Vernant, O.C., p. 817.
(3) Tractatus, O.C., 6.1233.

الرياضيات بحصرها لقضاياها في هذا النوع [الماصدقي] تقترح مبدأ الماصدقية على فتغنشتاين، فإنه هو الذي فرض التطبيق الشامل للمبدأ»[1]. وسنرى أثر ما أسماه غرانجي «التطبيق الشامل للماصدقية» من خلال طريقة فتغنشتاين في تحليل أفعال الاعتقاد، في هذا الفصل.

أولاً – مبدأ الماصدقية وعلاقته بأنواع القضايا في الرسالة:

رغم أن مختلف الدارسين لفلسفة الرسالة تعرضوا لهذا لمبدأ الماصدقية من وجهات نظر مختلفة، إلا أننا نجدها قد صبّت جميعاً في مجرى واحد ألا وهو أن الماصدقية لا تنطبق إلا على القضايا ذات المعنى، أي فقط على القضايا الحقيقية أو القضايا الممكنة، أو بحسب تصنيف الرسالة فقط على ما يقال في اللغة. أي أنها استبعدت قضايا الرياضيات والمنطق أي القضايا الخارجة عن المعنى من جهة، والقضايا الخالية من المعنى من جهة أخرى. فقد ركّزت«أنسكومب» على جانب المعنى في الماصدقية من خلال قراءتها للمبدأ الذي يقول برأيها إن: «كل قضية ذات معنى هي دالة صدق للقضايا العنصرية المكونة لها...»[2]. ونفس القراءة نجدها عند «فون رايت» وإن بطريقة مختلفة لمبدأ الماصدقية حيث عبّر عنه بقوله: «بمرور الوقت مع ذلك، عبارة مبدأ الماصدقية استعملت في غالب الأحيان كعلامة على الفكرة القائلة كل قضية (جملة) ذات معنى يمكن بناؤها كدالة صدق لقضايا (جمل) معينة أولية، والتي هي دوال لنفسها»[3].

وقد عبّر «غرانجي» عن الماصدقية عند فتغنشتاين من خلال علاقتها بالقضايا الخالية من المعنى، بقوله: «كل قضية ليست لغواً هي ماصدقية»[4]. لكن هذا القول الذي لا يستبعد صراحة إلا القضايا التي هي لغو أو بلامعنى، لا يعبّر بدقة عن مجال تطبيق الماصدقية عند فتغنشتاين، الذي ينحصر في القضايا ذات المعنى كما رأينا في تعريفي أنسكومب وفون رايت. والسبب في هذا معروف عند فتغنشتاين ألا وهو أن هناك قضايا ذات معنى وهناك قضايا بلا معنى وهي التي تسمى أيضاً

(1) Granger: Invitation, O.C., p. 24.
(2) Anscombe: An Introduction, O.C., p. 102.
(3) Von Wright, O.C., pp. 180-197
(4) Granger: Invitation, O.C., p. 24.

لغواً، وهناك نوع ثالث من القضايا هو القضايا الخارجة عن المعنى، وهي قضايا الرياضيات والمنطق كما سبق أن رأينا.

من خلال القراءات الثلاث السابقة للماصدقية عند فتغنشتاين، نلاحظ أنها تجعل هذا المبدأ الأداة التي تكشف عن طبيعة المعنى في اللغة في الرسالة[1]. إذ يمكننا القول إن كل قضية ماصدقية هي قضية ذات معنى، وكل قضية ليست ماصدقية لا يمكنها أن تكون جزءاً من فئة القضايا ذات المعنى.

ومن جهة أخرى فإن مبدأ الماصدقية مرتبط بما أسماه فتغنشتاين الفكرة الأساسية في الرسالة فبعد أن برهن فتغنشتاين على أن الثوابت المنطقية لا تمثل شيئاً صار بإمكانه استخدام تلك الثوابت في تركيب الدوال، وهي الطريقة الوحيدة التي اعتمدها فتغنشتاين في الرسالة. وهذه الطريقة هي طريقة ماصدقية، حيث يرى فتغنشتاين أن القضية لا ترد في قضية أخرى إلا كإجراء صدق[2]، زيادة على أن الروابط المنطقية التي تستخدم في تركيب القضايا - وكما يصفها فون رايت - هي أفكار «ماصدقية» بامتياز[3].

كما أن مبدأ الماصدقية مرتبط بنظرية الرسالة في طبيعة قضايا المنطق، فإذا كانت القضايا الضرورية هي تحصيل حاصل وإذا كانت القضايا المستحيلة هي قضايا التناقض إذن فإن الضرورة والاستحالة تعرّفان في حدود دوال الصدق، حيث الإمكان يمكن وصفه «سلبياً» بأنه ما ليس بتحصيل حاصل ولا هو بالتناقض[4]. أو بتعبير آخر تكون دوال الصدق التي هي القضايا الوحيدة الممكنة معياراً يمكننا من خلاله معرفة ما إذا كانت قضية معينة هي قضية ضرورية أم أنها قضية مستحيلة، وهذا حسب الشكل الآتي الذي نستخدم فيه الرمز «//» للدلالة على انتفاء العلاقة:

الضروري // الممكن // المستحيل

حسب هذا الشكل: نقول إن القضايا الممكنة لا هي بالضرورية ولا هي بالمستحيلة، أو بطريقة أخرى نقول كل قضية ليست ممكنة هي إما ضرورية أو مستحيلة.

---

(1) مبدأ الماصدقية يكشف فقط عن طبيعة المعنى والصدق في القضايا المركبة أو دوال الصدق، لكن بالنسبة للقضايا الأولية البسيطة فإن نظرية الرسم المنطقي هي التي تكشف عن طبيعتها.

(2) Tractatus, O.C., 5.54.

(3) Von-Wright, O.C., p. 199.

(4) Tractatus, O.C., 5.54.

ثانياً – مبدأ الماصدقية وتحليلية القضية:

إن مبدأ الماصدقية، هو الأداة الوحيدة التي اعتمدها فتغنشتاين في منهج التحليل وهذا على خلاف ما تجده عند راسل[1]، وهو طريقة منطقية في كيفية تركيب القضايا وتحليلها أي تركيب القضايا الجزيئية أو دوال الصدق انطلاقاً من القضايا الذرية البسيطة، أو بتحليل قضايا لغتنا اليومية بردها إلى القضايا البسيطة أو الذرية. حيث يوفّر مبدأ الماصدقية الذي هو نموذج للغة المنطقية الصورية مرجعاً في عملية تحليل عبارات اللغة العادية[2].

إن مبدأ الماصدقية ليس أداة للتحليل المنطقي فحسب ولكنه أيضاً نظرية في طبيعة اللغة إذ يقوم على افتراض مسبق ألا وهو أن قضايا اللغة مركبة[3]، وهذا حتى يفتح مجال قابلية قضايا اللغة للتحليل. ومن هذه الناحية فإن نظرية مبدأ الماصدقية يكمّل نظرية فتغنشتاين في الثوابت المنطقية في مجال إضفاء المشروعية على عمل التحليل، إذ بما أن قضايا لغتنا مركبة وليست بسيطة، فإن التحليل لا يكون مشروعاً فحسب، ولكنه سيكون ضرورياً. والتحليل يكون ضرورياً لأن وظيفة الفلسفة الأساسية هي التوضيح المنطقي للغة. فالقول إن كل قضية ذات معنى هي دالة حيث القضية المركبة هي دالة للقضايا الأولية، والقضية الأولية دالة نفسها، يتطلب أن نحلل الدوال من أجل توضيح المعنى فيها.

غير أن فتغنشتاين في الرسالة لا يكتفي بالنظر إلى قضايا لغتنا على أنها مركبة ومن ثم تقبل التحليل فحسب، ولكنه يذهب بعيداً في هذه المسألة، حيث يقول: «ليس للقضية سوى تحليل تام واحد فحسب»[4]. هذه النظرية في التحليل تركز على جانبين: الأول هو تمامية التحليل، وهذا الجانب سنتناوله لاحقاً من خلال نظرية الرسالة في القضية الأولية. والجانب الثاني وهو الذي يهمنا هنا ويتعلق بوحدة التحليل.

---

(1) منهج التحليل عند راسل يعتمد أكثر من أداة واحدة، فهو يعتمد فضلاً عن نظرية دوال الصدق، نصل أوكام والبناءات المنطقية. أنظر: جمال حمود: فلسفة اللغة عند برتراند راسل، مرجع سابق، الفصل الأول.

(2) Granger: Invitation, O.C., p. 88.

(3) Black: A Companion, O.C., p. 107.

(4) Tractatus, O.C., 3.25.

يتم تركيب القضايا من منظور فتغنشتاين بطريقة واحدة، هي الطريقة التي تعتمد فقط الروابط المنطقية في عملية بناء القضايا المركبة انطلاقاً من القضايا الذرية البسيطة[1]، وهي الطريقة التي تسمّى طريقة دوال الصدق. فالمنطق من خلال نظرية دوال الصدق هو وحده الكفيل بأن يمدنا بالأدوات التي نحتاجها كي نبني قضايا اللغة التي نحتاجها لوصف العالم وصفاً دقيقاً. وإذا كان التركيب يتم بطريقة ماصدقية، فإن التحليل يكون بطريقة ماصدقية أيضاً. فالتحليل من نفس طبيعة التركيب، فإذا كنا ننتقل في القضايا من البسيط إلى المركب عن طريق إدخال الروابط المنطقية، فإننا لكي نصل من المركب إلى البسيط يكفي أن نحلل القضية المركبة عن طريق حذف تلك الروابط. وهذا ما قصده فتغنشتاين بقوله: للقضية تحليل كامل واحد فحسب.

هذه القاعدة لا تطبق فقط بالنسبة للقضايا الجزيئية مثل (ق ^ ل) و(ق V ل) وغيرها ولكنها تطبق أيضاً على القضايا العامة مثل قولنا: (كل الناس فانون)، فالعموم لا يمكن التعبير عنه ولكنه يظهر وينكشف من خلال ما هو مفرد وجزئي[2]، أي من خلال القضايا الذرية من قبيل (أحمد فان) و(عمر فان)... إلخ. وفي هذه النقطة ابتعد فتغنشتاين عن راسل هذا الأخير الذي يرى أنه لا مناص لنا من قبول القضايا العامة، وأنه لأنه لن يكون وصفنا للعالم وصفاً مكتملاً بالقضايا الذرية وحدها، لأنه يجب أن نقول إن هذه هي كل القضايا الذرية عن العالم، ولكن هذه الجملة الأخيرة هي قضية كلية وعامة[3].

كما يطبق فتغنشتاين هذه الطريقة الماصدقية على جمل اللغة العادية التي تحتوي على ما يسمّى أفعال القصد أو الاعتقاد مثل التمني، الرغبة، الرجاء... إلخ. ومع أن هذه الجمل هي جمل إنشائية وليست جملاً خبرية كما هو الحال في القضايا العامة والقضايا الجزيئية فإن فتغنشتاين لا يعطيها أي وضع خاص، وإنما ينظر إليها على أنها مثلها مثل القضايا الأخرى تخضع للتحليل عن طريق دوال الصدق. ونظراً لأهميتها فإننا رأينا أن نعالجها بتفصيل أكثر في عنصر مستقل من هذا الفصل.

---

(1) Idem. 5.32.

(2) عبد الله محمد توم: المنطق واللغة والواقع، مرجع سابق، ص 92.

(3) Russell: The Philosophy of Logical Atomism, O.C., p. 185.

ثالثاً ـــ الماصدقية ومسألة المعنى في اللغة:

إن الدور الذي تؤدِّيه نظرية دوال الصدق في فلسفة الرسالة لا يتوقف عند حد التحليل فحسب، ولكنه يتجاوزه إلى تحديد طبيعة المعنى في اللغة، هذه اللغة تتألف من مجموعة قضايا والقضية تقبل التحليل إلى القضايا الذرية أو الأولية. فالقضية الأولية تكون صادقة أو كاذبة بالنظر إلى وجود أو عدم وجود الواقعة الأولية المقابلة لها. ويكون لها معنى لأنها تمثل واقعة ممكنة. وقد عالج فتغنشتاين طبيعة المعنى في هذه القضايا البسيطة من خلال نظريته في الرسم المنطقي التي سنتناولها لاحقاً. أما القضية المركبة فرغم أنها تكون صادقة أو كاذبة إلا أن المعنى فيها لا ينتج عن كونها تمثل واقعة مركبة، فبناء على نظرية الرسالة في أن الثوابت المنطقية لا تمثل شيئاً فلا وجود لوقائع مركبة: «إن ما هنالك، أي الواقعة، هو وجود الوقائع الأولية»[1].

إذن بناء على قول الرسالة بعدم وجود وقائع مركبة تقابل القضايا المركبة في لغتنا، فإنه وجب البحث ليس من خلال ما يمكننا تسميته التمثيل المباشر للوقائع التي تقوم به القضايا الأولية، ولكن عبر ما يمكن تسميته التمثيل غير المباشر للوقائع، ونقصد به أن القضية المركبة ولتكن (ق V ل) تمثل الواقعتين "ق" و"ل" ليس بطريقة مباشرة، ولكن عبر القضيتين اللتين تتألف منهما. ومن هنا فإن القضية المركبة لا تحصل معناها بنفس الطريقة التي تحصل بها القضية البسيطة معناها، ولكنها تحصل معناها من خلال القضايا العنصرية المكونة لها وبالنظر إلى هذا تكون دالة معنى للقضايا العنصرية المكونة لها. بمعنى أن معناها يتوقف على معاني مكوناتها من القضايا. لذلك فإن نظرية دوال الصدق هي التي تتكفل بتحديد طبيعة المعنى في القضايا المركبة.

هذا التحليل لطبيعة المعنى في القضايا المركبة، يكشف لنا أن المعنى مسألة لغوية بحتة ومعنى القضية المركبة يتوقف كلية على معاني مكوناتها من القضايا، وإذا لم يكن لهذه القضية معنى فإن ذلك لا يرجع إلا لأن أحد مكوناتها لم يحصل على معنى[2]. وما قلناه بالنسبة للمعنى ينطبق تماماً على الصدق، فإذا كنا بصدد قضية

---

(1) Tractatus, O.C., 2.

(2) Idem. 5.2341 & 5.4733.

ذات معنى فإن نظرية دوال الصدق تمدنا بوسائل منطقية تجعلنا قادرين على حساب ما هي قيم صدق المكونات الأولية التي تكون تلك القضية بالنسبة إليها صادقة، وما هي القيم التي تكون بالنسبة إليها كاذبة. وهذا من منطلق أن كل قضية هي دالة صدق للقضايا الأولية المكونة لها[1]. ويمكننا توضيح هذه المسألة من خلال المثال: «الشمس مشرقة والنهار جميل» حيث يكون جدول الحقيقة كالآتي:

ق	ل	(ق ^ ل)
ص	ص	ص
ص	ك	ك
ك	ص	ك
ك	ك	ك

هذا الجدول يبيّن أن قيمة صدق الدالة (ق ^ ل) تتوقف حصرياً على قيم صدق مكوناتها أي قيم صدق «ق» و«ل». وهما قضيتان ذريتان، وهنا نلاحظ أن نظرية دوال الصدق التي هي مثال عن اللغة الصورية المنطقية تؤدّي فيها القضايا الذرية دور الضامن للمعنى ثم قيمة صدق للقضايا الأخرى. ومن ثم نفهم لماذا أصر فتغنشتاين على أن القضية (أي القضية الذرية) لا ترد في قضية أخرى (أي دالة صدق) إلا كإجراء صدق.

ومن هنا نلاحظ بوضوح كيف أن نظرية دوال الصدق أسّست لمفهوم جديد للغة في الرسالة[2] هذا المفهوم الجديد يصوّر لنا اللغة أنها مجموعة قضايا مركبة يمكننا فهم معانيها ومعرفة قيم صدقها وكذبها فقط عن طريق تحليلها إلى مكوناتها. ويقول إن الطريقة الصحيحة لتحليلها هي تلك التي تعاملها على أنها دوال صدق للقضايا الأولية، فكل قضية يمكن ردها إلى ارتباطات عناصرها وإلى إجراءاتها

(1) Idem. 5.

(2) نذكّر هنا بما أشرنا إليه في الفصل الأول، وهو أن النظر إلى اللغة انطلاقاً من فكرة دالة الصدق في الرسالة مع أنها وجهة نظر مقبولة تماماً، إلا أنها ليست وجهة النظر الوحيدة المقبولة، لنذكر هنا: بيرس الذي ينطلق من ثلاث بديهيات من اعتقاده، غرانجي الذي يفضل نظرية الرسم، فوهوند ينطلق هو أيضاً من مبدأ الماصدقية ستغمولر ينطلق من الأنطولوجيا، البعض الآخر يفضل معالجة مستقلة لنقاط مختلفة. (على سبيل المثال أنسكومب). أنظر:
Hottois. G: la Philosophie du Language de Ludwig Wittgenstein, Editions de L'Université de Bruxelles, 1976, p. 14.

المنطقية. هذا المفهوم الجديد للغة يلتقي في جوانب كثيرة مع ذرية راسل المنطقية، سنشير إلى هذه الجوانب في مواضعها من البحث.

رابعاً — الماصدقية ومشكلة الجانب المفهومي في اللغة:

ليس من قبيل الصدفة أن يقول فتغنشتاين في الفقرة 5.4: «إن الأمر يصبح واضحاً أنه لا توجد «أشياء منطقية»، «ثوابت منطقية» (بالمعنى الذي قال به فريج وراسل)»، وهذا مباشرة بعد أن تحدث في القضية 5.32 وما قبلها عن كيفية نشوء دوال الصدق بقوله: «كل دوال الصدق هي نتاج تطبيق متتابع لعدد محدود من إجراءات الصدق على القضايا الأولية». وإذا كانت دوال الصدق تنشأ بواسطة التطبيق المتتابع لإجراءات منطقية محدودة، وهي عند فتغنشتاين النفي المتآني على القضايا الأولية أو الذرية كما رأينا، وإذا كانت هذه هي الطريقة المعروفة في مجال المنطق بـ «حساب القضايا» Calcul des Propositions[1] فإنها ليست الطريقة الوحيدة، إذ توجد طرق أخرى لبناء القضايا المركبة في اللغة، حيث يمكننا بناء قضايا مركبة عن طريق إدخال صيغ الأمر أو الاستفهام أو التعجب وغيرها للوصول إلى قضايا مركبة. فإذا كانت لدينا القضية الأولية البسيطة "القلم فوق الطاولة" فإنه يمكننا بناء قضايا مركبة ليس بإدخال الروابط المنطقية، ولكن بإدخال أدوات أخرى تسمّى "أفعال الاعتقاد" إذ يمكننا القول مثلاً: "أعتقد أن القلم فوق الطاولة" أو"أرغب في معرفة ما إذا كان القلم فوق الطاولة" أو"أتمنى أن يكون القلم فوق الطاولة"... إلخ.

ومن هنا نلاحظ أن التركيب في قضايا اللغة ليس من طبيعة واحدة أو بتعبير المنطق ليس من صورة منطقية واحدة، لهذا السبب إذا كانت طريقة دوال الصدق، تعد طريقة مفيدة لتحليل القضايا المركبة إلى مكوناتها البسيطة (القضايا الأولية)، فإن هذه الطريقة ليست مفيدة في كل الحالات، هذا من جهة. ومن جهة أخرى إذا كان هناك أكثر من طريقة واحدة لتركيب القضايا فمن الطبيعي أن تكون هناك أكثر من طريقة واحدة لتحليلها، فعلى أي أساس إذن قال فتغنشتاين في الرسالة

---

(1) حساب القضايا أو منطق دوال الصدق هو الذي يدرس كيف يكون صدق أو كذب قضية مركبة دالة صدق القضايا العنصرية المكونة لها، أنظر:

Blanché R: Introduction à la Logique Contemporaine, Armand Colin, 1968, ch. 2.

إن: «للقضية تحليل تام واحد فحسب»[1]. كيف يمكن للتحليل أن يعامل قضيتين من صورتين مختلفتين بنفس المعاملة؟ فقد كان على فتغنشتاين أمام هذا التنوع في طبيعة دوال القضايا إما أن يسمح بأكثر من طريقة واحدة للتحليل وبالتالي يتخلى عن نظريته في وحدة التحليل، وإما أن يجعل القضايا التي يحللها من صورة منطقية واحدة، وسنرى أن فتغنشتاين سيختار الحل الثاني.

إن التنوع في دوال القضايا ينعكس تأثيره بشكل أكبر في مجال الصدق، فإذا كان هناك إلى جانب دوال الصدق مركبات لغوية ليست ماصدقية حيث قيمة صدقها لا تتوقف حصرياً على قيمة صدق مكوناتها، فمعنى هذا أننا أمام نوعين من الصدق في دوال القضايا، ما يمكن تسميته الصدق الماصدقي وهو الناتج عن النظر إلى قيمة صدق القضايا دون مراعاة جانب المعنى فيها والصدق المفهومي الذي يراعى فيه جانب المعنى في دوال القضايا.

ومن جهة أخرى رأينا أن إدخال الفكرة الأساسية التي تقول إن الثوابت المنطقية لا تمثل شيئاً أفرز زوجاً من أنواع القضايا هي: قضايا المنطق التي تكون إما صادقة بدون شروط أو كاذبة بدون شروط، وهناك قضايا الواقع، هذه الأخيرة هي وحدها التي تحوز معنى، لأنها حائزة على ثنائية الصدق والكذب، حيث القضية البسيطة تكون صادقة أو كاذبة بحسب الواقع. لكن اللغة لا تتألف فقط من قضايا بسيطة، ولكنها تتألف أيضاً من قضايا مركبة، وإذا كان صدق القضية الأولية أو كذبها يتوقف على الواقعة المقابلة لها، فإن الأمر مختلف بالنسبة للقضايا المركبة أو دوال القضايا. فكيف يكون صدقها وكذبها؟

سبق أن رأينا أنه في ظل الماصدقية فإن القضايا المركبة تكون دوال صدق للقضايا العنصرية المكونة لها، حيث صدقها وكذبها يتوقفان على صدق وكذب مكوناتها، ففي دالة الصدق (ق ^ ل) مثلاً، نجد أن قيمة صدقها تتوقف حصرياً على قيمة صدق القضيتين «ق» و«ل». لكن يجب أن نلاحظ أن القضايا المركبة ليست كلها دوال من هذا النوع، ويمكننا أن نوضح هذه النقطة بهذا المثال: «اعتقد إقليدس أن الأرض مستوية» والتي نعوضها بـ «اعتقد إقليدس أن ق». هذه ليست قضية بسيطة، لكنها أيضاً ليست دالة صدق، بمعنى أن قيمة صدقها لا تتوقف على ق بدليل أن القضية المركبة ككل صادقة بالرغم من أن ق كاذبة. مما يعني أن

(1) Tractatus, O.C., 3.25.

مهمة التحليل الماصدقي للقضايا المركبة في اللغة لن تكون سهلة.

إذن فـإذا كانـت دوال الصـدق تتألـف حصرياً مـن مفاهيـم منطقيـة (ثوابـت ومتغيرات) فإن هناك دوال قضايا تتألف من مفاهيم منطقية إلى جانب مفاهيم غير منطقية أو مفاهيم لغوية كما هو الحال في مثال إقليدس، مثل هذه الدوال تحتوي على أفعال اعتقاد، مما يجعل عملية التعرّف على قيمة الصدق في هذه الدوال لا تتم فقط بالوسائل المنطقية (جداول الحقيقة) ولكنها تفرض ضرورة تحليل طبيعة هـذه الأفعـال. وهـذا مـا قـام بـه راسـل من خـلال نظريته في الحكـم "Theory of judgment"، التي اطلع عليها فتغنشتاين لكنه لم يقتنع بها وانتقدها بشدة.

ورغم أننا نجد راسل في كتاب "مبادئ الرياضيات" يعتمد وجهة نظر ماصدقية تطلبها حساب الفئات وحساب القضايا، إلا أنه لم يشأ تعميم هذه النظرة على جميع القضايا المركبة حيث يعترف بوجود دوال ليست دوال صدق قائلاً: «يبدو لأول وهلة أنه توجد دوال قضايا غير دوال الصدق، من ذلك على سبيل المثال "أ يعتقد ق"، لأنه على العموم أ يعتقد في بعض القضايا الصادقة كما يمكنه أن يعتقـد فـي بعـض القضايـا الكاذبـة، اللهـم إلا إذا كان شـخصاً موهوباً لا يمكننا أن نسـتدل أن ق صادقـة انطلاقـاً مـن اعتقـاده فـي ق أو أن ق كاذبـة انطلاقـاً من عدم اعتقاده فيها...»[1].

كما اعترف فتغنشتاين بالاستثناءات التي أشـار إليها راسـل، حيث قال في الرسالة: «ويبدو لأول وهلة أن قضية ما يمكن أن ترد أيضاً في قضية أخرى بطريقة أخرى وخاصة في بعض الصور القضوية في علم النفس، مثل "أ يعتقد أن ق هي ماهنالك" أو "أ يظن ق" إلخ، وهنا يبدو الأمر في الظاهر أن القضية ق لها نوع من العلاقة بموضوع هو أ»[2]. لكن هذه العلاقة الثنائية التي تقوم بين القضية ق وبين أ الذي يعتقد فيها، هي إذن بحسـب فتغنشـتاين ظاهرية بمعنى أنها ليسـت حقيقية، ومن ثم فإن الاسـتثناءات التي أشـار إليها راسـل هي - بنظر فتغنشـتاين - أيضاً ظاهرية. وهذا ما قاله راسل في مقدمته للرسالة: «ويذهب فتغنشتاين [...] إلى أن مثل هذه الاسـتثناءات ظاهرية فقط، وإلى أن كل دالة قضية هي في حقيقتها دالة

(1) Russell: Histoire de mes Idées, O.C., p. 146.

(2) Idem. 5.541.

صدق»[1].

لكن راسل كان يعتبر تلك الاستثناءات حقيقية وما يدل على ذلك هو معالجته للقضايا التي تحتوي أفعال الاعتقاد معالجة من منظور واقعي. وهذا ما نلمسه بوضوح في تطوره الفلسفي فقد بدأ راسل حياته الفلسفية واحداً من أنصار المثالية الهيجلية كما تجلت في أعمال "ستاوت" Staut و "ماكتغارت" Mactaggart و"برادلي" Bradley وغيرهم، لكنه ما لبث أن تحول عن هذه الفلسفة إلى الفلسفة الواقعية بفعل تأثير "مور" Moore الذي أثر فيه خاصة من خلال نظريته في الحكم، حيث تبنّى راسل نظرية في الحكم التي ترى أن الاعتقاد هو "علاقة ثنائية" Dyadic Relation بين الذات وبين "القضية"، هذه القضية توجد موضوعياً وباستقلال عن الذات سواء اعتقدت فيها تلك الذات أم لم تعتقد فيها[2].

ولضمان واقعية الصدق والكذب، رفض راسل – في تلك الفترة – ربط الصدق بالاعتقادات أو بالأحرى بالعقول التي تصدر عنها تلك الاعتقادات، وهذا في سياق معارضته لـ "النظرية الواحدية في الصدق"Monistic Theory of Truth عند برادلي الذي رأى أن الحقيقة يجسدها الصدق الكلي، أما الصدق الجزئي فهو لا يعدو أن يكون مجرد مظهر[3]. وفي رد فعله اتجاه هذا الرأي ذهب راسل إلى اعتبار الصدق والكذب خاصيتين جوهريتين للقضايا حيث ذهب إلى القول: «إنه يمكن القول – وهذا هو الرأي الصواب – أنه ليس هناك مشكل على الإطلاق بالنسبة للصدق والكذب، فبعض القضايا تكون صادقة والأخرى تكون كاذبة كما تكون بعض الورود حمراء أو بيضاء»[4].

وإذا كان صدق القضايا وكذبها ليس ناتجاً عن اعتقادنا في تلك القضايا أو عدم اعتقادنا فيها، فمعنى هذا أن الشخص إذا اعتقد في قضية فإن علاقة تقوم بينه وبين القضية التي اعتقد فيها، هذه العلاقة لا تؤثر لا من بعيد ولا من قريب

---

(1) Russell: In, Tractatus, Idem. P. 39.

(2) راسل: أصول الرياضيات، الكتاب 1، مرجع سابق، ص 25.

(3) لمزيد من المعلومات عن النظرية الواحدية في الصدق أنظر:
Russell: The Monistic Theory of Truth, in Philosophical Essays.George Allen & Unwin, London, 1966.

(4) Russell, B: Meinong's Theory of Complexes and Assumptions, In Essays in Analysis Bertrand Russell, ed by D. Lackey, Library of Congress Catalog, U.S.A, 1st ed., 1973, p. 21.

في صدق تلك القضية، فكما ذهب راسل في النص السابق فإن الصدق والكذب خاصيتان جوهريتان للقضايا. هذه القضايا توجد باستقلال عن الذات التي تعتقد فيها. وهذا استناداً إلى نظرية راسل في الحد التي تبناها في مرحلته الواقعية حيث قال: «كل ما يمكن التفكير فيه له كيان، وكينونته شرط سابق لا نتيجة لكونه مفكراً فيه»[1].

غير أن راسل سرعان ما تخلى عن هذه النظرية في صدق القضايا، وتبنى نظرية جديدة في كتابه «مشاكل الفلسفة» (1912) تجعل الصدق والكذب خاصيتين للاعتقادات قائلاً: «يبدو واضحاً جداً أنه إذا لم تكن هناك اعتقادات، فإنه لن يكون هناك كذب كما لن يكون هناك صدق»[2]. وأصبح ينظر إلى الصدق على أنه نوع من المطابقة بين الاعتقاد والواقعة[3] وما دامت الواقعة ليست شيئاً مفرداً ولكنها كثرة من الأشياء، فإن العلاقة بين الاعتقاد هي علاقة بين واحد وكثير، ففي المثال: (عطيل اعتقد أن كاسيو أحب ديدمونة) رأى راسل أن هناك علاقة تقوم بين عطيل من جهة، وبين كاسيو والحب وديدمونة من جهة أخرى[4].

أي في نهاية المطاف عطيل اعتقد في كاسيو والحب وديدمونة، وهذا اعتقاد لا معنى له لهذا رفض فتغنشتاين هذه النظرية بشدة قائلاً لراسل: «أنا آسف إذا كان اعتراضي على نظريتك في الحكم يشل تفكيرك، أعتقد أنه لا يمكن رفع هذا الاعتراض إلا عن طريق نظرية صحيحة في القضايا»[5].

هذه النظرية في القضايا "خاطئة" لأنها – في نظر فتغنشتاين – أبقت على إمكانية أن يعتقد أو يحكم الشخص على قضايا بلا معنى، وهذا ما نبه إليه بالقول: «التحليل الصحيح لـ "أ يعتقد ق" يجب أن "يظهر أنه من المستحيل أن يكون الحكم خالياً من المعنى"[6]. فالرسالة تفترض مسبقاً أن القضية "ق" وكل قضية يمكن أن تقال يجب أن تكون قضية ثنائية القطب حائزة على معنى»[7]. وعلى

(1) راسل: أصول الرياضيات، الكتاب 4، مرجع سابق، ص 126.

(2) Russell. B: The Problems of Philosophy, Oxford University Press, London, 1962, p. 120.

(3) Idem. p. 121.

(4) Idem. p. 124.

(5) Carnets, O.C., (22/7/13).

(6) Tractatus, O.C., 5.5422.

(7) Notes Sur la Logique, O.C., p. 175.

هـذا فـإن التفسـير الصحيـح لصـورة القضيـة "أ يصـدر حكمـاً هـو ق" يجب أن لا يسـمح بأن أقرّر جملة مثل: "هذه الطاولة حاملة القلم الكتاب"[1] (ونظرية راسـل لم تستوف هذا الشرط)[2].

ولم يكن راسل هو أول من أشار إلى تلك الاستثناءات، فقد تنبّه فريج إلى خصوصية الدوال التي تحتوي على اعتقادات، حيث عالجها معالجة خاصة، معالجة غير ماصدقية رغم أن فريج وضع نظرية في المعنى والدلالة وربط فيها بين قيمة صدق الجملة وبين ما تشير إليه، أي أنه جعل إشارة الجملة هي التي تجعل القضية صادقة أو كاذبة. الشيء الذي يترتب عليه أن قيمة صدق الجملة تبقى دون تغيير إذا عوضنا جزءاً من تلك الجملة بجزء آخر له نفس الإشارة[3]. وهكذا إذا كانت لدينا الجملة: «فتغنشتاين فيلسوف معاصر» وعوضنا فتغنشتاين بـ «مؤلف الرسالة» وقلنا «مؤلـف الرسـالة فيلسوف معاصـر» فإننا نحصل على جملـة مختلفة المعنى لكن لها نفس قيمة الصدق وذلك لأن «فتغنشتاين» و«مؤلف الرسالة» يشيران إلى شخص واحد.

وقد برهن فريج من خلال مبدأ التعويض على ثبات قيمة الصدق وتغير المعنى في الجمل وهو ما تجلى في نظريته في التفرقة بين المعنى والدلالة. لكن فريج لا يطبق مبدأ التعويض على الجمل المركبة التي تحتوي على أفعال الاعتقاد، الرغبة، الأمر، ... إلخ وهذا لأن تطبيق مبدأ التعويض بالنسبة لهذا النوع من الجمل يؤدّي إلـى تغيير فـي قيمـة صدقهـا[4]. لنأخـذ المثـال الذي ضربه فريج وهـو: «كوبرنيك كان يعتقـد أن المـدارات الكوكبيـة دائريـة»[5] هـذه جملة مركبة تتألف من جملتين: جملـة رئيسـية وجملـة تابعـة، أمـا الجملة التابعة فهـي التي وردت بعد أداة النصب «أن» وهي جملة خبرية كاذبة لأن المدارات الكوكبية ليست دائرية، ومع ذلك فإن الجملة المركبة ككل صادقة. وصدقها ليس مصدره صدق الجملة التابعة فهي جملة كاذبة، وإنما مصدره هو اعتقاد كوبرنيك مما يدل على أن الجملة التابعة لم تكن

(1) المثال ساقه فتغنشتاين للتمثيل على الخلو من المعنى، وهو نقد لمثال راسل «عطيل اعتقد في كاسيو والحب وديدمونة».

(2) Ibidem.

(3) Frege: On Sense and Meaning, O.C., p. 64.

(4) Idem. p. 76

(5) Idem. p. 66.

هنا إجراء صدق في القضية المركبة ككل حسب ما تقتضيه الماصدقية. وهو ما يدل بالتالي أن القضية المركبة التي تحتوي على أفعال الاعتقاد لا تتوقف قيمة صدقها على صدق مكوناتها. وبهذا فهي حالات مفهومية على حد تعبير فندلاي[1] تتطلب أخذ جانب المعنى في الجملة وليس فقط جانب الصدق، وهذا يدل أيضاً أن فريج قد أدرك خصوصية الجمل التي تحتوي على اعتقادات، وعدم خضوعها للماصدقية.

لكن فتغنشتاين رفض الاعتراف بحقيقة الاستثناءات التي أشار إليها راسل ولم يراع الخصوصية التي أدركها فريج، لأنها تخل - في رأيه - بالماصدقية التي تقول: «إن القضية لا ترد في قضية أخرى إلا كإجراء صدق»[2]، غير أن الحالة - كما سبق أن رأينا - ليست كذلك بالنسبة للجملة "أ يعتقد ق" لأن صدق "أ يعتقد ق" ليست دالة صدق لـ ق. ومن أجل بيان الطابع الظاهري للاستثناءات في جمل الاعتقاد، يحلل فتغنشتاين الجمل المعبّرة عن اعتقادات بالقول: «ومع ذلك من الواضح أن "أ يعتقد أن ق"،"أ يظن أن ق"، "أ يقول ق" هي من الصورة ("ق" يقول ق) والأمر لا يتعلق هنا بربط واقعة بشيء ولكن بربط وقائع بواسطة ربط موضوعاتها»[3].

ومعنى هذا التحليل حسب ما ذهب إليه راسل في مقدمته للرسالة هو أن فتغنشتاين يحلل فعل الاعتقاد في حدود علاقة بين واقعتين هما: "ق" وق، حيث "ق" الأولى هي مجموعة الكلمات التي اعتبرت القضية بناء عليها واقعة في حد ذاتها، وق الثانية هي الواقعة "الموضوعية" التي تجعل القضية صادقة أو كاذبة[4]. وقال أيضاً: «والنقطة الحقيقية، هي أننا في حالة الاعتقاد، أو الرغبة... إلخ نجد أن ما هو أساسي من الناحية المنطقية ليس سوى العلاقة بين القضية باعتبارها واقعة وبين الواقعة التي تجعل منها شيئاً صادقاً أو كاذباً وأن هذه العلاقة بين الواقعتين يمكن ردّها إلى العلاقة بين مكونات هاتين الواقعتين»[5].

وما نلاحظه على هذا التحليل، هو أن فتغنشتاين يرفض النظر إلى أفعال

(1) Findlay, J: Wittgenstein a Critique, Routledge & Kegan Paul, London, 1984, p. 110.

(2) Tractatus, O.C., 5.54.

(3) Idem. 5.542.

(4) Russell: In, Tractatus, Idem. p. 49.

(5) Idem. p. 50.

الاعتقـاد أو الحكـم وغيرهـا علـى أنهـا علاقـات بيـن ذات وموضـوع، ولكنه ينظر إليهـا علـى أنهـا علاقـة بيـن واقعتيـن. حيـث يؤكد في هاتين الواقعتين على مسـألة التشابه في "البنية المنطقية" Structure Logique بين القضية "ق" المعتقد فيها أو المحكوم بها، وبين ق التي تجعل تلك القضية صادقة أو كاذبة.

هـذا التحليـل عنـد فتغنشـتاين يسـتند إلـى نظريـة الرسـالة التي تقـوم على أن المنهج الصحيح هو الذي يقرّ بأن هناك تشابهاً في البنية بين كل من الفكر واللغة والواقـع فالفكـر هـو القضيـة ذات المعنى[1]، واللغة هي مجموعة قضايا[2]، والواقع هو مجموعة وقائع[3]. وقد لا حظنا كيف أن فتغنشتاين يرد كلمة يعتقد إلى كلمة يقـول، أي أنـه يـرد الفكـر إلـى اللغـة. واللغة هي مجموعـة قضايا تكون صادقة أو كاذبـة بالنظـر إلـى وقائـع العالـم. إذن فعندما نقول إن ذاتاً معينة تعتقد أو تحكم أو تظن... إلخ، فإنها في حقيقة الأمر تعتقد أو تحكم أو تضن في قضية ذات معنى، والقضيـة ذات المعنـى هـي تلـك التـي تحوز علـى القطبية الثنائية للصدق والكذب وتكون صادقة أو كاذبة فقط بالنظر إلى واقعة مقابلة تكون بينها وبين القضية بنية مشتركة تتمثل بحسب الرسالة في علاقة واحد لواحد بين كل العنصر الواحد من عناصر القضية والشيء الواحد من أشياء الواقعة المقابلة لها.

فـي ضـوء هـذا التحليـل يكـون تحليـل راسـل غيـر مقنع من أكثر من جانب واحد:

1 - إن رد الاعتقاد، الحكم، الظن... وغيرها من الحالات العقلية إلى "القول" في الفقرة (5.542) هو كما رأينا رد للفكر إلى اللغة، هذه الأخيرة ليسـت سـوى مجموعة قضايا تكون صادقة أو كاذبة بالنظر إلى وقائع. هذه الوقائع ليست خليطاً من الأشياء، وهي لا تتركب بأية طريقة، ولكنها تتركب بطريقة معينة تلك الطريقة تسمّى بنيتها. وتأكيد التحليل على البنية إنما كان من أجل ضمان المعنى في كل ما يحكم عليه، فلم يعد هناك مجال لقول جمل مثل (الطاولة حافظة القلم الكتاب) فهذا خليط من العناصر لا تشكل واقعة. وبهذا التحليل اعتقد فتغنشتاين أن نظريته تتفوق على نظرية راسل.

---

(1) Idem. 4.

(2) Idem. 4.001

(3) Idem. 1.1.

2 - إن القول إن علاقة الاعتقاد علاقة ثنائية بين الذات وبين القضية أو بمكونات القضية قول مرفوض بحسب فتغنشتاين لأن الذات واحدة ولكن القضية كثير، إذ هي رمز مركب[1]. لهذا السبب نجد أنه من وجهة نظر الرسالة (خصوصاً الفقرتين 4.0311 و4.04) فإن كل ما يتحدث (يعتقد، يحكم، يظن... إلخ) عن مركب يجب أن يكون هو ذاته مركباً وبما أن كل واقعة مركبة[2]، إذن فإن أي شخص يعتقد أو يفكر أو يحكم أو يقول شيئاً ما يجب أن يكون مركباً. وطالما لم يكن الشخص مركباً بل بسيطاً حسب ما تقرره الفقرات (2.02 و2.021) فإن الحكم ليس هو تقابل بين الشخص المدرك والواقعة المحكوم بوجودها، كما ذهب إليه راسل. فالروح أو الذات - كما يقول فندلاي - إذا كانت واحدة مطلقاً لا يمكن أن تكون لها البنية الداخلية التي تجعلها قادرة على تمثيل صور الوقائع المقومة[3] أما إذا كانت مركبة - وهو ما ترفضه الرسالة - فإنها لن تكون روحاً[4].

3 - إن تحليل الجملة (أ يعتقد ق) بردها إلى الصيغة («ق» تقول ق)، محاولة لاستبعاد كل أثر مفهومي في اللغة، لتصبح بالتالي القضية «ق» صادقة أو كاذبة بالنظر فقط إلى وجود أو عدم وجود الواقعة ق. ومن ثم فلن نكون في حاجة إلى النظر في المعنى ولكن فقط في ما هو مشترك بين «ق» وق حتى تكون الأولى صادقة.

وهكذا يكون فتغنشتاين قد تفادى ورود ق بطريقة غير طريقة إجراء الصدق، ومن ثم يكون قد حافظ على الماصدقية حتى بالنسبة للجمل التي لا ترد فيها القضايا كإجراءات صدق، حيث لا يتوقف الصدق فيها على القضايا المنطقية، وإنما يتوقف بدلاً من ذلك على عامل غير منطقي هو الذات أو الأنا التي تعتقد.

هذه الذات التي كانت مستقلة تماماً عن الموضوع في نظرية راسل التي تقول بالعلاقة الثنائية، لم يعد لها ذلك الكيان المستقل عند فتغنشتاين، ففي تحليل الرسالة لـ (أ يعتقد ق) بردها إلى («ق» يقول ق) لم يعد هناك وجود للذات الواحدة على النحو الذي قال به راسل ومن ناحية أخرى، لم يعد الفكر أو العقل سوى سلسلة من

(1) Idem. 4.24.

(2) Idem. 2.01.

(3) Findlay, O.C., p. 111.

(4) Tractatus, Idem. 5.5421.

الحالات النفسية. وهذه وجهة نظر للذات قريبة من وجهة نظر «هيوم» Hume[1]. لكن في الوقت الذي مارس فيه هيوم تحليلاً نفسياً للأفكار، فإن فتغنشتاين بدلاً من ذلك مارس تحليلاً منطقياً لتلك الأفكار، فلا وجود للأفكار في الرسالة خارج القضايا ذات المعنى. ومن هنا لن تكون الذات كائناً بسيطاً ولكنها مركبة من سلسلة من الحالات النفسية تعبّر عن نفسها من خلال اللغة. وقد لخص "مونس" موقف فتغنشتاين من الذات في الرسالة بقوله: «الذات ليست كائناً بسيطاً إنها حزمة من العناصر النفسية التي دخلت سابقاً أو أنها ستدخل لاحقاً. إنني لست سوى هذا الجسد مع هذا التاريخ العقلي. هذا الرأي، أو شيء من هذا القبيل هو ما يبدو أن فتغنشتاين يقترحه...»[2].

خامساً – الأنا وحدية وفكرة الذات المتعالية:

إن الذات التي تحولت في ظل التحليل النفسي عند هيوم إلى حزمة من العناصر النفسية صارت في ظل التحليل المنطقي مجموعة من القضايا المنطقية تتحدث عن العالم، وإذا كانت الذات هي مجموعة قضايا عن العالم فإن هذا يعني أنها ليست موجودة في هذا العالم، إذ لا يمكنها أن تكون داخل هذا العالم وتتحدث عنه في ذات الوقت.

هذا هو مفهوم الذات الذي عرضه في الرسالة من خلال نظرية «الأنا وحدية» Solipsisme التي قامت ابتداء على الفكرة القائلة: «لا شيء يوجد خارج ذاتي وخارج محتوى عقلي...»[3]. أي أن الذات تستغرق العالم والعالم يستغرق الذات، بحيث لا تكون الذات أقل من العالم مما قد يجعلها تكون جزءاً منه، ولا هي بأكبر من العالم بحيث يمكنها أن تتحدث عن أشياء خارج العالم. هذه الذات من

(1) هذه الوجهة من النظر أخذ بها كثير من الدارسين، نذكر منهم آير في:

Ayer, A: Wittgenstein, Traduction de, R. Davreu, éditions Seghers. 1986, ch. 2.

وكذلك فعل بوفريس في:

Bouveresse, J: Le Mythe de L'intériorité, Expérience, Signification et Language Privé chez Wittgenstein, éditions. de Minuit, 1987, pp. 131 & 138.

(2) Mounce, H.O: Wittgenstein's Tractatus, an Introduction, Oxford, Basil Blackwell, 1981, p. 88.

(3) Glock, H.J: Dictionnaire Wittgenstein. traduction de, H.R de Lara, et P. de Lara Editions Gallimard, p. 507.

الواضح أنها ليست ذاتاً عادية، ولكنها هي ما أسماه فتغنشتاين في الرسالة "الأنا الفلسفي" قائلاً: «الأنا ترد في الفلسفة لأن العالم هو عالمي»[1]. وفي شرحه كيف يكون العالم عالمي، قال فتغنشتاين: «فمعنى أن العالم هو عالمي يظهر في الحقيقة القائلة بأن حدود اللغة (اللغة التي أفهمها) تعني حدود عالمي»[2]. فالذات لا تنتمي إلى العالم، ولكنها أحد حدود العالم[3]. وهي لا تنتمي إلى العالم لأنها ليست هي الكائن البشري، وليس هي الجسد البشري، وليست هي الروح البشرية التي يهتم بها علم النفس ولكنها الأنا الميتافيزيقي، التي هي حد - وليست جزءاً - للعالم[4].

وإذا كانت الذات حداً للعالم وليست جزءاً منه، فمعنى هذا أنها ليست تصلح أن تكون طرفاً في علاقة ثنائية، ولا تصلح أن تكون طرفاً في علاقة واحد بكثير كما ذهب إليه راسل. فإذا كانت الأشياء توجد في العالم، فإن الذات المتعالية مفارقة لهذا العالم. ومن هنا لا يمكن أن تقوم علاقة بين الذات والأشياء في الواقع. وهكذا نجد أن الأنا وحدية تقوم على إقصاء الذات التجريبية[5]، وتقول بأنه لا يوجد سوى ذات ميتافيزيقية لا يمكن الحديث عنها لأن ما يمكننا الحديث عنه بحسب الرسالة هو ما يكون فقط جزءاً من العالم.

وبما أن الذات ليست جزءاً من العالم فلن يكون في استطاعتنا أن نقول عنها شيئاً. وفي هذه النقطة نجد فتغنشتاين يستعيد فكرة شوبنهاور، التي تقول إن الذات الميتافيزيقية هي العين التي ترى، ولكنها هي ذاتها لا ترى[6]. فالعلاقة بين الذات الميتافيزيقية والعالم، مثل العلاقة بين العين ومجال الرؤية، فوجود مجال الرؤية يظهر وجود العين. ولكن العين ذاتها لا تظهر في مجال الرؤية[7]. وبالمثل وكما يقول مونس الذات لا تظهر في وعيي للعالم لأنها ببساطة هي مصدر هذا الوعي وليست أحد موضوعاته[8].

---

(1) Carnets, O.C., (12/8/16) & Tractatus, O.C., 5.641.

(2) Idem. 5.62.

(3) Idem. 5.632.

(4) Idem. 5.641.

(5) Bouveresse: Le Mythe de L'intériorité, Expérience, Signification et Langage Privé chez Wittgenstein, éditions de, Minuit, p. 123.

(6) Mounce, O.C., p. 89.

(7) Tractatus, Idem. 6.33.

(8) Mounce, Ibidem.

ولا يعنينا في هذا المقام ما إذا كانت الأنا وحدية صادقة أو ليست صادقة، وفتغنشتاين نفسه لم يكن مهتماً بتقديم الحجج التي تثبت صدقيتها، فقد اكتفى بالقول: «الواقع أن ما تعنيه الأنا وحدية صحيح تماماً، إلا أنه مما لا يمكن قوله، إنما هو يظهر أو يتجلى فقط»[1]. لكن الذي كان يعنينا منها هو طريقة تحليلها للذات، وما ترتب على ذلك التحليل من استبعاد للذات المشخصة باعتقاداتها ورغباتها وظنونها... وغيرها، والتي كانت عقبة أمام التطبيق الشامل للنظرة الماصدقية على ما يمكن قوله في اللغة.

إن مبدأ الماصدقية، كان مبدأ أساسياً ليس في فلسفة الرسالة فحسب، ولكن في المنطق الحديث برمته، إذ هو الأساس الذي فتح المجال أمام إمكانية قيام سلسلة من الحسابات الصورية في مجال المنطق. (حساب القضايا، حساب الفئات وحساب العلاقات وغيرها). وهذا التوجه الماصدقي تبنّاه فريج وتبناه راسل في مبادئ الرياضيات. لكن ما ميّز التوجه الماصدقي عند فتغنشتاين عنه عند كل من فريج وراسل هو إصرار فتغنشتاين على تعميم هذا المبدأ على كل قضايا اللغة وعدم الاعتراف في المقابل بالطابع المفهومي لبعض القضايا.

وخلال الطريق إلى تطبيق الماصدقية الشاملة على كل ما يقال في اللغة، نقد فتغنشتاين نظرية راسل في الحكم، وقد كان هذا النقد دافعاً قوياً إلى تبني راسل لأفكار جديدة أدخلها من خلال «فلسفة الذرية المنطقية» في العام (1918)، وعلى وجه التحديد اعتناقه للنظرية المسماة «الواحدية المحايدة» Neutral Monism التي ترد الذات إلى سلسلة من التجارب النفسية، وتنكر أن تكون هناك روح أو عقل وراء هذه التجارب[2]. بل إن راسل انتهى إلى الأخذ بمبدأ الماصدقية للرسالة، وهذا ما اعترف به قائلاً: «في الطبعة الثانية من مبادئ الرياضيات (1925)، أخذت بعين الاعتبار بعض نظريات فتغنشتاين، فقد اعتنقت مبدأ الماصدقية في مقدمة جديدة...»[3]. لكن بالرغم من هذا التطور الهام في فلسفة راسل إلا أنه لم يتخل عن نظريته في الحكم وبقي مصراً على خصوصية الصورة المنطقية للاعتقاد. ومن

(1) Tractatus, Idem. 5.62.

(2) يجد القارئ مزيداً من التفصيل في هذه النظرية وما ترتب عنها من نتائج، في رسالتنا المعنونة: فلسفة اللغة عند برتراند راسل، مرجع سابق، ص ص 220 إلى 227.

(3) Russell: Histoire de mes Idées, O.C., p. 149.

ثم فقد بقي رافضاً للطابع الشمولي للماصدقية في الرسالة.

ولم يكن تأثير مبدأ الماصدقية في الرسالة مقتصراً على راسل، فلقد كان تأثيره أكبر على "الوضعية المنطقية" Logical Positivism، فقد تحمّس الوضعيون المناطقة كثيراً في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي لمبدأ الماصدقية، فعلى سبيل المثال فقد تبنى "كارناب"Carnap الفكرة القائلة إن كل قضية ذات معنى هي من طبيعة ماصدقية[1]، كما نجده – وإن بطريقة أكثر احتشاماً – تبنى أطروحة إمكانية بناء لغة شاملة للعلم تكون ماصدقية تماماً[2]. يقول فون رايت متحدثاً عن علاقة الوضعيين المناطقة بمبدأ الماصدقية إنهم وجدوا الأساس لهذه الفكرة في رسالة فتغنشتاين – وبأكثر تحديداً في النظرية التي ترى أن كل قضية ذات معنى هي دالة صدق للقضايا الأولية[3].

لكن مبدأ الماصدقية رغم أهميته ورغم كثرة المتحمسين له من الفلاسفة ومن المناطقة إلا أنه لم يكن بعيداً عن الانتقادات، فقد لاحظ آير أن الماصدقية ليست شاملة لكل القضايا وأنها تواجه صعوبة حقيقية في حالة القضايا التي تحتوي على اعتقادات قائلاً: «إذا كانت لدينا القضية "أ يعتقد ق" منظوراً إليها على أنها دالة لـ "ق" فإنها من البديهي ليست دالة ماصدقية، فقيمة صدقها لا تبقى ثابتة عندما تستبدل بقضية أخرى لها نفس قيمة الصدق»[4]. ويمكننا أن نوضح وجه اعتراض آير بالمثال الآتي: إذا كانت لدينا القضية «إقليدس كان يعتقد أن السطح مستو» واستبدلنا بالجملة التابعة فيها وهي «السطح مستو» جملة أخرى ولتكن «السطح كروي» بحيث صارت الجملة: «إقليدس كان يعتقد أن السطح كروي»، فإن الذي نلاحظه هو أن المثال الأول صادق بالرغم من أن الجملة التابعة كاذبة، بينما المثال الثاني كاذب بالرغم من أن الجملة التابعة صادقة، مما يدل على أن الصدق والكذب في الجملتين لا يتوقفان على الجملتين التابعتين، ولكنهما يتوقفان على اعتقاد إقليدس. مما يدل – في نهاية المطاف – أن الجملة «أ يعتقد ق» ليست دالة صدق لـ ق. وهذه هي النتيجة التي خلص إليها «آير» قائلاً: «وإذا كانت قضية من الصورة «أ يعتقد ق» لا يمكن ترجمتها كدالة لـ «ق» فإن السؤال الذي يطرح

(1) Carnap, R: The Logical Syntax of Language, Kegan Paul, London, 1937, Part IV, p. (c).

(2) Idem. Part V, pp. 82-83.

(3) Von-Wright, O.C., p. 197.

(4) Ayer, A. Russell and Moore, Fontana Collins, London, 1973, p. 200.

نفسه هو كيف يتم تحليل هذه القضية؟»[1]. كما أبدى «مونس» Mounce اعتراضه على تحليل فتغنشتاين للجملة (أ يعتقد ق) بالقول: «كيف يمكن لـ ("ق" تقول ق) أن تكون مكافئة لـ (أ يعتقد ق)؟ كيف يمكن لـ (هنري يعتقد أنها تمطر) أن تكون مكافئة لـ (إنها تمطر)؟ الحقيقة أنهما ليستا متكافئتين، شرح فتغنشتاين كان باختصار خاطئاً»[2].

والحقيقة إن رد فتغنشتاين لأفعال الاعتقاد إلى فعل القول لم يكن مبرراً على الإطلاق فليس هناك ما يحتم أن تكون هناك مطابقة بين ما يفكر فيه الإنسان وبين ما يقوله، فالاعتقاد جزء من فلسفة الرسالة ذاتها، ألا وهو الجزء الخاص بما لا يقال في اللغة. ومن هنا نقول إن المفهومي والماصدقي يتعايشان معاً في فلسفة الرسالة من خلال ما يقال وما لا يقال في اللغة. بل إن أشياء كثيرة وهامة في الرسالة - وباعتراف الرسالة ذاتها - هي مما لا يقال في اللغة رغم اعتقاد فتغنشتاين بصحتها ومنها فكرة "الأنا وحدية" ذاتها، والتي لا يمكن التعبير عنها بالطريقة الماصدقية ("ق" يقول ق). وهو ما يدل على أن الماصدقية ليست في عدم انسجام مع الجمل التي تحتوي أفعال الاعتقاد فحسب، ولكنها ليست في انسجام أيضاً مع جزء هام مع ما قالته الرسالة. وهذا ما أكده "فون رايت" حين قال: «إن موقف فتغنشتاين في الرسالة هو موقف "ماصدقي"، ولكن هذا لا ينطبق إلا على ما يمكن أن يقال بحسب الرسالة."المفهومي" هو ما لا يمكن قوله في القضايا ذات المعنى، إنه يمكن أن يظهر بذاته في اللغة»[3].

وبالعودة إلى الماصدقية نجد أنها تقدم اللغة على أنه يمكن إقامتها بطريقة آلية ثابتة ولا تتغير، وهذا عن طريق تطبيق ثابت النفي المضاعف على القضايا الأولية، هذا التطبيق هو المصدر الذي اعتمده فتغنشتاين في القول بإمكانية بناء صورة عامة للغة، هذه الصورة هي التي قال عنها في الدفاتر: إمكانية إقامة الصورة المنطقية العامة لا تقول شيئاً سوى هذا: كل صورة قضوية ممكنة يجب أن يكون ممكناً التنبؤ بها[4].

---

(1) Idem. p. 62.

(2) Mounce, O.C., p. 84.

(3) Von-Wright, O.C., p. 198.

(4) Carnets, O.C., (21/11/16).

سادساً – الماصدقية والصورة العامة للقضية:

إذا نظرنا في نصوص الرسالة فإننا نجد فيها ميلاً واضحاً نحو ربط الأساسي والجوهري في اللغة بما هو عام ومشترك في هذه اللغة، حيث نقرأ في الرسالة على سبيل المثال قول فتغنشتاين: «ما هو أساسي في القضية هو ما تشترك فيه جميع القضايا»[1] وقوله: «ما يشير في الرمز[2]، هو ما يكون مشتركاً بين جميع الرموز التي يمكنها أن تحل محله وفق قواعد النظم المنطقي»[3]. حيث نلاحظ في هذين النصين أن «المشترك»Commun أصبح مرادفاً لما هو أساسي في اللغة. ومن جهة أخرى الأساسي في اللغة ليس شيئاً آخر سوى «الممكن» Possible فما تشترك فيه جميع القضايا هو إمكان أن تكون صادقة أو كاذبة، بالنظر إلى أنها تمثل وقائع يمكن أن توجد أو لا توجد، وهذا هو الشيء الذي يجعل القضية قضية بحيث لا نجد قضية تشذّ عن إطار الإمكان هذا، وفي هذا تقول الرسالة: «إذا تعمقنا في ماهية الطبيعة التمثيلية للقضية وجدناها مطردة بغير شواذ ظاهرة»[4]. وما هذا الاطراد الذي يخلو من كل شواذ ظاهرة سوى "النظام" Ordre، الذي تنشده الفلسفة والذي ينبغي أن يوجد في اللغة وفي العالم، فالبحث عن النظام كان عاملاً موجهاً لفلسفة الرسالة حيث اهتم فتغنشتاين بالبحث في ما إذا كان هناك مثل هذا النظام، جاعلاً من هذا التساؤل المشكل الأكبر الذي تدور حوله كل كتاباته قائلاً: «ها هو المشكل الأكبر الذي يدور حوله كل ما أكتب: هل يوجد هناك مسبقاً نظام في العالم، وإذا كان هناك مثل هذا النظام، ففيم يتمثل؟»[5]. وسنرى كيف تعمل الرسالة على كشف هذا النظام من خلال الصورة العامة.

مفهوم "الصورة العامة" Forme Générale للقضية، مفهوم مركب يتألف من كلمتين هما: "صورة" و"عامة" المقصود بالصورة هنا هي "الصورة المنطقية"

(1) Tractatus, O.C., 3.341.

(2) الرسالة تفرق بين العلامات Signes التي هي أصوات أو حروف مدركة، وبين الرموز Symboles، التي هي العلامات عندما تكون مسقطة على الواقع، فالقضية – تقول الرسالة في الفقرة (3.12) – هي" علامة قضوية في علاقتها الإسقاطية بالعالم". والعلامة يجب أن تكون مع ذلك جزءاً أساسياً من الرمز، والرموز تكون هي العلامات زائد المعنى. أنظر: Griffin, O.C., p. 129.

(3) Tractatus, Idem. 3.344.

(4) Idem. 4.013.

(5) Carnets, O.C., (1/6/15).

Forme Logique والتي تعدّ من الأفكار الأساسية في الرسالة، وقد استفاد فتغنشتاين مفهوم الصورة المنطقية من راسل الذي كشف أن الصورة المنطقية الظاهرة للجملة ليست دائماً هي صورتها المنطقية الحقيقية وقد أشاد فتغنشتاين في الرسالة بهذه التفرقة قائلاً: «... وفضل راسل يرجع إلى أنه أوضح أن الصورة المنطقية الظاهرة للقضية، ليس من الضروري أن تكون هي صورتها الحقيقية»[1]. ولعل أفضل نموذج لتفرقة راسل بين الصورة النحوية الظاهرة للجملة وبين صورتها المنطقية الحقيقية، هو ذلك النموذج الذي عرضه لنا من خلال نظريته الشهيرة في الأوصاف Theory of Descriptions، فالعبارتان "سكوت شاعر" و"مؤلف ويفرلي شاعر" تبدوان في ظاهرهما من صورة واحدة، فكلتاهما - في اللغة العربية مثلاً - عبارتان اسميتان، ولكن بعد تحويلهما إلى لغة الثوابت والمتغيرات، كشف راسل أنهما من صورتين منطقيتين مختلفتين:

الأولى: قضية حملية بسيطة من الصورة تا (أ)، أما الثانية فهي دالة قضية من الصورة "! س تا (س)"[2]. وبمعنى آخر القضية الأولى موضوعها حد بسيط أو اسم علم يسمّي شخصاً في الواقع، بينما الثانية تشير إلى تصور، ولا يرتبط معناها بإشارتها إلى أي شيء معين في الواقع ولكن - يقول راسل - تكتسب معنى في سياق معين[3]. وقد تبنّى فتغنشتاين هذا التحليل عند راسل آخذاً بالجانب المنطقي من النظرية دون الجانب المعرفي منها.

إن الصورة العامة وكما يدل عليه اسمها تنتج عن التعميم أو التجريد الذي يقوم على استبعاد ما هو خاص في موضوعات معينة، والإبقاء فقط على ما هو مشترك في تلك الموضوعات. هذا التعميم الذي يوصلنا إلى ما هو مشترك في القضايا يتم في المنطق الحديث من خلال لغة الرموز (أي الثوابت والمتغيرات).

لهذا فإن العلاقة بين نظرية فتغنشتاين في الثوابت المنطقية وبين القول بالصورة العامة في اللغة علاقة عضوية، فلولا الثوابت المنطقية لما كان هناك مجال للحديث عن صورة عامة للقضية، فالثوابت ليست فقط الأدوات التي تتم بواسطتها عملية

(1) Tractatus, Idem. 4.0031.

(2) Russel & Weathead, O.C., p. 67.

(3) Ibidem.

بناء الصور المنطقية في اللغة ولكن طبيعة الثوابت تكشف لنا أيضاً عن نوع الصورة المنطقية، تقول الرسالة عن الثوابت المنطقية التي تسمِّيها أيضاً إجراءات الصدق. والإجراء تعرّفه الرسالة بالقول: «والإجراء... يظهر كيف أنه يمكننا أن ننتقل من إحدى صور القضية إلى صورة أخرى»[1]. هذا الانتقال من صورة منطقية إلى أخرى لم يكن ممكناً لو لم تكن هناك ثوابت منطقية. وفي هذا الخصوص تعد الثوابت المنطقية أداة جدّ فعالة في خدمة الفلسفة والتحليل في سبيل توضيح المعنى في اللغة، أو في خدمة الفلسفة التي اتخذت من نقد اللغة وظيفة لها[2]. وليس النقد سوى توضيح الصور المنطقية الحقيقية في اللغة وإزالة الغموض الذي يكتنف هذه اللغة والذي ينتج عن استخدام اللفظة الواحدة بمعانٍ مختلفة، الشيء الذي يجعلنا لا نستطيع أن نكشف بوضوح عن الصور الحقيقية فيها. ومن هنا تأتي الحاجة إلى استخدام لغة من الرموز، ويكون ذلك حسب الرسالة بأن لا نستخدم العلامة الواحدة في رموز مختلفة (أي في قضايا مختلفة) وبأن لا نستخدم العلامات بطريقة واحدة في الوقت الذي هي ذات دلالات مختلفة[3]. هذه اللغة التي تتألف من الرموز وجد فتغنشتاين مثالاً عنها عند كل من فريج وراسل ولكن دون أن يقتنع تماماً بهذه اللغة، حيث قال: «والجهاز الرمزي الذي استخدمه فريج وراسل مثال للغة التي نقترحها على الرغم من أنه لم يستطع تفادي كل الأخطاء»[4].

1 - الصورة العامة وماهية القضية:

يقيم فتغنشتاين مطابقة بين الصورة العامة في القضية وبين ماهية تلك القضية بالقول:

«والصورة العامة للقضية هي ماهية القضية»[5]. ومسألة ماهية القضية شكلت مركز اهتمام فتغنشتاين في فلسفته المتقدمة، وفي هذا الإطار فإن الحديث عن صورة عامة للقضية هو في واقع الأمر الإجابة عن السؤال الكبير الذي جعله

(1) Tractatus. O.C., 5.24.
(2) Idem. 4.0031.
(3) Idem. 3.325.
(4) Ibidem.
(5) Idem. 5.471.

فتغنشتاين مهمته الأساسية في «الدفاتر» عندما قال: «كل مهمتي تتمثل في أن أشرح ماهية القضية...»[1]. وقد استهل هذا الشرح بماهية القضية في المنطق، قائلاً: «إن صدق تحصيل الحاصل يقيني، وصدق القضايا ممكن، وصدق التناقض مستحيل...»[2]. أي أن يقينية الصدق، وإمكانية الصدق واستحالة الصدق إنما هي عبارة عن صفات جوهرية في تحصيل الحاصل وفي قضايا الواقع وفي قضايا التناقض على التوالي، وهذه الصفات تظهر فقط من خلال الصورة العامة. فالصورة العامة تظهر لنا أن الصورة المنطقية للصيغة (ق V ق) - التي هي تحصيل حاصل - هي صيغة صادقة ضرورة. كما أنها تظهر أن الصورة المنطقية للصيغة المتناقضة (ق ^ - ق) مثلاً هي كاذبة ضرورة. وفي المقابل فإن الصورة العامة للقضية تظهر أن القضايا التي لا هي تحصيل حاصل ولا هي تناقض هي قضايا ممكنة ضرورة، حيث يكون إمكانها (أي صدقها أو كذبها) ضرورياً. وهذا الإمكان يكون متضمناً في الصورة العامة للقضية، مما يجعلنا نلاحظ أن قضايا المنطق رغم أنها لا تقول شيئاً - كما سبق أن رأينا - ومن ثم فهي خارجة عن المعنى كما تقول الرسالة، إلا أنها تسمح لنا بالاستدلال على أشياء مهمة في ما يتعلق بماهية اللغة.

وإذا كانت قضايا المنطق تسمح لنا بالاستدلال على طبيعة اللغة، فإنها تسمح لنا أيضاً بالاستدلال على طبيعة العالم، ففي ظل فلسفة الذرية المنطقية يتم شرح طبيعة القضية فقط من خلال ذكر الوقائع المقابلة لها، وهذا ما ذكرته الدفاتر بالقول: «كل مهمتي تتمثل في شرح طبيعة القضية بمعنى أن أذكر طبيعة الوقائع التي تكون القضية رسماً لها»[3]. الشيء الذي يجعلنا نلاحظ أن حديث فتغنشتاين عن الصورة العامة لم يكن حديثاً مجرداً، ولم يكن حديثاً عن ماهية لغة معزولة عن الواقع. ولكنه كان حديثاً قائماً على الربط بين ماهية اللغة وماهية الواقع، وهذا الربط نلمسه بوضوح في قول فتغنشتاين: «ولأن نذكر ماهية القضية يعني أن نذكر ماهية كل وصف وبالتالي ماهية العالم»[4]. فالوصف هو القضية، وماهيته هي الإمكان (أي الصدق والكذب) ويكون الوصف صادقاً أو كاذباً بالنظر إلى وجود أو عدم

(1) Carnets, O.C., (22/1/15).
(2) Tractatus, Idem. 4.464.
(3) Carnets, Ibidem.
(4) Tractatus, O.C., 5.4711.

وجود الموصوف (وهو في الرسالة الوقائع الأولية) وماهية هذه الوقائع هي الإمكان (أي الوجود أو عدم الوجود) وليس الوجود الفعلي.

2 - بناء الصورة العامة للقضية:

إن اللغة التي نتحدث بها في حياتنا اليومية تحتوي على تنوع كبير في صور العبارات بحسب تنوع أغراضنا اليومية، إذ نستخدم الاستفهام، والتعجب، والتمني والأمر والنهي... وغيرها. وكل واحدة من هذه الصور تعبّر عن حالة مفردة معينة، وليس بينها من رابط غير اللغة التي قيلت فيها، مما يدل على أنه لا وجود لما يمكن أن نسمّيه صورة عامة بالمعنى الذي قال به فتغنشتاين في الرسالة. فالألفاظ التي نستخدمها كثيراً ما تكون فضفاضة وغير دقيقة، الشيء الذي يجعلها قاصرة عن تمكيننا من التوصل إلى الصورة المنطقية الحقيقية لكل عبارة من عبارات تلك اللغة، وبالنتيجة قاصرة عن أن توصلنا إلى ما يمكن اعتباره صورة عامة. لذا فإن فتغنشتاين يلجأ إلى المنطق من أجل بناء الصورة العامة. وفي المنطق وجد فتغنشتاين جهازاً من الرموز، هذا الجهاز اختار منه فقط ثابتاً منطقياً واحداً وصفه بأنه العلامة الأولية الوحيدة والعامة للمنطق[1] واتخذه أداة لبناء الصورة العامة للقضية حيث صار هذا الثابت الوحيد مطابقاً للصورة العامة ذاتها. وهذا ما ذهب إليه وهو بصدد التساؤل عن وجود الصورة العامة بقوله: «هل توجد صورة عامة للقضية؟ [وأجاب] نعم إذا كنا نعني بها الثابت المنطقي الوحيد»[2]. كما ذهب إلى هذا المعنى في الرسالة بقوله: «يمكننا القول إن الثابت المنطقي هو ما تشترك فيه جميع القضايا بطبيعتها، ولكن هذا هو الصورة العامة للقضية»[3].

ولكن ما هو هذا الثابت المنطقي الوحيد الذي تشترك فيه جميع القضايا، والذي هو الصورة العامة حسب الرسالة؟ للإجابة على هذا السؤال يجدر بنا أن نعود قليلاً إلى ما قبل الرسالة، فقد اعتمد فريج ثابتين منطقيين هما النفي واللزوم[4]، كما اعتمد راسل ووايتهد في كتابهما «مبادئ الرياضيات» ثابتين منطقيين هما النفي والفصل في تعريف الثوابت المنطقية الأخرى ومن ثم بناء نسق منطق القضايا في «مبادئ الرياضيات»، ويمكننا أن نأخذ بعض تعريفات راسل

---

(1) Idem. 5.472.

(2) Carnets, O.C., (5/5/15).

(3) Tractatus, Idem. 5.47.

(4) Ibidem.

على سبيل المثال:

ق ← ل = تع - ق V ل

ق ^ ل = تع - (- ق V - ل)

ق ≡ ل = تع (ق ← ل) ^ (ل ← ق)[1]

لكن فتغنشتاين رفض اعتماد نموذج راسل وايتهد، مفضلاً اعتماد ثابت منطقي وحيد هو "النفي المتآني" Simultanée Negation الذي صيغته "لا ق ولا ل"[2]، حيث لا تكون الصيغة صادقة إلا إذا كانت كل من "ق" و"ل" كاذبتين. وهذا الثابت المنطقي الوحيد لم يكن من اختراع فتغنشتاين، فقد صار اعتماد ثابت منطقي وحيد ممكنا بفضل المنطقي"شيفر" Sheffer الذي اعتمد ثابت الشطب الذي يرمز له (ق | ك) حيث لا تكون الصيغة صادقة إلا إذا كانت ق وك كاذبتين في آن واحد. والمثال الآتي: «الشجرة المباركة لا هي شرقية ولا هي غربية» يعبّر عن صيغة الشطب عند شيفر. وجدول صدق الصيغة يكون على النحو الآتي:

ق | ل	ل	ق
ك	ص	ص
ك	ك	ص
ك	ص	ك
ص	ك	ك

وقد برهن شيفر على إمكانية تعريف باقي الثوابت المنطقية التي نحتاجها عن طريق ثابت الشطب وهذا على النحو الآتي:

- ق = تع ق | ق

ق ^ ل = تع (ق | ق) | (ل | ل)

ق V ل = تع (ق | ل) | (ق| ل)

ق ← ل = تع {(ق| ق) | ل} | {(ق | ق) | ق}[3]

(1) أنظر، روبير بلانشي: المنطق وتاريخه من أرسطو إلى راسل، ترجمة خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1980، ص 424، 425.

(2) أنظر، محمد ثابت الفندي: أصول المنطق الرياضي، دار النهضة العربية، بيروت 1976، ص 173، 174.

(3) أنظر، كريم متى: المنطق الرياضي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط 2، 1983، ص 70 - 74.

وما يهمّنا في نسق شيفر هذا هو أنه سمح لفتغنشتاين في الرسالة بأن يتجاوز ثابتتي النفي والفصل، اللتين استخدمهما راسل على أساس أنهما ليستا فقط تقبلان التعريف المتبادل ولكنهما تقبلان الرد كلتاهما إلى ثابت منطقي وحيد هو شطب شيفر. ولهذا نجد فتغنشتاين يضع ما أسماه الصورة العامة على أساس النفي المتآني الـذي نرمـز لـه بالرمـز ن علـى النحو الآتـي قائلاً: «إن الصورة العامة لدالة الصدق هي: «[ق، غ، ن (غ)]»[1]. ويشرح راسل هذه الصيغة بالقول:

ق: تمثل كل القضايا الذرية

غ: تمثل مجموعة معينة من القضايا

ن (غ): تمثل نفي كل القضايا في المجموعة غ[2].

أي أنـه عندمـا نطبـق (ن) علـى (غ) فـإن هـذا التطبيـق يكـون صادقـاً فقط إذا كانت كل عناصر (غ) كاذبة. فعلى سـبيل المثال ن (ق، ك، ل) تكافئ (– ق، – ك، – ل).

ومن جهة أخرى نجد أن بناء الصيغ المنطقية أو دوال الصدق يتم فقط بواسطة إدخـال النفـي المتآني علـى صيغـة معينة حتى تحصـل على صيغة جديدة، كما هو الحال في المثال الآتي:

– ق – ق V ل، – (– ق V ل)، ك V – (– ق V ل)، – ك، – ك V] ل V – (– ق V ك)][3].

وما نلاحظه على هذه القضايا (أو بعبارة أكثر دقة دوال الصدق) هو أنه يوجد بينها شـيء مشـترك، هو «النفي»، حيث تشـترك جميعاً في كونها نتاج تطبيق النفي علـى القضايـا الأوليـة ق، ك، ل، وفـي هـذه الحالـة نجد أن النفي المتآني اسـتخدم في الصيغ السابقة كإجراء صدق. هذا الأخير يعرّفه فتغنشتاين بالقول: «إنه الطريقة التي تنشأ من خلالها دالة صدق انطلاقاً من قضايا أولية»[4].

وهكذا نجد أن الصورة العامة للقضية تتحدد على أسـاس نوع من البنائية[5]

(1) Tractatus, O.C., 6.

(2) Russel: In, Tractatus, Idem. p. 20.

(3) Schmitz, O.C., p. 110.

(4) Tractatus, Idem. 5.3.

(5) Glock, O.C., p. 260.

تعتبر كل قضية كنتاج لتطبيقات متتالية للإجراء ن (غ) على القضايا الأولية[1]. وهكذا فعملية البناء المنطقي لكل القضايا المركبة أي لدوال صدق لا تتطلب سوى أن نعرف القضايا الذرية البسيطة، وإذا كانت هذه القضايا متوفرة لنا وإذا كنا نبني دوال الصدق باستخدام نفس القواعد في كل مرة، فإن الصورة العامة للقضايا في الرسالة يستند إلى أنه لن تكون هناك قضايا لم نتوقع صورتها مسبقاً وهذا ما صاغه فتغنشتاين في 1916 بقوله: «لنفرض أن كل العبارات البسيطة متوفرة لنا ولنسأل أنفسنا ببساطة: ما هي العبارات التي يمكننا أن نبنيها انطلاقاً من تلك؟ الإجابة هي كل العبارات...»[2]. ولقد أكد على هذه الفكرة في الرسالة بالقول: «ومما يثبت وجود صورة عامة للقضية عدم وجود قضية معينة واحدة لا نستطيع التنبؤ بها قبل وقوعها»[3].

وهكذا نجد أن الرسالة تقدم لنا اللغة من خلال فكرة الصورة العامة في صورة تجعلها ليست كائناً ينمو ويكتمل بالتدريج شيئاً فشيئاً، ولكنها كائن ثابت يعطى مكتملاً مرة واحدة وللأبد. مما يدل على استبعاد فتغنشتاين في هذه المرحلة لكل إمكانية لنمو وتطور اللغة حيث يلغي دور المجتمع في التأثير في اللغة، إذ الفاعل الوحيد في هذه اللغة هو المنطق. والمنطق هو الذي يوفر إجراءات الصدق التي يتم بواسطتها بناء القضايا المركبة في اللغة. وبما أن الرسالة تقول: «إن الإجراء لا يقول شيئاً، ولكن فقط نتيجته، وهذه تتوقف على قواعد الإجراء [أي القضايا الأولية]»[4]. وتقول أيضاً: «في المنطق الإجراء والنتيجة هما شيء واحد (من هنا لا توجد مفاجآت)»[5]، فإنه لن تكون هناك قضايا سوى تلك التي بنيناها بأنفسنا من قبل، ولن يكون هناك ما يقال خارج سلطة المنطق. كما أن القضايا المركبة لن تقول أكثر مما تقوله القضايا الأولية فيها. فاللغة في ظل الصورة العامة للقضية هي - كما لاحظ بوفريس - عبارة عن بنية معطاة في مرة واحدة وللأبد انطلاقاً من اللحظة التي ربطت فيها الأسماء بالأشياء[6]. وهذا الربط يتم في القضايا الأولية.

(1) Tractatus, O.C., 6.001.

(2) Idem. 4.51.

(3) Idem. 5.4.

(4) Idem. 5.25.

(5) Idem. 6.1261.

(6) Bouveresse: Wittgenstein et les problèmes de la philosophie, O.C., p. 279.

وهكذا ندرك أن الثابت المنطقي الوحيد الذي اعتمده فتغنشتاين والذي يحدد من خلاله الصورة العامة للقضية لا يعطينا فقط صورة كلية عن اللغة ولكنه يعطينا صورة مسبقة عنها، وبالمماثلة بين اللغة والعالم فإنه يعطينا صورة مسبقة عن العالم. ومن هنا نلاحظ مرة أخرى العلاقة القوية بين نظرية فتغنشتاين في الثوابت المنطقية وموقفه من طبيعة اللغة والعالم.

3 – نتائج القول بالصورة العامة:

إن قول الرسالة بالصورة العامة للقضية أفرز نتائج هامة هي:

1 – إن القول بوجود صورة عامة في اللغة لم يكن قولاً معزولاً، ولكنه ارتبط أشد ما يكون الارتباط بالهدف النهائي للرسالة المنطقية ألا وهو الوصول إلى خطاب فلسفي واضح المعالم والحدود يسمح بتمثيل منظم تماماً للعالم. ومن جهة أخرى نظراً لكون الصورة العامة للقضية ومن ورائها الصورة العامة للغة تعطى لنا مرة واحدة وللأبد، فإن هذا مكّن فتغنشتاين من أن يرسم الخط الفاصل بين ما يقال وما لا يقال في اللغة منذ البداية، وهو مطمئن تماماً إلى أنه لن تكون هناك قضايا في اللغة لم نعرف ماهيتها مسبقاً، لأنه لا وجود لصور أخرى للتعبير غير تلك التي قمنا ببنائها داخل اللغة.

2 – إن إظهار الصورة المنطقية العامة للقضايا الجزيئية، معناه في الرسالة إظهار النواة الإجرائية التي تسمح ببناء جميع القضايا. فعندما نعطي هذه «الصورة العامة»، فإننا نظهر كيف تم بناء جميع القضايا، وفي نفس الوقت نظهر ما هي شروط صدقها. على أساس أن تلك الشروط لا تتوقف إلا على إمكانات صدق القضايا الأولية التي تؤلفها. فبما أن القضايا المركبة ليست سوى نتاج لعملية إجراءات الصدق على القضايا الأولية، وبما أن الثوابت المنطقية لا تمثل شيئاً، فإن قيمة صدق القضايا التي تمّ بناؤها لن تكون غير قيمة صدق القضايا التي استخدمت في البناء، وهي القضايا الأولية. وهنا نلاحظ بوضوح مدى العلاقة بين الصورة العامة للقضية ومبدأ الماصدقية.

3 – إذا استخدمنا مصطلح «لعبة» Jeu الذي هو شعار فلسفة اللغة في فلسفة فتغنشتاين المتأخرة. فإن قول فتغنشتاين بالصورة العامة للقضية في فلسفته المتقدمة جعل اللغة أشبه ما تكون بلعبة واحدة هي لعبة الحساب. لعبة تم ضبط قواعدها

منذ البداية بحيث لم يترك المنطق شيئاً للمبادرة الإنسانية. فكون مجموعة أسماء تشكل القضية هذه ليست واقعة تجريبية، ولكنها محتواة ضمنياً في قواعد النظم المنطقي[1]. وكون قضيتين أو مجموعة قضايا تشكل القضية المركبة هذه أيضاً ليست مسألة تجريبية، ولكنها مسألة منطقية خالصة تتمثل في التطبيق الموحد لقواعد مسبقة وثابتة، ولا يعطي المنطق أي خصوصية أو استثناء في مجال التعامل مع قضايا اللغة، فكل القضايا مبنية بطريقة تسمح لنا بالتكهن بصورتها إذ «إقامة الصورة العامة للقضية - تقول الدفاتر - لا تقرر شيئاً سوى هذا: كل صورة قضوية يجب أن تكون قابلة للتكهن بها هذا يعني: أنه لا يمكننا الوصول إلى صورة قضوية نقول عنها إنه لم يكن متوقعاً أن تكون هناك صورة على هذا النحو»[2].

وفي نهاية هذا الفصل يمكننا إبداء ملاحظة بسيطة حول اختيار فتغنشتاين للثابت منطقي وحيد بدلاً من ثابتتين كما كان الحال عند فريج أو عند راسل مثلاً، لتساءل ما الدافع إلى هذه العملية الاقتصادية إذا كانت الثوابت المنطقية لا تمثل شيئاً كما قالت الرسالة ذاتها؟ فكما لاحظ غلوك لسنا بحاجة إلى تقليص العدد من أجل الحد من التزاماتنا الأنطولوجية[3] وعلى هذا الحال فإن حصر عملية بناء دوال الصدق في الرسالة في النفي المتأني كان إجراء زائداً.

ومن جهة أخرى إن القول بالصورة العامة للقضية كان إجابة عن التساؤل عن ماهية القضية، التي كانت الفكرة الموجهة في الرسالة وهو تساؤل ينطوي - كما رأينا - على نظرة أحادية وثابتة للغة. لكن فتغنشتاين تخلى عن هذه النظرة الأحادية للغة، وتبنّى بدلاً عنها ابتداء من كتاب «ملاحظات الفلسفية» نظرة تعددية ومنفتحة على المجتمع. وتم استبدال السؤال عن ماهية القضية بسؤال آخر هو كم يوجد من أنواع الجمل؟ الإخبارية أو التوكيدية أو الاستفهامية أو الأمر ربما؟ لتجيب الملاحظات بأنه توجد أنواع وأصناف كثيرة وطرق مختلفة لاستعمال الكلمات أو القضايا مثلما توجد مقابض كثيرة في غرفة قيادة القطار، وتحرك بطرق مختلفة حسب الأغراض المختلفة[4].

---

(1) Glock, O.C., p. 258.

(2) Carnets, O.C., (21/11/16).

(3) Glock. Idem. p. 263

(4) Remarques Philosophiques, O.C., p. 13.

الفصل الرابع

الأنطولوجيا المنطقية في الرسالة

لقد شكل البحث في المعنى والوضوح عند فتغنشتاين بداية الفلسفة ومنتهاها، حيث جعل من الرسالة نشاطاً متواصلاً من أجل محاربة الغموض الناجم عن سوء فهمنا لمنطق لغتنا[1]. وأصبح «المنهج الصحيح» في الفلسفة هو ذلك المنهج الذي يعطي كل اهتمامه للغة، الفلسفة كلها نقد للغة[2]، ويأخذ التساؤل عن ماهية القضية كل ثقله الفلسفي.

إن اهتمام أصحاب الفلسفة الذرية بالقضايا إنما يرجع إلى عملهم الدؤوب من أجل الكشف عن الوضوح والنظام، أو بتعبير أكثر دقة الكشف عن الوضوح من خلال النظام، إذ بقدر ما يكون هناك نظام في اللغة بقدر ما يكون هناك وضوح، وهذا ما رأيناه في الفصل السابق. لذلك نجد أن فكرة النظام كانت في صلب اهتمام فتغنشتاين منذ الأعوام الأولى من اشتغاله بالفلسفة، وفي هذا الصدد نقرأ في كتاب الدفاتر قوله: «ها هو المشكل الذي يدور حوله كل ما أكتب: هل يوجد مسبقاً نظام في العالم، وإذا كان كذلك ففيمَ يتمثل؟»[3].

لكن إذا كان هناك نظام في العالم فكيف للفلسفة أن تعرفه؟ من الواضح أن الفلسفة بما أنها ليست واحدة من علوم الطبيعة، وبما أنها ليست نظرية في المعرفة فإنها لن تصل إلى معرفة نظام العالم تجريبياً. فكما قال راسل: «فنحن لا نفهم أشياء ولكننا نفهم رموزاً أو قضايا كما أننا لا نعتقد في أشياء ولكننا نعتقد في قضايا»[4]. لذلك كانت وظيفة الفلسفة في فلسفة التحليل عند فتغنشتاين وقبله عند راسل هي تحليل اللغة التي يقولها العالم ويقولها الإنسان العادي. حيث صار البحث في نظام اللغة طريقاً إلى البحث في نظام العالم، حيث تعتقد الرسالة أن

---

(1) Tractatus, O.C., 4.003.
(2) Idem. 4.0031.
(3) Carnets, O.C., (1/6/15).
(4) Russell: The Philosophy of Logical Atomism. O.C., p. 218.

اللغة ليست مجموعة كلمات مفردة ولكنها عبارة عن النظام المنطقي[1] وقد لاحظ «شليك» Schlick[2] مدى اهتمام الرسالة بمسألة النظام المنطقي للقضية.

حيث ذكر "بوفريس" أن الدرس الأساسي الذي استخلصه شليك من الرسالة هو أن: «الميزة الأساسية للعبارة هي النظام، ليس النظام المكاني... ولا النظام الزماني ولا أي نظام جزئي آخر ولكن فقط النظام عموماً، هو ذا الشيء الذي يهمّ المنطق، ويمكننا أن نسمّيه بالنتيجة النظام المنطقي»[3].

وتكون اللغة واضحة بقدر ما تكون في نظام منطقي، وعندئذ فقط يمكن أن يكون هناك تطابق بين ما نفكر فيه (أي الفكر) وبين ما نقوله (أي اللغة) وبين مدلولات ما نقوله (أي الواقع). إنه فقط عبر قراءة متأنية لنصوص فتغنشتاين في الرسالة يمكننا أن نفهم أن فكرة الوضوح توجه العمل الفلسفي في الرسالة المنطقية نحو إحداث ذلك التطابق. إذ إن فكرة الوضوح لا يصرح بها فقط، ولكنها تتدخل بلا انقطاع كأطروحة عمل أو مبدأ كل البحوث[4].

إن الميل نحو إحداث المطابقة بين «مثلث» الفكر، اللغة، الواقع، تطلب تغييراً في مفهوم الفلسفة وفي وظيفتها، ومن ثم تغييراً في موضوعها وفي منهجها. وكان لهذا التغيير وقعه الكبير في مجرى الفلسفة الغربية المعاصرة لدرجة أنه وصف بالثورة في الفلسفة[5]، ولم تكن هذه الثورة في الفلسفة سوى «الفلسفة التحليلية» Analytical Philosophy التي كانت جامعة كمبردج مهداً لها في بداية القرن العشرين، وقد قاد هذه الثورة كل من مور وراسل وما لبث أن التحق بهما فتغنشتاين في كمبردج بأعوام قليلة.

---

(1) Tractatus, Idem. 3.141.

(2) موريس شليك: (1882 – 1936)، أسس حلقة فيينا، وطور بعض أفكار الرسالة المنطقية، خاصة التفرقة بين قضايا المنطق وقضايا العلوم التجريبية، كان مناهضا للميتافيزيقا، من مؤلفاته الرئيسية: المكان والزمان في الفيزياء المعاصرة (1917)، النظرية العامة للمعرفة (1918)... أنظر: طرابيشي: مرجع سابق ص 368.

(3) Cité par Bouveresse: Wittgenstein et les Sortilèges du Language. Textes rassemblés & organisés par, J-J. Rosat, Agone, 2003, pp. 132, 133.

(4) Koslova. M: La Recherche de La Clarté A Propos De L'interprétation de La Philosophie de L. Wittgenstein, In Wittgenstein et la Philosophie Aujourd'hui. Textes Présentés par, J. Sebestik et A. Soulez, Harmattan 2001, p. 150.

(5) هذا الوصف ورد كعنوان للكتاب الذي نشره آير بعنوان: The Revolution in Philosophy, O.C.

أولاً – مفهوم الذرية المنطقية عند راسل وفتغنشتاين:

وقد اتخذت هذه الفلسفة التحليلية – قبل أن تتفرع إلى تيارات مختلفة – اسم فلسفة الذرية المنطقية Philosophy of Logical Atomism، وقد تبنّى فتغنشتاين هذه الفلسفة في الرسالة مقتفياً أثر راسل الذي كان الواضع الأول لهذه النظرية ولخطوطها العريضة، والتي يدل اسمها – بعض الشيء – على طبيعتها. وكان ذلك في سلسلة من المحاضرات التي ألقاها في لندن والتي طبعت في مجلة "مونيست" Monist بشيكاغو في (1918 – 1919)، ثم بعد ذلك في مقال بعنوان "الذرية المنطقية" Logical Atomism نشر في عام (1924)، لينشر الكل في كتاب بعنوان «المنطق والمعرفة» Logic and Knowledge في عام (1956). ورغم أن راسل هو واضع هذه الفلسفة وخطوطها العامة، إلا إن فتغنشتاين كانت له بصماته الواضحة والمؤثرة في تطوير أفكار هذه الفلسفة، بل إن راسل بتواضعه المعهود يرجع أفكار تلك الفلسفة إلى فتغنشتاين قائلاً في كتابه «فلسفة الذرية المنطقية»: «المحاضرات هذه تتعلق بشكل واسع بشرح بعض الأفكار التي تعلمتها من صديقي وتلميذي السابق لودفيغ فتغنشتاين...»[1].

وبالتالي فإن القراءة الصحيحة لتطور أفكار الذرية المنطقية، هي تلك التي تقرأها على أنها تتويج لسنوات من النقاش بين راسل وفتغنشتاين. ولعل المراسلات العديدة التي ضمنها فتغنشتاين كتابه «الدفاتر» خير شاهد على كيفية تطور تلك الأفكار ومدى إسهام كل واحد فيها. وفي هذا الصدد كتب ناشر كتاب راسل: «المنطق والمعرفة» يقول: «محاضرات راسل في الذرية المنطقية لعام (1918) هي ربما الشاهد الأحسن على تطور أفكاره التي ناقشها مع فتغنشتاين في الفترة (1912 – 1914)...»[2].

ولم يكن النقاش مقتصراً على شرح النسخة الأولية للذرية المنطقية التي وضعها راسل ابتداء في كتابه «معرفتنا بالعالم الخارجي» في عام 1914، ولكن النقاش تضمن آراء مختلفة كلية عن أفكار نسخة راسل، بل وناقدة لها في كثير من الأحيان، وها هو «بيرس» Pears يقول في هذا الصدد «فتغنشتاين صار تلميذاً

---

(1) Russell: The Philosophy of Logical Atomism, O.C., p. 177.

(2) أنظر مقدمة الناشر لكتاب راسل: المنطق والمعرفة.

لراسل في العشرية الثانية من القرن العشرين آخذا بتلك الأفكار [يقصد أفكار الذرية المنطقية]، معدلاً إياها ومطوراً لها بشكل أكثر عمقاً مما فعل راسل، وفي الأخير نقدها وتخلى عنها...»[1]. ولعل من الأفكار التي عالجها فتغنشتاين في الرسالة بطريقة أكثر عمقاً مما فعله راسل، نجد تلك التي تتعلق بالعلاقة التي تربط اللغة بالعالم وتلك التي تتعلق بطبيعة الذرات المنطقية. حيث كان فتغنشتاين أكثر انتباهاً إلى تلك العلاقة مما فعله راسل، وإلى طبيعة الذرات المنطقية[2].

غير أن الاختلافات السابقة رغم أهميتها لا ينبغي أن تنسينا الإطار الفلسفي المشترك الذي تبنى فيه كل منهما الآراء الذرية المنطقية؛ فرغم وجود اختلافات هامة - سنشير إليها في حينها - بين ذرية راسل وذرية فتغنشتاين المنطقية، إلا أن منطلق تبنيهما لهذه الفلسفة كان واحداً هذا المنطلق تكون بفعل التطورات الكبيرة والمتلاحقة التي حصلت في ميدان أسس المنطق وفلسفة الرياضيات، وها هو راسل يتحدث عن خلفية تبنيه للذرية المنطقية قائلاً إن الذرية المنطقية أحد الموضوعات التي فرضت نفسها عليّ وأنا بصدد الاشتغال بفلسفة الرياضيات[3]. وها هو فتغنشتاين يصف لنا تطور مساره الفلسفي في الدفاتر قائلاً: «إن عملي تطور في الحقيقة انطلاقاً من أسس المنطق ووصولاً إلى ماهية العالم»[4]. وسنتناول هذه الفلسفة في الرسالة من خلال الكيفية التي يطبق بها التحليل على اللغة والواقع.

إن التحليل في الذرّية المنطقية يستند إلى نظرة ميتافيزيقية إلى العالم إذ يرى فتغنشتاين أن العالم يتألف من وقائع تقبل التحليل إلى وقائع بسيطة، وإن اللغة هي مجموعة قضايا تقبل التحليل بدورها إلى قضايا بسيطة، حيث تكون صورها المنطقية دليلاً جيداً لفهم الصور المنطقية للوقائع المقابلة لها. ولهذا اتخذ التحليل - كما يرى إرمسون - عند فتغنشتاين وكذلك عند راسل طابعاً ردّياً «Reductionnist»[5]، أي أنه يعمل على ردّ القضايا المركبة والوقائع المركبة

(1) Pears, D: Logical Atomism Russell and Wittgenstein, in the Revolution in Philosophy. Edited by A. Ayer, Macmillan & Company, London, 1937, p. 42.

(2) Warnock, J: English Philosophy Since 1900, Oxford University Press, London, 1958, p. 64.

(3) Russell: The Philosophy of Logical Atomism, O.C., p. 194.

(4) Carnets, O.C., (2/8/1916).

(5) Urmson, J: Philosophical Analysis its development between the two world Wars, Oxford University Press, 1st ed, 1960, p. 146.

إلى مكوناتها البسيطة التي هي القضايا البسيطة والوقائع البسيطة على التوالي، بحيث يصل في نهاية التحليل إلى الكشف عما هو مشترك بين القضية البسيطة والواقعة البسيطة المقابلة لها ألا وهي الصورة المنطقية[1].

وفي هذا الصدد نجد الجزء الأول من الرسالة يبدأ مباشرة بالأطروحة التالية: العالم يتألف من وقائع أولية واللغة مركبة أساساً من قضايا أولية تقابل تلك الوقائع الأولية والفكر المعبر عنه بواسطة اللغة «يمثل» هذه الوقائع. نستطيع إذن تحليل أفكارنا وقضايانا كي نبيّن صورتها المنطقية الحقيقية، وما لا نستطيع تحليله على هذا النحو لن يكون له معنى يستحق أن نتحدث عنه، وبالنسبة لفتغنشتاين الفلسفة ليست شيئاً أكثر من هذه الطريقة في التحليل.

لكن اللغة التي نتداولها في ما بيننا لا تتألف من قضايا ذرّية ولا تتصور الواقع على أنه عبارة عن وقائع أولية، ومن ثم فقد افتقد فتغنشتاين ومن قبله راسل إلى ذلك النظام والوضوح اللذين يجب أن تكون عليهما اللغة حتى تكون وسيلتنا إلى فهم العالم. لذلك لم يكن أمام هذه الفلسفة سوى اللجوء إلى لغة المنطق الرياضي والتي يوجد نموذج جاهز عنها في كتاب «مبادئ الرياضيات»[2]. وهكذا فإذا لم يجد راسل وفتغنشتاين الوضوح والنظام في لغاتنا العادية، فإنهما وجداه في لغة المنطق الحديث وفي منطق القضايا تحديداً. ومن هذا المنطلق كان المنطق جوهر الفلسفة عند راسل[3]. وأصبحت حدود المنطق هي حدود العالم عند فتغنشتاين[4]. إذن فالنظام والوضوح المنطقيان ليسا طبيعيين في اللغات التي نتكلم بها ولكنهما مستعاران من المنطق، وهنا قال بيرس: «لأن الذريين المناطقة مثل بعض الفلاسفة الميتافيزيقيين يبحثون عن الوضوح والنظام، وحيث يعجزون عن إيجاد الوضوح والنظام فإنهم يقومون باختراعهما»[5].

فالذرية المنطقية كما هو واضح من اسمها تقوم على أن العالم كثرة، وهذه

---

(1) Tractatus, O.C., 2.18.

(2) يجدر بنا أن نذكّر هنا أن فتغنشتاين رغم أنه تأثر ببعض نظريات كتاب مبادئ الرياضيات، فإنه رفض أيضاً نظريات أخرى، أشرنا إلى بعضها، وسنشير إلى بعضها الآخر في موضعه من البحث.

(3) Russell, B: Logic as the Essence of Philosophy. In Mysticism and Logic, Doubleday & Company, London, 1957.

(4) Tractatus, O.C., 5.61.

(5) Pears: Logical Atomism, O.C., p. 46.

الكثرة ليست كثرة مادية كما قال «غاسندي» Gassendi، ولا هي كثرة روحية كما قال «ليبنتز» Leibniz ولكنها من طبيعة منطقية. والذرات المنطقية في العالم هي الوقائع، تقابلها ذرات في اللغة هي القضايا. ومن الواضح أن اللغات العادية ليست مؤهلة لرسم هذه المماثلة بين ذرات العالم وذرات اللغة التي تقول بها الذرية المنطقية. والحقيقة إن اللغات العادية لا تعاني فقط من الهوة التي تفصلها عن العالم، ولكنها تعاني أيضاً من الهوة التي تفصلها عن الفكر. فالغموض والاضطراب يحدث أولاً في الفكر ثم بعد ذلك ينعكس في اللغة. لذلك ومن أجل إزالة هذا الغموض من جذوره، فإن الذرية المنطقية تعالج مشكلة الهوة بين الفكر واللغة عن طريق إحداث مطابقة بين الفكر واللغة، يقول فتغنشتاين: «السبب الذي من أجله اعتقدت أن الفكر والكلام هما شيء واحد الآن أصبح واضحاً. فالفكر في الواقع هو نوع من اللغة لأنه من الطبيعي أن الفكر أيضاً هو صورة منطقية للقضية وبالنتيجة هو نوع من القضية تحديداً»[1]. فالفكرة التي نفكر فيها بشكل صحيح يمكننا التعبير عنها بشكل واضح، وما لا يمكننا قوله ينبغي لنا أن لا نفكر فيه[2]. وهكذا يطابق المنطق بين الفكر واللغة بجعل المعنى في هذه الأخيرة مقياساً للفكرة الصحيحة، فالفكر هو القضية ذات المعنى تقول الرسالة[3]. ومن ثم فإن منطق اللغة يصبح المحك الحقيقي للتفكير الصحيح. لهذا السبب كانت الذرية المنطقية فلسفة مبنية على الأحكام أو القضايا بدلاً من أن تكون مبنية على الأفكار. وأن هذا يعد - في رأي بيرس - تقدماً هاماً لأن القضايا هي الوحدات الكاملة للفكر[4].

وهكذا لا وجود للتفكير خارج اللغة، والتفكير الفلسفي الصحيح يتم على اللغة وداخل اللغة، فالرسالة المنطقية الفلسفية تحلل المشكلات الفلسفية كمشكلات مرتبطة أساساً بالكلمات وهكذا حسب فتغنشتاين، كل ما هو مفكر فيه بشكل صحيح يمكن أن يقال بوضوح المجهود المنطقي لتوضيح المشكلات يجب إذن أن يسمح لنا بالتخلص منها. كل حل يمر إذن عبر المنطق. إذن مسألة النظام المنطقي مسألة حيوية في فلسفة الذرية المنطقية، وهذا النظام يتجلى في الطريقة

(1) Carnets, O.C., (12/9/16)

(2) Tractatus, O.C., Introduction.

(3) Idem. 4.

(4) Pears: Logical Atomism, O.C., p. 42.

المعينة التي تترابط بها مكونات القضية والتي يجب أن تتوفر ضرورة في كل قضية ذات معنى حتى تستطيع أن تكون تلك القضية صورة لواقعة من وقائع العالم.

إن أهمية النظام المنطقي لا تقف عند حد اللغة، لكنها تتعدى إلى الواقع، ومن أجل أن تكون اللغة موضوعية، فإن التحليل يوفر تفسيراً موضوعياً للغة بإقامته علاقات بين العبارات اللغوية وأجزاء العالم. وحتى يتم ذلك الربط فإن فتغنشتاين يقيم نظرية في المعنى داخل إطار مشترك مع اللغة ومع العالم، مما يعني أن هذا الإطار لن يكون سوى الأنطولوجيا، أي النظرية الأكثر عمومية للوجود، نظرية جميع الإمكانات. كل سيمنطيقا تستحق هذه التسمية مؤسسة في الحقيقة داخل الأنطولوجيا[1].

وبالرغم من أن الذرية المنطقية عند كل من راسل وفتغنشتاين تؤسس لنظرية في المعنى داخل الأنطولوجيا، إلا أنه ينبغي أن نشير إلى أن هذه الأنطولوجيا هي أنطولوجيا من طبيعة خاصة إذ هي أنطولوجيا منطقية. وقد عبّر راسل عن الطبيعة المنطقية للأنطولوجيا في الذرية المنطقية حين قال: «إن السبب الذي من أجله أطلق على مذهبي ذرية منطقية، هو أن الذرات التي أريد الوصول إليها في نهاية التحليل هي ذرات منطقية وليست ذرات فيزيائية»[2]. ومن العلامات الدالة على هذا الطابع المنطقي للأنطولوجيا في الرسالة المنطقية هي حديث فتغنشتاين عما يسمّيه «المكان المنطقي» Espace Logique، والمكان المنطقي حسب بلاك هو الاسم الذي أعطاه فتغنشتاين لمجموع إمكانات تراكيب الأشياء بمعنى هو النسق المرتب لكل الوقائع الأولية الممكنة[3].

هذا الطابع المنطقي لأنطولوجيا الذرية هو الشيء الوحيد الذي يجعل الفلسفة تكون أدنى أو أعلى من مستوى العلم ولكن ليس على مستواه، كما رأى فتغنشتاين[4]. وهو الذي يجعل مسألة المعنى مسألة لغوية أو مسألة منطقية، أي أنها تكون مرتبطة بالإمكان المنطقي لا بالوجود الواقعي. فوجود الذرات المنطقية في العالم تفرضه ضرورات لغوية، وهكذا قال فتغنشتاين «إن ضرورة وجود أشياء بسيطة هي ضرورة

---

(1) Perzanowski, O.C., p. 163.

(2) Russell: The Philosophy of Logical Atomism, O.C., p 179.

(3) Black: A Companion, O.C., p. 155.

(4) Tractatus, O.C., 4.111.

لتحديد المعنى»[1] ومن هنا فإن الأنطولوجيا المنطقية تؤدّي دوراً تأسيسياً للمعنى وللوضوح في اللغة. وحتى لا تبقى اللغة عند راسل وفتغنشتاين معلقة في الهواء. ومن أجل أن يتفادى الحجج الشكاكة التي تتعلق بفكرة الصدق فقد أسسا نظريتهما في اللغة على الأنطولوجيا. وبالنسبة لفتغنشتاين - وكما برزنوسكي - لقد خلق نسقاً أنطولوجياً وكيّف على ضوئه باقي نظريات الرسالة[2].

وإذا كانت اللغة تتأسس على الأنطولوجيا فإن الحديث الوحيد أو الخطاب الوحيد المشروع في هذه اللغة سيكون هو تقريراً أو نفياً لوقائع العالم. وأن القواعد القبلية للغة هي تلك التي تضمنها المنطق الذي استفاده فتغنشتاين من فريج ومن راسل، وأن قضايا الأخلاق والجمال ستكون ببساطة خارج حدود ذلك الخطاب المشروع.

ومن جهة أخرى إذا كانت الذرية المنطقية صحيحة، فإن التحليل سيكون ضرورياً[3]. وضرورته تكمن في أنه سيكون الطريق الوحيد في سبيل فهم العالم، وهو السبيل أيضاً إلى فهم اللغة. فمن خلاله فقط يكون في استطاعتنا الحكم على بعض العبارات بعد تحليلها بأنها ذات معنى لأنها تصف وقائع العالم، وعلى عبارات أخرى بأنها غير ذات معنى لأنها لا تقبل التحليل المنطقي ولا تتماشى مع قواعد منطق اللغة، مما يعني أن إقامة المعنى بواسطة التحليل تستند إلى المنطق، ولكنها تستند بالدرجة الأولى إلى العالم. وهذا ما سنراه في دراستنا لأنطولوجيا الرسالة.

ثانياً - الأشياء والوقائع في الرسالة:

إن كلمة «عالم» هي أول مصطلح ذكرته الرسالة، وكان غرض فتغنشتاين أن يجلب انتباهنا إلى أن فهم منطق اللغة لا يمكنه أن يتم بمعزل عن فهم منطق العالم. إذ سنرى أن العالم على نحو ما تصوره فتغنشتاين في الرسالة يعدّ شرطاً أساسياً في سبيل أن تحقق اللغة ماهيتها. وفي الرسالة المنطقية لكي تحقق اللغة ماهيتها - أي يكون لها معنى - لا بد أن تمثل شيئاً غيرها، لذلك فإن المعنى

(1) Carnets, O.C., (18/6/15) & Tractatus, Idem. 3.23.
(2) Perzanowski, O.C., p. 176.
(3) Urmson, O.C., p. 26.

يتطلب وجود العالم. وبما أن المنطق لا يكتفي فقط بأن يكون للغة معنى، ولكنه يريده أن يكون محدداً، فإن العالم لا يجب فقط أن يكون موجوداً ولكنه - إضافة إلى ذلك - يجب أن يكون حاصلاً على جوهر. لأنه إذا لم يكن للعالم جوهر - يقول فتغنشتاين - فسيكون بالتالي محال علينا أن نكوّن رسماً للعالم (صادقاً أو كاذباً)[1].

1 - مفهوم العالم في الرسالة:

تقول الرسالة: العالم هو مجموع الوقائع لا الأشياء[2]، وتقول أيضاً إن العالم ينحل إلى وقائع[3]. بجمع العبارتين نحصل على العبارة، العالم لا ينحل إلى أشياء. ما تفهمه من هذه العبارة الأخيرة أن العالم بما أنه يقبل التحليل هو عالم ذري Atomic، وذراته هي ذرات منطقية وليست ذرات مادية وعند هذا الحد لم يفعل فتغنشتاين سوى استرجاع مفهوم العالم ككثرة منطقية عند راسل.

حيث يقول راسل: «إن السبب الذي من أجله أطلق على مذهبي ذرية منطقية، هو أن الذرات التي أريد الوصول إليها في نهاية التحليل إنما هي ذرات منطقية وليست ذرات فيزيائية»[4]. هذه الذرات مع أنها ذرات منطقية كما يقول راسل إلا أنها تدل برأيه على أشياء Objects حيث يقول عن هذه الأشياء إنها: «ما أسمّيه أفراداً Particulars، مثل بقع اللون، أو الأصوات أو الأشياء المؤقتة والأشياء الأخرى هي الصفات والعلاقات... وهكذا»[5]. لكن بالنسبة لفتغنشتاين مع أن التحليل ينتهي إلى ذرات منطقية، إلا أن هذه الذرات المنطقية هي وقائع وليست أشياء، وهذه النقطة تعدّ إحدى نقاط الاختلاف الكبرى بين الفيلسوفين. حيث نلاحظ أن أول خصوصية في مفهوم العالم في الرسالة ليست في كونه ذرياً، ولا في كونه منطقياً، ولكن في كون ذراته ليست أشياء ولكنها وقائع. فما هو مفهومه للواقعة؟ وهل الوقائع من نوع واحد أم أنها مختلفة؟

الوقائع Facts, Faits, Tatsache جمع واقعة، وهي اصطلاح أدخله فتغنشتاين

---

(1) Tractatus, O.C., 2.212.

(2) Idem. 1.1.

(3) Idem. 1.2.

(4) Russell: The Philosophy of Logical Atomism, O.C., p. 179.

(5) Idem. p. 173.

مبكراً في الرسالة المنطقية. لكن الورود الأول لاصطلاح الواقعة كان من دون تحديد لها كواقعة ولكن التحديد الوحيد الذي قام به فتغنشتاين هو تحديد سلبي، إذ حدّد الواقعة في الفقرة (1.1) على أنها ليست شيئاً. هذا الاختلاف بين الواقعة والشيء سبق إليه راسل، حيث نقرأ في فلسفة الذرية المنطقية: «وأريدك أن تدرك أنه عندما أتحدث عن واقعة ما فإني لا أعني شيئاً جزئياً موجوداً مثل سقراط... ذلك أن سقراط في حد ذاته لا يجعل أية عبارة صادقة أو كاذبة»[1].

أما بالنسبة للرسالة فإن هذا الاختلاف بين الشيء وبين الواقعة في مستوى أنطولوجيا يوازي اختلافاً آخر أقامه فتغنشتاين على مستوى اللغة. إذ تقول الرسالة إن اللغة هي مجموعة قضايا (وكان يمكن لفتغنشتاين أن يضيف عبارة وليست مجموعة أسماء). فكما أنه ليس بمقدورنا أن نقدم وصفاً دقيقاً لماهية اللغة بواسطة الأسماء، ولكن يمكننا فعل ذلك فقط بواسطة القضايا[2] فكذلك الشأن لا يمكننا أن نقدم وصفاً كاملاً للعالم بواسطة الأشياء فحسب ولكن فقط بواسطة الوقائع. فرغم أن الهدف من التحليل هو الوصول إلى أبسط مكونات اللغة وبالتوازي مع ذلك الوصول إلى أبسط مكونات الواقع، ورغم أن الأسماء أبسط من الوقائع إلا أن ما كان يهم فتغنشتاين هو مسألة المعنى أولاً وأخيراً، فالقضية فقط وليس الاسم تكون ذات معنى والواقعة فقط وليس الشيء هي ما يجعل القضية ذات معنى أي تكون صادقة أو كاذبة.

في فلسفة الذرية المنطقية الواقعة ينظر إليها ابتداء على أنها ما يقابل القضية، أو هي الجزء الذي تقارن به القضية[3]، أو بتحديد أكبر هو ما ترسمه أو ما تمثله القضية. والوقائع ليست نوعاً واحداً في الرسالة. وفي هذا الصدد نجد فتغنشتاين يستخدم كلمتين مختلفتي الدلالة لكي يشير إلى نوعين مختلفين من الوقائع، لكن دون أن يعطي مثالاً واحداً يساعدنا على معرفة أوجه الاختلاف بين هذين المكونين اللذين ترجمهما «غرانجي» في الرسالة على النحو الآتي: «"Tatsache" "Fail"" وتترجمها بكلمة "واقعة"، و"Sachverhalt" "Etat de Choses" وتترجمها

---

(1) Idem. p. 183.

(2) العلاقة بين الاسم وبين القضية في الرسالة، مسألة بالغة الأهمية، لذا رأينا أن نتناولها بشكل مفصل في الفصل الخامس من البحث.

(3) Tractatus, O.C., 4.05.

بـ "واقعة أولية". ويفرق "غرانجي" بين هذين المكونين من ناحيتين من ناحية البساطة ومن ناحية التركيب، حيث تحدث عن الطريقة التي تعكس بها اللغة العالم من خلال صورتها. قائلاً: «الأشياء ستكون ممثلة بواسطة الأسماء... الوقائع الأولية... تكون ممثلة بواسطة القضايا الأولية، والوقائع الأكثر تركيباً... [أي] الوقائع Faits تكون ممثلة بواسطة القضايا المركبة»[1].

لكن هذه التفرقة التي اعتمدها غرانجي لا نجد نصاً في الرسالة يؤيدها، لكن فتغنشتاين اعتمد معياراً آخر هو معيار الإمكان والوجود، عندما عرّف لنا الواقعة بأنها وجود الواقعة الأولية[2] Subsistance d'état de choses، والواقعة الأولية Etat de choses بأنها ارتباط أشياء [3] Connexion d'objets. لكن معيار البساطة والتركيب إذا لم يكن له سند في الرسالة فإنه ليس من دون سند تماماً فإذا رجعنا إلى مراسلات فتغنشتاين مع راسل نجده في رسالة مؤرخة بتاريخ (19/ 8/ 19) يفرّق بين الواقعة والواقعة الأولية، في إجابة على سؤال راسل قائلاً: «الواقعة الأولية هي ما يقابل القضية الأولية إذا كانت صادقة، والواقعة هي ما يقابل الناتج المنطقي للقضايا الأولية، عندما يكون هذا الناتج صادقاً»[4]. وهكذا نجد أن مسألة التركيب في الواقعة قد اتضحت بما أن فتغنشتاين قال إنها تقابل ناتجاً منطقياً لقضايا أولية أي تقابل قضية مركبة. لكن سنرى أن القول بوجود وقائع مركبة لا ينسجم مع أفكار أخرى أساسية في الرسالة.

تقول الفقرة 1.2 إن العالم يقبل التحليل إلى وقائع، ونحن نعرف أن التحليل هو رد المركب إلى ما هو بسيط، لذلك فإن الواقعة إذا كانت مركبة فإنها لن تكون مكوناً للعالم. لكن الفقرة 1.2 تؤكد بوضوح أن العالم ينحل إلى وقائع. وهذا يدل على البساطة المنطقية للواقعة[5]. وهكذا نجد أنفسنا أمام خيارين لا ثالث لهما، إما أن نقبل أن الواقعة مركبة كما قال في «الدفاتر»، أو أنها ما ينحل إليه العالم كما قال في الرسالة. لكن «ماك غينس» يقترح مخرجاً من هذه الصعوبة بتأويله فكرة التركيب في الواقعة بأنها ليست بمعنى أنها تتألف من وقائع أولية،

(1) Granger: Invitation, O.C., p. 41.

(2) Tractatus, Idem. 2.

(3) Idem. 2.01.

(4) Lettres à Russell, O.C., p. 233.

(5) Ghodbane, O.C., p. 23.

ولكن التركيب برأيه يعني أن وجود الواقعة يفترض أن تكون هناك واحدة أو أكثر من الوقائع الأولية[1]. هذا التأويل الذي أعطاه «ماك غينيس» وإن كان لا يستند إلى نصوص صريحة في الرسالة إلا أنه ينسجم - كما سنرى - مع مفهوم تمامية التحليل وينسجم مع فكرة أن الثوابت المنطقية لا تمثل شيئاً في الرسالة. لكن لنعد أولاً إلى غموض الرسالة في هذه النقطة.

لقد أدى غموض موقف فتغنشتاين إزاء الفرق بين الوقائع والوقائع الأولية إلى اختلافات كبيرة في ترجمة الكلمة، وتحديد طبيعة الاختلاف بين الواقعة الأولية والواقعة. وفي هذا المقام نشير إلى بعض النماذج منها:

إذا نظرنا في أول ترجمة للرسالة (1921) فإننا نجد «أوغدن» Ogden يترجم الكلمة Sachverhalt بـ "Atomic Fact" أي "واقعة ذرية". كما ترجمها راسل في مقدمته للرسالة بواقعة ذرية وقد تبعه في هذه الترجمة رامزي. وربما يكون راسل قد فعل هذا اعتقاداً منه أن كلمة واقعة ذرية هي أكثر انسجاماً مع روح فلسفة الذرية المنطقية التي اعتنقها فتغنشتاين مقتفياً أثره. واستناداً إلى جواب فتغنشتاين عن سؤاله الذي أشرنا إليه، فإن تعريف فتغنشتاين الواقعة الأولية بأنها ما يقابل القضية الأولية عندما تكون صادقة، وهو ما ينطبق تماماً على مفهوم الواقعة الذرية عند راسل. لكننا سنرى أن فتغنشتاين لم يكن يريد هذا المعنى الذي فهمه راسل. حيث إن تسمية الواقعة الأولية بأنها واقعة ذرية يجعلها حائزة على صفة التحقق الفعلي فأمثلة راسل للواقعة الذرية هي "هذا أبيض"، "هذا فوق ذاك"... إلخ واسم الإشارة "هذا" في اللغة المنطقية عند راسل لا يستخدم استخداماً صحيحاً إلا في حضور الموضوع المشار إليه بـ "هذا" ومن ثم فإن مكونات الواقعة الذرية عند راسل هي مكونات نعرفها مباشرة[2] وتستوي في هذا الأمر الأفراد الجزئية Particulars والكليات[3]، الشيء الذي يعطي لهذه الكليات وجوداً فعلياً.

---

(1) Mc Guinness: Wittgenstein, les Années de jeunesse, O.C., p. 370.

(2) لا يحصر راسل المعرفة المباشرة في معرفتنا بالأفراد الجزئية، ولكنه يدخل ضمن هذا النوع من المعرفة معرفتنا بالكليات، هذا النوع الأخير من المعرفة يسمّيه راسل «الفهم "Conceiving»؛ وهو نوع من المعرفة المباشرة ينصب على موضوعات كلية مجردة هي ما يسمّيه «التصورات "Concepts»؛
Russell: Knowledge by Acquaintance and Knowledge by Description O.C., p. 205.

(3) لا يحصر راسل المعرفة المباشرة في معرفتنا بالأفراد الجزئية، ولكنه يدخل ضمن هذا النوع من المعرفة معرفتنا بالكليات، هذا النوع الأخير من المعرفة يسميه راسل «الفهم "Conceiving»؛

ولكن هذا المفهوم الوجودي للواقعة الذرية عند راسل لا ينسجم مع تفرقة فتغنشتاين بين المعنى والصدق، فالمعنى في القضية - كما سنرى في موضع لاحق - يتطلب فقط أن تكون بعض الوقائع ممكنة، بينما صدق تلك القضية يتطلب وجود الواقعة المقابلة لها. كما أن فهم راسل للواقعة الأولية يتعارض مع تفرقة الرسالة بين مفهوم العالم وبين مفهوم الواقع الخارجي. كما سنرى في موضع لاحق من هذا الفصل.

لذلك فإن ما ينسجم مع الرسالة هو أن الواقعة الأولية هي واقعة ممكنة[1]. وأن تسميتها بالواقعة الذرية ربما يحدث خلطاً - لا ينبغي أن يحدث - مع الواقعة الذرية عند راسل. وبالتالي يفقدها ميزتها الأساسية عند فتغنشتاين ألا وهي الإمكان. وقد حاول «ستينيوس» أن يجمع بين الحفاظ على هذا التقليد الإنكليزي في ترجمة كلمة Sachverhalt بواقعة ذرية وبين طابع الإمكان فيها حين استخدم عبارة "واقعة ذرية ممكنة"[2] Possible Atomic Fact. وعلى خلاف أوغدن وراسل ورامزي نجد بيرس Pears وماك غينس Mc Guinness اعتمدا في ترجمتهما الجديدة للرسالة المنطقية عبارة "حالات أشياء" States of Affaires كترجمة لكلمة Sachverhalt، وهي الترجمة التي رأى آير أنها أكثر دقة من الترجمة بعبارة واقعة ذرية[3]. ومع أننا نميل إلى هذه الترجمة الأخيرة إلا أننا نفضل استخدام عبارة «واقعة أولية» بدلاً من عبارة «حالة أشياء»، لأسباب لغوية بحتة. لكننا نحتفظ بمعنى عبارة بيرس وماك غينس التي تدل على إمكان الحدوث لا على الحدوث الفعلي الذي توحي به عبارة «واقعة ذرية» التي سبق وأن استخدمت في فلسفة راسل لتدل على ذلك المعنى. ومن ناحية أخرى فإن نظرية فتغنشتاين في ماهية القضية يكفي فيها أن تكون الوقائع فقط ممكنة، فما هو ضروري بالنسبة للقضية كي تحقق ماهيتها أي أن تكون رسماً ومن ثم يكون لها معنى هو أن تكون صادقة أو كاذبة، أما تحقق صدقها في الواقع عبر الوجود الفعلي للواقعة، فإنه ليس شيئاً ضرورياً، ولكنه

وهو نوع من المعرفة المباشرة ينصب على موضوعات كلية مجردة هي ما يسميه "التصورات Concepts":

Russell: Knowledge by Acquaintance and Knowledge by Description O.C., p. 205.

(1) Ouelbani: Wittgenstein et Kant, le dicible et le connaissable, éditions Cérès 1996, p. 23.

(2) Cited by Anscombe: An Introduction, O.C., p. 31.

(3) Ayer, A: The Elementary Propositions of the Tractatus, Proceedings of the Sixth International Symposium, August 1981, Austria, p. 419.

مجرد شيء عرضي[1].

2 - العالم والواقع الخارجي:

يقدم فتغنشتاين وصفاً موجزاً للعالم في الفقرة الأولى من الرسالة، قائلاً: «إن العالـم هـو كل مـا هنالـك»، أمـا ممـا يتألف هـذا العالم، فإنه يجيب في الفقرة 1.1 بإقامـة ثنائيـة بيـن الوقائـع وبيـن الأشياء بقولـه إن: «العالم هو مجمـوع الوقائع لا الأشياء». وهنا فتغنشتاين لا يقدم لنا توضيحات كبيرة عن هذه الثنائية، ولا يعطينا أمثلة عنها على خلاف راسـل الذي أعطانا أمثلة كثيرة في سـبيل شـرح الاختلاف بين الشيء والواقعة.

والحقيقـة أن هـذه الثنائيـة تصبـح أكثـر وضوحـاً إذا نقلناهـا مـن المستوى الأنطولوجي المنطقي Onto-Logique[2] للرسالة إلى المستوى المنطقي الصرف، وهـذا خيـار أساسـي فـي فلسـفة الذريـة المنطقيـة عنـد كل من راسـل وفتغنشـتاين اللذيـن يفضـلان مناقشـتها بنقلهـا إلـى مسـتوى اللغـة حيث نجد ثنائيـة موازية هي ثنائيـة "القضيـة - الاسـم" Proposition-Nom. وهنـاك فقـرات هامة في "الدفاتر" وفي الرسالة تتحدث عن هذه الثنائية ليس فقط لذاتها، ولكنها تتحدث عنها أيضاً كمرآة عاكسة للثنائية في المستوى الأول أي ثنائية "الشيء - الواقعة":

يهمنا بالنسبة لعلاقة العالم بالواقع الخارجي هو أن الوقائع تختلف عن الأشياء من حيث التكوين، فالوقائع تتكوّن من أشياء، ولكنها في الوقت ذاته ليست مجرد مجموعة من أشـياء، إذ إن مجموعة أشـياء متفرقة لا تشـكل واقعة. ولهذا السـبب نجد على مستوى اللغة مماثلة لتلك الحالة حيث نجد أن مجموعة أسماء متفرقة لا تكفي لتشـكيل قضية[3]. فالواقعة الأولية تتألف من أشـياء بالإضافة إلى ترتيب معين، وهو ما يشكل عند فتغنشتاين بنية تلك الحالة، هذه البنية هي ما يسمّيه بلاك تشابها في الترتيب Isomorphy of Arrangement[4]. ووجود هذه البنية شرط لا بـد منـه حتـى نسـتطيع مقارنـة القضية الأولية بالواقعـة الأولية في الواقع الخارجي.

(1) Hottois, O.C., p. 31.

(2) هذا الاصطلاح استفدناه من جيلبار هوتوا، والذي استخدمه من أجل أن يبرز الطابع المنطقي لأنطولوجيا الرسالة. أنظر: Idem. p. 25.

(3) Carnets, O.C., (5/4/15), & Tractatus, O.C., 4.031.

(4) Black: A Companion, O.C., p. 93.

وعلى ضوء تلك الثنائية نعيد قراءة الفقرة 1.1 على النحو التالي:

العالم لا يتألف فقط من أشياء مفردة، لأنه لا يمكننا أن نقدم وصفاً - أو بلغة نظرية الرسم - لا يمكننا أن نقدم رسماً تاماً للعالم فقط عن طريق إحصاء الأشياء. فالأشياء لا توجد بمعزل عن المركبات وإن من جوهر الشيء أن يكون مكوّناً ممكناً لحالة أشياء[1]، ولذلك فإن الأشياء في حد ذاتها لا تحدّد شيئاً بخصوص العالم، ولكن المركبات وحدها تحدّد بعض مظاهر العالم[2].

إن ثنائية «الشيء - واقعة أولية» التي تقيمها الرسالة، تدل إلى حدٍّ كبير على أن الأشياء المقصودة في الرسالة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون أشياء مادية مثل تلك التي نصادفها في حياتنا اليومية، إذ إن أشياء الرسالة بسيطة، ولا يمكنها أن تكون مركبة لأنها تشكل جوهر العالم[3]. أما الأشياء التي نصادفها في حياتنا اليومية مثل الكتب والساعات وغيرها فهي أشياء مركبة لأنها تتألف من أجزاء، أما أشياء فتغنشتاين فهي من نوعية مختلفة، وليست من النوع المألوف لدينا، ولو كانت من هذا النوع لما قال في كتاب الدفاتر: «إن الصعوبة التي تواجهنا هي أننا نتحدث دائماً عن الأشياء البسيطة دون أن نستطيع إعطاء مثال واحد لهذه الأشياء»[4]، كما أنه لا يحق لنا السؤال عما إذا كانت مثل هذه الأشياء موجودة. وهنا نقرأ في «الدفاتر» أيضاً قوله: «السؤال: «هل توجد أشياء بسيطة؟» لا زال يدفع إلى الاعتقاد أنه سؤال ذو معنى، مع أنه ينبغي أن يكون بلا معنى»[5].

ولنعد إلى ثنائية فتغنشتاين في العالم والواقع الخارجي. عندما قال فتغنشتاين في الفقرة 1 العالم هو كل ما هنالك، هذا معناه القول إن العالم هو كل الوقائع الأولية الموجودة، فعبارة ما هنالك مرادفة لمعنى ما يحدث. وفي الفقرة 1.1 يقول فتغنشتاين إن العالم هو مجموع الوقائع لا الأشياء، وبتعويض الوقائع بما يساويها أي بالوقائع الأولية الموجودة استناداً إلى الفقرة 2 من الرسالة، التي تقول: إن ما هنالك أي الواقعة هو وجود الواقعة الأولية، فإننا نحصل على عبارة مكافئة للأولى وهي: العالم هو الوقائع الأولية الموجودة لا الأشياء، حيث نجد أن هناك تكافؤاً

(1) Tractatus, Idem. 2.011.

(2) Griffin, J: Wittgenstein's Logical Atomism, Oxford University Press,1994, p. 33.

(3) Tractatus. Idem. 2.021.

(4) Carnets. O.C., (21/6/15).

(5) Idem. (5/5/15).

بين «الوجود» وبين «ما هنالك» أو «ما يحدث»، ويكون الاختلاف مجرد اختلاف في التعبير، وتكون العبارتان طريقتين مختلفتين لقول شيء واحد[1].

وبناء على عملية التعويض السابقة صارت الثنائية بين الأشياء وبين مجموعة جزئية من الوقائع الأولية أو بعبارة أخرى بين الأشياء وبين وقائع أولية موجودة. فالوقائع الأولية - كما سبق أن قلنا - هي وقائع ممكنة أي يمكن أن توجد أو لا توجد[2]. ومن ناحية أخرى، بما أن العالم هو كل ما هنالك[3]، وما هنالك هو الوقائع الأولية الموجودة، ومن جهة أخرى بما أن العالم هو مجموع الوقائع[4]، إذن فإن الوقائع يجب أن تكون هي الوقائع الأولية الموجودة. وبما أن الوقائع الأولية موجبة، فإن الوقائع يجب أن تكون كذلك إذن العالم هو مجموع الوقائع الموجبة فحسب[5].

وفي الفقرة 2.06 من الرسالة، أدخل فتغنشتاين مصطلحاً آخر هو «الواقع الخارجي» Réalité، قائلاً إن وجود وعدم وجود الوقائع الأولية هو ما يشكل الواقع الخارجي. ووجود واقعة أولية هو واقعة موجبة وعدم وجود واقعة أولية هو واقعة سالبة. هذا التعريف الذي أعطاه للواقع الخارجي، يبدو - لأول وهلة - أن فتغنشتاين أراد من ورائه أن يقول لنا إن ماصدق الوجود الخارجي أكثر شمولاً من ماصدق العالم، على أساس أن العالم يتألف من الوقائع الموجبة فحسب - كما رأينا -، بينما الواقع الخارجي يتألف من مجموع الوقائع الموجبة والوقائع السالبة على حد سواء. إلى هذا الحد هذه التفرقة في الفقرة 2.06 لا تثير إشكالاً يذكر حسب رأي غريفين[6].

ولكن الإشكال لا يلبث أن يظهر غير بعيد عن هذه الفقرة، حيث نجد فتغنشتاين في الفقرة 2.063 يدخل تعريفاً آخر يسوّي فيه بين العالم وبين الوجود الخارجي قائلاً: «وجملة الواقع الخارجي هو العالم». وكلمة جملة أو مجموع في هذا التعريف التي هي ترجمة للكلمة الألمانية «Gesamt" لا تدع مجالاً لأدنى

(1) Griffin, O.C., p. 35.
(2) Tractatus, O.C., 2.06-2.062.
(3) Idem. 1.
(4) Idem. 1.1.
(5) Griffin: Idem. p. 36.
(6) Ibidem.

شك في أن الواقع الخارجي يكون مساوياً للعالم. وهكذا العالم باعتباره جملة الواقع الخارجي، يكون هو جملة الوقائع الموجبة والسالبة[1].

وهكذا نجد أنفسنا أمام تعريفين للعالم: التعريف الأول، وهو الوارد في الفقرة 1.1 يقول إن العالم يتألف من الوقائع الموجبة فحسب، أما التعريف الثاني الوارد في الفقرة 2.063 فيقول إن العالم يتألف من الوقائع الموجبة والوقائع السالبة على حد سواء. ومن الواضح أن التعريفين على الأقل من حيث الظاهر يقدمان لنا مفهومين مختلفين للعالم. هذا الاختلاف لم يجد «غريفين» ما يعزوه إليه سوى أنه نتاج نوع من السهو، وقع فيه فتغنشتاين حيث سوّى بين العالم والواقع الخارجي في الفقرة 2، وفاته أنه قال أشياء في الفقرة 1 جعل من خلالها العالم محصوراً في الوقائع الموجبة[2]. لكننا سنرى أن هذا الاختلاف يزول بسهولة إذا ربطنا التعريفين السابقين بمفهوم الوقائع السالبة عند فتغنشتاين.

إن حديث فتغنشتاين عن ثنائية العالم والواقع الخارجي، ارتبط بمشكلة ثنائية الوقائع الموجبة والوقائع السالبة التي كانت تسبب له متاعب كبيرة، حيث قال عنها في «الدفاتر» إنها لم تدعه في سلام[3]. هذه المتاعب تذكرنا بالموقف الغامض الذي أبداه راسل تجاه مشكلة الوقائع السالبة حيث نجده في كتابه «فلسفة الذرية المنطقية» يبدي موقفاً فيه كثير من التردد وهو يردّ على سؤال بهذا الخصوص لأحد الأشخاص الذين كان يحاضر لهم في هارفارد قائلاً: «وعندما كنت أحاضر في هذا الموضوع في جامعة هارفارد، ذهبت إلى أنه توجد وقائع سالبة [ثم يقول في نفس المحاضرة متردداً] ولذلك فإنني لم أذهب بصورة إيجابية قوية إلى أنه توجد مثل هذه الوقائع السالبة»[4]. لكن تجب الإشارة إلى أن مفهوم الواقعة السالبة عند راسل مختلف عنه عند فتغنشتاين. فإذا كانت الواقعة السالبة عند فتغنشتاين هي عدم وجود الواقعة الأولية، فإن راسل يعطيها نوعاً من الوجود عندما نجده يجعل من الواقعة السالبة «سقراط ليس حياً» هي ما يجعل القضية «سقراط حي» كاذبة[5]. لكن بالنسبة لفتغنشتاين السلب لا يوجد في الواقع، ولكنه يوجد على مستوى اللغة

(1) Ibidem.

(2) Idem. p. 37.

(3) Carnets, O.C., (25/11/14).

(4) Russell: The Philosophy of Logical Atomism, O.C., p. 215.

(5) Idem. p. 212.

فالقضية «سقراط حي» تكون كاذبة، ليس لأن هناك واقعة هي «سقراط ليس حياً»، ولكنها كاذبة، لأن الواقعة «سقراط حي» ليست موجودة.

الآن ما هو الفرق بين الوقائع الموجبة والوقائع السالبة؟ إن الوقائع الموجبة والوقائع السالبة متماثلة من حيث طبيعة التكوين، فكل هذه ليست أشياء، لكنها في المقابل مختلفة من حيث النوع، فعندما نحصي كل الوقائع الأولية الموجودة، فإنه يكون لدينا العالم ولا شيء نحتاج إلى إضافته. وهكذا فإن مجموع الوقائع الموجبة هو العالم ككل، وأن الواقعة الموجبة المفردة هي جزء واحد من هذا العالم. لكن الأمر يختلف مع الوقائع السالبة، إذا أضفنا المجموع الكلي للوقائع السالبة إلى مجموع الوقائع الموجبة، فإن هذه الإضافة لا يمكن مقارنتها بإضافة واقعة موجبة ولو كانت واحدة. فالوقائع السالبة ليست جزءاً من العالم بمعنى الجزء الذي استخدمناه سابقاً، ولكن الوقائع السالبة هي مثلما لدينا وقائع موجبة تكون لدينا أيضاً وقائع سالبة.

وهكذا فإن الطريقة الصحيحة للحديث عن الوقائع السالبة هي النظر إليها على أنها لا تنفصل عن الوقائع الموجبة. لهذا عندما قال فتغنشتاين إن العالم هو مجموع الوقائع الموجبة فإن ما قصده هو أن العالم مؤلف تماماً بواسطة الوقائع الأولية الموجودة. وعندما قال إن العالم يشتمل على الوقائع الموجبة والوقائع السالبة، فهذا يمكننا أن نأخذه على أنه يشير - حسب رأي غريفين - إلى عدم انفصالهما Inseparability[1].

ومنه يتبيّن أنه لا وجود للتناقض بين تعريف العالم وتعريف الواقع الخارجي على أساس أن الوقائع السالبة ليست شيئاً يضاف إلى ماصدق العالم، ولكنها ليست شيئاً على الإطلاق فحالها هنا مثل حال الصفر في الحساب، فلو قلنا إن العالم يضم عشرين شيئاً، ثم قلنا بعد ذلك إن الواقع الخارجي يضم عشرين شيئاً زائد صفر، ثم قلنا في الأخير إن العالم هو جملة الوجود الخارجي، لما كان في تعريفنا للعالم تناقض. وكذلك الحال بالنسبة لتعريف فتغنشتاين للعالم والواقع الخارجي.

ولنرَ الآن ما إذا كانت ترجمة الـ «Sachverhalt» بالواقعة الذرية، يتناسب مع مفهوم الواقع الخارجي في الرسالة. وبالرجوع إلى ثنائية العالم والواقع الخارجي، نجد - ابتداء - أن طبيعة المعنى في نظرية الرسم في الرسالة تجعل ترجمة

(1) Griffin, O.C., p. 38.

الاصطلاح بواقعة أولية بدلاً من واقعة ذرية (الذي قد يعطيها مفهوماً رسلياً) هي الترجمة الأكثر دقة. فكما سبق أن رأينا ما يميّز الواقعة عن الواقعة الأولية هو الوجود، لذلك فإن الواقعة الأولية هي واقعة ممكنة لا واقعة فعلية.

إن المعنى في القضية الأولية (وفي كل القضايا) مستقل عن صدقها، أي أنه مستقل عن وجود الواقعة الأولية التي تجعل تلك القضية صادقة، وهذا ما أكده فتغنشتاين بقوله: «فالعلامة القضوية تضمن إمكانية الواقعة الأولية التي تمثلها وليس وجود الواقعة الأولية الفعلي»[1]. لذلك فإن الإمكان فقط - لا غير - هو ما تحتاجه نظرية فتغنشتاين في المعنى في الرسالة، فكل قضية حقيقية لها معنى، وكل قضية حقيقية هي قضية ممكنة، أي يمكن أن تكون صادقة كما يمكن أن تكون كاذبة، وبعبارة أخرى إن المعنى في القضية الأولية هو توافقه أو عدم توافقه مع إمكانات وجود أو عدم وجود الوقائع الأولية[2]. أي أن القضية الأولية تحصّل معناها سواء توافق هذا المعنى أم لم يتوافق مع إمكانات وجود أو عدم وجود الوقائع الأولية، وبالتالي فإن الوجود الفعلي للواقعة الأولية أي (واقعة موجبة) لا نحتاج إليه في مجال تحصيل القضية الأولية لمعناها، ولكن وجود الواقعة الأولية نحتاج إليه في مجال إقامة الصدق في القضية الأولية. فإذا كانت الواقعة الأولية موجودة، كانت القضية الأولية صادقة، وإذا لم تكن الواقعة الأولية موجودة فإن القضية الأولية التي تمثلها تكون كاذبة[3].

ولكنها تكون ذات معنى في الحالتين. ومنه نجد أن القضية الأولية يكون لها معنى بالنظر فقط إلى أنها حاصلة على إمكانات الصدق أما تحقق إحدى هذه الإمكانات، أي تكون صادقة بفعل وجود واقعة أولية، فإن صدقها هنا هو شيء يضاف إلى معنى القضية. فالرسم يمثل الحالة في المكان المنطقي، أي وجود أو عدم وجود الوقائع الأولية[4].

وهكذا نجد أن نظرية فتغنشتاين في التمثيل عن طريق الرسم نحتاج فيها فقط إلى إمكان وجود الوقائع الأولية ولا نحتاج فيها إلى وجودها الفعلي. وبما أن

(1) Carnets, O.C., (5/11/14).
(2) Tractatus, O.C., 4.2.
(3) Idem. 4.25.
(4) Idem. 2.11.

اصطلاح واقعة ذرية استخدمه راسل كمرادف لما يدل على ما نعرفه مباشرة في الواقع، فإن ما يناسب روح نظرية الرسم التي نحن بصدد دراستها، هو أن نستعمل اصطلاح واقعة أولية كمقابل للقضية الأولية بدلاً من واقعة ذرية.

وفي هذا الصدد فإن تأويل «ماك غينيس» لمسألة الفرق بين الواقعة الأولية والواقعة حيث تكون الواقعة الأولية هي بمثابة شرط مسبق لوجود الواقعة، ينسجم مع مفهوم المعنى الذي يقوم على الإمكان المنطقي في الرسالة، كما أن مفهومه للوقائع بأنه تحقق للوقائع الأولية ينسجم من ناحية أخرى مع مفهوم الصدق في الرسالة، وبهذا فإن تأويل ماك غينس يجعل المعنى والصدق في اللغة يتحدّد بالنسبة إلى إمكان الوقائع الأولية، وإلى تحقق الوقائع ونعتقد أن هذا ما أراد أن يقرّره فتغنشتاين في الرسالة.

3 - خصائص الأشياء في الرسالة:

يتحدث فتغنشتاين عن الأشياء في الرسالة قائلاً إنها ذات صفات خارجية وذات صفات داخلية[1]. الصفات الأولى خارجية أو مادية، بينما الأخرى داخلية أو صورية. ومن حيث الأهمية فإن النوع الأخير من الصفات الأكثر أهمية من النوع الأول، حيث تقول الرسالة: فالصفة تكون داخلية إذا كان من غير الممكن للشيء أن لا يمتلكها[2]. وهذا النوع من الصفات هو الذي يشكل صورة الشيء. وصورة الشيء هو إمكان دخوله في تكوين الوقائع الأولية[3].

والصفة الأساسية التي تشكل جوهر الشيء هي أن يكون مكوناً ممكناً لواقعة أولية معينة[4]. لهذا فإن الشيء لن يكون سوى مجموع إمكانات ارتباطه مع أشياء أخرى في الواقعة الأولية أو لن يكون سوى «عقدة من العلاقات الممكنة»[5]. هذه العلاقات الممكنة من ارتباطات الشيء إن هي إلا الوقائع الممكنة. وبالمثل الوقائع الممكنة لن تكون سوى هذه الإمكانات من ارتباط الأشياء. وينتج عن هذه المطابقة بين إمكانات ارتباط الشيء والواقعة الأولية الممكنة. أنه إذا ما أعطينا جميع الأشياء،

(1) Idem. 2.01231.
(2) Idem. 4.123.
(3) Idem. 2.011.
(4) Ibidem.
(5) Granger: Wittgenstein, O.C., pp. 34-35.

فإننا نكون قد أعطينا كذلك جميع الوقائع الأولية الممكنة[1].

ومن هنا نستنتج أنه لا وجود للشيء خارج إمكانات ارتباطه بأشياء أخرى في الوقائع فمن الواضح أن الشيء لن يكون له جوهر خارج إمكانات ارتباطه بأشياء أخرى. لذلك فإن الرسالة تحيل الشيء إلى الواقعة الأولية، على غرار إحالتها الاسم إلى القضية الأولية[2]. أما إذا سألنا ما طبيعة هذه الصفات؟ فإن فتغنشتاين لا يعطي مثالاً واحداً عنها، ولكنه يقول لنا فقط بأن الصفات الداخلية تختلف عن الصفات الخارجية: «فلكي أعرف شيئاً ما، فلا بد أن أعرف جميع صفاته الداخلية لا صفاته الخارجية[3]. وما صفاته الداخلية سوى إمكانات دخوله في الوقائع الأولية (وكل إمكان من هذه الإمكانات، لا بد أن يكون كامناً في طبيعة الشيء ذاته) ومحال بعدئذ أن نقع على أي إمكان جديد»[4].

إذن فتغنشتاين يرى أن الصفات الداخلية هي بمثابة الطبيعة بالنسبة للأشياء، تلك الطبيعة التي تحدد أي نوع من المركبات، سوف يدخل فيها ذلك الشيء، وهذا ما عبّر عنه في الرسالة المنطقية: «إذا كان لي أن أعرف الشيء البسيط، فإنه يتوجب عليّ أيضاً معرفة إمكانات وجوده في الوقائع الأولية المختلفة. (كل واحدة من هذه الإمكانات يجب أن تكون جزءاً من طبيعة ذلك الشيء)»[5]. وإذا أردنا أن نلخص ما قاله فتغنشتاين عن الصفات الداخلية للشيء، فإننا نتحصل على الآتي: (أ) أن نعرف شيئاً ما هو أن نعرف صفاته الداخلية، (ب) أن نعرف شيئاً ما هو أن نعرف جميع إمكانات وروده في الوقائع الأولية، (ج) صور الشيء هي إمكانات وروده في الوقائع الأولية. هذه القضايا الثلاث تستلزم أن الصفات الداخلية للشيء هي صوره، بمعنى صفاته الصورية[6].

---

(1) Tractatus, Idem. 2.0124.

(2) ما قاله فتغنشتاين في الرسالة بالنسبة للأسماء ينطبق على الأشياء وبالعكس، بناء على مبدأ التماثل بين اللغة والواقع. ورغم أن الرسالة تبدأ بالحديث عن الأشياء، ثم بعد ذلك تنتقل إلى الحديث عن الأسماء. إلا أن ما نقوله عن الأشياء يسهم مباشرة في توضيح ماهية اللغة، لأن هذه الأخيرة هي المرآة الكبرى لماهية العالم، هذه الماهية التي تتشكل أساساً من أشياء. أنظر: Hottois, O.C., p. 36

(3) Tractatus, Idem. 2.01231.

(4) Idem. 2.0123.

(5) Ibidem.

(6) Lorenz, K: La Valeur Métaphorique du Mot 'Image' chez Wittgenstein, In Wittgenstein et la Philosophie Aujourd'hui, O.C., p. 303.

أما عن العلاقة بين الصفات الداخلية أو الصورية وبين الصفات الخارجية في الأشياء فإننا نجد أن الصفات الصورية للأشياء ترسم قبلياً إمكانات الصفات الخارجية، التي يمكن التحقق منها تجريبياً والتي بواسطتها يكون وصف الأشياء[1] وهذا يعني أن الصفات الصورية متقدمة على الصفات المادية. ويمكننا توضيح هذه النقطة الهامة بالقول مثلاً: إمكانية التلون بلون ما، متقدمة على تلون الشيء بالأصفر أو الأحمر أو الأخضر... إلخ. وإمكانية أن يكون للرجل طول معين متقدمة على كونه يبلغ مترين أو أقل أو أكثر... إلخ. وهذا هو تفسير تقدم الوقائع الأولية على الوقائع، وهنا نلتقي مرة أخرى مع تأويل «ماك غينس» في أن الوقائع الأولية هي مفترضة قبلياً من قبل الوقائع. وبتطبيق فكرة هذا الأخير على المثالين السابقين، نقول إن الواقعة: «هذه بقرة صفراء»، تفترض مسبقاً واقعتين أوليتين على الأقل هما: إمكانية التلون وإمكانية التلون بالأصفر... إلخ. هاتان الإمكانيتان هما إمكانيتان منطقيتان أو صفتان داخليتان للشيء. وبما أن المنطق سابق على التجربة، فإن ما نعرفه عن الأشياء هو صفاتها الخارجية لا صفاتها الداخلية، لأن الصفات الخارجية وحدها تنتمي - كما قال غرانجي - إلى تجربتنا للعالم والتي نعبّر عنها في القضايا التي تتحدث عن وقائع[2].

وهكذا نرى أن الأشياء لا تكون موضوعات معرفة إلا بصفاتها الخارجية لا بصفاتها الداخلية. لكن هذا يبقى مجرد استنتاج لأنه لا يستند إلى نص صريح في الرسالة حيث لم يعط فتغنشتاين مثالاً واحداً عن الأشياء، وبالنتيجة لم يعط مثالاً واحداً عما أسماه وقائع أولية. لذلك نجد من الأسئلة الكبرى والشائكة التي طرحت بخصوص الذرية المنطقية عند فتغنشتاين السؤال: ما هي طبيعة الأشياء في الرسالة؟ ولماذا ينبغي أن توجد أشياء أو ذرات منطقية؟ لماذا ينبغي أن تكون هذه الذرات ثابتة؟ ولماذا يجب أن تكون بسيطة؟ وإذا وجدت ذرات بمثل هذه المواصفات فكيف السبيل إلى معرفتها؟

إن عدم إعطاء فتغنشتاين أمثلة على ما يقصده بالأشياء، لم يكن ظاهرة عرضية كما قال «كيني» Kenny[3] ولكنها مبنية على نظرة فتغنشتاين إلى الأشياء في علاقتها

---

(1) Tractatus, Idem. 4.023.

(2) Granger: Invitation, O.C., p. 152.

(3) Kenny. A: Wittgenstein, Penguin Books Press, 1973, p. 74.

باللغة والمعنى ليس في علاقتها بالمعرفة. هذا ما نراه في ما يمكن اعتباره إجابة في الرسالة عن سبب افتراض وجود الأشياء، حيث إن وجود مثل هذه الأشياء البسيطة ضرورة من أجل أن يكون للعالم جوهر ثابت[1]، أما لماذا يجب أن يكون للعالم جوهر أو ثابت؟ فإن الرسالة تقول: مطلب أن يكون للعالم جوهر ثابت هو شرط ضروري لتحديد المعنى[2]. إذن نلاحظ أن وجود الأشياء مفترض مسبقاً لكي يكون للعالم جوهر ثابت، وهذا الأخير مفترض لكي يكون المعنى محدداً. أي أن تحديد المعنى في اللغة هو الذي يقف وراء افتراض وجود الأشياء ووراء افتراض أن يكون للعالم جوهر ثابت. والنظر إلى ما تقدم فقد رأى بيرس أن السبيل الوحيد إلى معرفة وجود الأشياء يكون فقط عندما نستخدم أسماء تلك الأشياء في القضايا الأولية[3].

لكن السؤال الذي يطرح هو: كيف نستطيع استخدام أسماء لأشياء لا نعرف طبيعتها؟ لأنه لا يمكن لنا أن نستخدم الاسم إلا إذا كنا نعرف مسبقاً مدلوله في الواقع. وفتغنشتاين نفسه قال إن التسمية هي بمثابة الإشارة بالإصبع[4]. فكيف نشير بالإصبع إلى ما لا نعرفه؟

ومن جهة أخرى فتغنشتاين وصف الواقعة الأولية بأنها تركيبة من أشياء[5]، لكن عندما نريد أن نعرف ما هذه التركيبة، فإن الرسالة تجيب: «في الواقعة الأولية تترابط الأشياء بعضها ببعض كحلقات السلسلة»[6]. في الحقيقة - كما رأى آير - هذه ليست إجابة ولكنها قول غامض[7]. هذا الغموض الذي أشار إليه آير، كان سبباً في اختلاف آراء المهتمين وتضاربها حيث نذكر مثلاً: أن «هانتيكا» ذهبا بعد تحليلهما لبعض فقرات الرسالة خاصة ما تعلق منها بالأنا وحدية انتهيا إلى أن عبارة فتغنشتاين «أنا هو عالمي» تعبّر عن توحيد أشياء العالم بمعطيات التجربة على نحو ما قال به راسل من قبل، حيث قالا عن عملية توحيد العالم بالأنا: «إن

(1) Tractatus, O.C., 2.062.

(2) Idem. 2.071.

(3) Pears: Wittgenstein, O.C., p. 56.

(4) Notes Sur la Logique, O.C., p. 182.

(5) Tractatus, O.C., 2.1.

(6) Idem. 2.03.

(7) Ayer: Les Propositions Elémentaires dans le Tractatus, O.C., p. 420.

عملية التوحيد تلك تنتج من واقع أنه مهما كان أو مهما يكون الوضع الميتافيزيقي للأشياء البسيطة، فإن هذه الأخيرة يجب أن تظهر في تجربتي، حتى تكون خاصة بلغتي وبفكري»[1]. لكن هذا الرأي رفضه بيرس، وانتقد «هانتيكا» لتوحيدهما أشياء الرسالة بالمعطيات الحسية عند راسل، حيث رأى أن تحليل فتغنشتاين للأنا وحدية في الرسالة لم يكن مبنياً على المعطيات الحسية ولكنه كان مبنياً على الأنا[2]. كما أنه في سبيل بيان الاختلاف بين بساطة الأشياء في الرسالة وبساطتها عند راسل قال بيرس إن فتغنشتاين لم يستخدم مطلقاً معياراً تجريبياً للبساطة في الأشياء[3]. كما ذهب مالكولم إلى نفي أية صلة بين أشياء الرسالة وبين المعطيات الحسية، وذلك استناداً إلى أن: «أشياء الرسالة ثابتة بينما المعطيات الحسية مفترض فيها أن تكون «زائلة» إنها تتغير بسرعة، تأتي وتذهب»[4]. وفي هذا الاتجاه أيضاً نجد «هالر» ينتقد فتغنشتاين لأنه أبقى على وضع الأشياء البسيطة مفتوحاً في الرسالة، نافياً في ذات الوقت أن تكون الأشياء في الرسالة ذات طبيعة فيزيائية[5]... إلخ.

والرأي الذي يمكننا الخروج به من هذه الآراء المتضاربة، هو أن الأشياء في الرسالة لا يمكنها أن تكون معطيات حسية بالمعنى الذي قال به راسل، وهذا لعدة أسباب:

أ - رغم أن العلاقة بين اللغة وبين العالم هي بالنسبة لراسل وكذلك بالنسبة لفتغنشتاين فتغنشتاين هي علاقة إشارة لكن بالنسبة لراسل ذرات العالم هي المعطيات الحسية نشير إليها بواسطة ذرات اللغة التي هي أسماء الأعلام المنطقية أو أدوات الإشارة «هذا» و«ذاك»...إلخ[6] بينما في الرسالة لا نجد استخداماً لأدوات الإشارة على أنها أسماء أعلام.

ب - بالنسبة لراسل لكي نفهم عبارة لا يكفي أن توجد الأشياء التي تتحدث عنها تلك

(1) Hintikka, O.C., p. 80.
(2) Pears, D: La Pensée Wittgenstein, du Tractatus aux Recherches philosophiques, traduit de L'anglais par C. Chauviré, Aubier, 1993, p. 71.
(3) Idem. p. 74.
(4) Malcolm, N: Nothing is Hidden, Basil Blackwell, 1986. p. 10.
(5) Haller, R: Wittgenstein et le Physicalisme, in Wittgenstein et la Philosophie Aujourd'hui. O.C., pp. 358-366.
(6) Russell: The Philosophy of Logical Atomism, O.C., p. 222.

العبارة ولكن يجب أن نتعرف مباشرة على مكوناتها(1). بينما الأشياء البسيطة مفترضة في الرسالة من أجل تحديد المعنى حيث مسألة المعنى في الرسالة هي مسألة لغوية، وليس للإبستومولوجيا - كما قالت أنسكومب - ما تفعله بالنسبة للدلالة في الرسالة(2).

ج - لو كانت أشياء الرسالة معطيات حسية أو أشياء تجريبية لما كان هناك فارق بين الواقعة الأولية وبين الواقعة، إذ كلتاهما توجدان، لكن هذا مخالف لنص الفقرة 2 من الرسالة.

د - إن الصفات الداخلية للأشياء في الرسالة تمنع أن تكون الأشياء معطيات حسية، لأن الصفات الداخلية صفات منطقية قبلية، وهي ثابتة بينما معطيات راسل متغيرة وزائلة(3).

هذه بعض الجوانب التي تختلف بها أشياء الرسالة عن أشياء راسل، وهي ناتجة عن اختلاف جوهري بينهما في مقاربة مشكلة المعنى، فنظرية راسل في الأشياء قامت على النظر إلى السؤالين كيف نعرف وماذا نعني بأنهما سؤالان لا ينفصلان. بينما نظرت الرسالة إلى الأشياء على أنها مسألة لغوية صرفة ولا تتوقف على ما نعرفه عن الواقع. بل إننا نجد فتغنشتاين يبتعد كثيراً بأشيائه عن أشياء راسل، عندما يعطي لأشيائه بعض الصفات الداخلية التي هي ليست فقط مستقلة عن تجربتنا للعالم، ولكنها تستعصي بطبيعتها على اللغة، بحيث لا يمكن لنا التعبير عنها في قضايا ذات معنى، فكون الشيء بسيطاً هو صفة داخلية بالنسبة للشيء، وهذه الصفة يمكن فقط إظهارها لا قولها لأنها ليست واقعة.

ومن هذه الناحية فإن الصفات الداخلية أو الصورية للشيء أو للواقعة الأولية، تتعارض مع الصفات الخارجية، مثل ما يتعارض المتعالي مع الواقعي(4)، ولذلك فإن الصفات الصورية ليست مما يقال في اللغة ولكنها تنعكس في هذه اللغة، وما يظهر بنفسه في اللغة لا يمكن للغة أن تقول عنه شيئاً(5). ولكن صفات الشيء لا

(1) Idem. p. 201.

(2) Anscombe: An Introduction, O.C., p. 27.

(3) Cf, Russell: The Philosophy of Logical Atomism, Idem. p. 201.

(4) Granger: Invitation, O.C., p. 151.

(5) Tractatus, O.C., 4.1212.

تقتصر في الرسالة على إمكانات ارتباطه بأشياء أخرى في الواقعة الأولية، ولكنه موصوف أيضاً بأنه هو الثابت، وهو الموجود - أما المتحول فهو البناء المركب من أشياء[1].

3 - 1 - خاصية الثبات:

إذن فبالإضافة إلى أن الأشياء موجودة، فهي ثابتة، فالرسالة تماهي بين الموجود والثابت في الفقرة السابقة، حيث الأشياء لا تقبل التغير ولا تقبل الفناء. أما لماذا تكون الأشياء ثابتة، فذلك حتى تعطي العالم جوهراً ثابتاً، نقرأ في الرسالة قول فتغنشتاين: «الأشياء تشكل جوهر العالم»[2]، وقوله: «وهكذا لا يكون للعالم صورة ثابتة إلا إذا كان هناك أشياء»[3]. أما ما هي هذه الصورة الثابتة للعالم؟ فإننا نقول إن صورة العالم الثابتة ليست سوى النظام الذي تساءل عنه فتغنشتاين في كتابه الدفاتر، قائلاً: «هل يوجد مسبقاً نظام في العالم، وإذا كان كذلك ففيم يتمثل »[4]. والذي يجب أن يكون في العالم، حتى يقابل النظام الكائن في مستوى اللغة والذي تظهره لنا اللغة من خلال صورتها العامة. لكن افتراض صفة الثبات في الأشياء ليس فقط من أجل أن تستطيع اللغة أن تمثل العالم، ولكن الأهم من هذا أنها تمثله بطريقة واحدة لا تتغير وهي - كما سنرى لاحقاً - طريقة الرسم المنطقي. ولكي تستطيع اللغة أن تمثل نظام العالم بطريقة ثابتة وجب أن يكون العالم على نحو معين من النظام أو «الانتظام» Régularité، وهذا يتحقق برأي الرسالة بأن تعطى جميع الوقائع الممكنة إذا ما أعطيت جميع الأشياء، وهذا الانتظام نتعرّف عليه من خلال اللغة حيث في الصورة العامة للقضية، تعطى جميع القضايا الممكنة إذا ما أعطيت لنا جميع الأسماء. حيث يتم بناء القضايا الأولية بطريقة ماصدقية بواسطة الأسماء، ويتم بناء القضايا المركبة بنفس الطريقة بواسطة القضايا الأولية[5]. أما

---

(1) Idem. 2.0271.

(2) Idem. 2.021.

(3) Idem. 2.026.

(4) Carnets, O.C., (1/6/15).

(5) نظر فتغنشتاين إلى القضية الأولية على أنها دالة أسماء في الفقرة 4.24 قائلاً: «إني أكتب القضية الأولية كدالة أسماء، على الشكل: «ثا س»، «ف (س، ص)»» كما نظر إلى القضية المركبة على أنها دالة للقضايا الأولية في الفقرة 3.318 عندما قال: «إني أفهم القضية على غرار فريج وراسل على أنها دالة العبارات التي تحتويها».

لماذا يجب أن تكون للعالم صورة ثابتة؟ فإن الرسالة تقول إن ذلك من أجل أن تستقل القضية عن غيرها من القضايا في مجال المعنى، حيث تقول الرسالة: «لو كان العالـم مـن دون جوهـر، فإنـه ينتـج أن القضيـة لكـي يكون لها معنى فإن ذلك يتوقف على صدق قضية أخرى»[1]. ومعنى هذا أنه لو لم تكن الأشـياء ثابتة، لما كانت للأسماء في القضية دلالة، ولما استطاعت القضية أن تكون مستقلة بمعناها عـن قضيـة أو قضايـا أخـرى[2]. إذن نلاحـظ أن كل المجهود الذي بذله فتغنشـتاين فـي تهيئـة الأنطولوجيـا، مـن خـلال فكرة ثبات الأشـياء إنمـا كان الغرض منه ليس الأنطولوجيـا فـي ذاتهـا، ولكـن كان الغـرض هـو إقامـة المعنى بطريقـة منتظمة في القضايا الأولية، وبالنتيجة إقامة المعنى بطريقة منتظمة في كامل اللغة.

ولكن توجد نقطة غير واضحة في وصف الرسالة للشيء بأنه هو الثابت، وأن المركب هو المتغيّر، والغموض هنا يدفعنا إلى التساؤل مع أسامة عربي[3]، إذا كان الشـيء هو الثابت إذن كيف يحدث أن تركيبة الأشـياء هي المتغيّر؟ وكيف يؤدّي تحول الأشياء إلى حلقات في سلسـلة إلى التحول من الثابت إلى المتغيّر؟ هذه الصعوبة لم تعالجها الرسالة وهي تؤكد مرة أخرى رأي «هالر» في أن الرسالة أبقت وضع الأشياء مفتوحاً. لذلك ليس لنا أن نوضح هذه النقطة سوى بالاعتماد على تأويل فكرة فتغنشتاين في أن الأشياء ذات صفات داخلية وذات صفات خارجية، حيـث كمـا سـبق أن أشـرنا، الصفـات الداخليـة هـي صفات ضرورية لأنها تشـكل جوهر الشيء وتجعله ثابتاً. بينما الصفات الخارجية هي صفات عرضية وهي التي تجعله متغيراً. وهذا ما عبّر عنه فتغنشـتاين في الفقرة 2.0131 بالقول: «البقعة في مجـال الرؤيـة بالتأكيـد ليسـت فـي حاجة لأن تكون حمـراء، ولكنها في حاجة إلى أن تكون ذات لون معين».

وانطلاقاً من هذا يمكننا تفسير ثبات الشيء وتغيّر الواقعة، حيث يكون الشيء ثابتاً من جهة إمكانية وروده في واقعة أولية، أي – حسب المثال – أن تكون البقعة

---

(1) Tractatus, 2.0211.

(2) فكرة استقلال القضية بمعناها عن صدق قضية أخرى، ستكون من بين أهم النقاط التي سيتراجع عنها فتغنشتاين في مرحلة ما بعد الرسالة، حيث – كما سنرى لا حقاً في كتاب ملاحظات فلسفية – أصبحت القضية تؤخذ على أنها عنصر في نسق، وليست شيئاً مستقلاً.

(3) Arabi, O: Wittgenstein, Langage et Ontologie, Librairie Philosophique, Vrin, 1982, p. 57.

ذات لون معين بينما يكون متغيراً إذا ورد في واقعة Fait، كأن تكون تلك الواقعة حمراء مثلاً. وهكذا باختصار يكون الشيء ثابتاً من حيث إمكانية دخوله في الواقعة الأولية، ويكون متغيراً عندما تتحقق فيه صفة خارجية أو يدخل في علاقة خارجية مع شيء آخر أو مع أشياء أخرى في الواقعة. وهكذا نجد أن الشيء المنظور إليه من زاوية الإمكان المنطقي يكون ثابتاً والمنظور إليه من زاوية معرفية فإنه يكون متغيراً. وفتغنشتاين كان مهتماً بالنظر إلى الأشياء في الرسالة من الزاوية الأولى.

هذا المفهوم الذي أعطيناه للشيء في الرسالة، لا يلتقي مع معطيات راسل الحسية إلا في ظاهره، أي في صفاته الخارجية، لكنه يختلف عنها من جهة صفاته الداخلية، فالصفات الداخلية ليست موضوعاً للمعرفة، لأنها ليست وقائع، بينما معطيات راسل الحسية ليس فيها صفات داخلية، ولكنها هي ذاتها صفات خارجية يسمّيها راسل بـ "الكيفيات المتصاحبة" Compresence Qualities: ويقصد بها الكيفيات التي توجد في نقطة من الزمان والمكان فمظاهر الطاولة من لون وصلابة وغيرها هي كيفيات متصاحبة، وهي التي نعرفها بطريقة مباشرة، وليست الطاولة، حيث قال راسل: «إن تجربتنا تنصب على الكيفيات وليس على الأشياء التي لها تلك الكيفيات»[1]. لكن صفات الشيء الداخلية وهي الصفات الأساسية في الرسالة صفات ثابتة، ولازمانية، فالرسالة تقدم لنا عالماً - وصفه بوفريس متبعاً فافرهولد - بأنه عالم سنيماتوغرافي لا مجال فيه للاستمرارية ولا للحركة، عالم بلا أحداث وبلا تاريخ[2].

إن فهم ثبات الشيء وتغير الواقعة - على النحو السابق - له أهمية كبيرة، فهو فضلاً عن أنه لا يتعارض مع نص صريح في الرسالة، فإنه يزيل الغموض بالإجابة عن أكثر من تساؤل في أنطولوجيا الرسالة؛ فزيادة على أنه أزال الغموض الذي أثاره أسامة عربي حول ثبات الشيء وتغير الواقعة، بالقول إن الشيء ثابت بصفاته الصورية الأساسية، ومتغير بصفاته العرضية. كما أنه يزيل الغموض في جوانب أخرى، منها كيف نتعرف على الشيء في الرسالة؟ الإجابة هي أننا نتعرّف عليه بطريقة منطقية من خلال الأسماء في اللغة، فنحن لا نعرفه (حسياً) من خلال

(1) Russell, B: Signification et Vérité, Traduction de P. Devaux, Flammarion 1969, p. 113.

(2) Bouveresse: Wittgenstein, la Rime et la Raison, O.C., p. 47.

صفاته الخارجية ولكننا نعرفه منطقياً من خلال كل صفاته الداخلية[1]. ونعرفه منطقياً بمعنى أننا نعرفه قبلياً من خلال الأسماء في اللغة. ومن ناحية أخرى إن فهم الشيء على أنه ثابت داخلياً ومتغيّر خارجياً، أو يكون ثابتاً كإمكان منطقي ومتغيّر كواقعة فعليـة، يجعلنـا نـدرك أن الاختـلاف بيـن الواقعة الأولية وبيـن الواقعة هو فرق بين الإمكان وبين الوجود. كما أن ذلك الفهم يزيل الغموض في جانب آخر في طبيعة الأشياء والوقائع ألا وهو المشكل المتعلق بخاصية البساطة.

3 - 2 - خاصية البساطة:

زيـادة علـى صفتـي الموجـود والثابـت، فإن فتغنشـتاين يضيـف له صفة أخرى بالقول إنه بسيط[2]. أما من أين تنبع بساطة الشيء، فإن فتغنشتاين يقول إن: «الأشياء تكون جوهر العالم، ولذا فمن المحال أن تكون مركبة»[3]. واضح من هذه الفقرة أن بسـاطة الأشياء مرتبطة بجوهر العالم، وأن يكون للعالم جوهر هذا ليس واقعة تجريبية. ولكنه ضرورة منطقية، لذلك فإن بساطة الشيء ليست نابعة من التجربة، ولكنها نابعة من ضرورة منطقية يقول فتغنشـتاين: «يبدو أن فكرة البسـاطة نجدها منـذ الوهلـة الأولـى متضمنـة فـي فكرة التركيب وفـي فكرة التحليل... ونتحقق من وجود الشيء البسيط - قبلياً - كضرورة منطقية»[4]. والمقصود أن البساطة مستقلة عن التجربة، بمعنى أنها مستقلة عن التحقق الفعلي لأية واقعة أولية. إنها بذلك لا تملك صفات محددة تجريبياً: يمكننا القول «بطريقة ما إن الأشياء لا لون لها».

فوجود أشياء بسيطة ضرورة منطقية، بينما الوجود الفعلي للوقائع الأولية شيء ممكن. والضروري لا يتوقف على الممكن أو على العرضي. ومن ثم فإن مسألة بسـاطة الأشـياء لا علاقة لها بالواقع التجريبي، ولكن فتغنشـتاين يقدمها على أنها مسـألة تخصّ فقط المنطق والتحليل والمعنى. حيث يقول فتغنشـتاين في الدفاتر: «الشـيء البسيط بالنسـبة إلينا موجود إنه الشـيء الأكثر بساطة الذي يمكننا معرفته، الأكثر بساطة الذي يمكن للتحليل أن يصل إليه أنه يكفي أن يظهر... كمتغير في

(1) Tractatus, O.C., 2.02.

(2) Idem. 2.021.

(3) Carnets, O.C., (14/6/15).

(4) Tractatus, Idem. 2.0232.

قضايانا. ها هو الشيء البسيط الذي نقصده ونبحث عنه»[1]. ومن ناحية منطقية ليس كل متغير بسيط، ولكن ما قصده فتغنشتاين بقوله في قضايانا هو القضايا الأولية، التي هي وحدها التي تحتوي على متغيرات فردية، كأن نقول (س ع ص) حيث س وص متغيران فرديان، أي أن القيم التي يأخذانها هي أفراد... إلخ.

إن تأسيس فتغنشتاين بساطة الأشياء على المنطق بعيداً عن التجربة، جعل أشياءه مختلفة عن أفراد راسل، وهي المعطيات الحسية مثل مظاهر الطاولة من لون، شكل، صلابة... إلخ وهذه المعطيات هي أبسط ما يصل إليه التحليل عند راسل[2]. هذا الفارق الهام بين الأساس المنطقي للبساطة عند فتغنشتاين وبين الأساس التجريبي للبساطة عند راسل أدى - كما سبق أن أشرنا إليه - إلى فارق آخر لا يقل أهمية هو أن أشياء الرسالة ثابتة بينما معطيات راسل زائلة وعابرة. فالفرد عند راسل هو الذي يدوم لفترة قصيرة من الزمن[3].

وإذا لم تكن أشياء فتغنشتاين معطيات حسية، فإنها يجب أن تكون مولودة في الذهن[4]. وهي تدخل في تكوين الوقائع باستقلال عن تجربتنا، ونحن نعرف أن تلك الأشياء بسيطة فقط لأن الأسماء التي تدل عليها هي علامات بسيطة. وبساطتها هي صفة ثابتة وليست متغيرة لأن المعنى لكي يكون محدداً يجب أن يكون للتحليل حد ينتهي إليه[5]، والأشياء البسيطة هي حد التحليل. وبساطة الشيء - من جهة أخرى - هي صفة داخلية، وليست صفة خارجية ومن ثم ليست مما يمكننا التعبير عنها، لأنها ليست واقعة موجودة في العالم ولكنها - كما يرى غرانجي - ذات طبيعة متعالية[6] وهذا هو ما قصده فتغنشتاين حين قال: السؤال: «هل توجد أشياء بسيطة؟ لا زال يوحي بأنه سؤال ذو معنى مع أنه يجب أن يكون بلا معنى»[7].

---

(1) Carnets, O.C., (11/5/15)

(2) Russell, B: Problèmes de Philosophie, traduction de Guillemen, 17ème ed., 1972, Payot, France, p. 55.

(3) Russell: The Philosophy of Logical Atomism, O.C., p. 201.

(4) Huntings, G: The World and Language in Wittgenstein's Philosophy Macmillan Press, 1988, p. 24.

(5) Tractatus, O.C., 3.25.

(6) Granger: Invitation, O.C., p. 151.

(7) Carnets, (5/5/15).

4 - الشيء والواقعة:

إذا كان العالم من منظور الرسالة هو عالم ذري، فإن هذا لا يعني أنه يتألف من ذرات مستقلة، فالعالم في الرسالة له جانبان - كما يرى بلاك - جانب ذري وجانب «عضوي» Organic[1]. وهذا الجانب العضوي في العالم لا يقل أهمية عن الجانب الذري، وهو فضلاً عن أنه يعطي للعالم نظامه المنطقي المنشود، فإن نظرية الرسم المنطقي - كما سنرى - تجعل المعنى في القضية متوقفاً على قيام علاقة معينة بين الشيء والواقعة، وإلا فلن يكون للقضية معنى[2].

ومن جهة أخرى إن التساؤل عن طبيعة العلاقة بين الشيء والواقعة هو تساؤل عن علاقة الشيء بصفاته، هذا التساؤل هو هل الشيء هو صفاته أم أنه غير صفاته؟ والجواب عن هذا التساؤل هو إذا أمكن للشيء أن يوجد بمعزل عن الواقعة الأولية كانت ذاته غير صفاته أما إذا لم يكن بإمكان الشيء أن يوجد بمعزل عن الواقعة، كان ذلك معناه أن الشيء هو عين صفاته لننظر في نصوص الرسالة التالية: تقول الرسالة: «إنه لمن جوهر الشيء أن يكون مكوناً ممكناً لواقعة أولية ما»[3]. وتقول أيضاً: «كما أننا لا نستطيع أن نتخيل الأشياء المكانية خارج المكان، ولا الأشياء الزمانية خارج الزمان، فكذلك لا يمكننا أن نتخيل شيئاً خارج إمكان ارتباطه بأشياء أخرى»[4]. وإمكان دخول شيء ما في تكوين الوقائع الأولية تقول الرسالة هو صورة ذلك الشيء[5]. وتقول أيضاً: «فلو عرفت شيئاً ما فإنني كذلك أعرف جميع إمكانات دخوله في الوقائع الأولية (وكل إمكان من هذه الإمكانات لا بد أن يكون كامناً في طبيعة الشيء ذاته) ومحال بعدئذ أن نقع على أي إمكان جديد»[6].

واضح من النصوص السابقة أن الشيء لا يتخيل خارج إمكان ارتباطه بأشياء أخرى في الواقعة الأولية. بل يبدو أن فتغنشتاين أراد أن يقول إن الشيء ليس سوى هذه العقدة من الوقائع الممكنة التي يمكن له أن يرد فيها. وعلى هذا النحو

---

(1) Black: A Companion, O.C., p. 10 & 28.

(2) المعنى في القضية مرتبط بعملية التمثيل، والتمثيل لا يكون إلا إذا كانت هناك بنية مشتركة بين القضية والواقعة، وبما أن الشيء بسيط فليس له بنية، لذلك فلا يمكن تمثيله خارج الواقعة.

(3) Tractatus, 2.011.

(4) Idem. 2.021.

(5) Idem. 2.0141.

(6) Idem. 2.0123.

يمكننا أن نفهم ما قالته الرسالة من أن: «الأشياء لا لون لها»[1] على أنها لا تعني أن الأشياء ليست بلا ألوان إطلاقاً (لأن هذا سيكون مخالفاً لقول الرسالة إن للأشياء صفات خارجية) ولكن بمعنى أن الشيء يكون عارياً عن أي صفة وهو خارج بعض التراكيب التي يجب أن يكون جزءاً منها والخلو من أية صفة ليس المقصود منه الصفات الخارجية، ولكن المقصود هو جميع الصفات، لأن فتغنشتاين لم ينفِ عن الشيء صفة بعينها. وبناء عليه فإنه لا شيء يكون من دون الواقعة.

ومن هنا نفهم قول فتغنشتاين فلو عرفت شيئاً ما فإنني كذلك أعرف جميع إمكانات دخوله في الوقائع الأولية، على أنه يعني أن ذات الشيء ليست سوى إمكانات دخوله في الوقائع الأولية أي أن ذاته مطابقة لصفاته، أو هي عين صفاته. وفي هذه النقطة أبدى السيد «غريفين» ملاحظة هامة عندما قال إن أشياء فتغنشتاين لا ينبغي خلطها بتصور أرسطو للجوهر الأول حيث إن أشياء الرسالة هي صفات - ليس بمعنى أنها هي التي تحمل الصفات -، ولكن بمعنى أنها هي التي تقوم مقام الصفات[2].

وإذا كان الشيء هو إمكانية التشكل في الوقائع الأولية الممكنة، وإذا كانت إمكانية التشكل هي صفة داخلية أو صورية، فإن الشيء عند فتغنشتاين لن يكون سوى هذه الصفة أو تلك. ولن تكون أشياء فتغنشتاين جواهر وأعراضاً، ولكنها عبارة عن صور كل صورة منها هي واقعة أولية ممكنة. وعند هذه النقطة فبقدر ما ابتعد فتغنشتاين عن أرسطو بقدر ما اقترب من راسل - وإن كان هذا التقارب محدوداً - إذ سبق لراسل أن رفض أن يكون هناك جوهر وراء صفاته، حيث قال إن الشيء ليس سوى مجموع مظاهره[3]. لكن مظاهر الشيء عند راسل هي مظاهر تجريبية، بينما صور الشيء عند فتغنشتاين هي صفات صورية تتجاوز - برأي فندلاي - أي شيء محسوس أو متخيل، إنها بلا ألوان وبلا كيفيات[4]. وهكذا نجد أن المساحة الفكرية التي تلتقي فيها أشياء فتغنشتاين بأفراد راسل أقل بكثير من المساحة الفكرية التي يختلفان فيها. فلكل منهما منطلقه الفكري الذي يختلف به

(1) Idem. 2.0233.
(2) Griffin. O.C., p. 71.
(3) Russell: Signification et Vérité. O.C., p. 113.
(4) Findlay, O.C., p. 59.

عن الآخر. فبينما يفترض فتغنشتاين وجود أشياء بسيطة من أجل أن تكون الأسماء ذات دلالة، والقضايا ذات معنى، أي أنه يجعل المعنى في اللغة هو الذي يحدّد نوع الأنطولوجيا، فإن وجود الأشياء بالنسبة لراسل لا علاقة له بالمعنى، ولكن معرفتنا بتلك الأشياء هي التي تحدّد المعنى في اللغة. حيث يقول: «كل قضية نفهم معناها ينبغي أن تتألف من مكونات نعرفها مباشرة»[1].

ولأن المعنى هو الذي يحدّد نوع الأنطولوجيا في الرسالة، فلكي يكون هذا المعنى تام التحديد يجب أن توجد أشياء وأن تكون تلك الأشياء بسيطة. وبما أن بساطة الأشياء مفترضة أصلاً من أجل تحديد المعنى، فإن فتغنشتاين أراد أن يخضع المعنى في الرسالة إلى أقصى درجة من التحديد. وعلى هذا كانت بساطة الأشياء في الرسالة بساطة مطلقة وليست بساطة نسبية، فقد رأينا أن أشياء الرسالة ليست جواهر ولكنها صفات، مما يعني أنها لا تقبل مزيداً من التحليل، لأن قبول مزيد من التحليل يعني أن الغموض لا زال قائماً. لهذا وجب أن يكون التحليل تاماً بنظر الرسالة[2]. ولن يكون التحليل كذلك إلا إذا كانت الأشياء بسيطة بساطة مطلقة.

لكن يبقى أن بساطة الشيء مع أنها مفروضة منطقياً، إلا أنها ليست منطقية، حيث فكرة البساطة عند فتغنشتاين لها معنيان: معنى منطقي مرتبط بالمعنى في اللغة، ومعنى ميتافيزيقي مرتبط بجوهر العالم. والمعنيان متمايزان، حيث يكون الشيء بسيطاً ميتافيزيقياً بينما تكون الواقعة بسيطة منطقياً[3]. وتتضح هذا المسألة إذا نقلناها إلى مستوى اللغة، حيث نجد أن أبسط وحدة منطقية في اللغة ليست الاسم (لأن الكلمة المفردة لا تفيد معنى) ولكنها القضية الأولية. بمعنى أنها أبسط وحدة ذات معنى في اللغة. والواقعة تكون بسيطة منطقياً لأنها أبسط وحدة تمثلها تلك القضية الأولية.

لكن هنا يطرح سؤال آخر، كيف تكون الواقعة الأولية بسيطة مع أنها معرّفة في الفقرة 2.01على أنها ارتباط أشياء؟ ألا يعني هذا أنها تقبل التحليل إلى الأشياء التي تتكوّن منها؟ هذا السؤال مبني على سوء فهم غرض التحليل في الرسالة، صحيح أن التحليل يجب أن يصل إلى أقصى نقطة ممكنة حتى يكون تاماً، ولكنه

(1) Russell: On Denoting, O.C., pp. 55-56.

(2) Tractatus, O.C., 3.25.

(3) Ghodbane, O.C., p. 16.

ليس غاية في حد ذاته، وإنما وسيلة لإقامة المعنى في اللغة، أو بتعبير أدق إقامة المعنى في القضية الأولية التي هي المصدر الوحيد للمعنى في اللغة كلها بحسب مبدأ الماصدقية. فالقضية الأولية هي أبسط وحدة لغوية ذات معنى برأي الرسالة، وحتى تكون ذات معنى وجب أن تمثل حالة في العالم، هذه الحالة لا يمكن تمثيلها إلا إذا كان هناك تشابه بينها وبين القضية الأولية، هذا التشابه هو البنية المنطقية. هذه البنية ما هي إلا ترتيب معين لبعض الأشياء ولبعض الأسماء. وحفاظاً على هذه البنية المشتركة التي لا يتحقق المعنى في القضية من دونها، نظر فتغنشتاين إلى الواقعة على أنها أبسط ما ينحل إليه العالم. والوقائع في الرسالة بسيطة بدرجة واحدة، هي بساطة مطلقة، وليس في الوقائع ما هو أقل بساطة أو أكثر بساطة من غيره على نحو ما ذهب إليه راسل حين اعتبر الواقعة «هذا أبيض» أكثر بساطة من الواقعة «هذا فوق ذاك»[1].

ويتبيّن مما سبق أن الفرق بين الواقعة الأولية وبين الواقعة لا يمكنه أن يكون فرق في درجة البساطة، بما أن الوقائع كلها من نوع واحد، ولكن الفرق الحقيقي يكمن في أن الواقعة الأولية هي مجرد إمكان أو هي وجود بالقوة، بينما الواقعة هي تحقق ذلك الإمكان أو هي وجود بالفعل. وما احتياج فتغنشتاين إلى النوعين في الرسالة إلا لكي يقيم المعنى في القضية على الإمكان المنطقي للواقعة الأولية، بينما يقيم الصدق في القضية على التحقق الفعلي لتلك الواقعة الأولية، أي على الواقعة.

هكذا نلاحظ - مرة أخرى - أن الضرورات اللغوية أو المنطقية هي التي فرضت نوع الأنطولوجيا في الرسالة، فالمنطق يعتني بكل شيء يتعلق بالمعنى في اللغة، حيث لا يفرض فقط أن يكون العالم مؤلفاً من وقائع لا من أشياء، ولكنه يفرض أنْ تكون هذه الوقائع بسيطة. كل هذا من أجل أن يكون المعنى تاماً في اللغة. لذلك فإن المشكلات الأنطولوجية من وجهة نظر الذرية المنطقية يمكن تحليلها على أنها مشكلات لغوية، وهذا ما أراد أن يبيّنه فتغنشتاين في الرسالة وهذا ما سنبينه - في الفصل الموالي - من خلال نظرية الرسالة في الأسماء والقضايا الأولية.

(1) Russell: The Philosophy of Logical Atomism, O.C., p. 198.

الفصل الخامس

مفهوم القضية الأولية

إن الأنطولوجيا التي انتهى إليها التحليل في الرسالة، والتي تمثلت في كثرة من الأشياء البسيطة توجد فقط في شكل وقائع بسيطة، لكي يتم إظهار تلك الأنطولوجيا، أو لكي يتم رسمها بوضوح لا بد من لغة تتألف من قضايا تقبل التحليل إلى قضايا بسيطة تتألف من أسماء بسيطة لا تدل على أشياء إلا من خلال تلك القضايا البسيطة. هذه الصورة التي يجب أن تكون عليها اللغة عرضها فتغنشتاين ابتداء في صورة تساؤل قائلاً في كتابه الدفاتر: «هل بإمكاننا أن نتساءل إذا كان لعملية التحليل حد، وفي هذه الحالة ما هو هذا الحد؟»[1]. والحد الذي تنتهي عنده عملية التحليل هو القضية البسيطة أو القضية الأولية، لأنها تتألف من أسماء تدل مباشرة على أشياء بسيطة في الواقع.

لهذا فإن نظرية فتغنشتاين في اللغة تعطي للقضية الأولية موقعاً متميزاً، بحيث لا تعد هذه الأخيرة فقط نموذجاً للمعنى التام التحديد في اللغة، ولكنها تعد الضامن الوحيد للمعنى والصدق لباقي القضايا في اللغة. حيث تحتل القضية الأولية موقعاً وسطاً في اللغة، الشيء الذي يجعلها تعمل كهمزة وصل بين العلامات الأكثر بساطة في اللغة أي الأسماء وبين العلامات الأكثر تركيباً في اللغة أي القضايا المركبة أو دوال الصدق. وهذا الموقع الوسط عبّر عنه فتغنشتاين بقوله عن القضية الأولية إنها دالة أسماء[2] من جهة، وقوله عنها إنها إجراء صدق للقضايا المركبة[3] من جهة ثانية. لذلك فإنها تؤدي دوراً مزدوجاً في فلسفة اللغة في الرسالة من حيث إنها تشكل السياق الذي يؤدي من خلاله الاسم دوره الدلالي. فالاسم لا يدل إلا وهو مستخدم في سياق القضية[4]. ومن حيث إنها هي المصدر الوحيد للصدق والكذب في اللغة لأنها الوحيدة التي يمكننا مقارنتها بالواقع. أي باختصار – وكما

(1) Carnets. O.C.. (9/5/15).

(2) Tractatus. O.C.. 4.24.

(3) Idem. 5.54.

(4) Idem. 3.3.

قال بوفريس - فإن كل ما نقوله في اللغة نقوله بواسطة القضايا الأولية[1].

أولاً - أسباب افتراض القضية الأولية:

على الرغم من هذه الأدوار الهامة وغيرها التي تؤديها القضية الأولية في اللغة في الرسالة فإن موقف فتغنشتاين كان غامضاً بخصوص ما أسماه قضية أولية، إذ لم يعط مثالاً واحداً عنها واتخذ موقفاً شبيهاً بذلك الذي وقفه تجاه الوقائع الأولية. وهو ما أدى إلى جعل نظريته في القضايا الأولية صعبة الفهم إذا ما قورنت بنظرية راسل في القضايا الذرية والذي ربط حديثه عن دورها في اللغة بأمثلة كثيرة من الواقع، ومن أمثلة راسل: «هذا أبيض» و«هذا فوق ذاك»[2]. لكن فتغنشتاين صادر على وجودها، مثلما صادر على وجود الوقائع الأولية. وهنا يجدر بنا أن نتساءل ما هي أهداف فتغنشتاين من المصادرة على وجود القضايا الأولية في اللغة؟ وما هي انعكاسات هذه المصادرة على طبيعة القضية الأولية ذاتها؟

1 - من أجل أن يكون للتحليل حد:

يقول فتغنشتاين في الرسالة: «للقضية تحليل كامل واحد وواحد فحسب»[3]. والتحليل الكامل للقضية معناه الوصول إلى قضية لا تقبل مزيداً من التحليل، أو على حدّ تعبير راسل إلى قضية لا تحتوي على أجزاء تكون هي ذاتها رموزاً[4]. فعلى سبيل المثال القضية: سقراط فيلسوف مثالي، ليست كاملة التحليل، لأنها تقبل مزيداً من التحليل على الأقل إلى القضيتين: سقراط فيلسوف وسقراط مثالي. أما أن التحليل واحد فإن فتغنشتاين يقصد به أن كل أنواع القضايا الأخرى في اللغة بما في ذلك قضايا لغتنا العادية تقبل الرد إلى القضية الأولية. الشيء الذي يجعل القضية الأولية عند فتغنشتاين لا تشكل حداً فقط للتحليل ولكنها الحد الوحيد للتحليل.

وفي ظل مبدأ الماصدقية تكون كل قضايا اللغة - ما عدا القضايا الأولية - هي دوال صدق استناداً إلى قول فتغنشتاين: «إني أفهم القضية على غرار فريج

(1) Bouveresse: Wittgenstein et les Sortilèges du Langage, O.C., p. 131.

(2) Russell: The Philosophy of Logical Atomism, O.C., p. 186.

(3) Tractatus. O.C., 3.25.

(4) Russell: Idem, p. 185.

وراسل كدالة صدق للعبارات التي تحتويها»[1]. لهذا تكون «القضية الأولية - على حدّ تعبير هوتوا - مطلباً تحليلياً قبلياً لمفهوم دالة الصدق»[2]. حيث لا تكون الدالة دالة إلا إذا توفر مجموع حججها مسبقاً فالصيغة «س إنسان» لا تكون دالة إلا بالنظر إلى وجود الحجج التي هي: زيد إنسان أحمد إنسان... إلخ. ومن هنا نلاحظ مدى الارتباط بين مبدأ الماصدقية وبين التحليل، بما أن القضايا المركبة لا تقول أكثر مما تقوله القضايا الأولية المكونة لها، حيث إن الثوابت المنطقية لا تمثل شيئاً فمعنى هذا أن تحليل القضايا المركبة يمكنه أن يتم بطريقة موضوعية ومن دون تزييف برد تلك القضايا إلى القضايا الأولية المكونة لها. ومن الناحية المنطقية يفترض في القضية التي تكون حداً للتحليل أن تكون هي ذاتها غير قابلة للتحليل. لهذا ينظر فتغنشتاين إلى القضية الأولية على أنها قضية غير قابلة للتحليل أو محللة تماماً، لأنها تتمثل في الارتباط الأخير للعلامات البسيطة أو للأسماء[3]. حيث لا تحتوي القضية الأولية على أجزاء تكون هي ذاتها قضايا. وبهذا المعنى فقط تكون تامة التحليل.

وهكذا تكون القضية الأولية هي الصورة الوحيدة للقضية التامة التحليل حقيقة، ومن ثم يصبح وجود القضية الأولية في لغة معينة علامة على أن هذه اللغة هي لغة محللة تماماً. واللغة المنطقية النظرية التي عرضها فتغنشتاين في الرسالة مثال عن هذه اللغة، حيث بنيت أساساً على القضايا الأولية التي تتألف فقط من أسماء بسيطة تدل مباشرة على أشياء في الواقع. ومن هذه الناحية فإن إمكان القضايا الأولية في الرسالة دفع فتغنشتاين إلى أن يصادر على وجود الأسماء كمطلب قبلي للقضية التامة المعنى. حيث قال: «مطلب العلامات البسيطة هو مطلب تحديد المعنى»[4].

وقد لجأ فتغنشتاين إلى المصادرة على الأسماء ومن ثم على القضايا الأولية من أجل إقامة المعنى في اللغة، على أساس أنه لو لم نصادر عليها لما قامت هناك علاقة بين اللغة والعالم، ولما أمكننا بالتالي تحديد المعنى في اللغة. ففي

(1) Tractatus, Idem. 3.318.
(2) Hottois, O.C., p. 19.
(3) Tractatus, O.C., 3.201 & 4.22.
(4) Idem. 3.23.

لغة ليس فيها قضايا أولية يقول فتغنشتاين: «إن قضية معينة يمكنها فعلاً أن تحيل إلى قضايا أخرى، وهذه الأخيرة من جديد إلى قضايا أخرى. ولكن من أجل الانتهاء يجب أن نصل إلى قضايا بدلاً من أن تشير أيضاً إلى قضايا أخرى، فإنها تشير إلى الواقع. إذا صارت الأمور بطريقة أخرى فإنه لا قضية يمكن تحقيقها، ولن تكون إذن أية علاقة بين اللغة وبين العالم»[1]، حيث إن افتراض وجود قضايا أولية في نظر فتغنشتاين يجنبنا الوقوع في التراجع إلى ما لا نهاية. ويمكننا أن نوضح فكرة فتغنشتاين بالمثال الآتي: إذا أخذنا العبارة «المكنسة في الركن» مثلاً فإنه لكي تحدد معنى تلك القضية يجب أن نحللها. وهكذا نبدأ بتحليل الوصف «المكنسة» إلى أوصاف أكثر تحديداً، حيث نقول إن (المكنسة) يمكن أن نحللها إلى الآتي: أ - العصا، ب - الفرشاة. ومن هذا التحليل نصل إلى القضية (2)، والتي تتكون من قضيتين جزئيتين: أ - العصا في الركن. ب - الفرشاة في الركن. حيث معنى القضية «المكنسة في الركن» يستند إلى صدق القضية الثانية، ولكن القضية الثانية بدورها تحتوي على أوصاف «العصا» و«الفرشاة». إذن لكي نحدد معنى القضية الأولى انتهينا إلى القضية الثانية والتي تحتاج هي بدورها إلى تحديد معناها. ولذلك نمضي إلى القضية الثانية والتي تحتاج هي أيضاً إلى تحديد معناها، ولذلك نمضي إلى قضية ثالثة فإذا كانت هي بدورها مشتملة على أوصاف لانتهينا إلى قضية رابعة وهكذا إلى ما لا نهاية[2]. وهكذا نرى وجه الضرورة في مصادرة فتغنشتاين على وجود قضايا أولية في اللغة. فأن يكون التحليل بلا حد ينتهي إليه، معناه أن اللغة غير محددة المعنى.

وتكون القضية الأولية حداً أقصى للتحليل من وجهة نظر الرسالة، لأنها تمثل أبسط صورة منطقية ممكنة للقضية، وهذه الصورة تنتج - كما أشرنا - عن الارتباط النهائي للأسماء في تلك القضية، حيث يقول فتغنشتاين: «ولكن إذا دفعنا تحليلنا إلى أبعد حد، فإنه يجب أن ينتهي إلى النقطة حيث تكون الصور القضوية ليست مؤلفة من صور قضوية أكثر بساطة. يجب علينا أن نصل في نهاية المطاف إلى الارتباط النهائي للحدود، الارتباط المباشر الذي لا يمكننا حله دون أن نحطم

(1) Wittgenstein et le Cercle de Vienne, App. B, O.C., p. 231.

(2) Griffin, O.C., p. 68.

الصورة القضوية على النحو الذي هي عليه»[1].

ومن هنا فإن النقطة التي ينتهي عندها التحليل، هي النقطة التي يمكننا عندها المحافظة على صورة القضية، فإذا كانت لدينا العبارة: «هذه بقعة لون حمراء دائرية»، فإن هذه العبارة تحتوي على أكثر من صورة قضوية، حيث يمكننا تحليلها إلى صورتين قضويتين وهما: هذه بقعة لون حمراء، وهذه بقعة لون دائرية. وكل من هاتين القضيتين تتألفان مما أسماه فتغنشتاين الارتباط النهائي للحدود، وهذه الحدود في القضية الأخيرة مأخوذة من دون ارتباط هي: هذه بقعة، لون، دائرية، وهي أربعة حدود، ولا تشكل قضية وهي متفرقة، كما أنها لا تشكل قضية إلا إذا رتبت بطريقة معينة، أي إلا إذا كانت ذات بنية معينة. فالقضية عند فتغنشتاين ليست مجرد خليط من الكلمات ولكنها مبنية Articulée[2] أي أنها ذات بنية معينة، ومن خلال هذه البنية فقط تكون ذات معنى أو تكون معبّرة. إذن بالرغم من أن عملية التمثيل تكون دقيقة بقدر ما تكون القضية محللة، إلا أن فتغنشتاين يرفض أن يضحي بصورة القضية في سبيل مزيد من الدقة في التمثيل، لأن التحليل ينبغي أن يتوقف حيثما شعرنا أنه لو تقدمنا خطوة أخرى في عملية التحليل لما بقيت لدينا قضية ولصارت مجرد خليط من أسماء[3]. لهذا السبب جعل فتغنشتاين أبسط صورة قضوية ممكنة أي صورة القضية الأولية هي الحد الذي يتوقف عنده التحليل، وهذا لعدة أسباب:

أ - لأن المضي بالتحليل إلى أبعد من صورة القضية الأولية يؤدي إلى حل الارتباط النهائي في تلك القضية، حيث تتحول تلك القضية إلى مجرد خليط من أسماء، وبذلك لن تشكل استعمالاً نظمياً للأسماء، وبالنتيجة لن تكون للأسماء دلالة. فالأسماء لا تكون لها دلالة - كما رأينا - إلا في سياق القضية. ولهذا فإن اعتبار فتغنشتاين صورة القضية الأولية هي الحد الذي يتوقف عنده التحليل، إنما كان بهدف الإبقاء على الاستعمال النظمي الذي توفّره القضية الأولية وهو السبيل الوحيد الذي يجعل للأسماء دلالة.

---

(1) Wittgenstein, L: Quelques Remarques Sur la Forme Logique, Traduit de L'Anglais de E. Rigal, T.E.R, 1985, p. 16.

(2) Tractatus, O.C., 3.141.

(3) سنرى في الفصل القادم أن مجموعة أسماء منفصلة لا يمكنها أن ترسم واقعة، ولكنها تفعل ذلك فقط في داخل قضية، أي ترتيباً معيناً لتلك الأسماء، وهو ما يسميه فتغنشتاين بنية.

ب - بما أن الأشياء لا توجد إلا من خلال الوقائع، فإنه لا يمكن تمثيلها إلا من خلال قضايا، فالأسماء المفردة لا يمكنها أن تمثل واقعة. لأنه لكي تستطيع تلك الأسماء أن تمثل هذه الواقعة لا بد أن تشترك معها في البنية المنطقية. وبما أن الأسماء بسيطة فإنها فاقدة لكل بنية منطقية، ومن ثم فإنها تكون فاقدة لما يؤهلها لكي تمثل واقعة. لذلك فإن اعتبار فتغنشتاين القضية الأولية قضية تامة التحليل إنما كان ليس فقط من أجل أن يكون المعنى تاماً في اللغة ولكن من أجل الحفاظ على مصدر هذا المعنى أيضاً ألا وهو البنية التي تشترك فيها القضية الأولية مع الواقعة الأولية التي تقابلها.

ج - إن وضع فتغنشتاين حد التحليل عند القضية الأولية، إنما كان بهدف إبعاد التحليل عن أن يكون تزييفاً[1]. حيث إن القضية تحتوي على بنية أي تحوز ترتيباً معيناً لعناصرها فإذا حللناها إلى عناصرها فإنها تفقد ذلك الترتيب ولا يبقى منها سوى الكثرة المنطقية أي الأسماء وبهذا يكون التحليل تزييفاً لما يحلله. لذلك اختار فتغنشتاين أن يضع حداً للتحليل عند النقطة التي لو ذهب أبعد منها لما أبقى للقضية الأولية صورتها، وبهذا الموقف يكون فتغنشتاين قد حافظ على مصداقية التحليل وعلى صورة القضية الأولية في آن واحد.

إذن نلاحظ مما سبق أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين التحليل وبين القول بوجود القضايا الأولية في اللغة عند فتغنشتاين، وهذا النوع من القضايا هو نتاج مسلمة قابلية القضية للتحليل Analyticité de la proposition التي هي من المسلمات الأساسية للذرية المنطقية عند راسل وفتغنشتاين، حيث تقوم هذه الفلسفة على أن اللغة هي مجموعة قضايا تقبل التحليل في حدود قضايا أولية أو قضايا ذرية[2]، ومن هذه الناحية فإن القضايا الأولية عند فتغنشتاين تكون مطلباً قبلياً للتحليل وتكون حداً لهذا التحليل في آن واحد. وهنا نقرأ في الدفاتر قوله: «هناك عملية

---

(1) هذه الصعوبة واجهها راسل، حيث رأى أن القضية وحدة (أصول الرياضيات، الكتاب 2، ص 49) وأن التحليل يفقدها تلك الوحدة إلى درجة أن أي سرد لمكوناتها لن يعيدها (الكتاب 4، ص 147). لذلك اعترف راسل أن التحليل من بعض الوجوه يكون تزييفاً. (الكتاب 2، ص 49)، ويكتفي راسل بإثارة هذه المشكلة، قائلاً إنه ليس في استطاعته أن يقدم لها علاجاً مقبولاً، وأنه يترك الأمر للمناطقة لعلاج هذه المشكلة.

(المرجع نفسه، الكتاب 1، ص 96).

(2) Tractatus, O.C., 4.221.

تحليل، ويجب أن يكون لها حد»[1].

أما لماذا إيقاف التحليل عند القضية الأولية، فإن ذلك يرجع برأي فتغنشتاين إلى أن هذا النوع من القضايا هو أبسط الوحدات اللغوية ذات المعنى التي يقف عندها التحليل فالبساطة في نظرية فتغنشتاين مرتبطة بالمعنى، إذ مطلب العلامات البسيطة هو مطلب تحديد المعنى[2] لذلك فعندما نقول إن القضية الأولية هي أبسط ما تنحل إليه القضايا، فإن المقصود هو أن القضية الأولية هي أبسط وحدة تؤدي معنى يصل إليها التحليل، فالقضية الأولية هي الأكثر بساطة في نسق القضايا، ولكنها ليست بسيطة بساطة مطلقة، ولكنها بسيطة بالمقارنة مع نوع آخر من القضايا التي تسمى القضايا الجزيئية، فالقضية الأولية رمز مركب[3] على اعتبار أنها تتألف من أسماء[4].

لكن هل القضية الأولية تتألف حصرياً من أسماء؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هو غرض فتغنشتاين من ذلك؟ تقول الرسالة: «والعلامات البسيطة المستخدمة في القضايا هي ما أدعوها بالأسماء»[5]. كما ذهب راسل في مقدمته للرسالة إلى القول: «في اللغة المنطقية النظرية عند فتغنشتاين الأسماء لا تطلق سوى على البسائط. ونحن لا نطلق اسمين على شيء واحد ولا اسماً واحداً على شيئين...»[6]. وبهذا المعنى يكون بناء القضية الأولية حصرياً من أسماء بسيطة هو رد فعل مباشر على غموض القضية في اللغة العادية والذي أشارت إليه الرسالة في الفقرة: 3.323 بأن الكلمة الواحدة تدل بطريقتين مختلفتين كما هو الحال في القضية «الأخضر أخضر». لذلك تقترح الرسالة في الفقرة 3.325 أن نستخدم جهازاً من الرموز لا يستخدم الكلمة الواحدة بمعنيين. وعند هذه النقطة يبتعد فتغنشتاين عن فريج الذي حلل القضايا بواسطة فكرتي «الدالة» Function و"الحجة" Argument، حيث انتهى إلى أن القضية تتألف من نوعين من الكائنات كائنات مشبعة أو أسماء، وكائنات

(1) Carnets, O.C. (9/5/15).
(2) Idem. (28/5/15).
(3) Tractatus, Idem. 3.23.
(4) Idem. 4.22.
(5) Idem. 3.203.
(6) Russell: In Tractatus, O.C., p. 43.

غير مشبعة أسماها التصورات[1]. لكن فتغنشتاين - على خلاف ذلك، لا يرى أن هناك في القضية الأولية كائنات غير مشبعة، ولكنه يرى أنها تتألف كلية من كائنات مشبعة، أي تتألف كلية من أسماء.

لكن القول إن القضية الأولية هي سلسلة أسماء، يضعنا أمام صعوبة أشار إليها فتغنشتاين في الرسالة قائلاً: «إن القضية الأولية تتكون من أسماء، ولكن بما أننا لا نستطيع أن نحدد عدد الأسماء ذات الدلالات المختلفة، فإننا بالمثل لا نستطيع أن نحدد تركيب القضية الأولية»[2]. وإذا كنا لا نستطيع تحديد تركيب القضية الأولية فإن المشكلة التي تواجهنا هي عدم القدرة على تحديد بنية القضية الأولية، وبالنتيجة لن يكون في مقدورنا إقامة تناظر واحد لواحد بين القضية الأولية وبين الواقعة الأولية بالطريقة التي تتطلبها نظرية الرسم المنطقي. ويكتفي هنا فتغنشتاين بإثارة المشكلة دون أن يقترح لها حلاً.

لكننا بالعودة إلى كتاب الدفاتر نجد فتغنشتاين كان يتبنى موقفاً مغايراً لموقف الرسالة حيث نجده يشرح طبيعة الصورة المنطقية في القضية البسيطة قائلاً: «كل قضية بسيطة تقبل الرد إلى الصورة تا(س). لهذا السبب يمكن بطريقة مشروعة بناء جميع القضايا البسيطة انطلاقاً من هذه الصورة»[3]. الشيء الذي يعني أن القضية البسيطة أخذت صورة أخرى غير الصورة التي تكون عليها عندما تعرّف على أنها سلسلة أسماء، حيث القضية الأولية أو البسيطة هنا أخذت صورة الدالة الحملية أو بلغة المنطق التقليدي صورة «موضوع - محمول» Forme Sujet-Prédicat لكن المشكل - كما لاحظ غريفين - يكمن في الجمل من هذه الصورة، فإذا كانت الواقعة الأولية التي تقابل القضية الأولية "تا س" يجب أن تتألف من شيئين، إذن "تا س" يجب أن تتألف من اسمين وهكذا يستدل غريفين أن "تا" ستكون بطريقة ما اسماً[4]. ومن الواضح هنا أن «تا» لا يمكنها أن تكون اسماً، ولكنها تكون باصطلاح فريج تصوراً. ومن هنا فإن قول فتغنشتاين في الدفاتر إن كل قضية أولية ترد إلى الصورة تا س، وقوله في الرسالة إن القضية الأولية هي سلسلة أسماء تجعلنا أمام

(1) Frege, G: Function and Concept, in, The Philosophical Writings of Gottlob Frege O.C., p. 24.

(2) Tractatus, Idem. 5.55.

(3) Carnets, O.C. (16/4/16).

(4) Griffin, O.C., p. 14.

صورتين مختلفتين للقضية الأولية. هاتان الصورتان هما: إذا كانت القضية الأولية مؤلفة من أسماء فإنها تكون قضية علاقية مثل قولنا أرسطو تلميذ أفلاطون، وإذا كانت ذات صورة الموضوع والمحمول فإنها تتألف من اسم وتصور مثل قولنا أرسطو فيلسوف. ورمزياً فإن القضية الأولى من الصورة «س ع ص» أما الثانية فهي من الصورة «تا س».

وربما يكون فتغنشتاين قد أدرك أن القضية الأولية لا يمكنها أن تكون من صورة واحدة حيث لا تكون فقط من صورة علاقية، ولا تكون فقط من صورة حملية، ولكنها تكون من صور منطقية مختلفة، ولقد ظل محافظاً على هذا التنوع في الصور المنطقية للقضايا الأولية من «الدفاتر» إلى الرسالة إلى كتابه «ملاحظات على الصورة المنطقية».حيث نقرأ في هذا الأخير قوله: «... في التحليل الأخير ما هي الصور الوحيدة للقضايا الذرية؟ ونجيب على سبيل المثال القضايا ذات صورة الموضوع محمول والقضايا العلاقية بحدين أو أكثر وأيضاً قضايا تربط بين محمولات وعلاقات، وهكذا...»[1].

هذا التنوع في صور القضايا الأولية هو ضرورة فرضتها طبيعة الوقائع المقابلة لتلك القضايا، لذلك ولكي تتمكن تلك القضايا من رسم الوقائع المقابلة لها ذات الصور المختلفة ينبغي أن لا تكون تلك القضايا مؤلفة فقط من أسماء أو كما قال فتغنشتاين أن لا تكون فئة أسماء[2]. إذن إذا كان الأمر كذلك فما هي العناصر التي يمكن أن تنحل إليها القضية الذرية؟ ويجيب فتغنشتاين إلى الأسماء والصور[3]. والأسماء والصور يعتبرها فتغنشتاين بمثابة اللامعرّفات التي تؤلف القضية الذرية[4]. وعليه فإن القضية الذرية عند فتغنشتاين تتألف كلية من لامعرفات أو علامات أولية[5]. وهذه هي الصفة الأولى التي تمتاز بها القضية من حيث التكوين عن القضايا الأخرى في نسق القضايا الذي اعتمده فتغنشتاين في الرسالة. أما الصفة الثانية التي تمتاز بها القضية الذرية من حيث التكوين فهي عدم احتوائها على الثوابت المنطقية، فكما سبق أن رأينا القضية الأولية تقبل الرد إلى الصورة تا(س)،

(1) Remarques sur la Forme Logique, O.C., p. 19.

(2) Notes sur la Logique, p. 178.

(3) Ibidem.

(4) Notes sur la Logique, O.C., p. 178.

(5) Tractatus, O.C., 3.26.

وهي دالة حملية تحتوي على المتغير س الذي يأخذ قيما هي كلها أسماء.

ومن ناحية أخرى فلو كانت الثوابت المنطقية تدخل في تكوين القضية الأولية، فإنه في هذه الحالة ستكون «ق» و«- ق» مثلاً كلتاهما قضية أولية، مع أن إحداهما تنفي الأخرى وهذا يتناقض مع خاصية استقلال القضايا الأولية عن بعضها البعض والتي يجعل منها فتغنشتاين إحدى أبرز سمات القضية الأولية كما سنرى في هذا الفصل. كما أن قبول القضية الأولية للثوابت يمنع قيام علاقة تناظر واحد لواحد بين مكوناتها وبين مكونات الواقعة الأولية في الواقع الخارجي، حيث لا يمكن للقضية الأولية أن تقيم ذلك التناظر إلا بالنظر إلى كونها سلسلة أسماء. وعليه، فلو وضعنا ثابتاً منطقياً بين مكونات القضية الأولية، لما أمكننا تحقيق ذلك التناظر، لذلك وجدنا فتغنشتاين يعتبر عدم تمثيلية الثوابت المنطقية فكرة أساسية في الرسالة[1]، وبعبارة واضحة ومختصرة عبّر فتغنشتاين عن فكرة أن الثوابت المنطقية لا تمثل شيئاً في الواقع الخارجي بقوله: في القضية «ق» لا يوجد لا أكثر ولا أقل مما يمكن معرفته في «- ق»[2] أي أن «ق» لها نفس المحتوى الإخباري لـ «- ق»، و«- ق» لها نفس المحتوى الإخباري لـ «ق». وهو ما يدل على أن النفي «-» «كثابت منطقي لا يمثل شيئاً. وبما أن القضية الأولية هي نموذج التمثيل الأقصى للواقع، فإن فتغنشتاين يستبعد منها كل ما لا يمثل شيئاً في الواقع.

2 - من أجل ضمان المعنى والصدق في اللغة:

اللغة معرّفة في الرسالة على أنها مجموعة قضايا[3]، وهذه القضايا ليست كلها من نوع واحد فهناك القضايا البسيطة أو الأولية وهناك القضايا الأخرى، وهذه القضايا الأخرى تنقسم إلى نوعين من القضايا هما: القضايا المركبة من قضايا أولية وقضايا اللغة العادية.وكل القضايا ما عدا القضايا الأولية هي قضايا مركبة من وجهة نظر الرسالة[4]. ولهذا فهي تقبل التحليل أو الرد إلى القضايا الأولية. أما لماذا ترد إلى القضايا الأولية؟ فإن الهدف هو توضيح المعنى والصدق فيها. فقد رأينا أنه لكي نفهم المعنى في القضية غير المحللة، فإن هذه تحيلنا إلى قضية

(1) Idem. 4.0312.

(2) Carnets, Idem. (20/12/14).

(3) Tractatus, O.C., 4.001.

(4) Black: A Companion, O.C., p. 93.

أخـرى، وهـذه تحيلنا إلى قضيـة ثالثـة وهكذا مـن دون توقف ما دام لا يوجد حد للتحليل. لذلك جعل فتغنشتاين القضية الأولية هي الحد الذي ينتهي عنده تحليل ذلـك النـوع مـن القضايـا غير المحللـة حتى تكون واضحة المعنى. كما أن إمكانية تحقيق هذه القضايا غير المحللة يتطلب وجود القضايا الأولية، ووجود هذه الأخيرة يقـول فتغنشـتاين هـو مـن أجل أن: «يفسـح المجال أمام إمكانيـة التحقيق»[1]، هذه الإمكانية هي السبيل الوحيد لوضع حد للتحليل وهنا قال فتغنشـتاين: «إن قضية معينة يمكنها فعلاً أن تحيل إلى قضايا أخرى، وهذه الأخيرة من جديد إلى قضايا أخرى. ولكن من أجل الانتهاء يجب أن نصل إلى قضايا بدلاً من أن تشـير أيضاً إلى قضايا أخرى، فإنها تشير إلى الواقع. والقضية الوحيدة التي تفعل ذلك حقيقة هي القضية الأولية»[2].

ومن هنا نلاحظ أن افتراض القضية الأولية وافتراض الأسماء في اللغة حتى تدل على أشياء - هي بدورها مفترضة - هو السبيل الوحيد الذي يوفر للغة إمكانية المقارنـة بالواقـع ولـو لـم تكـن هنـاك القضية الأولية ولم تكن هناك أسـماء لبقيت اللغـة برمتهـا منفصلـة عـن العالـم ولما كان فـي إمكاننا معرفة المعنى والصدق في ما تقوله من قضايا. وهذا ما عبّر عنه فتغنشتاين صراحة بقوله: «إذا صارت الأمور بطريقة أخرى فإنه لا قضية يمكن تحقيقها ولن تكون إذن أية علاقة بين اللغة وبين العالم»[3]. وبما أن الأنطولوجيا في الرسالة قائمة على أن كل الوقائع متضمنة في ماهية الأشياء التي توجد قبلياً وضرورة حتى يكون للعالم جوهر ثابت، فإن وجب علينـا افتـراض الوجـود القبلـي للقضايا الأولية. وهذا ما عبّر عنه فتغنشـتاين بقوله: «... إنه قبلياً من المحتمل أن إدخال القضايا الذرية أساسـي من أجل فهم جميع الأنـواع الأخـرى مـن القضايـا»[4]. ومعنـى هـذا أن القضايا الأوليـة هي التي تعطي معنـى لـكل القضايـا الأخـرى»[5]. وتسـتند إمكانية فهم الأنواع الأخرى من القضايا في اللغة عن طريق ردها إلى القضايا الأولية وفق مبدأ الماصدقية الذي ينظر إلى القضايـا الجزيئيـة علـى أنهـا دوال للقضايـا الذرية أو الأولية. وهكذا تكون القضايا

(1) Wittgenstein et le Cercle de Vienne, O.C., p. 231.

(2) Ibidem.

(3) Ibidem.

(4) Ibidem.

(5) Notes Sur La Logique, O.C., p. 182: & Tractatus, O.C., 4.411.

الذرية على حدّ تعبير «غريفين «هي الحوامل الأولى للمعنى؛ القضايا الجزيئية لها معنى بالنظر إلى القضايا الذرية التي تحتويها[1].

وما نخلص إليه هو أن القضية الأولية لها في اللغة المنطقية في الرسالة مكانة خاصة بالنظر إلى أنها هي الوحيدة التي تتمتع بالاستقلالية من حيث المعنى والصدق مقارنة بالأسماء وبالقضايا الجزيئية أو المركبة. وبالنظر فقط إلى هذه الاستقلالية وجدنا فتغنشتاين في الرسالة يعطيها المكانة المركزية في اللغة، فمن جهة الأسماء لا تدل على أشياء إلا في سياق القضايا الأولية، ومن جهة أخرى المعنى والصدق في القضايا المركبة يتوقف حصرياً على المعنى والصدق في القضايا الأولية المكونة لها. ومن هذه الناحية إذا استخدمنا عبارة «الرمز الناقص» عند راسل، فإنه يمكننا القول إن القضية الأولية هي رمز كامل يقع بين رمزين ناقصين أحدهما رمز ناقص بسيط تمثله الأسماء، والآخر رمز ناقص مركب تمثله القضايا الجزيئية. لذلك كانت القضية الأولية المصدر الوحيد للمعنى وللصدق في اللغة عند فتغنشتاين. وهي من هذه الناحية تمثل كل اللغة، أو بتعبير أكثر دقة تمثل كل ما يمكن أن يقال في اللغة، وهذا بالنظر إلى:

أ - القضية المركبة لا تقول أكثر مما تقوله القضايا الأولية المكونة لها لأن الثوابت المنطقية لا تمثل شيئاً[2].

ب - لا وجود لقضايا تتحدث عن قضايا أو لا وجود لميتالغة، لأن ما يظهر بنفسه في اللغة لا يمكن للغة أن تقول عنه شيئاً[3].

وانطلاقاً من أ وب نجد أن الخطاب المشروع من وجهة نظر الرسالة يمكننا قوله كلية في حدود القضايا الأولية، أو كما قال إرمسون: «بمعنى ما ليس هناك ما يمكن قوله خارج القضايا الذرية»[4].

وهكذا يتبين أن اتخاذ القضية الأولية حداً للتحليل في الرسالة، يكشف أن فتغنشتاين لم يكن يريد منها أن تقيم المعنى في اللغة فحسب، ولكنه كان يريد منها أن تقيم معنى تاماً يكون صادقاً أو كاذباً بناء على حالة الواقع. وهذا ما جعلها

(1) Griffin, O.C., p. 26.

(2) Tractatus, Idem. 4.3012.

(3) Idem. 4.1212.

(4) Urmson, O.C., p. 14.

تكون نموذجاً لكل قضايا اللغة.

ولكـي تكـون القضيـة الأوليـة نموذجـاً للمعنـى والصـدق فـي اللغـة، حرص فتغنشتاين في الرسالة على أن يعطيها خصائص لا تتوفر لغيرها من القضايا، وهذه الخصائص هي:

ثالثاً — خصائص القضيـة الأولية:

1 - القضية الأولية موجبة دوماً:

من النتائج التي تترتب مباشرة عن قول فتغنشتاين إن القضية الأولية أو الذرية لا تحتوي على ثوابت منطقية لعدم وجود قضايا أولية سالبة، لأن القضية الأولية لا تتألف من ثوابت والنفي ثابت من الثوابت، ففي جوابه عن سـؤال راسـل عما إذا كانت هناك قضايا أولية سالبة فتغنشتاين رد قائلاً: «ومن الطبيعي أنه لا توجد قضيـة أوليـة سـالبة»[1]. كمـا أن هـذه النتيجـة يمكننـا أن نصل إليهـا انطلاقاً من أن القضية الأولية عند فتغنشتاين ليست دالة قضية ولكنها دالة أسماء[2]. ولو افترضنا أن القضية الأولية دالة قضية لأمكن اسـتدلال صدقها أو كذبها من قضية أخرى، وهذا ما يرفضه فتغنشتاين بشدة في الرسالة[3] ولكن القضية الأولية لا تكون صادقة أو كاذبة بالنظر إلى صدق أو كذب قضية أولية أخرى، إذ إن من علامات القضية الأوليـة هـو أنـه لا توجـد قضيـة أخرى تناقضهـا[4]، ولا يمكننا منطقياً الحديث عن التناقض من دون النفي، فإذا كانت لدينا «ق» قضية أولية وهي موجبة، فإن نقيضتها هي «- ق» وهي قضية سالبة، وهي ليست قضية أولية ولكنها دالة قضية.

ومن جهة أخرى لا يمكن منطقياً أن تكون القضية الأولية ولتكن «ق» إجراء صدق لقضية أولية أخرى «ك» مثلاً، لأن في هذه الحالة سـتكون «ك» دالة قضية وليست قضية أولية. لذلك فإن ما يجعل القضية الأولية صادقة أو كاذبة من منظور نظرية الرسم المنطقي هو وجود أو عدم وجود الواقعة الأولية المقابلة لتلك القضية في الواقع الخارجي.

(1) Tractatus, Idem. 4.04.
(2) Carnets, O.C. (19/8/19).
(3) Tractatus, Idem. 2.0211.
(4) Idem. 4.211.

وفتغنشتاين لا يستند في استدلاله على الطابع الإيجابي للقضية الأولية انطلاقاً من منظومة القضايا الأولية فحسب، بمعنى انطلاقاً من اللغة فحسب، ولكنه يستند في استدلاله على ذلك الطابع من الواقع الخارجي، حيث هذا الواقع لا يحتوي على وقائع سالبة – كما رأينا في الفصل الرابع – ولكنه يحتوي فقط على الوقائع الموجبة، وتكون القضية الأولية صادقة إذا كانت الواقعة موجودة، بينما تكون كاذبة إذا لم تكن الواقعة موجودة[1]. وحيث السلب لا وجود له في الواقع، فوجود الواقعة هو ما يسميه فتغنشتاين بالواقعة الموجبة، وعدم وجود الواقعة هو ما يسميه بالواقعة السالبة[2]، وبناء على هذه النصوص الثلاثة يمكننا أن نستنتج – وعلى غرار كل من أنسكومب وغريفين – أن الواقعة تكون موجبة دائماً[3]. وإذا كانت الواقعة موجبة دائماً، فإن القضية الأولية بالمثل تكون موجبة دائماً.

2 – القضية الأولية مستقلة:

ينظر فتغنشتاين إلى استقلال القضية الأولية بأنها علامة على القضية الأولية حيث عبّر عن هذه الفكرة بقوله : «إن القضية الأولية علامتها، هي عدم وجود قضية أولية أخرى تناقضها»[4]. وما نفهمه من هذا هو أن القضية الأولية لا يوجد ما يناقضها في منظومة القضايا الأولية، أو بعبارة أخرى نقول إن القضية التي تناقض القضية الأولية لا يمكنها أن تكون قضية أولية. فعلى سبيل المثال إذا كانت ق قضية أولية فإن – ق لا يمكن أن تكون قضية أولية. إن استقلال القضايا الأولية معناه انتفاء التبعية من حيث المعنى والصدق في القضايا الأولية مقارنة بالقضايا المركبة أو دوال الصدق. فالقضية الأولية يكون لها معنى لمجرد كونها حائزة على قطبي الصدق والكذب، وصدقها أو كذبها يستدلان على أساس وجود أو عدم وجود واقعة في الواقع الخارجي. بينما الحال ليست كذلك في القضية المركبة أو في دالة الصدق. فهذه الأخيرة نجد ما يناقضها، فالقضية المركبة (قV ك) لها نقيضتها في منظومة دوال القضايا المركبة أو دوال الصدق، ألا وهي – (قV ك)، ومنه يمكننا أن نستدل على صدق الأولى من كذب الثانية والعكس، فكل حالة

---

(1) Idem. 4.25.

(2) Idem. 2.06.

(3) Anscombe: An Introduction, O.C., p. 33; & Griffin, O.C., p. 36.

(4) Tractatus, Idem. 4.211.

صدق في الدالة الأولى تقابلها حالة كذب في الحالة الثانية وهكذا. أما بالنسبة للقضايا الأولية فإن هذا التناقض لا يمكننا إقامته لأنه بمجرد ما ندخل أداة النفي على القضية الأولية تصبح دالة قضية ولن تعود قضية أولية، لأن هذه الأخيرة لا يمكنها أن تحتوي على ثوابت منطقية ولكنها تحتوي فقط - كما سبق أن رأينا - على صور وأسماء.

ومنه فإنه فلو أننا بحثنا في داخل مجموعة القضايا الأولية عن قضية تناقض القضية الأولية فإننا لن نجد مثل هذه القضية، لأن كل قضية يمكننا أن نجدها في داخل تلك المجموعة، يجب في نظر الرسالة أن تتوفر فيها بعض المواصفات التي تشكل ماهيتها كقضية أولية في مقابل الأسماء والقضايا المركبة، لكن تلك المواصفات تمنعها من أن تكون نقيضة لقضية أولية أخرى. وهذه المواصفات - كما سبق أن رأينا - أن تكون تامة التحليل وأن تكون موجبة، وأن لا تتألف من ثوابت منطقية. وهكذا نجد أن صفة الإيجاب في القضايا الأولية تمنع قيام علاقة تناقض فيما بينها. كما أن عدم احتوائها على الثوابت المنطقية يجعلها جميعاً ذات معان موجبة تسير في اتجاه واحد غير متعارضة فيما بينها.

وكما أن طابع الإيجاب في القضية الأولية يمكننا الاستدلال عليه من داخل نسق القضايا الأولية ومن خلال النظر إلى حالات الأشياء في الواقع الخارجي. فإن استقلال القضايا الأولية بالمثل يمكننا الاستدلال عليه من داخل نسق القضايا الأولية، ومن النظر في الوقائع في العالم الخارجي أيضاً، فإذا نظرنا في علاقة هذه الحالات بعضها ببعض، فإننا نجد فتغنشتاين يقول عنها إنها مستقلة بحيث من وجود أو عدم وجود واقعة معينة لا يمكننا أن نستدل على وجود حالة أشياء أخرى[1]. وهكذا بما أن الوقائع مستقلة فيما بينها، وبما أن القضية الأولية رسم لواقعة من الواقع الخارجي - وهذا استناداً إلى القضية: «كل قضية لها معنى، يكون لها معنى تام، وهي رسم للواقع الخارجي»[2]. فإن القضايا أن أأأأأ الأولية تكون مستقلة أيضاً. ويترتب على فكرة الاستقلال تلك أن صدق أو كذب القضية الأولية لا يمكننا الاستدلال عليه من قضية أولية أخرى، لأنه لو استطعنا فعل ذلك لكنا في غنى عن مقارنتها بالواقع، وهذا ما يترتب عنه من جهة أخرى أن

(1) Idem. 2.061-2.062.

(2) Idem. 2.223.

اللغة يمكنها أن تكون مكتفية بذاتها من ناحية المعنى والصدق. لكن هذه النتيجة تخالف تماماً المبدأ الذي قامت عليه نظرية الرسالة في أن كل ما يمكن قوله لا بد أن يكون مرتبطاً بالواقع.

ثالثاً – القضية الأولية والاسم:

يمكننا القول من دون أن تجانب الصواب: إن فلسفة اللغة في الرسالة المنطقية هي فلسفة ثنائيات، وهذا في عدة مستويات من هذه الفلسفة، ولذلك فإن استقصاء هذه الثنائيات سيكون ذا فائدة كبيرة في مقاربة تلك الفلسفة. ومن هذه الثنائيات نذكر:

القول ---- الإظهار

الشيء ---- الواقعة

المعنى ---- الصدق

الاسم ---- قضية... إلخ.

إن ثنائية «اسم – قضية» هي من الثنائيات الهامة جداً في فلسفة الرسالة، وهي تشكل دليلاً مفيداً في مقاربة نظرية الأسماء التي يمكننا فهم الكثير من جوانبها الهامة من خلال مقابلتها بنظرية الرسالة في القضايا الأولية. كما أن نظرية الأشياء في الرسالة يمكننا فهمها جزئياً بمقابلتها بنظريته في الوقائع الأولية. والمقابلة بين الأسماء وبين القضايا يمكن إدراجها في الإطار الآتي: بيان الاختلاف الجوهري بين العلاقة الإشارية التي تربط الاسم بالشيء بحيث يتوقف الاسم عن أن يكون رمزاً حقيقياً إذا ما انقطعت تلك العلاقة، عن علاقة المعنى التي تربط القضية بالواقعة، بحيث تبقى القضية رمزاً حقيقياً ذا معنى حتى لو انقطعت علاقتها بالواقع أي عندما لا تكون الواقعة موجودة، أو بمعنى آخر عندما تكون القضية كاذبة. لكن هذا الاختلاف الجوهري بين القضية وبين الاسم لم يمنع فتغنشتاين من أن يقدمهما لنا في صورة متكاملة فيما بينهما. هذه العلاقة المتكاملة بين الاسم وبين القضية الأولية في الرسالة جعلها فتغنشتاين تتحقق فقط في داخل القضية التي يرد فيها ذلك الاسم. حيث لا يدل الاسم على شيء معين إلا وهو داخل

القضيـة[1]، لكنـه قـال فـي نـص آخر: «إني أكتب القضية الأولية كدالة أسـماء،على النحـو الآتـي: «تـا(س)» «فـا(ص ز)»... إلـخ. وإما أشـير إليهـا بالحروف «ق، ك، ل»»[2]. ونحـن نعـرف أن الدالـة تكـون تابعـة للحجة أو للحجج التي تحتويها. وقد أدى هـذا الموقـف إلـى غمـوض سـننظر فيـه مـن خلال تفرقة الرسـالة بين المعنى والدلالة في هذا الفصل. ولننتقل - الآن - إلى بعض جوانب الاختلاف الرئيسية بين الاسم والقضية الأولية.

1 - من حيث التركيب والبساطة:

القضية الأولية عند فتغنشـتاين رمز مركب، إنها ارتباط أو سلسـلة أسـماء[3]، وعندما يقول فتغنشتاين إنها سلسلة أسماء، فمعنى هذا أنها تتألف من اسمين على الأقل كما هو الحال عندما نقول في القضية الأولية إن: «س على يمين ص» ومن ثم فهي مركبة. وتكون القضية رمزاً مركباً على حد رأي راسل؛ عندما تكون مؤلفة من أجزاء هي ذاتها رموز[4].

وبما أن الاسـم ليس مؤلفاً من أجزاء تكون هي ذاتها رموزاً، فمعنى هذا - حسب قاعدة راسل - أن الاسم لا يكون رمزاً مركباً، لذلك فهو لا يقبل التحليل، على خلاف القضية التي سمتها الواضحة هي القابلية للتحليل[5]. ومن جهة أخرى بما أن الاسـم علامة بسـيطة أو علامة أولية فإنه لا توجد أسـماء مركبة كما ادعى فريج، عندما اعتبر العبارة «نجمة الصباح» بمثابة اسم علم[6] فالأسماء الحقيقية عند فتغنشـتاين وقبله عند راسـل إما أن تكون أسـماء بسـيطة أو أنها ليسـت أسـماء على الإطلاق. هذا الاختلاف في البساطة والتركيب بين الاسم وبين القضية يترتب عليه اختلاف آخر لا يقل أهمية، ألا وهو أن الاسم وعلى خلاف القضية، لا يمكنه أن يكون رسـماً لمسـماه[7]، إذ بما أن الاسـم بسـيط وليس فيه تركيب، فإنه يكون من

(1) Idem. 3.3.

(2) Idem. 4.24.

(3) Idem. 4.22.

(4) Russell: The Philosophy of Logical Atomism, O.C., p. 185.

(5) Hottois, O.C., p. 35.

(6) Frege, G: Concept et Objet, In: Ecrits Logiques et Philosophiques, traduction et introduction, de C.Imbert, Editions du Seuil, 1971, p. 129.

(7) Carnets ,O.C. (3/10/14).

غير بنية والبنية شرط لا بد منه في عملية الرسم المنطقي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الشيء في الواقع لا يوجد منعزلاً، ولكنه يوجد من خلال واقعة، ولهذا لا يمكن تمثيله منعزلاً ولكن يمكن تمثيله فقط في الواقعة أي بمعنى يجب تمثيله بواسطة قضية وليس بواسطة اسم.

والاسم في منظور الرسالة ليس مطلوباً فيه أن يكون ذا بنية، فالبنية مطلوبة في القضية وذلك من أجل أن تكون هذه الأخيرة قادرة على أن تمثل واقعة ومن ثم تكون ذات معنى. بينما الاسم عند فتغنشتاين ليس مطلوباً بالنسبة إليه أن يكون ذا معنى لكي نفهمه، فالاسم هو العلامة البسيطة التي لا تقبل الشرح[1]، كما أنه لا يقبل التعريف فهو علامة أولية[2].

وكون الأسماء علامات أولية أو علامات بسيطة لا تقبل الشرح، مرده إلى أن وجودها في القضية الأولية هو من أجل تحديد المعنى فيها، لأن مطلب العلامات البسيطة هو مطلب تحديد المعنى[3]، والعلامات الأولية أو البسيطة في اللغة المنطقية عند فتغنشتاين هي مثل الأفكار الأولية البسيطة في الأنساق المنطقية والرياضية، لا نعرّفها هي ذاتها ولكن نعرّف بها أفكاراً أخرى أقل بساطة. لذلك نحن نصادر على وجود تلك الأفكار حتى لا نقع في مشكلة «التراجع بلا نهاية Régression sans fin». ومن ناحية منطقية إذا كانت الأسماء علامات بسيطة أولية مصادر عليها، كما هو الحال في الرسالة، فإنه لن يكون مطلوباً لا شرحها ولا البرهنة على وجودها فنحن لسنا في حاجة لشرحها لأننا نفهمها من خلال استعمالها في سياق القضايا الأولية وحصرياً في القضايا الأولية. كما أننا لا نحتاج البرهنة على وجودها لأن ما نصادر على وجوده لا نبرهن عليه، وما نبرهن عليه لا نصادر على وجوده. وربما لهذا السبب لم يمدنا فتغنشتاين بمثال واحد عما أسماه علامات أولية أو أسماء.

2 - من حيث الدلالة والمعنى:

إذا كانت الأسماء ليست في حاجة إلى بنية، فذلك لأنها - وهي خارج

(1) Tractatus, O.C., 3.261.

(2) Idem. 3.26.

(3) Carnets, O.C. (18/6/15) & Tractatus, Idem. 3.23.

القضية – ليس مطلوباً فيها أن تكون دالة على شيء معين، لكنها تدل فقط في سياق القضايا الأولية، فليس للاسم دلالة سوى داخل القضية[1]. ومن هنا فإن الاسم تابع للقضية من حيث الدلالة، إذ لا يدل الاسم في الرسالة إلا بالنظر إلى كونه عنصراً في قضية أي عنصراً في ما يمكن تسميته استعمالاً نظمياً «Usage Syntaxique»، هذا الاستعمال النظمي ليس سوى بنية القضية الأولية الوحيدة التي تمتاز بالاستقلالية[2] في مجال تحصيل المعنى. وقول فتغنشتاين في الرسالة إن الاسم لا يكون له مدلول إلا داخل القضية معناه حسب تعبير «ماك غينس» أنه لن يكون هناك فعل «قبل قضوي Prepropositionnel" متمثلاً في إعطاء مدلول لاسم معين. على سبيل المثال بواسطة الإشارة إلى شيء معين"[3] والمقصود بالفعل القبل قضوي، هو فعل التمثيل الذي لا يمكننا القيام به خارج القضايا. وهذا ما عبّر عنه بقوله: «الأسماء تشبه النقاط بينما القضايا تشبه السهام إنها ذات معنى»[4]. والنقطة في هندسة إقليدس هي ما ليس له بعد لأنها بلا طول وبلا عرض ومن ثم فهي بلا اتجاه، لذلك فهي لا تمثل إلا نفسها بينما السهم له اتجاه أي له معنى. لذلك تقول الرسالة: «الوقائع وحدها هي التي تدل على معنى، فثمة أسماء لا يمكنها فعل ذلك»[5]. ومن هنا نفهم لماذا قال فتغنشتاين إن اللغة هي مجموعة قضايا ولم يقل إنها مجموعة أسماء.

من خلال ما سبق نلاحظ أن أسماء الرسالة ذات طبيعة مختلفة عن أسماء راسل المنطقية التي نفهم معانيها من خلال دلالتها على أشياء نعرفها مباشرة[6]. لكن أسماء الرسالة يمكن القول إنها رموز ناقصة أو ذات طبيعة غير مشبعة. وهذه الطبيعة غير المشبعة للأسماء هي أساس انضمام الرسالة إلى «مبدأ السياقية» Principe de Contextualité عند فريج[7]، وفي هذه الناحية أيضاً نجد أسماء الرسالة تشبه

---

(1) Idem. 3.3.

(2) الاستقلالية هنا ليست استقلالية تامة، فمع أن القضية الأولية مستقلة من حيث المعنى عن القضايا الأخرى إلا أنها تابعة للأسماء، حيث يتوقف معناها على دلالات الأسماء التي تؤلفها.

(3) Mc Guiness: Langage et Réalité dans le Tractatus, in: le Cercle de Vienne doctrines et Controverses, Klincksеik, Paris, p. 34.

(4) Tractatus, O.C., 3.144.

(5) Idem. 3.142.

(6) Russell: The Philosophy of Logical Atomism, O.C., p. 201.

(7) Marconi, O.C., p. 39.

الأوصاف المحددة عند راسل والتي تكتسب معانيها فقط في سياق القضايا غير أنها تختلف عنها في جوانب أخرى هامة[1].

ومن جهة نلاحظ تأثر فتغنشتاين الواضح في تفرقته بين المعنى في القضية وبين الدلالة في الاسم بتفرقة فريج بين المعنى Sinn وبين الدلالة Bedeutung [2]، حيث استخدمها في التفرقة بين علاقة الدلالة التي تربط الاسم بمدلوله أو (حامله) وبين علاقة المعنى التي تربط القضية بما تشير إليه (الواقعة). فالعلاقة الأولى تنقطع إذا لم تكن هناك مدلولات (أشياء) وفي هذه الحالة يتوقف الاسم عن أن يكون رمزاً، بينما علاقة المعنى تبقى قائمة حتى في حالة غياب إشارات القضايا الأولية، أي في حالة الكذب. فنظرية المعنى في الرسالة تقوم على أن القضية تكون ذات معنى طالما كان لها شروط صدق بغض النظر عن تحقق هذا الشرط أو ذاك أي بغض النظر عن كونها صادقة أو كاذبة.

ومن جهة أخرى إن علاقة الاسم بمدلوله ليست هي التي تمكننا من أن نفهم الاسم، إذ لو كان الأمر كذلك لما احتجنا لوضع الاسم في سياق قضية أولية لكي نفهمه، ولكن ما يجعل الاسم مفهوماً من قبلنا هو استعمالنا المنطقي له، هو وروده في نظمه الخاص. لذلك لكي يكون الاسم مفهوماً في نظر الرسالة يجب أن يكون حائزاً على الصفتين الآتيتين:

أ - أن يدل على شيء بسيط.

ب - أن يدخل في علاقة مع اسم آخر أو أسماء أخرى في قضية أولية[3].

هاتان العلاقتان هما اللتان أشار إليهما فتغنشتاين عندما صوّر لنا كيفية تشكل الرسم بقوله:

«الاسم الواحد يوضع للشيء الواحد، والاسم الآخر يوضع للشيء الآخر،

---

(1) من هذه الجوانب، أن الأسماء في الرسالة بسيطة بينما أوصاف راسل مركبة، الأسماء لها فقط دلالة بينما أوصاف راسل يمكن أن يكون لها معنى ولكن فقط في سياق معين. أسماء الرسالة تسمي أشياء، بينما أوصاف راسل تصف أحداثاً. أنظر: جمال حمود: فلسفة اللغة عند برتراند راسل، مرجع سابق، الفصل الثالث.

(2) مع أن فتغنشتاين يتفق مع فريج في التفرقة من حيث المبدأ بين المعنى والدلالة، إلا أنه يرفض رأي فريج في أن الأسماء لها معنى ودلالة، حيث يرى أن القضايا فقط لها معنى.

(3) هذا الترتيب لا ينبغي أن يفهم منه أننا بصدد عمليتين متتاليتين في الزمن، ولكن الصحيح هو أنهما متزامنتان فلا ننسى أن الاسم لا يدل على شيء إلا في سياق القضية.

ثم ترتبط هذه الأسماء فيما بينها على نحو يشكل الكل لوحة حية تمثل واقعة أولية»[1]. فعن طريق الدلالة نضع الاسم الواحد للشيء الواحد. وعن طريق النظم نربط اسماً بآخر لتتشكل لدينا بنية، ومن ثم تصبح القضية معبّرة عن معنى، هذا المعنى هو الذي نفهم الأسماء من خلاله.

ومما سبق نلاحظ أن علاقة الاسم بمدلوله لا تضمن للاسم معنى، بينما المعنى في القضية الأولية يكون ذا طبيعة آلية، فبمجرد أن تكون هناك بنية يكون هناك معنى أو بمجرد أن ترتب الأسماء على نحو معين يكون هناك معنى، وهذا ما جعل القضية الأولية وعلى خلاف الاسم تكون مستقلة تماماً في مجال تحصيل المعنى.

رغم أن فتغنشتاين لم يعطنا أمثلة لا عن الأسماء ولا عن القضايا الأولية في الرسالة إلا أننا استطعنا أن نكوّن فكرة تكاد تكون واضحة عن الأسماء وعن القضايا الأولية من خلال نقاط الاختلاف التي أبرزها في الرسالة. لكن ذلك الوضوح يبدأ في التضاؤل إذا ما نظرنا في علاقة الاسم بالقضية من زاوية أخرى. إذ إن فتغنشتاين يصف الأسماء في الرسالة بطريقتين تبدوان متعارضتين إلى حدٍّ بعيد، فهو من جهة يقدم الأسماء على أنها لا تدل على الأشياء إلا وهي في سياق القضية، ومعنى هذا أن القدرة الإشارية للأسماء تتوقف على ورودها في قضايا. وبما أن هذه القدرة على الإشارة لا تضمن معنى للاسم، فإن فتغنشتاين يجعله تابعاً للقضية التي توفر السياق الذي يشرح فيه معنى الاسم، كأن نقول مثلاً سقراط هو الذي تجرع السم.

ومن جهة أخرى وجدنا أن البنية التي لا يمكن للقضية أن تحصل المعنى من دونها تتوقف على وجود الأسماء، ومن هذه الناحية تكون القضية تابعة من حيث بنيتها للأسماء. ومن جهة أخرى قال فتغنشتاين عن القضية إنها دالة أسماء، والدالة رمز ناقص بطبيعته يتوقف على الحجة أو الحجج التي تتضمنها الدالة، وهذه الحجج هي الأسماء في القضية الأولية، ومعنى هذا أن القضايا تعتمد على الأسماء. ويبدو أن هناك حلقة مفرغة حيث الأسماء تحيل إلى القضايا الأولية وهذه الأخيرة تحيل إلى الأسماء.

وإذا بحثنا في سبب أو أسباب هذه الإحالة المتبادلة بين الأسماء والقضايا

(1) Tractatus, O.C., 4.0311.

الأولية، فإننا نجد أن السبب الرئيس يتمثل في رفض فتغنشتاين إقامة الأسماء والقضايا الأولية على أساس تجريبي على خلاف ما فعل راسل. ولكنه أقامها على أسس افتراضية بحتة، حيث وجود هذه الأسماء في اللغة، وطبيعتها، ودورها في مجال المعنى كله مفترض افتراضاً، وليس قائماً على الاستعمال الفعلي للأسماء في اللغة.

هذا الوضع جعل أسماء الرسالة أسماء مصطنعة، لا تشبه لا أسماء الأعلام في اللغات العادية ولا تشبه أسماء الأعلام في اللغات المنطقية. حيث أدى هذا الوضع إلى أسئلة كثيرة صعبة منها إذا كان الاسم البسيط ليس له معنى، ولكن فقط له دلالة. فكيف يمكننا توحيد مدلولات الأسماء البسيطة إذا لم يكن لها معنى؟ وإذا كان فتغنشتاين يقترح كحل لهذه الصعوبة أن: [مدلولات] العلامات الأصلية يمكن شرحها بواسطة التوضيحات. أي قضايا تحتوي على العلامات الأصلية، فإن هذا دليل على أن فتغنشتاين كان على وعي بأن نظريته في المعنى والدلالة تؤدي إلى حلقة مفرغة.

وإذا كان فتغنشتاين يعتقد أنه ليس من مهام الفيلسوف إعطاء أمثلة، فإن عدم إعطائه أمثلة بالنسبة للقضية الأولية وبالنسبة للاسم تحديداً لا يمكن تفسيره سوى - كما لا حظ أسامة عربي - أن هناك شيئاً في اللغة يحول بينه وبين فعل ذلك(1). ومن جهة أخرى لا يمكن أن تقسم المعنى والدلالة على القضية وعلى الاسم بطريقة مسبقة ونهائية، فالكلمة الواحدة تكون لها دلالة أو لا تكون حسب الطريقة التي يتم تداولها بها في مجتمع معين، وكذلك الشأن بالنسبة للمعنى. وهذا ما أدركه فتغنشتاين بنفسه وتبناه ابتداء في كتابه «الملاحظات الفلسفية».

3 - من حيث التسمية والوصف:

إن الخلط بين التسمية والوصف من السمات اللصيقة باللغات العادية. ففي اللغة العربية مثلاً نحن نستخدم الكلمة الواحدة، ولتكن «الأخضر» مرة للتسمية كأن نقول «الأخضر السائحي شاعر»، ومرة للوصف كأن نقول «العشب الأخضر»... إلخ. ومن الواضح أن هذا الاستعمال المزدوج للكلمة الواحدة يفضي إلى كثير من الغموض والخلط. لهذا وجدنا راسل مثلاً يضع نظريته المشهورة في الأوصاف

(1) Arabi, O.C., p. 54.

من أجل التفرقة الحاسمة بين اسم العلم وبين الوصف المحدد. ورغم أن راسل هو الذي اشتهر بالتفرقة بين الوصف والتسمية، إلا أن فتغنشتاين كانت له أيضاً آراؤه في هذه المسألة والتي أثّر بها في غيره من الفلاسفة. وفي هذا الصدد قال راسل: «إنه من الأهمية بمكان إدراك... أن القضايا ليست أسماء للوقائع... وإني لم أدرك هذا حتى نبهني إليه تلميذي السابق فتغنشتاين»[1].

إن رفض راسل وفتغنشتاين أن تكون القضايا أسماء للوقائع إنما يرجع إلى أن التسمية تتطلب الحضور المباشر للمسمى. فالاسم عند راسل لا يستخدم استخداماً منطقياً صحيحاً إلا في حضور الموضوع المشار إليه[2] وهذا ما قصده أيضاً فتغنشتاين عندما قال: «أن تسمي كأنما تشير بالإصبع»[3]، ولا يمكن الإشارة بالإصبع إلا لموضوع حاضر في مجال رؤيتنا. وإذا كان الأمر على هذا النحو فإن القضايا تسمي وقائع طالما كانت هذه الوقائع موجودة في مجال رؤيتنا. لكن إذا لم تكن هذه الوقائع موجودة في مجال رؤيتنا فإن قضايانا تصبح بلا وظيفة، ومن ثم تصبح اللغة بلا وظيفة، وهذا غير ممكن لأن اللغة لها وظيفة، إذن القضايا ليست أسماء للوقائع.

زيادة في التفرقة بين التسمية وبين الوصف نجد فتغنشتاين يربط التسمية بالبساطة من جهة ويربط الوصف بالتركيب من جهة أخرى، حيث يقول: «ما هو بسيط منطقياً لا يعبر عنه... [و] ما يقبل الوصف هو دوماً شيء مركب»[4]. وواضح هنا أن هذا الحكم هو نتيجة منطقية لطبيعة العالم في الرسالة، فيما أن العالم يتألف من وقائع وليس من أشياء، فإن وظيفة اللغة التي يفترض فيها أن تكون مرآة لهذا العالم يجب أن تكون وصف الوقائع لا الأشياء.

وحتى يزداد الفارق بين القضية وبين الاسم وضوحاً، فإن فتغنشتاين يجعل القضية رسماً للواقع الخارجي، بينما لا يشكل الاسم في حدّ ذاته رسماً. حيث يقوم الرسم في الرسالة على الكثرة من جهة، وعلى ترتيب معين لهذه الكثرة من جهة أخرى، وهاتين الصفتين لا يتوفر عليهما الاسم بطبيعته، وهذا ما سنوضحه من خلال نظرية الرسم المنطقي.

---

(1) Russell: The Philosophy of Logical Atomism, O.C., p. 187.

(2) Idem. p. 185.

(3) Notes Sur la Logique, O.C., p. 182.

(4) Tractatus, O.C., 3.142.

الفصل السادس

نظرية الرسم المنطقي

إن ما نقوله من عبارات ينقسم بحسب الرسالة المنطقية إلى قسمين: قسم يمكننا قوله بطريقة واضحة، ومن ثم يكون من الناحية المنطقية مشروعاً، وقسم لا يمكننا أن نقوله بنفس الطريقة ومن ثم ينبغي أن نصمت عنه، هذا القسم الأخير هو القسم الأكبر حجماً إذا ما قارناه بالقسم الأول.

ومن الطبيعي أن أطرح السؤال الآتي وهو: إذا قلت قضية معينة ولتكن "ق" كيف لي أن أعرف أن ما قلته بطريقة واضحة أم بطريقة غير واضحة، ومن ثم هل ما قلته ينتمي إلى ما يقال بوضوح أم أنه ينتمي إلى ما ينبغي أن نصمت عنه؟ هذا السؤال في غاية الأهمية وقد أدرك فتغنشتاين أهميته منذ الوهلة الأولى التي اشتغل فيها بالفلسفة، فقد لاحظ أن اللغة التي نستخدمها في حياتنا اليومية لا تحتوي على حدود تسمح لنا بمعرفة ما إذا كانت القضايا التي نقولها واضحة ومن ثم هي تنتمي إلى ما يمكن قوله، أم أنها ليست واضحة ومن ثم فإنها تنتمي إلى ما ينبغي أن نصمت عنه.

ولا يمكننا أن نعرف هل القضية واضحة أم أنها ليست واضحة إلا إذا عرفنا ابتداء طبيعة القضية ذاتها، وأن نعرف طبيعة القضية معناه أن نكون على علم بالوظيفة التي تؤديها هذه القضية في اللغة. ولذلك فكل شيء في فلسفة اللغة عند فتغنشتاين متوقف على شرح طبيعة أو ماهية القضية، ونجد أنه أوقف عمل الفلسفة كله على تلك المهمة حين نقرأ في كتاب الدفاتر ما كتبه بتاريخ (22/ 1/ 15) قائلاً: «مهمتي كلها تتمثل في توضيح طبيعة القضية...».

وفي ظل نظرية الرسم المنطقي وجد فتغنشتاين أن توضيح طبيعة القضية، يتم عبر تشبيه أو مماثلة تلك القضية بالرسم، وأن هذه المماثلة هي التي ساعدته على إبراز وتوضيح جانب هام من طبيعة القضية، قائلاً في كتاب البحوث: «القول إن القضية رسم أو صورة يبرز بعض السمات في نحو كلمة قضية»[1].

(1) Investigations Philosophiques, O.C., p. 12

إن نظرية الرسم (Théorie de l'image-Build Theory) إلى جانب نظريات أخرى[1] تسهم بشكل كبير في الإجابة عن السؤال المركزي في فلسفة فتغنشتاين والمتعلق بماهية القضية ومن ثم ماهية اللغة، إذ تعمل هذه النظرية على كشف مصدر الوضوح في ما نقوله من قضايا يردها لهذا المصدر إلى تمثيل هذه القضايا للواقع الخارجي. ومن هذه الناحية فإن نظرية الرسم تعد جزءاً أساسياً في فلسفة اللغة عند فتغنشتاين في مرحلة الرسالة. على اعتبار أن توضيح طبيعة القضية عند فتغنشتاين، كان وسيلة هذا الأخير لتهيئة الأرضية التي تسمح بتحقيق الهدف العام والنهائي للرسالة ألا وهو رسم الحدود الفاصلة بين ما يقال بطريقة واضحة ومشروعة في اللغة وبين ما لا يقال بنفس الطريقة.

لذلك وبناء على ما تقدم فإننا نعتقد أن القراءة الصحيحة لنظرية الرسم لا بد أن تأخذ في الاعتبار جانبين مهمين هما: موقع النظرية ضمن النسق العام للفلسفة الأولى أولاً، ودورها في تحقيق الأهداف المنتظرة منها في تلك الفلسفة ثانياً.

أولاً – مصادرها:

إذا نظرنا إلى فلسفة فتغنشتاين بصفة عامة، فإننا نجد أن الإرث الفكري الألماني حاضر بقوة في هذه الفلسفة، فقد استفاد فتغنشتاين على المستوى الفلسفي العام كثيراً من مثالية شوبنهاور ومن تحليلات فريج المنطقية ومن ميكانيكا هرتز وبولتزمان. وإن كنا نجده يعتمد تقليداً يكاد يكون شاملاً يطوّر من خلاله تلك الأفكار في اتجاهات لا يعود مديناً فيها بشيء تقريباً لأصحابها الأصليين.

ونظرية الرسم المنطقي لا تخرج عن هذا التقليد، إذ الفكرة التي كانت وراء النظرية ليست من اختراعه الشخصي، ولكنه استفادها من بعض الفيزيائيين الألمان في نهاية القرن التاسع عشر، وعلى وجه التحديد عن «هرتز» Hertz في 1899، فقد ذهب بولتزمان إلى أن التساؤل عن أي من القوة أو المادة هي الأكثر أساسية هو تساؤل بلا معنى لأن هذه التصورات برأيه "هي مجرد صور ذهنية وظيفتها تمثيل

(1) نظرية الرسم ليست وحدها التي تجيب عن السؤال المتعلق بماهية القضية، ولكن هناك من جهة ثانية نظرية دوال الصدق التي تجيب عن ماهية القضايا المركبة أو دوال الصدق، كما توجد نظرية تحصيل الحاصل التي تجيب من جهة ثالثة عن ماهية القضايا التكرارية وماهية قضايا التناقض.

الظواهر بشكل صحيح". وينسب بولتزمان هذه الفكرة إلى هرتز قائلاً: «هذه الفكرة قالها هرتز بطريقة أكثر وضوحاً في كتابه الشهير "مبادئ الميكانيكا". كما تشير بعض المصادر إلى أن بولتزمان نفسه كتب مقالاً عن "نظرية الرسم" هذه، في الموسوعة البريطانية لـ 1902، تحت عنوان "نموذج" Model...»[1].

وما يؤيد فكرة علاقة فتغنشتاين بفيزياء «هرتز» و«بولتزمان» أن «ماك غينس» أشار إلى استفادة فتغنشتاين فكرة القضية الرسم أو القضية النموذج من هرتز وبولتزمان، وأنهما هما اللذان أوحيا إليه بفكرة الرسم التي هي المضايف الفكري للواقع[2].كما يؤكد فون رايت على هذه العلاقة بقوله: «إذا كان تصور فتغنشتاين للقضية باعتبارها رسماً يمكن ربطه بطريقة أو بأخرى بمدخل إلى مبادئ الميكانيكا لهينرش هرتز، ذلك لأن فتغنشتاين كان على علم بهذا النص وكان يقدره كثيراً. إننا نجد علامات التأثير الذي أحدثه فيه في كل من الرسالة المنطقية وفي الكتابات المتأخرة»[3].

وقد ذكر فتغنشتاين «هرتز» في كتاب الدفاتر[4]، كما ذكره في الرسالة المنطقية[5]، كما نجده وهو بصدد شرح كيف يكون الرسم إسقاطاً للواقع الخارجي يذكر منهج النماذج الديناميكية لماكسوال[6]. ويصف هرتز في كتابه "مبادئ الميكانيكا" وظيفة عالم الفيزياء بأنها عبارة عن تكوين رسوم أو نماذج عن الواقع. ويستعمل فتغنشتاين كلمة تكوين في الرسالة حين قال: «إننا نكوّن لأنفسنا رسوماً للوقائع»[7].

غير أن فتغنشتاين وعلى غرار عادته إزاء الكثير من النظريات التي استفادها من غيره نجده قد أعطى لمفهوم الرسم أو النموذج بعداً أكثر شمولاً، حيث ما اعتبره هرتز النموذج بالنسبة للغة العلمية في مجال الفيزياء، أصبح عند فتغنشتاين هو الصورة المنطقية الخفية في كل كلام ذا معنى أو في كل لغة، وبهذا يكون فتغنشتاين

(1) Griffin, O.C., pp. 99-100.

(2) Mc Guinness: Wittgenstein les années de jeunesse, O.C., p. 115.

(3) Von Wright, O.C., p. 30.

(4) Carnets, O.C., (6/12/14).

(5) Tractatus, O.C., 4.04-6.361.

(6) Carnets, Idem. (15/11/14).

(7) Tractatus, Idem. 2.1.

هو أول من طبق نظرية الرسم على اللغة في كليتها كما يقول غريفين[1].

إن دعوة بعض الفلاسفة والعلماء إلى إخضاع اللغة إلى نموذج أو مثال علمي يكشف عن نزعة لجعلها لغة علمية. والنموذج العلمي لا يقتصر على العلوم الدقيقة كالفيزياء أو الكيمياء مثلاً، ولكنه يمكن أن يكون من العلوم الصورية أيضاً كالمنطق مثلاً، كما هو الحال في «أيديوغرافيا» Begriffsschrift عند فريج، أو في "اللغة الكاملة منطقياً" The Logically Perfect Language عند راسل، اللذين كلا مثالين لتطبيق النموذج المنطقي على اللغة. ونظرية الرسم المنطقي عند فتغنشتاين لا تخرج عن إطار هذا التطبيق. ومن هذه الناحية تعد هذه النظرية تعبيراً عن المفهوم العلمي للغة في الرسالة، وهذا الرأي ذهب إليه ماك غينس قائلاً إن: «مفهوم التراكتاتوس للغة والفكر هو مفهوم علمي، وهذا من ناحيتين: وظيفة اللغة هي قول الجمل التي تكون صادقة أو كاذبة، تحاول الوصف، وبما أن الوصف هو العلم، فإن وظيفة اللغة هي قول قضايا علمية. وبالعكس مظاهر اللغة التي تجعلها قادرة على أن تؤدي هذه الوظيفة تقرأ أو تؤخذ عن نموذج علمي»[2].

وإذا كان فتغنشتاين قد أخذ فكرة النموذج من علم الفيزياء، إلا أنه لم يشأ لنظريته في اللغة أن تغترب في علم الفيزياء ولا في أي علم آخر من علوم الطبيعة، وهذا حرصاً منه على أن تكون الفلسفة مستقلة تماماً عن تلك العلوم، فالفلسفة ليست علماً من علوم الطبيعة يقول فتغنشتاين، وأن منزلتها الصحيحة يجب أن تكون إما أعلى أو أدنى من علوم الطبيعة ولكن ليس إلى جانبها[3]. لذلك نجده يكتفي بأخذ فكرة النموذج من الفيزياء ليتحول إلى مصادر أخرى، هذه المصادر تمثلت في أبحاث فريج وراسل في مجال فلسفة الرياضيات وتحديداً في تطبيق المنطق على الرياضيات من أجل استبعاد المتناقضات التي ظهرت في هذه الأخيرة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ورغم الاهتمام الذي حظيت به أبحاث فريج وراسل في مجال تطبيق الرياضيات على المنطق من أجل تأسيس هذه الأخيرة في ذلك الوقت إلا أن فتغنشتاين لم تستهوه هذه الأبحاث، فقد رأى

---

(1) Griffin, Idem, p. 99.

(2) Garver, N: Mc Guinness on the Tractatus, in the British tradition in 20th century philosophy, Proceedings of the 17th International Wittgenstein-Symposium. Editors. J. Hintikka & K. Puhl, Vienna, 1995, p. 86.

(3) Tractatus, O.C., 4.111.

أن الرياضيات ليست في حاجة إلى تأسيس وأن المتناقضات التي ظهرت في الرياضيات آنذاك كان يمكن تفاديها بواسطة استخدام لغة رمزية[1]. لذلك حوّل فتغنشتاين اهتمامه في هذه الفترة إلى تطبيق المنطق على الواقع وليس فقط على الرياضيات[2]. وهو ما انعكس بشكل خاص في نظريته في الرسم التي يعمل فيها المنطق على توفير الشروط العامة لتمثيل الواقع. إذن كان لنظرية الرسم المنطقي عند فتغنشتاين مصادرها المنطقية أيضاً، وفي هذا المجال نذكر نظريتين هامتين استفاد هما فتغنشتاين من كل من فريج وراسل ووظفهما في نظرية الرسم:

- الأولى: هي نظرية فريج في التفرقة بين المعنى والدلالة؛ وقد وظف فتغنشتاين هذه التفرقة - بطريقته الخاصة - في نظريته في الرسم وتحديداً في شرحه للاختلاف بين المعنى في القضية وبين الدلالة في الاسم لكن مع رفض بعض جوانب النظرية الأخرى.

- أما الثانية: فهي نظرية راسل في الأوصاف المحددة التي فرّق فيها بين العبارات التي تحتوي على أوصاف وبين العبارات التي تحتوي على أسماء أعلام. وقد استفاد من جانبها المنطقي ورفض جانبها المعرفي، حيث اهتم بها من جهة تفرقة راسل بين الصورة النحوية للجملة وبين صورتها المنطقية. وسنرى الدور التي تؤدّيه فكرة الصورة المنطقية في نظرية الرسم عند فتغنشتاين، حيث تصبح هذه الفكرة الأساس الذي يسمح بقيام عملية الرسم أو التمثيل بين اللغة وبين الواقع. كما استفاد أيضاً من تفرقة راسل بين الأسماء والأوصاف المحددة. وسنلاحظ في هذا الفصل كيف استخدم فتغنشتاين هذه التفرقة في تحديده لطبيعة القضية الأولية من جهة. وفي إقامته لعلاقة التناظر واحد لواحد بين مكونات تلك القضية أي الأسماء والأشياء التي تقابل تلك الأسماء في الواقع الخارجي.

ثانياً — أهدافها:

إن مقاربة نظرية الرسم بربطها بالأهداف التي كان يتوخاها منها فتغنشتاين في فلسفته المتقدمة، تعتبر طريقة جد مناسبة من الناحية المنهجية، كما أنها لا تخلو

---

(1) Idem, 3 325.

(2) Ouelbani, M: L'éthique dans la Philosophie de Wittgenstein, ed Ibn Zeidoun, Tunis, 2004, p. 12.

من فائدة، إذ سنرى أن فتغنشتاين وضع نظرية الرسم المنطقي لمعالجة جملة من المشكلات كانت واضحة في ذهنه تمام الوضوح، وهي المشكلات الناتجة عن الغموض والخلط في الفلسفة، ذلك ما يرجعه فتغنشتاين في الرسالة إلى مظاهر النقص التي تنطوي عليها اللغة التي نستخدمها في ظل وضع لغوي صعب حسب تشخيص فتغنشتاين في فلسفته المتقدمة، فإن نظرية الرسم المنطقي منتظر منها أن تعمل على ما يمكن أن نطلق عليه اسم التأسيس المنطقي للعلاقة بين اللغة والعالم. ولكي تكون هذه العلاقة مؤسسة منطقياً بحيث تكون واضحة ولا يشوبها أي خلط أو غموض، فقد عمل فتغنشتاين على دفع نظرية الرسم المنطقي باتجاه التوضيح المنطقي الدقيق للمسائل الآتية:

1 - توضيح الاختلاف بين التسمية وبين التمثيل:

بمعنى توضيح الاختلاف المنطقي بين العلاقة التي تربط الاسم بمسماه، وبين العلاقة التي تربط الرسم بما يمثله، حيث إن نظرية الرسم توضح مسألة مهمة ألا وهي أن القضايا مرتبطة بالعالم بواسطة العلاقة التمثيلية التي تختلف عن العلاقة الإشارية البسيطة التي تربط الأسماء بالأشياء[1].

2 - التأسيس المنطقي للمعنى في الرسم:

ونقصد به بيان أن المعنى في القضايا التي هي في الوقت ذاته رسوم، مبني على شروط الصدق في تلك القضايا. حيث تكون القضية ذات معنى إذا كانت تحتمل الصدق أو الكذب.

3 - توضيح طبيعة الصدق في الرسم:

وذلك ببيان أن نظرية الرسم المؤسسة على فكرة النموذج، تتطلب نظرية مناسبة في الصدق تقوم على المطابقة.

4 - بيان استقلال المعنى عن الصدق في الرسم:

وذلك بربط المعنى بمجرد إمكان الوقائع، وربط الصدق بالوجود الفعلي للوقائع.

(1) Black: A Companion, O.C., p. 73.

ثالثاً – نظرية الرسم ومكانتها في الفلسفة الأولى:

إذا نظرنا في الدفاتر وفي الرسالة المنطقية، فإننا نجد فتغنشتاين قد استعمل الكلمة الألمانية «Bild" والفعل "Abbilden"، اللذين يدلان على التمثيل عن طريق الرسم أو إنتاج رسم عن طريق نقل صادق للواقع[1].كما استخدم فتغنشتاين - إضافة إلى ذلك - الكلمات الألمانية Vorbilden وDarstellen وVorstellen ليعني بها فكرة „التمثيل"[2].

وقد ترجمت الكلمة «Bild" إلى الفرنسية بـ „Tableau" أي رسم أو لوحة، وإلى Image أي صورة، كما ترجمت إلى الإنكليزية بكلمة "Picture" التي تعني صورة أيضاً.

ورغم أن "غرانجي" يستخدم كلمة صورة Image في ترجمته للرسالة وفي دراساته العديدة عن فتغنشتاين. إلا أنه رأى أن الترجمة الفرنسية لكلمة Bild بـ „رسم" أو „لوحة" „Tableau" هي ترجمة أكثر دقة من الترجمة الإنكليزية التي اعتمدت كلمة "Picture" التي رأى أنها كلمة ليست دقيقة لأنها تعني صورة Image، ولا تعني Tableau إلا بشكل عرضي فقط[3].

وبالنسبة للترجمة العربية، فإننا نميل إلى استخدام كلمة رسم لتقابل الكلمتين (Picture, Image) والتي هي الصفة التمثيلية للقضية الأولية في علاقتها بالواقع الخارجي عند فتغنشتاين. وإلى استخدام كلمة صورة لتقابل (Form, Forme) والتي هي عند فتغنشتاين إمكانية البنية[4] وهذا منعاً للالتباس. على غرار ما فعل عزمي إسلام في ترجمته العربية للرسالة، وإن كنا نختلف معه - إلى حد ما - في فهمه لكلتا الكلمتين عند فتغنشتاين[5].

---

(1) Granger, in Carnets, O.C., p. 33.

(2) Idem. p. 36.

(3) Ibidem.

(4) Tractatus, O.C., 2.033.

(5) عزمي إسلام قال في باب التفرقة بين الرسم والصورة عند فتغنشتاين (الترجمة العربية للرسالة، ص 183) إن الأول لا يكون إلا وهناك واقعة فعلية مرسومة، وأما الصورة فتدل على إمكان الحدوث لا على الحدوث الفعلي نفسه أي أن الرسم تصوير لما هو موجود بالفعل في الطبيعة. ونحن نختلف مع هذا الفهم للرسم لأن فتغنشتاين لا يجعل الوجود الفعلي للوقائع شرطاً لقيام عملية الرسم، بدليل أنه يقول بوجود رسوم كاذبة وتكون الرسوم كاذبة إذا لم توجد وقائع

ويمكننا أن نعطي بعض الخصائص - على سبيل المثال - لكل من الرسم والصورة حتى يتضح وجه الاختلاف بينهما:

إن الرسم له ما يقابله في الواقع الخارجي، بينما الصورة ليس لها ما يقابلها في الواقع الخارجي ولكنها فقط إمكان قيام ذلك الرسم. وبما أن الرسم له ما يقابله في الواقع الخارجي على عكس الصورة، فإن الرسم يكون صادقاً أو كاذباً، بينما الصورة لا تكون كذلك. وإذا كان الرسم يكون صادقاً كما يكون كاذباً فإنه يكون حائزاً على معنى لأنه يمثل حالة من حالات الواقع، بينما الصورة لا تمثل أياً من حالات الواقع، وهي ليست مما يقال في اللغة ولكنها تتجلى فيها. وبطريقة أكثر بساطة نقول إن الرسم يطلق على القضية الأولية في علاقتها التمثيلية بالواقع الخارجي، بينما الصورة هي ما يشترك فيه الرسم والواقعة المقابلة له في الواقع الخارجي... إلخ.

إن نظرية حدود اللغة، التي طرحها فتغنشتاين في فلسفته المتقدمة، تتكوّن بشكل أساسي من مجموعة نظريات ذات طبيعة مختلفة لكنها في الواقع ليست متعارضة فيما بينها، بل إن تلك النظريات تكمل بعضها بعضاً داخل النسق العام لنظرية حدود اللغة التي جعلها فتغنشتاين المسألة المركزية في فلسفته المتقدمة، هذه الفلسفة عرضها لنا في الدفاتر وفي الرسالة المنطقية.

وبخصوص النظريات الأساسية في الفلسفة المتقدمة، نجد تقارباً كبيراً بين آراء المهتمين بفكر فتغنشتاين حول المكانة الهامة التي تحتلها نظرية الرسم في تلك الفلسفة: فعلى سبيل المثال ذهب «كافياس» إلى أن الرسالة تتألف من ثلاث أطروحات أساسية في الرسالة، حيث جعل نظرية الرسم في مقدمة هذه الأطروحات الثلاث التي رتبها على النحو الآتي: الأطروحة الأولى مفادها أن اللغة رسم للعالم، والثانية هي أن قضايا المنطق تحصيل حاصل والثالثة لا توجد قضايا عن القضايا أي استحالة الميتالغة[1]. كما نجد «فافرهولد» يقسم الرسالة إلى أربع مسائل أساسية بطريقة اعتبرها في الوقت ذاته تأريخاً للمسائل الأساسية المطروحة في الرسالة، حيث جعل نظرية الرسم في المرتبة الثانية بعد مبدأ الماصدقية[2]. ومن ناحية

بالفعل. الرسالة: مصدر سابق، 4.25.

(1) Sebestik, J: Premières Réactions Continentales au Tractatus, in ACTA du Colloque Wittgenstein (Juin 1988), Organisé par F. Gil, T.E.R., 1990, p. 199.

(2) Granger: Wittgenstein, O.C., p. 28.

أخرى ذهب «فون رايت» إلى تقسيم الرسالة إلى ثلاثة أقسام القسم الأول تمثله نظرية دوال الصدق والقسم الثاني تمثله نظرية الرسم، وهذان القسمان يشكلان مركباً، ومن هذا المركب ينبثق المكون الأساسي الثالث للكتاب، ألا وهو نظرية ما لا يقال ولكن فقط يتم إظهاره[1]. أما «دافيد بيرس» فإنه عرض لنا النظريات الأساسية في الرسالة، جاعلاً نظرية الرسم في المركز، حيث يقول: "... هناك النظرية التي تذهب إلى أن قضايا الواقع هي بمثابة رسوم يتم الحصول عليها انطلاقاً من أسماء الأشياء البسيطة ثم هناك النظرية التي تذهب إلى أن تلك القضايا لا يمكن تركيبها فيما بينها إلا بطريقة وحيدة هي طريقة دوال الصدق، بحيث تتوقف معاني المركبات اللفظية حصرياً على معاني القضايا العنصرية التي تدخل في تركيب تلك المركبات. وفي الأخير النظرية التي مفادها أن كل شيء آخر نحاول قوله فيما عدا ذلك سيكون خالياً من كل دلالة واقعية"[2]. ومعنى هذا أن الأفكار التي اعتمدها "بيرس" هي ثلاث وهي: نظرية اللغة الرسم بالنسبة للقضايا الأولية، ثم نظرية دوال الصدق بالنسبة للقضايا المركبة، ثم أخيراً نظرية ما لا يمكن قوله ومن ثم فهو يلتقي مع "فون رايت" في عدد وطبيعة تلك الأفكار، ولكنه يختلف عنه فقط في ترتيب تلك الأفكار، ففي الوقت الذي جعل فيه "فون رايت" نظرية دوال الصدق هي الأولى ثم أتبعها بنظرية الرسم، نجد "بيرس" بدأ بنظرية الرسم ثم بعد ذلك أتبعها بنظرية دوال الصدق.

وتدل الأمثلة - التي سقناها لبعض المهتمين بفلسفة الرسالة - على نوع من التقارب في وجهات النظر بخصوص ماهية النظريات الأساسية في الرسالة، لكن هذه الوجهات من النظر تباعدت إلى حد ما في ما يتعلق بترتيب تلك النظريات من الناحية التاريخية ومن الناحية المنطقية. وقد ظهر ذلك التباعد واضحاً فيما يتعلق بترتيب نظرية دوال الصدق قبل نظرية الرسم أو العكس. حيث في هذه النقطة تلخيص آراء المهتمين في آراء ثلاثة هي:

الرأي الأول: يقول أصحابه إن أطروحة الماصدقية ظهرت الأولى ثم تلتها نظرية الرسم وقد ذهب إلى هذا الرأي على سبيل المثال، "فافرهولد" (كما سبق أن أشرنا) و"جيلبار هوتوا" G. Hottois الذي يرى أن أطروحة الماصدقية تتقدم

---

(1) Von Wright, O.C., p. 31.

(2) Pears: la Pensée Wittgenstein, O.C., p. 199.

منطقياً على نظرية الرسم، وأن هذه الأخيرة ونظرية ما لا يمكن قوله تنتجان عن أطروحة الماصدقية[1].

الرأي الثاني: ويعطي أصحابه نظرية الرسم الأولوية على أطروحة الماصدقية، ونجد أشدهم حماسة في الدفاع عن هذا الرأي "غرانجي" الذي يصف نظرية الرسم بأنها "الموضوع الذي هو خليق بأن يؤدّي دور مركز الجاذبية في نسق الرسالة المنطقية"[2]، كما يصفها بأنها ذات طابع مركزي في الرسالة بقوله: «إني أعتمد إذن كمعلم، الطابع المركزي لنظرية اللغة الصورة إنه سيكون مع ذلك كما قلنا مخالف لفكر الرسالة ذاتها أن نحاول أو نعيد بناء بنية نظرية اللغة الصورة»[3]. ومن ناحية أخرى نجد غرانجي رغم أنه يقرّ بتوافق نظرية الرسم مع أطروحة الماصدقية، إلا أنه يرفض أن تكون الأولى صادرة عن الثانية.

وقد ناقش "غرانجي" قول "فافرهولد" إن أطروحة الماصدقية ظهرت هي الأولى في عام (1914) حيث يرى "غرانجي" أن هذا القول لا يوجد له سند في نصوص فتغنشتاين التي تعود إلى ما قبل الرسالة، حيث يقول: «... هذا التسلسل المنطقي للموضوعات، مؤكد جداً حقيقة، ولكن سيطرة أطروحة الماصدقية يبدو لي أن فافرهولد لم يبرهن عليها. من جهة لا نجدها مصرحاً بها في النصوص الأكثر قدماً، الملاحظات على المنطق لسبتمبر 1913 تبدأ بتعريف لكلمة "فلسفة" حسب القضايا المقابلة في الرسالة، وتطور بعد ذلك نظرية التعارض بين "المعنى والدلالة"، وموجهة نحو نظرية الصورة. إنها فقط بعيداً (ص 98 من النص المنشور بعد الدفاتر Notebooks) أين تمت دراسة القضايا من الصورة "أ يعتقد أن ق" ومن دون التصريح بمبدأ الماصدقية»[4]. ونفس الشيء بالنسبة للملاحظات التي أملاها على مور في النرويج في أبريل 1914 فإنها تبدأ بعرض أشباه القضايا المنطقية على أنها لا تقول شيئاً، ولكنها تظهر الخصائص المنطقية للغة «وخصائص العالم بالنتيجة». وفي الأخير المراسلات مع راسل بين 1912 و1920 لا تحتوي إشارات إلى مبدأ الماصدقية[5].

(1) Hottois, O.C., p. 12.
(2) Granger: Invitation, O.C., p. 40.
(3) Idem. p. 43.
(4) Granger: Wittgenstein, O.C., p. 28.
(5) Ibidem.

ونحن نتفق مع غرانجي في أنه لا توجد إشارات صريحة إلى مبدأ الماصدقية في النصوص التي مهدت للرسالة، ولكن - وحسب رأي غرانجي دائماً - فإن الباب يبقى مفتوحاً أمام احتمال أن تكون أطروحة الماصدقية هي منطلق الرسالة كما رأى فافرهولد، وهذا إذا حدث وأن اكتشفت نصوص أخرى لفتغنشتاين لم تنشر بعد[1].

الرأي الثالث: وتمثله «أنسكومب» حيث نجدها تنظر إلى نظرية الرسم وإلى نظرية دوال الصدق، على أنهما نظريتان منفصلتان وأنهما تشكلان معاً النظرية العامة في القضية حيث تقول إن هذه النظرية الأخيرة، ليست سوى تركيباً خارجياً للنظريتين أي لنظرية الرسم بالنسبة للقضايا الأولية، ولنظرية دوال الصدق التي هي وصف أو تفسير للقضايا غير الأولية[2]. لكننا نجدها في موضع آخر تنظر إلى نظرية الرسم وإلى نظرية دوال الصدق على أنهما شيء واحد رافضة النظر إليهما على أنهما نظريتان منفصلتان حيث قالت «لا يمكننا أن ننظر إلى نظرية فتغنشتاين في القضية على أنها عبارة عن المركب من نظرية الرسم ومن نظرية دوال الصدق، نظريته في الرسم ونظريته في دوال الصدق هما شيء واحد»[3].

أما الرأي الذي نميل إليه في المسألة الخلافية السابقة، فهو أن النظريتين من طبيعتين مختلفتين، وأن لكل من النظرتين موضوعها الخاص وأهدافها الخاصة التي تصب في مجرى تحقيق الهدف العام ألا وهو رسم الحدود بين ما يقال وبين ما لا يقال في اللغة. وما يؤيد هذه الوجهة من النظر هو: أولاً من الناحية التاريخية من المؤكد أن النظريتين لم تولدا في ذهن فتغنشتاين في نفس الفترة هذا من جهة، ثانياً لو كانت النظريتان نظرية واحدة لما أمكن لنا أن نأخذ بإحداهما دون الأخرى، لكن الذي حدث هو العكس تماماً، فقد أخذ راسل بمبدأ الماصدقية في الطبعة الثانية من مبادئ الرياضيات (1925) دون أن يأخذ بنظرية الرسم. هذا في ما يتعلق بقول «أنسكومب» إن النظريتين هما نظرية واحدة.

أما بالنسبة لرأي «فافرهولد» فإننا نقول إن النظريتين ليس فيهما ما يحتم أن تلزم إحداهما عن الأخرى، فقد سبق أن رأينا أنه لا وجود لبرهان منطقي

(1) Ibidem.

(2) Anscombe: An Introduction, O.C., pp. 25, 26.

(3) Idem. p. 81.

متسلسل في الرسالة، أي أنه من وجهة نظر منطقية لا وجود لمبادئ ولا وجود لنتائج صريحة في الرسالة وإذا صحت هذه النظرة، فإن أطروحة الماصدقية لا يمكن أن تكون مبدأ لنظرية الرسم. ومن جهة أخرى ومن ناحية منهجية لا يمكننا إغفال الخلفية الفكرية لفتغنشتاين عند مقاربتنا لأي نظرية من نظرياته خاصة في فلسفته المتقدمة[1]، وفي هذا الصدد من المفيد أن نذكر هنا أن الباب الذي دخل منه فتغنشتاين إلى الفلسفة هو ذاته الباب الذي سبق لفريج ولراسل الدخول منه، ألا وهو باب فلسفة الرياضيات والمشكلات المتعلقة بأسس المنطق. ومن هذه الناحية لن نجانب الصواب إذا قلنا إن كلاً من نظرية دوال الصدق ونظرية الرسم هما بطريقة أو بأخرى نتاج الجو الفكري العام الذي كان سائداً في كمبردج خاصة عند التحاق فتغنشتاين بها.

وأرى في هذه المسألة بالذات أنه لا يمكن القيام بمقاربة صحيحة لأفكار ونظريات الرسالة من دون ربط هذه الأفكار بالنظرية الكبرى في فلسفة الرسالة، ألا وهي نظرية حدود اللغة. والآن إذا أخذنا النظريات المختلفة في إطار هذه النظرية الكبرى فإننا نجد تلك النظريات منسجمة تماماً فيما بينها، وتصبح مسألة التأريخ لظهور هذه النظريات مسألة ثانوية كما تصبح قيمة تلك النظريات ومكانتها مرهونة بالقسط الذي تسهم به كل نظرية في تحقيق الأهداف التي كان يتوخاها فتغنشتاين من وراء تبنيه لنظرية حدود اللغة في فلسفته المتقدمة.

ومن هذا المنطلق فإن نظرية دوال الصدق ونظرية الرسم تصبحان خادمتين لنظرية حدود اللغة أو نظرية ما يقال وما ينبغي الصمت عنه في اللغة، والتي هي برأينا تحتل مركز الفلسفة الأولى. ومن هنا فإن منهجنا في دراسة نظرية دوال الصدق ونظرية الرسم، يأخذ نظرية حدود اللغة معلماً حاسماً في بيان طبيعة وآليات وأهداف النظريتين بحيث لن تعود مسألة أي من النظريتين لها الأولوية على الأخرى مسألة ذات أهمية. وبدلاً من ذلك مسألة القدر الذي تسهم به كل من النظريتين في تحقيق مشروع الفلسفة الأولى الأكبر ألا وهو رسم الحدود الواضحة بين ما يقال وما لا يقال في اللغة.

---

(1) كثير من الأفكار الهامة في الفلسفة المتقدمة كانت نتاج مراسلات بين فتغنشتاين وفريج من جهة، وبينه وبين راسل من جهة ثانية، لذلك نجده عند معالجته لبعض المشكلات في تلك الفترة يصف هذه المشكلات عند مراسلاته مع راسل بأنها مشكلات مشتركة بينهما. (على سبيل المثال لا الحصر: أنظر رسالة فتغنشتاين بتاريخ أوت 1912، في كتاب الدفاتر، ص 219).

غير أن هذا الاختيار المنهجي الذي يجعل النظريتين خادمتين لنظرية أكبر وأشمل منهما معاً لا ينفي مسألة التفاوت بين النظريتين في القسط الذي تسهم به كل واحدة منهما. وفي هذه النقطة فإننا نميل إلى الرأي الذي يجعل أهمية نظرية الرسم تتفوق على نظرية دوال الصدق، وهذا بالاستناد إلى نصوص الرسالة ذاتها التي تعطي لنظرية الرسم للقضية الأولية دوراً أكثر أهمية بالنسبة للأنواع الأخرى من القضايا في اللغة.

وفي هذه النقطة يجعل فتغنشتاين نظرية الرسم للقضايا الأولية هي أساس فهمنا لكل الأنواع الأخرى من القضايا، حيث نقرأ في الرسالة: «وقد يبدو شيئاً محتملاً - لأول وهلة - أن إدخال القضايا الأولية شيء أساسي من أجل فهم كل الأنواع الأخرى من القضايا والواقع أن فهم القضايا بصفة عامة يعتمد بوضوح على فهمنا للقضايا الأولية»[1].

ومن ناحية أخرى فإن نظرية دوال الصدق ذاتها تعطي للقضايا الأولية دور خزان القيم التي تأخذها المتغيرات في القضايا المركبة، فالقضايا الأولية - تقول الرسالة - هي حجج الصدق للقضايا[2]. كما أنه في ظل نظرية دوال الصدق دائماً تكون كل القضايا المركبة - التي هي دوال صدق ضرورة - ما هي إلا نتائج الإجراءات التي تتخذ من القضايا الأولية أسساً لها[3].

هذا الدور البالغ الأهمية الذي تؤدِّيه نظرية الرسم للقضايا الأولية، سيجعل هذه النظرية هي التي تدفع الثمن أولاً، بعد أن يتخلى فتغنشتاين عن نظرية حدود اللغة، إذ لن تعود لعبة التمثيل عن طريق الرسم اللعبة الوحيدة التي كانت تتم في وضوح وشفافية في الفلسفة الأولى سوى مجرد لعبة من بين ألعاب أخرى كثيرة لا تقل وضوحاً ولا شفافية عن تلك اللعبة التي تقوم بها القضايا الأولية. ثم بعد ذلك سيكون الدور على نظرية دوال الصدق التي ستفقد الخزان الذي كان يمدها بقيم الصدق، بالنظر إلى دخول أنواع أخرى كالأمر والنهي وغيرها وهذه لا تصلح بطبيعتها أن تكون قيماً للقضايا المركبة التي يمكن أن ترد فيها. هذا ما سيحدث ابتداء في كتاب الملاحظات الفلسفية التي ستدخل بعض المفاهيم الجديدة تكون مختلفة وناقدة

(1) Tractatus, O.C., 4.411.

(2) Idem. 5.01.

(3) Idem. 5.234.

لمفهوم الرسالة في وظيفة اللغة، وهو ما سنتناوله في الفصل الأخير من البحث.

رابعاً – مفهوم الرسم في الرسالة:

إن تكوين الرسوم مسألة تخص اللغة، إذ كل «تمثيل Représentation» للعالم إنما يتم داخل اللغة وبواسطتها في آن معاً، ولا يمكنه أن يتم خارجها أو بغيرها، فكل عملية فكرية نمثل من خلالها العالم إنما تتم بواسطة قضايا اللغة، نقرأ في كتاب الدفاتر: «الفكر في الحقيقة هو نوع من اللغة، لأن الفكر بطبيعة الحال هو أيضاً صورة منطقية للقضية وبالنتيجة تحديداً هو نوع من القضية»[1] ونقرأ أيضاً قول فتغنشتاين: «فالفكر هو الرسم المنطقي للوقائع»[2]. ومن هذه الناحية فإن مفهوم القضية الرسم هو إجابة عن التساؤل الكبير الذي طرحه فتغنشتاين حول ماهية القضية ابتداء من 1915 في كتابه الدفاتر، حيث قال: «مهمتي كلها تتمثل في توضيح طبيعة القضية...»[3]. وقول فتغنشتاين إن القضية هي رسم لواقعة من الوقائع هو جزء من الإجابة عن تساؤله السابق عن ماهية القضية.

1 – الرسم انعكاس للعالم:

من بين الأفكار الأساسية في فلسفة الذرية المنطقية عند فتغنشتاين؛ الفكرة التي ترى أن اللغة هي انعكاس للعالم وأن الرسم هو انعكاس للواقعة في هذا العالم. ففي الرسالة يربط فتغنشتاين القدرة على تكوين أو بناء الرسوم بأن يكون للعالم جوهر، لأنه إذا لم يكن للعالم جوهر فإن القول عن قضية ما بأنها ذات معنى سيتوقف عندئذ على أن قضية أخرى تكون صادقة[4]. ولأنه لا معنى للحديث عن الرسم إذا لم تكن هناك حالات مرسومة. كما أنه من دون الوقائع سيكون محالاً علينا أن نكوّن رسماً للعالم (صادقاً أو كاذباً)[5].كما أن الوقائع صارت في ظل نظرية الرسم هي المعيار في تقسيم القضايا إلى قضايا حقيقية تكمن ماهيتها حصرياً في كونها رسوماً لحالات الواقع، وإلى قضايا غير حقيقية، لا تقوم برسم

(1) Carnets, O.C., (12/9/16).
(2) Tractatus, Idem. 3.
(3) Carnets, Idem. (22/1/15).
(4) Tractatus, 2.0211.
(5) Idem. 2.0212.

أية حالة من حالات الواقع حيث إن صفة «الكون رسماً Etre Image"[1] هي التي تعطي للقضية معناها ثم بعد ذلك صدقها أو كذبها.

2 - الرسم بناء:

يقول فتغنشتاين في الرسالة: «إننا نكوّن لأنفسنا رسوماً للوقائع»[2] والمقصود بكلمة نكوّن في هذا النص هنا هو أن الرسم ليس شيئاً جاهزاً ولكنه شيء يتم عمله، ومن هذه الناحية فهو نتاج فعل إنساني. كما أنه ليس شيئاً بسيطاً، لأنه لو كان كذلك لأعطي لنا مرة واحدة ومن ثم فلن يكون هناك شيء يمكننا عمله. إذن الرسم هو شيء يكتمل بعد عملية بناء إذ بما أن الرسم قضية حقيقية، وبما أن القضية الحقيقية يتم عملها أو بناؤها من أسماء، فإن الرسم لا يوجد مرة واحدة ولكنه يوجد بعد عملية بناء. وتتم عملية تكوين أو بناء الرسم على النحو الذي يصوره فتغنشتاين في «الدفاتر» وفي الرسالة قائلاً: «هذا الاسم يمثل هذا الشيء، الاسم الآخر يمثل الشيء الآخر، وترتبط الأسماء فيما بينها، وهكذا يمثل الكل واقعة أولية على النحو الذي تقوم به لوحة فنية حية»[3].

وعملية بناء الرسوم على النحو الذي عبّر عنه فتغنشتاين في الرسالة ليست عملية جديدة، وفتغنشتاين لم ينطلق في هذه النقطة من فراغ، إذ عملية بناء القضايا الرسوم تتم على غرار ما كان يحدث في علوم أخرى كالميكانيكا والفيزياء والهندسة وغيرها، ففي الفيزياء على سبيل المثال يقوم عالم الفيزياء ببناء رسوم أو نماذج عن الواقع[4].

وعملية بناء الرسوم لا تقتصر على العلوم التي ذكرناها سابقاً فحسب، ولكن تتعداها إلى ميادين أخرى، حيث نجد الفنان مثلاً يبني رسماً فنياً لموضوع معيّن، كما يبني الشاعر قصيدة يرسم من خلالها ظاهرة معينة... إلخ. وعلى غرار كل هؤلاء، يقوم عالم المنطق كذلك ببناء قضايا داخل اللغة تكون لها صورة الواقع التي تمثلها تلك القضايا. ونموذج فتغنشتاين لا يبنيه داخل المخبر على نحو ما

(1) اصطلاح «الكون رسم» "être Image" استخدمه هوتوا قاصداً به الرسم من حيث هو مجرد إمكان لا من حيث هو رسم بالفعل. أنظر: Hottois, O.C., p. 27.

(2) Tractatus, Idem. 2.1.

(3) Carnets, O.C., (4/11/14) & Tractatus, Idem. 4.0311.

(4) Griffin, O.C., p. 99.

يفعل عالم الفيزياء، ولكنه يبني نموذجه بدلاً من ذلك داخل المنطق، وتحديداً داخل نظرية دوال الصدق فهو يبني - كما رأينا - القضايا الأولية عن طريق ربط الأسماء ويبني القضايا المركبة أو دوال الصدق عن طريق ربط القضايا الأولية، ومن ثم فإن بناء الرسوم التي هي نماذج للواقع إنما هي مسألة لغوية، إذ تتم حصرياً داخل اللغة ولا تتم خارجها. وعليه، فإن الهدف الأول والأخير من عملية بناء الرسوم أو نماذج الواقع هو توضيح طبيعة المعنى والصدق في قضايا اللغة.

3 - الرسم واقعة:

إذا كان الرسم يتم بناؤه فمعنى هذا أنه ليس شيئاً مفرداً بسيطاً إذ إن يكون شيء ما مبنياً معناه أن يكون مؤلفاً من أجزاء يتم بناؤه منها. هذه الأجزاء في الرسم تسمى عناصر الرسم وهي الأسماء. ولكن الرسم ليس مجموعة عناصر أو أسماء فحسب، ولكنه أيضاً الطريقة التي تترابط وفقها هذه العناصر. وهذا هو المقصود من القول إن الرسم «مبني» Articulé، حيث نقرأ في الرسالة: «والرسم قوامه الطريقة المحددة التي تترابط بها عناصره بعضها ببعض»[1].

وقول فتغنشتاين إن للرسم طريقة محددة تترابط بها عناصره، معناه أنه شبيه بأية واقعة من الوقائع التي هي أيضاً مبنية، لهذا وجدناه يصف الرسم بقوله: «إن الرسم واقعة»[2]. غير أنه إذا كان الرسم يمكن توحيده بالواقعة من حيث البنية، فإن الرسم يتجاوز الواقعة حيث يمكننا النظر إليه من ناحيتين: كواقعة في حد ذاتها، بمعزل عن كونه رسماً على سبيل المثال الرسم البياني، كرسم هندسي بسيط، وفي هذه الناحية فقط يمكننا تسوية الرسم بالواقعة. لكن من ناحية ثانية يمكننا أن ننظر إليه كرسم، وإذن في هذه الحالة نحتاج إلى مواضعات للتمثيل أي بمعنى «منهج الإسقاط» كما هو الحال مثلاً في سلم الخريطة[3]. ومعنى هذا أن الرسم يساوي واقعة زائد مواضعات التمثيل.

والمقصود بأن الرسم واقعة هو أنه - وعلى غرار الوقائع - يحتوي على بنية منطقية كما يحتوي على صورة منطقية. وبما أن فتغنشتاين يفهم الرسم على

---

(1) Tractatus, Idem. 2.14.

(2) Idem. 2.141.

(3) Black: A Companion, O.C., p. 81.

أنه مبني، فمعنى هذا أن الاسم لا يمكنه أن يكون رسماً، وفي هذه النقطة يقول فتغنشتاين: «والاسم بما أنه ليس مبنياً، فإنه ليس رسماً لمسماه»[1]. حيث يفهم فتغنشتاين المبني في معارضة البسيط. وفي هذا أيضاً يقول: «فالاسم الذي هو العلامة البسيطة غير المبنية، لا يمكنه أن يكون صادقاً ولا كاذباً»[2] وذلك لأنه عبارة عن كلمة مفردة، وهي ليست مقومة أي ليست لها طريقة ترتيب عناصر لأنها بلا عناصر أصلاً، ومن جهة أخرى لو كانت الكلمة المفردة مبنية لما قال فتغنشتاين «إن القضية ليست مجموعة كلمات»[3].

4 – الرسم والتسمية:

إذا كانت الأسماء علامات بسيطة، فإنها ليست ذات بنية، الشيء الذي يجعلها غير قادرة على تمثيل أي واقعة من وقائع العالم الخارجي، فالبنية شرط جوهري في عملية التمثيل عن طريق الرسم، فحيث لا توجد بنية لا يوجد إمكان تطابق. لهذا السبب يرفض فتغنشتاين أن تكون الأسماء رسوماً لمسمياتها، ومن هنا وجدناه يشبه الأسماء بالنقاط لأن النقطة لا تمثل إلا نفسها.

والآن إذا كان الرسم واقعة، وإذا كانت كل واقعة لها قابلية أن تكون مرسومة، فهل معنى هذا أن الرسم يمكن أن يكون بدوره مرسوماً؟ إن الإجابة التي تتبادر إلى أذهاننا هنا هي أن الرسم يمكن أن يكون بدوره مرسوماً، فاللوحة الفنية مثلاً تكون رسماً لمنظر طبيعي، كما يمكن أن يجعلها الفنان هي ذاتها موضوعاً للوحة أخرى أو جزءاً منها. لكن إجابة فتغنشتاين على هذا السؤال ستكون بالنفي، إذ يعترف فقط بوجود مستوى واحد من الرسوم، حيث الرسوم عنده تمثلها القضايا الأولية التي تلامس الواقع الخارجي مباشرة بواسطة الأسماء ولذلك فإن الرسوم تشكل ما يسمّى في فلسفة اللغة «اللغة الشيئية» Object Language، وهي عنده اللغة الوحيدة التي لها وضع مشروع في فلسفة الرسالة[4]. وبالنظر إلى أن القضايا

---

(1) Tractatus, Idem. 4.032.

(2) Carnets, O.C., (3/10/14).

(3) Idem. (5/4/15). & Tractatus. Idem. 3.144.

(4) هذا الموقف كما سنرى لاحقاً، هو موقف نقدي لنظرية الأنماط عند راسل، وهو أيضاً موقف نقدي بالاستباق لنظرية كارناب في التقلم المنطقي. واللتان تسمحان بقيام لغات فوقية أو ميتالغات.

التي تؤلف تلك اللغة هي وحدها التي تمكننا من فهم البنى المنطقية للوقائع التي تجعل تلك القضايا صادقة أو كاذبة، ومن ثم فإن هذه القضايا وفي ظل نظرية دوال الصدق هي التي تضمن المعنى والصدق للقضايا الأخرى الأكثر تركيباً.

وهكذا نلاحظ أن الرسم أو القضية الأولية يكون له معنى فقط إذا كان يمثل حالة أشياء معينة. وبعبارة أخرى فالرسوم في نظرية فتغنشتاين في اللغة لها استعمال وحيد ألا وهو رسم الوقائع ولا شيء سوى الوقائع، ومنه لا مكان في نظرية فتغنشتاين لرسوم عن الرسوم فالرسم لا يكون رسماً عن رسم آخر، كما أنه لا يستطيع أن يرسم ذاته. لأن ما يتجلى بنفسه في اللغة ليس في وسع هذه اللغة أن تقول عنه شيئاً، ومن هذا المنطلق جاء رفض فتغنشتاين لنظرية راسل في «الأنماط المنطقية Theory of Types» التي تسمح بوجود مستويات مختلفة للغة أي في نظرية فتغنشتاين مستويات مختلفة للرسوم. وسنناقش هذه المسألة بالتفصيل في نظرية فتغنشتاين في رفض الميتالغة.

وهذه النظرية التي يرفض فيها فتغنشتاين أن تكون الأسماء رسوماً للأشياء، ويرى أن القضايا هي وحدها التي تستطيع أن تقوم بوظيفة التمثيل عن طريق الرسم، هي انعكاس لطريقته في التفلسف عن طريق رسم الحدود بين ما يقال وما لا يقال من جهة. كما أننا نجد فيها نقداً لنظريتي فريج وراسل اللتين تخلطان بين الأسماء والقضايا بحسب رأيه. وفي هذه النقطة نقرأ ما ذهب إليه في "مذكرات في المنطق" بالقول: «فريج قال: «القضايا هي بمثابة أسماء»، كما أن راسل قال «القضايا تقابل مركبات» هذان القولان كلاهما خاطئان وتحديداً خطأ القول إن: «القضايا هي أسماء مركبات» الوقائع لا يمكن تسميتها»[1]. كما أن رفض فتغنشتاين خلط القضية بالاسم، هو نقد للنزعة الواقعية الأفلاطونية التي تبنّاها كل من فريج وراسل[2]

(1) Notes sur la Logique, O.C., p. 170 & Tractatus, O.C., 3.144.

(2) فتغنشتاين وضع هنا - كلاً من فريج وراسل في نفس الخانة؛ ولكن يجب التنبيه إلى أنه إذا كان فريج قد اعتبر القضية اسما مركبا وظل محتفظاً بهذا الرأي، فإن راسل قد تخلى عن هذا الرأي بعدما تخلى عن تلك النزعة الواقعية وأصبح يفرق في كتابه فلسفة الذرية المنطقية بوضوح بين القضية وبين الاسم حيث يقول على سبيل المثال: «القضية ليست اسماً للواقعة» (ص 189). ويقول أيضاً: «... فإنه لن يمكنك تسمية واقعة ما...» (المرجع نفسه، ص 190). أي أن الموقف الذي يعترض عليه فتغنشتاين هنا في فلسفة راسل، هو موقف كان تبناه هذا الأخير في مرحلته الواقعية أي في كتابه أصول الرياضيات. ولكن هذا الموقف تخلى عنه راسل في مرحلة الذرية المنطقية.

ولكن لاعتبارات خاصة بكل واحد منهما وذلك النقد بناء فتغنشتاين على أساس أن التسمية فيها إلزام أنطولوجي أي اعتراف بالموجودات، على خلاف التقرير أو التمثيل. لهذا رفض فتغنشتاين توحيد القضية بالاسم قائلاً إن: «الأطروحة القائلة إن القضايا هي أسماء تقودنا إلى الاعتقاد بوجود «أشياء منطقية» لأن دلالات القضايا المنطقية ستكون هي تلك الأشياء»[1]. والإقرار بوجود هذه الأشياء المنطقية يجعل القضايا المنطقية ذات معنى ومن ثم فإن هذه الأخيرة لن تكون مختلفة عن القضايا الحقيقية، وهذا ما لا يمكن أن يسمح به فتغنشتاين، لأن فلسفة اللغة عنده في المرحلة الأولى قائمة على رسم الحدود الواضحة - والتي لا يمكن تخطيها - بين القضايا الأولية التي هي تامة المعنى بالنظر إلى أنها ترسم أو تمثل وقائع العالم الخارجي، وبين قضايا تحصيل الحاصل التي يقول عنها إنها فارغة من المعنى، لأنها لا تخبر بشيء أو هي ليست رسوماً للوقائع. حيث يرى أن الشرح الصحيح لقضايا المنطق يجب أن يعطي هذه القضايا وضعاً فريداً بين كل القضايا الأخرى[2].

وإذن فقول فتغنشتاين إن الأسماء ليست رسوماً وأن الوقائع لا يمكن تسميتها، ولكن يمكن فقط تمثيلها، هي من الأفكار الواضحة والنهائية في فلسفته المتقدمة. حيث نجده يقيم تفرقة بين التمثيل عن طريق الرسم وبين التسمية، فإذا كانت علاقة التسمية علاقة مفردة بسيطة ومباشرة بين الاسم ومسماه، فإن علاقة الرسم أو التمثيل هي علاقة أكثر تركيباً وأكثر تجريداً. فعندما نقول إن القضية «ق» هي رسم للواقعة «ن» هذا معناه أن «ق» تمثل «ن» ويمكننا القول إن «ق» تكون بديلاً عن «ن» أو «ق» تقوم مقام «ن»، على أساس أن المعنى الأخير يستخدمه فتغنشتاين كأحد مرادفات الكلمة الألمانية Abbilden[3]. إذن في نظرية فتغنشتاين في التمثيل عندما نقول إن الرسم يقوم مقام الواقعة التي يرسمها، فإن هذا يختلف كثيراً عن قولنا إن الاسم يسمي شيئاً معيناً. فعلى خلاف عملية التمثيل عن طريق الرسم التي لا تتطلب الحضور الفعلي للواقعة الأولية، فإنه في نظرية فتغنشتاين لا يمكن أن يستخدم الاسم استخداماً صحيحاً إلا في حضور مسماه، وهذا ما عبّر عنه بقوله:

(1) Ibidem.

(2) Tractatus, Idem. 6.112.

(3) Carnets, O.C., (29/9/144)

«أن تسمي كأنما نشير بالإصبع»[1].

وإذا كان الاسم يسمي ولا يرسم فإن القضية ترسم ولا تسمي، ومن هنا نجد أن فتغنشتاين يقابل بين التسمية Naming وبين التمثيل Representing. فالقضية لا تسمي واقعة ولكنها تمثلها. وهذا التمثيل هو المصدر الوحيد الذي تحصل من خلاله قضايا تلك اللغة معناها، فكل قضية حقيقية - أي تلك التي يمكننا قولها بطريقة ذات معنى - تمثل واقعة أولية، أي تمثل واقعة ممكنة وليس من الضروري أن تكون تلك الواقعة واقعة فعلية. فقد سبق أن رأينا أن الوجود الفعلي لحالات الأشياء ليس شرطاً لتحصيل المعنى في القضايا الأولية التي هي في ذات الوقت رسوم للواقع الخارجي، ولكن فقط إمكان وجود تلك الوقائع هو المطلوب لقيام عملية التمثيل ومن ثم تحصيل المعنى. وهذا فارق أيضاً بين التسمية وبين التمثيل عن طريق الرسم، ففي حين لا يمكننا أن نستخدم الاسم في نظرية فتغنشتاين من دون أن يكون له مدلول في الواقع، فإنه بالمقابل يمكننا أن نستخدم الرسم أي قضية أولية بطريقة مشروعة تماماً لمجرد إمكان واقعة مقابلة. أي أن القضية تكون ذات معنى حتى لو لم تكن الواقعة موجودة. ولهذا السبب وجدنا فتغنشتاين شديد الحرص على عدم خلط الأسماء بالقضايا.

5 - الرسم والممكن:

إن إمكان وجود الواقعة لا وجودها الفعلي هو ما يتطلبه المعنى في نظرية الرسم المنطقي إذ ما هو مطلوب أساساً بالنسبة للقضية الأولية كي يكون لها معنى، هو أن تكون مبنية بطريقة معينة أي بطريقة تحتوي فقط على أسماء ولا تحتوي على ثوابت منطقية وهذه هي الطريقة التي تسمح لها بأن تكون رسماً منطقياً لواقعة من وقائع العالم الخارجي وتكون القضية الأولية كذلك عندما تكون لها شروط صدق أي تكون حائزة على قطبين[2]: أحدهما تكون به صادقة والآخر تكون به كاذبة. أما صدقها الفعلي الذي ينتج عن الوجود الفعلي للواقعة فهذا شيء عرضي. وبما أن الإمكان في الوقائع الأولية هو شيء أساسي وجوهري ولا يمكن أن نتصوّر

(1) Notes sur la Logique. O.C., p. 182.

(2) لنذكّر هنا أنه فقط بالنظر إلى هذين القطبين تكون القضية الأولية عند فتغنشتاين قضية حقيقية، وأنه بالمقابل إن افتقاد قضايا المنطق إلى هذين القطبين هو ما يجعلها قضايا غير حقيقية أو خارجة من المعنى.

هذه الوقائع من دونه، فإن المعنى في القضايا شيء أساسي ولا يمكن أن تكون القضية قضية من دونه. أما الوجود الفعلي للواقعة الأولية والذي يجعل القضية الأولية صادقة فإنه شيء يضاف في نظر فتغنشتاين إلى ماهية القضية كقضية. وبناء فتغنشتاين الرسوم على مجرد إمكان وجود الوقائع لا على وجودها الفعلي، هو ما جعل الرسم يكون دائماً ذا معنى، بينما يكون في بعض الأحيان فقط صادقاً.

وبناء على ما تقدم، يمكننا القول إنه يوجد مستويان بالنسبة للرسوم: المستوى الأول وهو المستوى الذي يقيم فتغنشتاين فيه معنى الرسم على الإمكان أي على شروط صدق القضية الأولية، أي إمكان صدقها وإمكان كذبها، هذا الإمكان الذي يرتبط بدوره بإمكان وجود وإمكان عدم وجود حالات الأشياء في الواقع الخارجي. أما المستوى الثاني وهو المستوى الذي يكون فيه صدق أو كذب الرسم متحققاً فعلياً بناء على الوجود الفعلي أو عدم الوجود الفعلي لحالات الأشياء. هذان المستويان يدلان على أن مفهوم الرسم عند فتغنشتاين يجعل المعنى والصدق من طبيعتين مختلفتين، المعنى يكون صفة جوهرية للقضية الرسم، ويتوقف على مجرد إمكان القضية، هذا الإمكان يجعله فتغنشتاين متضمناً في الصورة العامة للقضية[1] والصورة العامة للقضية هي الماهية الجوهرية للقضية، وهي كما يرى فتغنشتاين تعطى لنا مرة واحدة وللأبد. بينما الصدق على خلاف المعنى يضاف إلى تلك الماهية، حيث يضاف إلى ماهية القضية بعد أن نقوم بالتحقق من وجود الواقعة المقابلة لتلك القضية في الواقع الخارجي. وهكذا يبدو واضحاً أن المفهوم الصحيح للرسم يتطلب منا أن نعي الاختلاف الجوهري بين أن يكون الرسم ذا معنى وبين أن يكون صادقاً أو كاذباً. وفي هذه النقطة نستطيع أن نرى بوضوح أن نظرية الرسم من خلال تفرقتها بين المعنى وبين الصدق أرادت أن تحل المشكل الصعب الذي واجهه كثير من الفلاسفة، وعلى رأسهم فريج وراسل والمتمثل في السؤال الآتي: كيف يمكن أن تكون القضية الكاذبة ذات معنى؟ وقد أولى فتغنشتاين فكرة اختلاف المعنى عن الصدق في الرسم أهمية بالغة، نلحظها من خلال النصوص الكثيرة التي عمل من خلالها على إزالة أي إمكانية للخلط بينهما. حيث فصل بين قدرة الرسم على تمثيل الواقعة الأولية في العالم الخارجي، وبين أن يكون الرسم صادقاً وفي هذا قال عن الرسم إنه يمثل ما يمثله بمعزل عن توافقه أو عدم توافقه

(1) McDounough, O.C., p. 72.

مع ما يرسمه[1]. ومعنى هذا أن معنى الرسم هو تمثيل المرسوم، أما صدق ذلك الرسم فهو توافق معناه مع المرسوم.

هذا الاختلاف يقوم على أساس أن فتغنشتاين ينظر إلى الرسم من زاويتين: من زاوية ما يمثله الرسم أي معناه وهو الوقائع في العالم الخارجي. ومن زاوية توافق هذا المعنى أو عدم توافقه مع الواقع الخارجي، وهذا ما يشكّل صدق الرسم أو كذبه، حيث يقول: «إن صدق الرسم أو كذبه إنما يتمثلان في توافق معناه أو عدم توافقه مع الواقع الخارجي»[2]. وما نستنتجه هو أن الرسم يكون ذا معنى، ويبقى فقط أن ننظر في مسألة توافق معناه أو عدم توافق معناه مع الواقع الخارجي، فإذا توافق معناه مع هذا الواقع كان الرسم صادقاً، وإذا لم يتوافق مع الواقع كان الرسم كاذباً. فلا وجود لرسم صادق قبلياً[3]. أما بالنسبة للمعنى فإن المسألة مختلفة حيث كل قضية أولية تحصل معناها قبلياً أي قبل أن تقارن بالواقع الخارجي.

إن عدم توقف المعنى في الرسم على صدق الرسم يدل على أن المعنى لا يتوقف على الوجود الفعلي للواقعة، وهو ما يسمح لنا بالقول إن دور الواقع التجريبي ليس حاسماً في تحصيل المعنى في القضية، فنظرية فتغنشتاين في المعنى تقوم على أن القضية تكون قضية حقيقية إذا كان لها قطبان أحدهما تكون به صادقة والآخر تكون به كاذبة، وهي حائزة على معنى في كلتا الحالتين. وهكذا نرى أن الثابت هو المعنى بينما المتغيّر هو الصدق والكذب.

أي أنها تكون دائماً ذات معنى سواء أكانت صادقة أم كاذبة، وفي نهاية المطاف تكون ذات معنى سواء وجدت الواقعة الأولية المقابلة لها في الواقع الخارجي أم لم توجد. وإذا كان الوجود الفعلي للواقعة الأولية في العالم الخارجي لا يضيف شيئاً إلى معنى الرسم، فمعنى هذا أن الرسم يتجاوز التجربة، فإذا فرضنا أن الواقعة «أ» لم تحدث مطلقاً في العالم، فإن الرسم مع ذلك سيكون له معنى حتى لو كان كاذباً. وإذا كان الرسم يتجاوز التجربة من حيث تحصيله للمعنى، ويتوقف عليها فقط في مجال صدقه وكذبه، فإن إحدى أهم النتائج التي تترتب على فكرة فتغنشتاين في استقلال المعنى عن الصدق هي الاختلاف الواضح في مسألة تحصيل المعنى

(1) Tractatus, O.C., 2.222.

(2) Idem. 2.22.

(3) Idem. 2.225.

في القضية بين فتغنشتاين، وبين بعض أصحاب الوضعية المنطقية أمثال «شليك» و«كارناب» اللذين ربطا المعنى في القضايا القاعدية بإمكانية التحقيق التجريبي.

ولذلك فإن الرسم بالمفهوم الذي قدمه فتغنشتاين والذي يفصل فيه بين المعنى والصدق في الرسم، حيث يجعل المعنى قائماً على شروط منطقية مستقلة عن الواقع التجريبي، على خلاف الصدق الذي يجعله متوقفاً على هذا الواقع، إنما يقدم لنا مفهوماً يمكن أن يستخدم في نقد من قالوا إن نظرية الرسم للقضية تسمح بربط العلاقة بين المنطق وبين الواقع ومن ثم تقيم علاقة بين فكرة الرسم وبين مبدأ التحقيق عند الوضعيين المناطقة[1]. وإذا كان يجوز في الرسم أن يكون صادقاً كما يجوز أن يكون كاذباً، فإن هذا يدل على أنه ليس صورة موضوعية، الشيء الذي يمنعنا أن نفهمه على أنه نسخة طبق الأصل[2]، فلو كان الرسم نسخة طبق الأصل لحالة الأشياء التي يرسمها لما جاز أن يكون كاذباً. وإذا كان الرسم هو مما يجوز لنا أن نقول عنه إنه صادق أو إنه كاذب فمعنى هذا أنه من غير الصواب أن نفهمه فهماً طبيعياً، ولكن الفهم الأقرب هو أنه تطابق من حيث البنية بين الرسم وبين حالة الأشياء المرسومة، حيث يكون هذا التطابق في قضية أولية أو في قضية تامة التحليل عبارة عن علاقة تناظر واحد لواحد بين عناصر الرسم أي الأسماء وبين الأشياء التي هي عناصر تدخل في تركيب حالة الأشياء التي تكون القضية رسماً لها. هذا التطابق يصفه ماكس بلاك بأنه عبارة عن «تشابه في الترتيب Homology of Arrangement»[3] بين الرسم وبين المرسوم.

غير أنه تجب الإشارة إلى أن هذا التشابه في الترتيب لا يعني به فتغنشتاين الهوية التامة بين الرسم وبين المرسوم، والفهم الأقرب لمعنى الرسم عنده يكون بأن نقرأ علاقة التمثيل على النحو الآتي: كي يتمكن الرسم «أ» من تمثيل «ب»، فإن «أ» لا يمكنها أن تكون في هوية مع «ب» لأن الأمر سيكون متعلقاً إذن بـ «ب» وليس بما يمثلها، وبالمقابل لا يمكنه أن يكون مختلفاً كلية عن «ب»، لأنه في هذه الحالة لا يمكنه أن يمثله. وإذا كانت «أ» لا يمكنها أن تكون في هوية

(1) Ouelbani. M: Le Projet Constructionniste de Carnap, publications de la Faculté des Sciences Humaines et Sociales. Tunis, 1992, p. 132.

(2) Urmson, O.C., p. 141.

(3) Black: A Companion, O.C., p. 91.

مع «ب»، ذلك لأن الرسم ليس نسخة مطابقة للأصل لما يمثله - كما سبق أن أشرنا - وإذا كانت «أ» لا يمكنها أن تكون مختلفة تماماً عن «ب»، لأنه لا بد من وجود شيء مشترك بين الرسم وبين ما يمثله[1]. ألا وهو الصورة المنطقية إذن فما هو مطلوب لقيام علاقة التمثيل هو شيء آخر غير الهوية التامة والاختلاف الكلي. هذا الشيء الآخر عبّر عنه فتغنشتاين بقوله «شيء من الهوية»[2]، وهذا الشيء من الهوية يكفي لكي يمكّن الرسم من تمثيل الوقائع الأولية، وهو ما يسمّيه بـ «صورة التمثيل "Forme de Représentation"[3]».

وصورة التمثيل يعرّفها في الرسالة بأنها إمكانية ترابط الأسماء في القضية على غرار الأشياء في الواقعة[4]، وهكذا فإنه إذا كانت الصورة يعرفها فتغنشتاين على أنها إمكانية البنية فإن صورة التمثيل لا تعني فقط إمكانية البنية، ولكن أيضاً إمكانية أن تكون الأشياء، في الواقعة المقابلة مترابطة على نفس النحو الذي ترابطت عليه عناصر الرسم[5]. وصورة التمثيل في لا يمكن للرسم أن يمثلها، وكل ما في وسعه أن يفعله إزاءها هو أن يعرضها[6] لأن صورة التمثيل تنعكس في اللغة، وما ينعكس في اللغة، يقول فتغنشتاين لا يمكنني أن أعبّر عنه[7]. إذن هذا الشيء من الهوية الذي قال عنه فتغنشتاين إنه لا بد أن يوجد بين الرسم وما يمثله، هذا الشيء هو الذي تجسده صورة التمثيل، فعلى سبيل المثال لكي يقوم الرسم بتمثيل المظهر المكاني للوقائع، يجب أن يكون هو ذاته مكانياً، ولكي يقوم الرسم بتمثيل الألوان في الوقائع لا بد أن يكون هو ذاته ملوناً، فلا يمكن أن نعبّر بلوحة زيتية لا تحتوي على تعدد للألوان عن منظر طبيعي متعدد الألوان وهكذا. ولكن ما يجب أن يكون متوفراً في كل الرسوم هو ما يكون مشتركاً بينها وبين الواقع بصفة عامة، وهو «الصورة المنطقية» التي هي صورة الواقع الخارجي[8].

---

(1) Tractatus, O.C., 2.16 & 2.161.

(2) Idem. 2.161.

(3) Idem. 2.17.

(4) Idem. 2.151.

(5) Griffin, O.C., p. 91.

(6) Tractatus, Idem. 72.2.1.

(7) Tractatus. Idem. 4.121 & Carnets, O.C., (19/4/15), p. 90.

(8) Idem. 8.2.1.

6 – الرسم مجرد:

إن تأكيد فتغنشتاين على الصورة المنطقية كشرط لا بد منه في كل تمثيل عن طريق الرسم إنما يؤكد على الطابع المجرد للرسم. وإذا كنا نقول إن الرسم ذو طبيعة مجردة فإننا لا نهدف إلى أن نخبر بشيء جديد عن فلسفة فتغنشتاين، فهذه الطبيعة المجردة ليست طبيعة للرسم فقط ولكنها طبيعة لصيقة بالذرية المنطقية عند فتغنشتاين بصفة عامة، إذ إن هذه الفلسفة – كما وصفها «لويس فاكس» – خطاب مجرد عن موضوع هو ذاته مجرد[1]. وهذا الطابع المجرد يستبعد كل محاولة للنظر إلى الرسم بنظرة مجسدة، لأن نظرية الرسم المنطقي تمثل – حسب تعبير هوتوا – ربما الأطروحة الأكثر تجريداً في كل الرسالة[2].

ويمكننا أن نتحقق من الطابع المجرد للرسم إذا نظرنا في طبيعة علاقة التمثيل والتي هي العلاقة التي تربط الرسم بحالة الأشياء في الواقع، حيث نجد فتغنشتاين يرفض النظر إليها نظرة حسية على غرار ما فعل بالنسبة لعلاقة الاسم بمسماه، وبدلاً من ذلك نجده يجعل تلك العلاقة جزءاً من الرسم ذاته، الشيء الذي يجعل اللغة مستقلة عن العالم الحسي، ومن ثم يعطي للرسم طابعاً ذهنياً مجرداً، حيث نقرأ في كتاب الدفاتر قول فتغنشتاين إن: «إمكانية العلاقة التمثيلية يجب أن تعطى من قبل القضية ذاتها». كما عبّر عن هذه الفكرة في الفقرة 2.1513 بقوله: «وبناء على ذلك فإن علاقة التمثيل التي تجعل من الرسم رسماً، هي أيضاً جزء من الرسم ذاته»، هذا المفهوم لعلاقة التمثيل يجعل الرسم يبتعد عن الحسي ويكون أقرب إلى المفهوم الذي أعطاه "برنتانو" Brentano لطبيعة الذهني[3]. ومن ناحية أخرى وبناء على مطابقة فتغنشتاين بين الفكر وبين اللغة، فإن الرسم يكون متضمناً في كل فكر، والذرية المنطقية عند فتغنشتاين تجمع بين جعل الرسوم محايثة للواقع الخارجي وبين جعلها محايثة لكل من الفكر واللغة[4]. وإذا كان الرسم محايثاً للفكر، فإن هذا يدلنا على حقيقة المماثلة التي يجب أن تقوم بين الرسم وبين حالة الأشياء المرسومة، فبين المماثلة الطبيعية وبين المماثلة المنطقية يوجد فرق لا ينبغي

(1) Vax, L: l'empirisme logique, P.U.F, Paris, p. 10.

(2) Hottois, O.C., p. 26.

(3) Hunnings, O.C., p. 161.

(4) Bouveresse: Wittgenstein et les Problèmes de la Philosophie, O.C., pp. 267-268.

إغفاله، وكي نلاحظ الفرق بين درجات المماثلة من المماثلة الطبيعية إلى المماثلة المنطقية، فإن ماكس بلاك ينتقل بنا بواسطة تجريد تدريجي عبر المراحل المختلفة التي تؤدي من المماثلة الطبيعية المباشرة كما هو الحال في الصورة الفوتوغرافية مثلاً، إلى المماثلة المكانية كما هو الحال في خريطة الرسم البياني وفي الأخير إلى المماثلة المنطقية التي تنتج مباشرة عن المماثلة السابقة[1].

خامساً – الرسم والبنية في الرسالة:

1 – مفهوم البنية في الرسالة:

من الأطروحات القوية التي قامت عليها الذرية المنطقية عند فتغنشتاين هي تلك التي تقول إن اللغة يمكنها بطريقة ما أن تمثل العالم إذا ما توفرت شروط معينة. حيث يعمل المنطق على تحقيق نوع من التوازي بين الأنطولوجيا وبين اللغة، وهو الذي يتحقق بين القضية البسيطة وبين الواقعة البسيطة، أما كيف تحقق اللغة هذا التوازي؟ فإن ذلك يتم من خلال التشابه في طريقة ترتيب عناصر القضية (الأسماء) وعناصر الواقعة (الأشياء). وطريقة ترتيب العناصر في القضية أو في الواقعة ما هي إلا البنية. يصف فتغنشتاين بنية الواقعة الأولية بقوله إن: «الطريقة المحددة التي تترابط بها الأشياء بين بعضها البعض في الواقعة الأولية هي بنية هذه الأخيرة»[2]. أما كيف نتعرف على هذه «الطريقة المحددة التي تترابط بها الأشياء في الواقعة الأولية»؟ فإن فتغنشتاين يجيب بقوله: «وكون عناصر الرسم متصلة بعضها ببعض بطريقة محددة، إنما يدل على أن الأشياء هي كذلك متصلة بعضها ببعض بالطريقة نفسها»[3]. وإذن فإن وسيلتنا إلى التعرف على بنية الواقعة هي بنية القضية المقابلة لها. فالقضية رسم للواقعة أو هي مرآة عاكسة لما يحدث في العالم.

وحتى تكون القضية مرآة عاكسة من خلال بنيتها – أي الطريقة المحددة لعناصرها – لما يحدث في العالم، يشدّد فتغنشتاين على جملة من الصفات يجب أن تكون متوفرة في القضية حتى تكون رسماً للواقعة، من هذه الصفات اعتباره

(1) Black: A Companion, O.C., pp. 88-91.

(2) Tractatus, O.C., 2.032.

(3) Idem. 2.15.

القضية واقعة[1]. قاصداً بذلك أنها ليست شيئاً أو اسماً مفرداً بسيطاً، ولكنها كثرة، لأنـه حيثمـا توجـد كثـرة توجـد إمكانية ترتيب وفي المقابل حيثما لا توجد كثرة لا توجد إمكانية ترتيب. ومن هنا نفهم لماذا يجب أن تكون القضية شيئاً مركباً وليست شيئاً بسيطاً. إذن فالقضية واقعة وتمثل واقعة.

ولكـن حتـى لـو كانـت القضيـة كثرة ولم تكن شيئاً مفرداً، فإن هذا لن يكون كافياً لكي تكون رسـماً لواقعة معينة، فالقضية لا تكون رسـماً لواقعة اعتماداً فقط علـى كثرتهـا، ولكنهـا تحتـاج زيـادة علـى الكثـرة العددية لعناصرها إلى ما أسـماه فتغنشـتاين «الطريقـة المحـددة» التـي تترابط بهـا تلك العناصر في القضية، وهذا ما ذهبت إليه«أنسكومب» حين قالت: «إنه فقط داخل ترابط معين يتشكّل الرسم الذي تدل عناصره على أشياء»[2]. وحرصاً من فتغنشتاين على طريقة الترتيب تلك، نجده يصف القضية قائلاً: «إنها ليسـت خليطاً من الكلمات ولكنها مبنية»[3]، وما القوام هنا إلا الطريقة المحددة لترتيب العناصر في القضية أي البنية.

وبما أن رسم أو تمثيل الوقائع مرادف للتعبير عن المعنى عند فتغنشتاين[4]، وبما أنه لا مجال للتعبير عن المعنى خارج عملية الرسـم المنطقي، فإن اشـتراط البنية في عملية الرسـم هو اشـتراط للبنية في مجال التعبير عن المعنى في اللغة. وهذا ما يؤكده قول فتغنشتاين: «فقط الوقائع يمكنها التعبير عن المعنى (المجموعة المنفصلة من الأسماء لا يمكنها فعل ذلك)»[5]. والمجموعة المنفصلة من الأسماء لا يمكنها التعبير عن المعنى، فمن دون بنية لا تكون الأسـماء رسـماً لأي شـيء من أشياء الواقع، بل لا بد لهذه الأسماء من أن تكون متصلة فيما بينها على نحو معين حتى تشـكل رسـماً أو لوحة فنية وذلك على النحو الذي وصفه فتغنشـتاين بطريقـة فنيـة قائـلاً: «الاسـم الواحـد يوضع للشـيء الواحد، والاسـم الآخر يوضع لشـيء آخر، ثم ترتبط هذه الأسـماء فيما بينها على نحو يشـكل الكل لوحة حية تمثل واقعة أولية»[6].

---

(1) Idem. 3.14.

(2) Anscombe: An Introduction to Wittgenstein Tractatus, O.C., p. 75.

(3) Carnets, O.C., (5/4/15) & Tractatus, Idem. 3.141.

(4) Carnets, Idem. (2/10/14) & Tractatus, Idem. 4.031.

(5) Idem. 3.142.

(6) Idem. 4.0311

وفي ظل هذا الدور الذي تؤدّيه البنية في جعل القضية رسماً لواقعة ومن ثم التعبير عن معنى فإنه لن يكون ممكناً تصور القضية من دون بنية. فللقضية في تقسيم فتغنشتاين صفات عرضية وصفات أساسية، أما الصفات العرضية فتنتج عن المواضعات التي تخصّ لغة من اللغات. كأن تكون الجملة في اللغة العربية اسمية مثلاً، فصفة الاسمية عرضية بالنسبة لماهية الجملة في اللغة. أما الصفات الأساسية فهي تلك التي لا يمكن للقضية أن تعبّر عن معناها من دونها ومنها البنية المنطقية والصورة المنطقية التي هي إمكانية البنية[1]. والبنية المنطقية للقضية بناء على ما تقدم، صفة أساسية أو صفة داخلية أو صفة صورية بالمعنى الذي لا يمكن فيه أن تبقى القضية هي ذاتها إذا غيّرنا بنيتها.

وهكذا نجد أن ماهية القضية في الرسالة تعتمد على بنية القضية أكثر من اعتمادها على الكثرة العددية للعناصر أو الرموز التي تسهم في تكوينها، فعملية التمثيل عن طريق الرسم بالنسبة للقضية تتطلب ابتداء أن تكون القضية رسماً، ولكي تكون هذه الأخيرة كذلك لا بد من أن تكون ذات بنية معينة، أي ذات ترتيب معين لعناصرها، هذه العناصر كما يقول بوفريس هي في ذاتها ليست في حاجة لأن تكون تمثيلية[2].

وبما أن البنية صفة داخلية، أي صفة جوهرية لماهية القضية باعتبارها رسماً منطقياً للواقع فمعنى هذا أن وجود القضية لا يمكنه أن يكون سابقاً على وجود البنية أي لا يمكن أن توجد القضية وبعدها تكون لها بنية، بل إن مفهوم القضية الرسم في الرسالة يجعل فكرة البنية مطابقة لفكرة القضية ذاتها. فالقضية لا توجد في اللغة المنطقية عند فتغنشتاين إلا وهي ذات معنى، والمعنى مرادف - كما سبق أن رأينا - للتمثيل عن طريق الرسم. والتمثيل عن طريق الرسم مرادف لحيازة القضية لبنية معينة. فالتحليل عند فتغنشتاين لا يكسب القضايا معنى ولكنه فقط يكشف المعنى الذي هو موجود في القضية منذ أن وجدت لأول وهلة. فالفكر هو القضية ذات المعنى[3] وكل ما يمكن التعبير عنه يمكن التعبير عنه بوضوح[4] والوضوح مرادف

(1) Idem. 2.33.

(2) Bouveresse: Wittgenstein & les Sortilèges du Langage, O.C., p. 130.

(3) Tractatus, Idem.

(4) Idem. Introduction.

للنظام المنطقي وليس النظام المنطقي سوى البنية. ويكتفي فتغنشتاين بجعل البنية صفة جوهرية لمفهوم القضية كرسم منطقي للواقع حيث وجود القضية لا يكون سابقاً على وجود البنية، ولا وجود البنية سابق على وجود القضية دون أن يتوسع في الرسالة في شرح مفهوم البنية، فهو يقول إن بنية الواقعة المرسومة هي ذاتها بنية الرسم حيث الرسم ومدلوله متشابهان[1]. ومن ثم فما علينا إلا أن نقرأ هذا التشابه في العلامة القضوية[2]. ويمكننا أن نقرأه في العلامة القضوية لأنه يتجلى في هذه العلامة وإذا كان هذا التشابه يتجلى بنفسه في اللغة، فمعناه أنه ليس مما يقال بكلام له معنى. فالتشابه أو البنية صفة داخلية للقضية، وهو ما يعني أنها ليست واقعة أخرى تضاف إلى الواقعة التي تشكل القضية، وإذا لم تكن واقعة فإنها تنتمي إلى ما لا يمكن التعبير عنه. وربما يكون هذا عاملاً من العوامل التي جعلت فتغنشتاين لا يتكلم بتفصيل عن البنية ومن ثم صعبّت مهمة القارئ في فهم هذه الأخيرة. لكن العامل الذي أسهم بأكبر قسط في تلك الصعوبة، إنما يرجع إلى صعوبة أخرى تتمثل في غموض فكرة الأسماء والأشياء أو الذرات البسيطة في الرسالة حيث يعترف فتغنشتاين بعدم القدرة على إعطاء مثال واحد عنها[3].

2 - البنية المنطقية عند فتغنشتاين والصورة المنطقية عند راسل:

ولتجاوز عقبة فهم البنية في فلسفة فتغنشتاين يحيلنا «ماكس بلاك» إلى مفهوم الصورة المنطقية عند راسل، الذي يرى أنه في كل قضية يوجد إلى جانب الموضوعات الجزئية المعنية، صورة معينة هي عبارة عن الطريقة التي رتبت على ضوئها مكونات القضية. فإذا قلت على سبيل المثال: «سقراط هو فان[4]، زيد هو ناطق، الشمس هي حارة... إلخ، فإنه يوجد - كما رأى راسل - شيء مشترك في هذه الحالات الثلاث شيء ما مشار إليه بواسطة الكلمة «هو». هذا الشيء المشترك في القضايا الثلاث هو ما يسمّيه راسل صورة القضية "Logical Form"[5]. ولو نظرنا

(1) Idem. 2.18 & 2.2.

(2) Malherbe, J-F: Epistémologies Anglo-saxonnes, P.U.F, 1981, p. 88.

(3) Carnets, O.C., (21/6/15).

(4) إن الرابطة المعبّر عنها بكلمة «هو» تكون مضمرة في اللغة العربية، على خلاف اللغات الأخرى أين تكون مصرحاً بها، وقد صرّحت بها من أجل الحفاظ على عدد الكلمات في المثال.

(5) Russell: Our Knowledge of the External World, O.C., p. 62.

فـي الأمثلـة الثلاثـة لوجدنـا أنهـا تختلف فيما بينهـا باختلاف حدي القضية في كل منها بينما تشترك في الرابطة المعبّر عنها بالكلمة «هو» التي ظلت ثابتة في الأمثلة الثلاثة، ومنه كانت هي الصورة المنطقية المشتركة وانطلاقاً منه تعرّف «أنسكومب» الصورة المنطقية بقولها: «وصورة القضية هي ما يبقى ثابتاً رغم تغير كل مكونات تلـك القضيـة»[1]. وإذا طبقنـا هـذا المفهـوم للصورة المنطقيـة على قضيتين أوليتين أو قضيتيـن محللتيـن تمامـاً، فـإن المظاهـر الوحيـدة التـي يجب أن تكون مشـتركة بيـن القضيتيـن - حسـب رأي بـلاك - هـي: 1 - تطابـق واحـد لواحد للحدود في القضيتين، 2 - هوية ترتيب الحدود، 3 - هوية نوع تطابق الحدود[2].

ويشرح «بلاك» معنى الشرط الثالث على النحو الآتي، عندما نقول: «إن حدين لهمـا هويـة صنـف معنـاه أنهمـا إمـا أن كليهما جزئيـان أو أنهما دالتا قضيتين بنفس عدد ونوع الحجج»[3]. ولتوضيح الشروط الثلاثة السابقة نقول: إن الشرط الأول هو شرط تساوي الكثرة المنطقية، أي شرط تساوي عدد الحدود بين القضيتين اللتين لهما نفس الصورة المنطقية. وهذا شرط كمي ماصدقي، والشرط الثاني هو شرط هوية الترتيب، وهو شرط مفهومي.

أمـا الشـرط الثالـث فإنـه يتعلـق بنـوع أو نمـط الحدود بحيـث إن كل زوجين متناظريـن لا بـد أن يكونـا إمـا جزئييـن أو كلييـن. وهذا أيضاً شـرط مفهومي. وإذا أخذنـا المثاليـن الآتييـن: أ - (س ع ص) وب - (ز غ ط)، وبتعويـض الرمـوز فـي القضيتين بحدود لغوية فإن القضيتين تصبحان:

أ - سقراط أستاذ أفلاطون

ب - الكتاب فوق الطاولة

إذا طبقنا الشروط الثلاثة على المثالين، فإننا نجد الآتي:

شرط تساوي الكثرة متحقق لوجود حدين في كل من أ وب.

شرط هوية ترتيب الحدود متحقق لوجود هوية ترتيب الحدود بين أ وب.

شرط نوع التطابق متحقق لوجود هوية تطابق بين الحدود في كل من أ وب،

(1) Anscombe: A Modern Introduction to Logic, p. 125, cited by Black: Language and Philosophy, O.C., p. 157.

(2) Idem. p. 159.

(3) Ibidem.

فكل الحدود هي حدود جزئية.

لنأخذ مثالاً آخر للاستزادة في التوضيح.

ج - (تا س) ود - (غ س ص ز).

نعوض الرموز في الصيغتين بمثالين من اللغة، فنقول:

(ج) - سقراط فيلسوف

(د) - القلم بين الكتاب والدواة

نلاحظ أن شرط تساوي الكثرة المنطقية وشرط هوية الترتيب بين (ج) و(د) غير محققين لأن (ج) تتألف من حدين[1]، بينما (د) تتألف من ثلاثة حدود. كما أن الشرط الثالث غير محقق لأن (ج) تتألف من اسم ومحمول أو دالة، بينما (د) تتألف من ثلاثة حدود وعلاقة. وعليه نقول إن القضيتين (ج) و(د) ليست لهما صورة منطقية واحدة.

وبإسقاط التحليل السابق على مفهوم البنية في قضيتين أوليتين عند فتغنشتاين، نجد أن الشروط الثلاثة السابق ذكرها تكون متحققة، بالنظر إلى أن فتغنشتاين يجعل القضية الأولية مؤلفة حصرياً من أسماء. كما أن هذه الشروط تكون متحققة إذا طبقناها بين قضية أولية وواقعة أولية، فقد سبق أن رأينا أن الرسم يتشكل حسب فتغنشتاين على النحو الآتي: «الاسم الواحد يوضع للشيء الواحد، والاسم الآخر يوضع للشيء الآخر، ثم ترتبط هذه الأسماء فيما بينها على نحو يشكل الكل لوحة حية تمثل واقعة أولية»[2] ويقول في موضع آخر من الرسالة: «والطريقة التي تتشكّل بها العلامات البسيطة بحيث تتكون منها علامة القضية تقابلها طريقة تشكل الأشياء في الحالة الواقعة في الخارج»[3]. في النص الأول نلاحظ حرص فتغنشتاين الواضح على تحقيق الشرطين الأول والثالث أي شرطي تساوي الكثرة وشرط هوية نوع تطابق الحدود، وما يحقق هذين الشرطين هو قوله في النص: «الاسم الواحد يوضع للشيء الواحد، والاسم الآخر يوضع للشيء الآخر»، حيث يقابل اسم بسيط واحد

(1) يرمز فتغنشتاين للقضية الأولية بالرمز (تا س)، ويعرّف القضية الأولية قائلاً إنها تتألف من أسماء أي أنها تتألف من اسمين على الأقل، ومعنى هذا أن الدالة تا في الصيغة (تا س) التي هي المحمول فيلسوف في المثال، تكون أيضاً اسماً. وعليه فإن كلا من س وتا يعتبرهما حدين حقيقيين.

(2) Tractatus, O.C., 4.0312.

(3) Idem. 3.21.

على الأكثر في القضية الأولية شيئاً بسيطاً واحداً على الأكثر في الواقعة الأولية. كما أن شرط هوية نوع التطابق محققة في النص بالنظر إلى أن الأسماء في القضية الأولية والأشياء في الواقعة الأولية تشترك في طبيعة واحدة هي البساطة المطلقة. أما مسألة هوية ترتيب الحدود التي نص عليها الشرط الثاني، فإن النص الثاني يعبّر بالأساس عن موقف الرسالة من تلك المسألة، حيث عبّر عنها النص من خلال جعله طريقة تشكل الأسماء أو العلامات البسيطة في القضية تقابلها طريقة تشكل الأشياء في الواقعة الأولية وما الطريقة هنا سوى الترتيب المحدد سواء لمكونات القضية أو لمكونات الواقعة.

3 - صعوبة التعرّف على البنية المنطقية في الرسالة:

إن التحليل السابق لمفهوم البنية في الرسالة ربما يوحي أنه لا يكتنف مسألة البنية في الرسالة أية مشكلة، فنصوص الرسالة أخذت في الحسبان كل ما تتطلبه عملية التطابق البنيوي بين القضية الرسم وبين الواقعة المرسومة وهو ما رأيناه من خلال تطبيق الشروط الثلاثة للصورة المنطقية عند راسل على مفهوم البنية في الرسالة. إذ إن هناك أسماء تتشكل بطريقة معينة، وهناك أشياء تتشكل بنفس طريقة تشكل الأسماء بحيث يصير تشكل الأسماء رسماً ويصير تشكل الأشياء مرسوماً. وكل هذا تنظير محكم لولا أننا نحتاج إلى تطبيق هذا التنظير على أمثلة واقعية من أجل الفهم.

إن صعوبة تطبيق مفهوم البنية في الرسالة تتعلق خصوصاً بالشرط الثالث من شروط التطابق في البنية، ألا وهو الشرط الذي ينص على وجوب أن تكون الحدود المتناظرة في القضية وفي الواقعة من طبيعة واحدة من حيث البساطة والتركيب، والسؤال هو كيف نعرف حقيقة أن حداً ما أو أن شيئاً ما بسيط وليس مركباً؟ إن فتغنشتاين لا يعطينا معياراً محدداً لمعرفة البسيط، كما أنه لا يعطينا مثالاً واحداً على ما يسمّيه أسماء بسيطة ولا ما يسمّيه أشياء بسيطة. فكل ما نعرفه من الرسالة هو أن الاسم البسيط مطلب قبلي تحليلي للقضية، وأن تحديد المعنى في اللغة يتطلب أن تكون هناك أسماء بسيطة، ومن ثم فإن الأسماء في الرسالة مفترضة افتراضاً. وكذلك الحال بالنسبة للأشياء في الرسالة فهي ليست موضوعات إدراك ولكنها يجب أن تكون موجودة حتى يكون للعالم جوهر ثابت. وكل ما نعرفه عن

الأشياء فقط هو أنها مدلولات للأسماء. وبما أنه توجد أسماء في اللغة فلا بد أن توجد أشياء.

وإذا لم يكن في استطاعتنا معرفة طبيعة الحدود التي تشكّل بنية القضية، وبالمثل إذا لم يكن في استطاعتنا معرفة طبيعة الأشياء التي تشكل بنية الواقعة، فإن ذلك يعني أنه عملياً لن يكون في استطاعتنا أن نتحقق من وجود تطابق من نفس النوع بين بنية القضية وبنية الواقعة.

وبالنتيجة لن يكون في استطاعتنا أن نتحقق من وجود بنية نهائياً. وإلى هذا ذهب «بلاك» قائلاً: «إنه ليس كافياً القول إن البنية هي المظهر المشترك لكل الرموز التي يمكنها أن تؤدّي نفس الغرض، يجب أن يبرهن أن هناك مثل هذا المظهر المشترك... إنه من غير الممكن الحصول في الرسالة على معيار دقيق لتطبيق الحدين الأساسيين «اسم» و«بنية»»[1].

إن عدم قدرة فتغنشتاين على وضع معيار دقيق يمكننا من تطبيق مفهومي الاسم والبنية الناتج عن إصراره على عدم ربط الأسماء في الرسالة بالتجربة - كما سبق أن أشرنا في الفصل الخامس - حيث كل ما يمكننا معرفته عن الأسماء في الرسالة هو أنها ضرورية من أجل تأمين معنى محدد للغة، فمطلب إمكان العلامات البسيطة هو مطلب تحديد المعنى[2]. كما أن ما يمكننا معرفته عن البنية هو أنها مطلب قبلي للقضية باعتبارها رسماً. وهذا هو مبرر فتغنشتاين لافتراض وجودها في اللغة. وهو ما يجعل نظرية الرسم تواجه صعوبات كثيرة ليس في مستوى التطبيق فحسب ولكن في المستوى النظري أيضاً. هذه الصعوبات ترجع إلى غموض مفهوم البنية الناتج عن قلة الشرح عند فتغنشتاين، وربما يكون ذلك لاعتقاده أن الشفافية التي تتمتع بها اللغة المنطقية كافية لإظهار طبيعة البنية المشتركة بينها وبين الواقع حيث نظرية فتغنشتاين في القول والإظهار تصنف البنية في خانة ما يظهر في اللغة، وما يظهر في اللغة - تقول الرسالة - لا يمكن للغة أن تقول عنه شيئاً[3].

وبما أن فلسفة الذرية المنطقية تفتح لنا باباً وحيداً لفهم ما يحدث في العالم، ألا وهو باب اللغة، وبما أن الكلام عن البنية ليس مسموحاً به في الرسالة، فإنه

(1) Black: Language and Philosophy, O.C., pp. 160-161.

(2) Carnets, O.C., (18/6/15) & Tractatus, O.C., 3.23.

(3) Carnets, Idem, (19/4/15) & Tractatus, Idem, 4.121.

لن يبقى أمامنا ونحن نريد التعرّف على طبيعة البنية في الرسالة سوى الباب الآخر الذي فتحه فتغنشتاين ألا وهو باب الإظهار. لكن هذه الفكرة رفضها راسل لأنه لم يكن على استعداد لمقاربة مشكلة تتعلق بالمنطق واللغة مقاربة صوفية. ومن ثم ابتعد عن فتغنشتاين مجتنباً الخوض في مسألة التطابق في البنية بين القضية وبين الواقعة المعبّر عنها، وهو ما تشبث به فتغنشتاين كثيراً في الرسالة[1]. حيث أصرّ على جعل التفرقة بين القول والإظهار معياراً للتفرقة بين ما يقال وما لا يقال بطريقة صحيحة في الفلسفة برمتها. وسنرى هذه النظرية بأكثر تفصيل في الفصل الموالي.

---

(1) Ouelbani: Wittgenstein et Kant, O.C., p. 33.

الفصل السادس

نظرية القول والإظهار

تعدّ نظرية الحد بين ما يقال وبين ما يمكن فقط إظهاره، من النظريات المحورية في فلسفة فتغنشتاين المتقدمة. وقد تفاوت حضورها من الدفاتر إلى الرسالة، إذ لم تأخذ هذه النظرية صورتها الواضحة إلا في الرسالة، حيث طبعت الكتاب بطابعها الخاص لدرجة أنه يمكننا القول إنها تصلح كي تكون عنواناً لفلسفة الرسالة برمتها. وفتغنشتاين نفسه نظر إليها على هذا النحو، وهذا في رسالة إلى راسل حيث اعتبر مسألة التفرقة بين ما يمكن أن يقال وبين ما يمكن فقط إظهاره «المشكل الأكبر في الفلسفة»[1].

و إذا نظرنا نظرة تاريخية إلى فكرة التفرقة بين ما يقال وبين ما يظهر بنفسه في اللغة فإننا نجد فتغنشتاين قد عبّر عنها ابتداء في الدفاتر (6/10/14) على سبيل المثال أين قال:

«اتفاق مركبين هو شيء داخلي، وبالنتيجة لا يمكن التعبير عنه، ولكن يمكن فقط إظهاره» أما إذا انتقلنا إلى الرسالة فإننا نلاحظ أن للتفرقة حضوراً أكبر، فقد جعلها ملخصاً للرسالة حين قال في مقدمتها: «يمكننا تلخيص معنى الكتاب بطريقة ما في هذه الكلمات: كل ما يمكن قوله، يمكن قوله بوضوح، وما لا يمكننا قوله ينبغي أن نصمت عنه». كما أنه جعلها هدفاً أساسياً للرسالة حين ذهب في مقدمتها إلى القول بأن هذا الكتاب «يستهدف إقامة حد للتفكير، أو على الأصح لا يستهدف إقامة حد للتفكير، بل للتعبير عن الأفكار...»[2]. أما إذا انتقلنا إلى المعلقين على الرسالة، فإننا نجد «ماك غينيس» اعتبر النظرية أنها كانت بمثابة المفتاح في حياة فتغنشتاين كلها[3]. وأنها شكلت أولوية الأولويات في حياته وهذا في كلمات معبّرة قائلاً: «يجدر بنا أن نشير إلى أنه كان هناك عند فتغنشتاين إلحاح على مشكلة حدود

---

(1) Letters à Russell, O.C., (19.8.19).

(2) Tractatus, O.C., Introduction.

(3) Mc Guiness: Wittgenstein les années de jeunesse, O.C., p. 244.

التعبير عن الفكر في وقت كان يتطلب منه اتخاذ قرارات بخصوص حياته»[1].

أولاً – نظرية القول والإظهار وعلاقتها بفلسفة اللغة:

ونظرية فتغنشتاين في القول والإظهار تضعنا حقيقة في صلب فلسفة اللغة في الرسالة لأن الأمر يتعلق بمنطق اللغة، وبحدود الخطاب الحاصل على المعنى أو ما أسماه «بيرس» «الخطاب الإيجابي» Discours Positif[2]. إذ سنرى أن نظرية القول والإظهار هي نظرية المعنى واللامعنى، وذلك من جهة أنها تحاول أن ترسم حدود المعنى في اللغة، وبالنتيجة حدود اللامعنى في اللغة. كما أنها نظرية تهدف إلى الكشف عن مصدر المشكلات الزائفة في الفلسفة. فقد ذهب فتغنشتاين إلى أن تلك المشكلات تنتج عن محاولة قول ما يمكن فقط إظهاره، وهو ما عبّر عنه بسوء فهم منطق اللغة[3]. ومن هنا فإن منطق اللغة - بنظر فتغنشتاين - هو الذي يتكفل برسم الحدود الفاصلة بين ما يقال وبين ما لا يقال في اللغة. هذه اللغة لا تحدد جزئياً، ولكنها تحدد ككل[4]. فقد سبق أن رأينا أن الرسالة تفترض أن هناك صورة عامة للقضية، ومن ثم تفترض وجود صورة عامة للغة. وإذا حددت اللغة ككل (كرسم للعالم)، فإن هذا التحديد للغة ككل هو الذي يظهر حدودها[5].

في ظل هذا الفهم لحدود الخطاب الإيجابي أو الخطاب الحاصل على المعنى، فإن عدم إدراك التفرقة بين ما يقال وبين ما يمكن فقط إظهاره، أو عدم القدرة على القيام بتلك التفرقة هو العارض الأوضح على السلوك اللغوي غير السوي، سلوك يسيء فهم منطق اللغة وهو لا يؤدّي في نهاية المطاف سوى إلى مرض يفضي إلى قول قضايا وصفها فتغنشتاين بالقضايا الزائفة[6].

ومن هنا نفهم لماذا كانت مشكلتا الوضوح والمعنى مشكلتين مركزيتين في الرسالة ونفهم من جهة أخرى الدافع وراء قول فتغنشتاين في الرسالة: «إن

(1) Idem. p. 338.
(2) Pears: Wittgenstein, O.C., p. 60.
(3) Tractatus, O.C., 4.003.
(4) Von Donald W. H: Wittgenstein's Saying and Showing themes, Bouvier Verlag Herbert Grundmann. Bonn, 1976. p. 25.
(5) Ibidem.
(6) Carnets, O.C., (6, 15, 20, 27, 28.29/10/1914 -10/6/1915-Lettres à Russell. (19/8/19) & Tractatus, Idem. (4.1272,5.534.5.535).

الفلسفة كلها نقد للغة»[1] ولماذا قال - قبل ذلك - في الدفاتر: «إن عدم الثقة في اللغة أو في النحو هو أول ضرورات التفلسف»[2]. وأن تكون الفلسفة نقداً للغة يعني أن تكون رقيباً على استخداماتنا للغة. ومن هنا كانت وظيفة الفلسفة هي التحليل النقدي للغة، أي التحليل النقدي لأساليبنا في الكلام الهدف منه هو توضيح الطريق لقول قضايا إيجابية أي قضايا ذات معنى، أي في نهاية المطاف قضايا العلم الطبيعي. ومن هنا فإن نقد اللغة في الرسالة قدمه فتغنشتاين على أنه العلاج المناسب لكل مظاهر الخلط وسوء الفهم الذي تحفل به الفلسفة كلها، وهو طريقة علاجية لتقويم ما اعوج من أساليبنا وأساليب الفلاسفة في الكلام، الهدف منه إكساب المتكلم القدرة على الكلام الإيجابي. هذا النقد يصدر من داخل الفلسفة وليس من خارجها. فرغم أن محصلة النقد والتقويم لأساليبنا في الكلام تنتهي في نهاية المطاف إلى أن الكلام السليم هو فقط الكلام عن وقائع العالم، أي الكلام بلغة العلم الطبيعي إلا أن فتغنشتاين يعتقد أنه ليس للعلم ما يفعله لصالح الفلسفة في هذه النقطة، وهذا الاعتقاد يكشف أن فتغنشتاين كان أقل نزوعاً نحو الاعتماد على نتائج العلم الطبيعي إذا ما قارناه براسل[3].

إن عزوف فتغنشتاين عن توظيف نتائج العلم الطبيعي في مجال الفلسفة والتحليل - على عكس ميله القوي والحيوي نحو المنطق - كان سمة من سمات فلسفته الأولى. وفي هذا الصدد نفهم قوله في بداية الدفاتر: «المنطق يعتني بنفسه» أنه كان يريد أن يقول إن هذا المنطق هو الأساس المفضل للفلسفة. ومن هنا لن تكون الفلسفة محتاجة في ميدان التحليل النقدي الذي تمارسه على اللغة إلا إلى بعض نظريات المنطق (منطق فريج وراسل تحديداً). ويتمثل دور هذا المنطق هنا - تحديداً - في إضفاء طابع الدقة والصرامة والمعقولية على اللغة أو بطريقة أخرى يعمل المنطق على رسم حدود المعنى في هذه اللغة بشكل واضح ونهائي ومن داخل تلك اللغة ذاتها. وما علينا سوى الالتزام بالضوابط التي يضعها المنطق كي

---

(1) Idem. 031.4.0.

(2) Notes sur la Logique, O.C., p. 170.

(3) تجلى اهتمام راسل في توظيفه لنتائج الفيزياء الحديثة في نظريته في المعطيات الحسية، وكذا في توظيفه نتائج الفيزياء الحديثة وعلم النفس الحديث في توحيده العقل بالمادة من خلال نظريته في الهيولى المحايدة، وغيرها من نظرياته الأخرى. أنظر على سبيل المثال: مشاكل الفلسفة، والفلسفة بنظرة علمية.

لا نطرح مشكلات زائفة، ولا نقول كلاماً بلا معنى. هذه الطريقة الفنية المنطقية في رسم حدود مجال الخطاب وجد فيها فتغنشتاين في الرسالة حلاً نهائياً لمشكلات الفلسفة. وكما هو واضح مما سبق فإن هذا الحل النهائي لا يكمن في تقديم أجوبة شافية لتلك المشكلات، ولكن بالامتناع عن طرح تلك المشكلات نهائياً لأنه لا فائدة ترجى من طرحها.

ثانياً — ثنائية «القول إظهار» وطبيعتها في الرسالة:

إن ثنائية ما يقال وما لا يقال أو بطريقة إيجابية ثنائية (ما يمكن قوله وما يمكن فقط إظهاره) تعد الثنائية الأكثر أهمية في الرسالة بأسرها. ولعل من الشواهد المهمة على هذا أن فتغنشتاين يفتتح بها الرسالة بقوله في مقدمتها: «إن معنى هذا الكتاب يتلخص في هذه الكلمات: كل ما يمكن قوله يمكن قوله بوضوح، وما لا يمكن قوله ينبغي أن نصمت عنه». ونجده يختتم الرسالة بالتأكيد على ضرورة التقيد بتلك الثنائية بقوله: «ما لا يمكننا قوله ينبغي أن نصمت عنه»[1].

لقد اتخذت طريقة فتغنشتاين – في عرض مفهومي القول والإظهار، في صورة ثنائية متعارضة – شكل قاعدة تكاد تكون عامة في الدفاتر وفي الرسالة. هذه الطريقة لها دلالة كبيرة بالنسبة للمفهومين على حد سواء. ففي أغلب النصوص التي ذكر فيها فتغنشتاين الإظهار ذكره كمعارض للقول، حيث نجد هذا التعارض ليس فقط معبّراً عنه بصراحة في أغلب نصوص الدفاتر والرسالة، ولكن أكثر من هذا نجد فتغنشتاين يتخذ ذلك التعارض معياراً للتمييز بين القضايا الحقيقية وبين القضايا الزائفة. وهذا ما ذهب إليه بصورة واضحة في الدفاتر قائلاً عن القضايا الزائفة: «... هي كل تركيبة من العلامات توهمنا أنها تعبّر عما يمكن فقط إظهاره»[2]. وقائلاً: «والقضايا الزائفة هي تلك التي بعد تحليلها تظل تظهر ما يجب أن تقوله»[3] وأيضاً: «القضايا الحقيقية هي فقط تلك التي تظهر شيئاً آخر غير ما تقوله»[4]. أما في الرسالة فقد عبّر عن ذلك التعارض دون ربطه بمفهوم القضايا الزائفة، من

(1) Tractatus, O.C., p. 7.

(2) Carnets, O.C., (6/10/14).

(3) Idem. (20/10/14).

(4) Notes Dictées à Moore, O.C., p. 197.

ذلك قوله في العبارة القوية «ما يمكن إظهاره لا يمكن قوله»[1]... إلخ. وبالاستناد إلى النصوص السابقة، وغيرها كثير، يتضح جلياً أن فعل القول وفعل الإظهار لا يشتركان في أي موضوع، فالموضوع الواحد إما أنه مما يمكن قوله وإما أنه مما يمكن إظهاره ولا وسط بينهما. ويمكننا توضيح مفهومي القول والإظهار من خلال التعارض بينهما في الرسالة من خلال الملاحظتين الآتيتين:

الملاحظة الأولى: إن التعارض بين القول والإظهار ليس له أساس في استخداماتنا العادية للغة، فنحن نستخدم الإظهار والقول بطريقة تسمح لهما أن يكونا متداخلين بين بعضهما البعض. فعلى سبيل المثال نحن نقول إن المحامي يتلو الأدلة على مسامع هيئة المحكمة لكي يظهر براءة موكله، مع أن الأدلة تكون في غالب الأحيان أدلة مادية يمكن فقط إظهارها لا تلاوتها، كما نقول إن المحامي أظهر براعة في الدفاع عن موكله، مع أن هذه البراعة تكون في بعض الأحيان عبارة عن ذكر بعض المواد القانونية التي تسير في صالح موكله... إلخ. لكن فتغنشتاين يقيم التعارض بين مفهومي القول والإظهار بطريقة خاصة تستند إلى استخدام مفهوم القول بالمعنى التقني[2]، فالقول في الرسالة معناه قول واقعة فنحن لا نقول إلا الوقائع[3]. حيث نلاحظ أن هذا المعنى التقني للقول جعله يستخدم في الرسالة في حدود ضيقة جداً، حيث انحصر استخدامه في تجسيد الوظيفة التمثيلية للغة – التي هي الوظيفة الوحيدة – التي تجعل ما يقال يكون ذا معنى. إذ إن حدود ما يمكننا قوله هي حدود ما له معنى[4]. بمعنى آخر أن ما نقوله يجب أن يكون صادقاً أو كاذباً.

أما بالنسبة لمفهوم الإظهار وعلى الرغم من أنه هو أيضاً استخدم في الرسالة بمعنى يكاد يكون تقنياً كما يذهب إليه «بيرس»[5]. إلا أن تحديد مجاله لا يتم بنفس طريقة تحديد مجال القول، فلا توجد نظرية في الرسالة تحدد بطريقة منطقية مجال الأشياء التي يمكن إظهارها، لأن هذه الأشياء ذاتها تقع خارج العالم، ومن ثم فهي لا تخضع لسلطة المنطق. فالمنطق بما أنه يملأ العالم، فإنه – وكما قال

(1) Tractatus, Idem. 4.1212.

(2) Chauviré, C: Wittgenstein, Editions du Seuil, 1989, p. 89.

(3) Ibidem.

(4) Von Donald. O.C., p. 22.

(5) Pears: Wittgenstein, O.C., p. 34.

راسل - لا يعرف شيئاً خارج ذاته[1].

الملاحظة الثانية: التطابق بين المنطق وبين العالم يجعل حدود لغتي تتطابق مع حدود عالمي[2]. هذه الحدود لا تنفتح على شيء مما يقال، وانطلاقاً من هذا، فإن فتغنشتاين لا يرسم الحدود بين ما يقال وما يظهر بتقسيم الأشياء إلى قسمين متساويين: قسم يقال وقسم يتم إظهاره فليس في استطاعته أن يعرف ما يقع في الجانب الآخر من الحد، ولكنه يرسم حدود ما يقال بطريقة إيجابية من الداخل ويترك باقي الأشياء لكي تدرج آلياً في خانة ما لا يقال.

لقد أدّت هذه الطريقة في تحديد مجالي القول والإظهار إلى تفاوت كبير في محتوى كل منهما، فإذا كنا نجد محتوى مجال القول في انسجام تام لأنه لا يسمح للدخول فيه إلا للقضايا التي تصف العالم أي - بحسب الرسالة - قضايا العلم الطبيعي[3]، فإن محتوى مجال الإظهار في الرسالة كان متفقاً جداً[4] مما جعله يفتقد تماماً إلى الانسجام، الشيء الذي لا يسمح لنا بتعريف موحد لمفهوم الإظهار. فقد جمع فيه فتغنشتاين بين القضايا التي تقال عن الخصائص المنطقية الأساسية للغة والعالم - وهو مما يجوز قوله في الميتالغة - كما ذهب إليه راسل وكما سيقول فيما بعد كارناب على سبيل المثال - وبين عبارات القيمة ونقصد الأخلاق والجمال حيث أدخلها جميعاً في فئة ما لا يقال ولكن فقط يتم إظهاره واعتبرها جميعاً مكونات لما أسماه الصوفي[5].

ثالثاً – أسس التفرقة بين القول والإظهار في الرسالة:

يميل بعض كبار المهتمين بفلسفة الرسالة إلى رد نظرية الإظهار إلى اطلاع فتغنشتاين على أعمال فريج وراسل. وفي هذا الصدد أشار «غاندون» Gandon إلى أن «غيش» و«بوفريس» ذهبا إلى أن التفرقة بين القول والإظهار جاءت مباشرة من قراءة فتغنشتاين لمقال فريج بعنوان «التصور والشيء» [6]Concept and Object.

---

(1) Russell: in Tractatus, O.C., p. 23.

(2) Idem. 5.6.

(3) Idem. 6.53.

(4) Glock.H-J: Dictionnaire Wittgenstein, Traduit de L'Anglais par H.R & P. de Lara. Editions. Gallimard, p. 27.

(5) Tractatus, O.C., 6.522.

(6) Cité par Gandon. S. Logique et Langage, Etude sur le premier Wittgenstein, VRIN, 2002,

وفي هذا الصدد أيضاً روى بيرس أن «غيش» ربط نظرية فتغنشتاين في الإظهار بفلسفة فريج، كما ذهب إلى أن «ماك غينس» ربطها بفلسفة راسل، وأنه سيتخذ وجهة نظر مختلفة قائلاً: «وجهة نظري لها منطلق وتوجه مختلف. سأتخذ نقطة انطلاقي الأسباب التي جعلت فتغنشتاين يدرج الجملة الصادقة عن العلاقة بين اللغة والعالم في فئة الأقوال التي تفتقد لقيمة الصدق...»[1].

ناقش فريج في مقاله «التصور والشيء» بعض المسائل التي كانت مصدر غموض وخلط في اللغة منها على سبيل المثال عبارة «كيري Kerry» التي تنطوي على نوع من التناقض والتي قال فيها «التصور حصان ليس تصوراً»، حيث عمل فريج على تحليل هذه العبارة من أجل أن يبيّن أنها ليست تناقضاً[2]. كما حاول إزالة الغموض الذي يكتنف مفهوم الوجود قائلاً إنه - حصرياً - صفة للتصور[3]. والتصور تعبّر عنه بالمحمول في اللغة ويرتب فريج على هذا أن الوجود لا يكون صفة لأسماء الأعلام، حيث إن قضية من قبيل «يوليوس قيصر موجود»[4] هي عبارة لا هي صادقة ولا هي كاذبة، ولكنها خالية من المعنى[5]. ولهذا السبب قال فريج إن الوجود هو تصور من الدرجة الثانية، تصور دون مستوى التصورات[6]، بمعنى أنه تصور يختلف عما أسماه «تصورات الدرجة الأولى» التي تعبّر عنها بمحمولات من الدرجة الأولى تحمل على موضوعات منطقية حقيقية أي على أسماء أعلام.

لكن هذا التحليل وإن كان ينتهي إلى نتائج سيكون بعضها مقبولاً من قبل فتغنشتاين في الرسالة إلا أن الطريقة التي اتبعها «فريج" في التفرقة بين التصورات لا تنسجم مع نظرية الرسالة في أن اللغة ليس في إمكانها الحديث عن اختلاف أنماط التصورات. إذ إن هذا الاختلاف يظهر ضرورة في اختلاف الرموز وليس بالحديث عنها. ولذلك فإن قول" فريج" بأن هناك تصورات من الدرجة الأولى وهناك تصورات من الدرجة الثانية سيكون في نظر فتغنشتاين قول ما لا يقال

---

p. 83.

(1) Pears: Wittgenstein's Concept of Showing, O.C., p. 91.

(2) Gandon, Ibidem.

(3) Frege: On Concept and Object, O.C., p. 63.

(4) Idem. p. 50.

(5) Idem. p. 51.

(6) Ibidem.

في اللغة، والنتيجة فإن كلام" فريج" السابق من وجهة نظر الرسالة هو كلام بلا معنى.

وإذا انتقلنا إلى راسل فإننا نجده قد تعرّض لكثير من جوانب الغموض والخلط في اللغة فقد تناول راسل بالتحليل المنطقي مفهوم الوجود في نظريته الوصفية، حيث ربط الوجود بالدالة القضوية قائلاً إنه صفة للدالة الصادقة أحياناً[1]. قاصداً بهذا أن الوجود ليس صفة للأفراد الجزئية أو لأسماء الأعلام، حيث يعترض على أن القضية التي تنسب الوجود إلى فرد جزئي كما في قولنا «سقراط موجود» ليست مما يقال بطريقة منطقية صحيحة، على اعتبار أن اسم العلم إذا استخدم استخداماً منطقياً صحيحاً فإنه لا بد أن يشير إلى شيء أو شخص موجود ندركه مباشرة[2].

ولا شك أن فتغنشتاين قد اطلع على هذه النظرية، ولا شك أيضاً أنه تأثر ببعض جوانبها وأهم تلك الجوانب هي تفرقة النظرية بين الصورة النحوية الظاهرة للجملة وصورتها المنطقية الحقيقية حيث قال: «وفضل راسل يرجع إلى أنه أثبت أن الصورة المنطقية الظاهرة ليست دائماً هي صورتها المنطقية الحقيقية»[3]. لكن نظرية راسل شأنها شأن نظرية فريج لم تكن خالية تماماً من كل الأخطاء، فالتفرقة بين اسم العلم والتصور أو ما يسمّيه راسل العبارة الوصفية لا يمكنها أن تكون موضوع كلام ذي معنى، ولكن هذه التفرقة تظهر من خلال الرمزية. ومن ثم فإن كثيراً من كلام راسل في باب الاختلافات بين الوصف المحدد وبين اسم العلم، سيكون - في ظل نظرية فتغنشتاين: أن ما يظهر بنفسه في اللغة لا يمكن قوله - كلام بلا معنى.

وبما أن العلاقة بين نظرية الإظهار عند فتغنشتاين وبين فلسفتي كل من فريج وراسل حقيقة لا يمكن إنكارها، فإنهما تفيدان في تسليط بعض الضوء على نظرية فتغنشتاين في الإظهار. لكن تلك الفائدة تبقى محدودة، إذ إننا - سنرى في هذا الفصل - أن للنظرية أهدافها الخاصة التي تجعلها ليست مختلفة فحسب عن الأفكار التي عبّر عنها كل من فريج وراسل كل من جهته من قبل، ولكنها مخالفة وناقدة لها.

---

(1) راسل: مقدمة للفلسفة الرياضية، مرجع سابق، ص 186.

(2) Russell: The Philosophy of Logical Atomism, O.C., p. 194.

(3) Tractatus, O.C., 4.0031.

كما أن ما يدل أيضاً على أن التفرقة بين ما يقال وما لا يقال في الرسالة ليست مجرد صدى لفلسفة فريج ولفلسفة راسل، هو أننا لا نجد في مذكرات في المنطق نصاً واحداً صريحاً يمنع قول ما يظهر. وأول إشارة صريحة إلى التفرقة بين ما يقال وما يظهر تعود إلى (29/ 11/ 14) حيث قال في «الدفاتر»: «ما يمكن إظهاره لا يمكن قوله». مما يدل على أن فكرة الحدود بين القول والإظهار لم يأخذها فتغنشتاين جاهزة عند فريج وراسل، ولكنها نضجت باستقلال عن أي فلسفة خارجة عن فلسفة الرسالة، مما يسمح لنا بالقول إن نظرية الإظهار بالصورة التي وضعها عليها فتغنشتاين في الرسالة هي نسخة أصيلة إلى حدٍّ كبير وهي في انسجام تام مع باقي الأفكار الأساسية في الرسالة. ومن هذه الأفكار فكرة الثنائيات المتعارضة التي تملأ الرسالة، والتي نذكر منها: (الاسم/ الثابت المنطقي، الواقعة/ القيمة المتعالي/ الواقعي... إلخ).

ومن ناحية أخرى فإن الرسالة ذاتها جاءت - من حيث المحتوى - تطبيقاً لثنائية ما يقال وما لا يقال في اللغة، إذ هي مؤلفة من قسمين: قسم منطقي وقسم صوفي، القسم منطقي ويتمثل في (الأنطولوجيا الذرية، نظرية الرسم، تحصيل الحاصل الرياضيات العلم) وقسم صوفي ويتمثل في (الأنا وحدية، الأخلاق، الجمال). والبعد الحقيقي للتفرقة بين القول والإظهار يكمن - حسب «غلوك» Glock - في أنه يربط بين القسمين من خلال منع القضايا المتعلقة بماهية التمثيل الرمزي والعبارات الصوفية في آن واحد[1]. ومن أهم الأفكار التي شكلت الأساس لإقامة التفرقة بين القول والإظهار في الرسالة نجد ما يأتي:

1 - شمولية المنطق:

إن فتغنشتاين لا يفهم المنطق في الرسالة على أنه نسق مؤلف من بديهيات ومبرهنات على خلاف المفهوم النسقي للمنطق عند راسل، والذي عرضه في مبادئ الرياضيات. لكن فتغنشتاين أعطى المنطق في الرسالة مفهوماً مختلفاً، حيث نظر إليه على أنه مرآة للعالم[2].

---

(1) Glock, O.C., p. 182.

(2) Tractatus, O.C., 6.13.

وعلى أنه حد للعالم، على نحو تكون حدود المنطق هي أيضاً حدوده[1]. حيث تقيم الرسالة مطابقة بين المنطق وبين العالم تجعل العالم على نحو بحيث لن يكون بوسعه الإفلات من المنطق، بمعنى أن الهيئة التي نعرف بها هذا العالم هي هيئة الوقائع المنطقية وليس هيئة الأشياء المفردة المنعزلة[2]. ومن جهة أخرى تكون اللغة في وضع لا يمكنها أن تتحدث عن شيء خارج عن إطار العالم. هذا التطابق بين المنطق وبين العالم، يتجلى في أبسط صوره في التطابق بين القضية الأولية والواقعة الأولية من حيث الصورة المنطقية. وبما أن الصورة المنطقية المشتركة بين القضية وبين الواقعة ليست واقعة أخرى تضاف إلى وقائع العالم فإنه ليس لنا أن نقول عنها شيئاً، ولكن المنطق باعتباره مرآة شاملة أو كبرى فإنه يعكس تلك الصورة أي أنه يظهرها. وهكذا لا نجد في اللغة قضية يكون لها وضع مشروع تقول شيئاً عن الصورة المنطقية. فكون المنطق يملأ العالم فمعنى هذا أنه يتدخل في كل علاقة تمثيلية تقوم بين القضية والواقعة، ولا يمكنه هو ذاته أن يكون موضوع تمثيل كشيء مستقل[3].

وإذا كان المنطق هو المرآة الكبرى للعالم، فإن كل قضية من قضايا اللغة المنطقية تكون عبارة عن «مرآة صغيرة» تعكس جزءاً صغيراً من هذا العالم، وهكذا تصبح اللغة من خلال مجموع «المرايا الصغيرة» أي القضايا وسيلتنا إلى فهم كل ما هنالك في العالم من وقائع. ومن هنا فإن اللغة تكون - حسب هانتيكا -« وسيطاً شمولياً» «Medium Universel»[4] أي وسيطاً يعرض لنا العالم في صورته الشاملة بحيث لن يكون هناك في العالم ما لا نستطيع أن نعرفه خارج قضايا اللغة. ونظرة المنطقي إلى اللغة كوسيط شمولي تتمثل - حسب هانتيكا - في أن هذا المنطقي يعتقد في وجود علاقات شاملة وثابتة بين اللغة والعالم، لا يمكنه لا تغيير تلك العلاقات ولا الحديث عنها في اللغة[5]. وهذه النظرة وجدت في رأيه عند فريج وعند فتغنشتاين الأول[6].

---

(1) Idem. 5.61.

(2) Idem. 1.1.

(3) Sebestik, O.C., p. 200.

(4) Hintikka, O.C., p. 22.

(5) Idem. p. 30.

(6) Idem. p. 31.

ومن الواضح أن اللغة التي نتكلمها في حياتنا اليومية لا يمكنها أن تكون وسيطاً شمولياً بمفهوم هانتيكا لأنها ليست قائمة على علاقات شاملة ولا ثابتة بينها وبين العالم، ولكن اللغة المنطقية تفعل ذلك استناداً إلى فكرة الصورة العامة، وإلى فكرة ثبات الأشياء في العالم وثبات الأسماء في اللغة. وهذه تجعلنا نتحدث بطريقة واحدة وحيدة ودائمة عن تلك الأشياء.

ويترتب على ذلك أن ما تدل عليه الرموز في تلك اللغة يجب أن يقرأ مباشرة على رسوم تلك الرموز مما يعني أنه في لغة من هذا القبيل لن يكون هناك مكان لعلم يتحدث عن النظم[1].

وبالمثل إذا كان هذا هو وضع علم النظم في ظل اللغة المنطقية، فإن وضع «علم الدلالة» Semantics لن يكون مختلفاً، فالمعنى في لغة تكون وسيطاً شمولياً بيننا وبين العالم لن يخرج عن العلاقة الإسقاطية التي تربطها بالعالم، بحيث لن يكون معنى كل قضية فيها سوى تلك العلاقة التمثيلية التي تكون لتلك القضية بالواقعة المقابلة لها. هذه العلاقة هي علاقة ثابتة لا تتغير، لأن الأشياء ثابتة في العالم، وثبات الأشياء تظهره القضية من خلال التعبير عنه بالأسماء نفسها دائماً، حيث: «الاسم الواحد يوضع للشيء الواحد، والاسم الآخر يوضع للشيء الآخر، ثم ترتبط هذه الأسماء فيما بينها على نحو يشكل الكل لوحة حية تمثل واقعة أولية»[2]. وبهذه الطريقة تظهر القضية الأولية معناها، وإذا كانت كل قضية تظهر معناها فإن النتيجة المباشرة لمفهوم اللغة كوسيط شمولي - في رأي هانتيكا - هي أن علم المعاني لا يمكنه أن يقال لأن هذا العلم تحديداً هو الذي يتكفل بعلاقات اللغة بالواقع[3]. أي يتكفل بعلاقات تظهر في اللغة ولا تقال في لغة أخرى.

2 - قدرة اللغة المنطقية على إظهار صفاتها الصورية:

إذا نظرنا في خلفية رفض فتغنشتاين لكل من علم النظم وعلم المعاني في آن واحد فإننا نجد أن هذا الرفض يستند إلى فكرة أن للغة الرمزية القدرة الذاتية على إظهار صفاتها المنطقية الداخلية. لكن ما هي طبيعة هذه الصفات الداخلية؟ تجيب

(1) Tractatus, O.C., 4.002.

(2) Idem. 4.311.

(3) Hintikka, O.C., p. 22.

الرسالة: «الصفة تكون داخلية إذا كان من غير الممكن للشيء أن لا يمتلكها»[1]. والصفة الأساسية بالنسبة للشيء والتي تشكل صورته هي أن يكون مكوناً ممكناً لواقعة أولية معينة[2]. وبالنسبة للقضية مثلاً فإن الصفة الأساسية أو الداخلية فيها هي إمكان أن تكون صادقة أو كاذبة... وهكذا. هذه الصفات الداخلية تظهر في رموز اللغة ذاتها، فكون الصيغة (– ق v ق) تحصيل حاصل تظهره الصيغة ذاتها، وكون (– ق^ ق) تناقض تظهره الصيغة ذاتها أيضاً... وهكذا. ولو قلنا قضية مثل: (– ق v ق "هي تحصيل حاصل") لما قلنا كلاماً ذا معنى، لأن الأقوال ذات المعنى تقارن بالواقع لكي نتحقق من صدقها أو كذبها، بينما قضيتنا لا يمكن مقارنتها بالواقع، لأنها لا تتحدث عن أي واقعة في العالم وبالتالي فهي خالية من المعنى.

ومن ناحية أخرى استناداً إلى القطبية الثنائية للقضية، فكل قضية ذات معنى تقبل النقض، فإذا كانت لدينا «ق» قضية ممكنة، فإن نقيضتها «– ق» تكون ممكنة أيضاً. ولنفرض الآن أنه بإمكاننا قول قضايا ذات معنى عن صفات داخلية في اللغة والعالم، ونقبل مثلاً القضية ««ق» قضية أولية» على أنها قضية ممكنة، ولننظر فيما ينتج عن فرضيتنا بناء على أن كل قضية ممكنة تقبل النقض، فإن نقض قضيتنا ينتج قضية ممكنة، بإدخال النقض ينتج لدينا ««ق» ليست قضية أولية» لكن هذه ليست قضية ممكنة، ولكنها من منظور الرسالة قضية زائفة[3]. ويمكننا أن نتفادى مثل هذه القضايا الزائفة لو أننا اكتفينا بما تظهره الرموز من صفاتها المنطقية. حيث إن دخول «ق» في نمط القضايا الأولية يظهر من خلال الرمز «ق» ذاته، ولا يمكننا أن نقول شيئاً عن نمط القضية. فما لا يمكننا قوله أو التفكير فيه هو أن الشيء ينتمي إلى هذا الصنف المنطقي أو ذاك أو أنه يملك هذه الخاصية المنطقية أو تلك فالقدرة على الدخول في هذه التركيبة أو تلك تعكسها اللغة، التي هي مرآة لهذه الخصائص المنطقية الداخلية للأشياء[4].

وهكذا نلاحظ أن مفهوم اللغة كوسيط شمولي في الرسالة يجعل الحديث

---

(1) Tractatus, Idem. 4.123.

(2) Idem. 2.011.

(3) Carnets, O.C., (6/10/14).

(4) Diamond, C: L'Esprit Réaliste, Wittgenstein, la Philosophie et l'esprit, Traduit de L'Anglais par, E. Halais et J.Y. Monton. P.U.F, p. 263.

عن معاني الرموز شيئاً لا جدوى منه، لأن نمط الرمز يظهر بذاته في الاستعمال الصحيح للعلامة والنظم المنطقي لن يكون سوى قواعد المنطق التي نستخدم الرموز وفقاً لها. وهذا الاستخدام يغنينا عن شرح معاني الرموز التي نستخدمها. إذ في النظم المنطقي كل رمز يكشف عن نفسه بنفسه، وفي هذا تقول الرسالة: «في النظم المنطقي لا تلعب معاني الرموز أي دور إذ يجب أن يكون ممكناً أن ننشئ النظم المنطقي بدون ذكر معاني تلك الرموز»[1]. وهكذا نجد أن نظرية الإظهار بقيامها على فكرة اللغة كوسيط شمولي وبأن هذه اللغة قادرة على إظهار خصائصها المنطقية، تكون قد أغلقت المجال أمام علمين في آن واحد هما علم النظم وعلم الدلالة. فقد صار وضع القضايا التي تتحدث عن نظم الرموز أو عن دلالاتها وضعاً غير مشروع، أوهي عبارات زائفة كما سنرى في نتائج التفرقة: قول - إظهار.

رابعاً – نتائج القول بالتفرقة قول إظهار:

1 - ظهور مفهوم القضية الزائفة:

من بين النتائج المباشرة لاعتماد فتغنشتاين التفرقة بين ما يقال وما لا يقال ظهور جملة من المفاهيم، من بينها مفهوم القضية الزائفة، وهذا ما ذهب إليه في «الدفاتر» حين اعتبر مسألة ما يقال وما يتم إظهاره فحسب مسألة أساسية، واعتبر في نفس الموضع القضية «يوجد شيئان» قضية زائفة[2]. وهذا حرصاً منه على أن يبيّن بوضوح أن المشكلات الزائفة هي نتيجة مباشرة لعدم التقيّد بتلك الثنائية، وعدم التقيّد بهذه الثنائية هي السمة الأبرز في ظاهرة سوء فهم منطق اللغة. وهذه بعض الأمثلة على ما اعتبره فتغنشتاين قضايا زائفة:

1 - 1 - العبارات التي تتحدث عن معاني الرموز:

كل العبارات التي تقال عن المعنى، هي في حقيقة الأمر تقول ما لا يمكن أن يقال انطلاقاً من أن القضية تظهر معناها[3]. والمقصود بأنها تظهر معناها - حسب

(1) Tractatus, O.C., 3.33.

(2) Notes dictées à Moore, O.C., p. 234.

(3) Tractatus, O.C., 4.022.

بلاك - هو أن «معنى القضية يظهر نفسه في القضية»[1]. والمعنى الذي تظهره القضية هنا - حسب مالكولم - هو أن الأشياء توجد على نحو معين وأن القضية تقول إنها توجد على ذلك النحو[2]. ومن جهة أخرى إن قول الرسالة بأن القضية تظهر معناها يستند إلى نوع من الضرورة القبلية[3]. والسبب في هذا هو حتى لا نقع في التراجع اللانهائي، إذ لو كانت كل قضية تحتاج إلى أن تشرح بقضية أخرى، فإننا سنقع في تراجع لانهائي من الشروح. ومن جهة أخرى وانطلاقاً من أن ما يظهر لا يقال، فإن كل تركيبة من العلامات التي تقول شيئاً عن معناها ستكون قضية زائفة[4]. ومن هنا فإن أية نظرية في المعنى ستكون زائدة من وجهة نظر الرسالة لأن نظم العلامات أو سياقها المنطقي يتكفل بمعاني تلك العلامات، ومن ثم فإن كل ما نقوله عن معانيها سيكون قضايا زائفة لا طائل من ورائها.

1 - 2 - العبارات التي تتحدث عن الهوية:

من الأشياء التي تظهر في اللغة وبالتالي لا يمكنها أن تقال، نجد علاقة الهوية حيث اعتبر فتغنشتاين القضية أ = ب قضية زائفة[5]. وهذا من منطلق أن اللغة المنطقية قادرة على أن تظهر طبيعة رموزها، أي طبيعة رموزها من جهة الهوية أو الاختلاف، ومن ثم فلن نكون بحاجة إلى استخدام رمز الهوية. لذلك فإن فتغنشتاين يعتبر علامة الهوية شيئاً زائداً في الرمزية وهذا خلافاً لكل من فريج وراسل[6]. ويقبل بدلاً من ذلك الفكرة التي مفادها أن العلامات المختلفة تدل على

(1) Black: A Companion, O.C., p. 190.

(2) Malcolm, O.C., p. 84.

(3) Idem. pp. 86-87.

(4) Carnets, O.C., (15/10/14).

(5) Idem. (27/10/14).

(6) احتلت «الهوية» مكانة خاصة في أبحاث كل من فريج وراسل كل من جهته، حيث ناقشها فريج في مقاله المشهور: «في المعنى والدلالة»، وانتهى إلى اعتبار الهوية علاقة بين أسماء وليست علاقة بين أشياء، وأن قضايا الهوية يمكن أن تكون صادقة، وليست تحصيل حاصل، فالقضية «الزهرة هي نجمة الصباح» تعبّر عن علاقة هوية، وهي صادقة واقعياً، على خلاف الهوية التحليلية أو تحصيل الحاصل كما في قولنا «الزهرة هي الزهرة» التي هي صادقة صدقاً قبلياً (On Sense and Meaning, O.C., p. 57).كما ناقشها راسل في مقاله في الدلالة On Denoting (1905). وفي مؤلفات أخرى،حيث تناولها خاصة من خلال علاقة الهوية بين اسم العلم "سكوت" والعبارة الوصفية المحددة "مؤلف ويفرلي"، وانتهى إلى أن الهوية في المثال

أشياء مختلفة. ففي رمزية مناسبة - تقول الرسالة - لكي يكون شيئان مختلفان يجب أن نعبّر عنهما بحيث يكون لهما اسمان مختلفان (والعكس صحيح اختلاف الأسماء يجب أن يقابله اختلاف في الأشياء) بينما كون لدينا شيئاً واحداً فقط إنما يدل عليه أن لدينا اسماً واحداً[1]. وتقول أيضاً: «إني أعبّر عن هوية الأشياء بهوية العلامات وليس باستخدام علامة للهوية. وأعبّر عن اختلاف الأشياء بواسطة اختلاف العلامات»[2].

وهذا انطلاقاً من مبدأ المماثلة بين اللغة وبين العالم وانطلاقاً من كون اللغة مرآة عاكسة للعالم، فإن اختلاف الأشياء يظهر في اختلاف العلامات، وهوية الأشياء تظهر في هوية العلامات. وإذا كان الأمر على هذا النحو، فإن وجدت علامة للهوية في اللغة، فإن هذه العلامة - في رأي بلاك - ستكون من دون دلالة أنطولوجية[3]. وإذا كانت علامة الهوية بدون دلالة في الواقع، فإن هذا يدل على أنها «ليست مكوناً أساسياً في لغة تامة البناء»[4].

وهكذا يكون سؤال «فريجه» - مثلاً - هل علاقة الهوية هي علاقة بين أشياء أم أنها علاقة بين أسماء، ويكون سؤال راسل عن طبيعة الهوية بين الوصف المحدد وبين اسم العلم سؤالين زائدين يعالجان مشكلتين من قبيل تلك المشكلات التي لا طائل من طرحها. فعلامة الهوية ينبغي أن لا تكون جزءاً من رمزية صحيحة. حيث لن يكون لها في رمزية كهذه أي استعمال وإذا لم يكن للعلامة استعمال، فإنها تكون بلا معنى. وهذا هو معنى نصل أوكام[5]. ومنه فإن هوية الأشياء ليست واقعة يمكنها أن تكون موضوع تقرير ذي معنى، وكل ما يقال عن الهوية هو قضايا زائفة، فالهوية يمكن فقط الإشارة إليها بواسطة الرمزية، أي بمعنى آخر يمكن فقط إظهارها.

المذكور ليست هوية تحليلية، ولكنها هوية إخبارية، لاعتقاده بوجود فوارق جوهرية بين اسم العلم والعبارة الوصفية المحددة، أنظر مثلاً (Idem. pp. 50, 51). ولمزيد من التوسع في هذه المسألة، انظر: جمال حمود، مرجع سابق، الفصل الثالث.

(1) Tractatus, O.C., 5.53.

(2) Ibidem.

(3) Black: A Companion, O.C., p. 332.

(4) Tractatus, Idem. 5.533.

(5) Idem. 3.328.

1 – 3 – العبارات التي تتحدث عن التصورات الصورية:

هناك أمثلة أخرى عن القضايا الزائفة، من بينها أن نقول: «يوجد ن من الأشياء» هذه قضية زائفة لأن وجود الأشياء تظهره الأسماء في اللغة. حيث «العدد ن من الأشياء» يظهر من خلال «العدد ن من الأسماء». وإذا كان الأمر على هذا النحو فإن تساؤلنا «هل توجد أشياء بسيطة؟» سيكون بدوره قضية زائفة[1]. لأنه بما أن الأشياء تظهر من خلال الأسماء فإن تساؤلنا عن وجود الأشياء هنا هو المثال الواضح على سوء فهمنا لوظيفة الأسماء في اللغة، ومن ثم سوء فهمنا لمنطق اللغة. لذلك فإن وجود فرد ما لا يمكن سوى إظهاره بواسطة اللغة، عن طريق استخدام اسمه، ولا يمكنه أن يقال. لا يمكننا أن نقول: هذا وهذا يوجدان في العالم، هذا لا يوجد[2]. فبدلاً من قولنا يوجد شيئان نقول: «(E س، ص)» حيث الطريقة المنطقية السليمة تفرض علينا أن نعبّر عن الأشياء بواسطة المتغيرات، أما إذا تحدثنا عن الأشياء كأسماء لتصورات حقيقية فإنما نحن في الحقيقة نقول قضايا زائفة خالية من المعنى[3]. وبعبارة أخرى الرسالة تريد أن تقول إن وجود الأشياء ليس موضع تقرير ذي معنى، ولكن يمكن فقط أن يكون موضع إظهار عن طريق اللغة وفي اللغة في آن معاً. هذه الفكرة تستند إلى فكرة أخرى عند فتغنشتاين ألا وهي أنه في لغة صحيحة منطقياً الأسماء كلها لن تكون فارغة حيث لا يستخدم الاسم في مثل هذه اللغة إلا إذا كان دالاً على شيء وهذا ما فهمه هانتيكا من الفقرة 5.47 من الرسالة[4].

1 – 4 – القضايا التي تتحدث عن الصفات الداخلية للأشياء:

من الأمثلة على القضايا الزائفة أيضاً نجد تلك التي تنتج عن محاولتنا أن نقول قضايا عن صفات داخلية أو صورية للأشياء. إذ الاتصاف بصفة داخلية أو امتلاك علاقة داخلية ليس شيئاً مما يمكن قوله. فكون شيء معين مكوناً ممكناً في واقعة أولية معينة أو كونه ذا امتداد معين (وهاتان صفتان داخليتان له) ليستا واقعتين يمكننا الحديث عنهما. إذ لا نستطيع أن نتحدث بكلام ذي معنى سوى عما

(1) Carnets, O.C., (6/5/15).

(2) Tractatus.Idem. 5.61.

(3) Idem. 4.1272.

(4) Hintikka, O.C., p. 28.

نعرفه، وما نعرفه عن تلك الأشياء هو صفاتها الخارجية لا صفاتها الداخلية. هذه الصفات الخارجية – حسب رأي غرانجي – هي وحدها التي تنتمي إلى تجربتنا للعالم[1]. ومن جهة أخرى إذا لم يكن مقبولاً أن لا يمتلك الشيء هذه الخاصية أو تلك، فإننا لن نضيف شيئاً إذا قلنا إن له هذه الخاصية. وهكذا الصفات والعلاقات الداخلية يمكن فقط أن تظهر لا أن تقال. فالعلاقة الداخلية «حسب الرسالة تنتمي إلى ما يفهم دون شرح، إلى ما لا يقبل الشرح، إنها لا تخضع إلى قابلية القضايا للتحليل المنطقي»[2]. وهذا على عكس الصفات الخارجية التي يمكن للشيء أن يمتلكها أو لا يمتلكها. فكون الشيء له امتداد هو صفة داخلية أو صورية، أما كونه ذا طول معين أو ذا لون معين فإن هذه صفة خارجية. وهكذا التفرقة بين الصفات الداخلية وبين الصفات الخارجية هي التفرقة بين ما ينعكس في اللغة، وبين ما تمثله الجمل في اللغة[3]. وإذا ما وجدت أقوال تتحدث على ما ينعكس أو يظهر في اللغة، فإن هذه الأقوال لن تكون سوى قضايا زائفة.

1 – 5 – العبارات التي تتحدث عن الصورة المنطقية:

من النتائج البالغة الأهمية التي انتهت إليها نظرية فتغنشتاين في القول والإظهار تلك التي تتعلق بالصورة المنطقية، فقد شغل وضع الصورة المنطقية حيزاً كبيراً من التعليق الذي قيل في نظرية الرسالة في القول والإظهار. حيث إن موقف فتغنشتاين في الرسالة الداعي إلى أن الصورة المنطقية ليست مما يقال، وأنه ليس هناك ما يسمّى علم النظم المنطقي يعد من المواقف الهامة التي لم يقبلها راسل في الرسالة[4]، كما لم يقبلها أصحاب الوضعية المنطقية وفي مقدمتهم "كارناب" الذي دافع – معارضاً فتغنشتاين – عن إمكانية بناء قضايا تتحدث عن الصور المنطقية لقضايا أخرى، وهذا من خلال علم النظم الذي رأى أنه يمكن بناؤه تماماً كما تبنى الهندسة[5].

(1) Granger: Invitation, O.C., p 152.

(2) Soulez, A: Wittgenstein et le Tournant Grammatical, P. U.F, 2004. p. 27.

(3) Ricketts, T: Pictures, logic and the limits of Sense in Wittgenstein's Tractatus in the Cambridge Companion to Wittgenstein, ed. by Hans Sluga and David G. Stern Cambridge University Press, 1966, p. 93.

(4) Russell: Histoire de Mes Idées Philosophiques, O.C., p. 142.

(5) Carnap, O.C., pp. 282-283.

الصورة المنطقية – كما سبق أن أشرنا – هي إمكانية البنية، أي إمكانية ارتباط الأشياء في الواقعة الأولية، أو ارتباط الأسماء في القضية الأولية. لذلك فإن الصورة المنطقية ليست واقعة من الوقائع، كما أن الكثرة التي تتطلبها الوظيفة التصويرية لا يمكنها أن تكون موضوع تمثيل مرسوم، وهذا لأن القضية يمكنها أن ترسم الوجود الخارجي كله، ولكن ليس بمقدورها أن ترسم ما يكون مشتركاً بينها وبين الوجود الخارجي،ألا وهو الصورة المنطقية. ولكي نستطيع أن ترسم الصورة المنطقية، يتعين علينا أن نضع أنفسنا نحن والقضايا خارج المنطق، أي خارج العالم[1]. وبما أن المنطق يملأ العالم وحدود العالم هي حدوده، فإن الفقرة (5.4711) – حسب فهم فيبلمان – تعني أنه ليس ضرورياً الذهاب وراء المنطق، لأن المنطق عندما يكون مفهوماً بشكل جيد سيكشف بذاته على أنه أنطولوجي[2]. أي بمعنى أن هناك مطابقة بين المنطق والأنطولوجيا، ومن ثم فلا يوجد مكان خارج ذلك التطابق بحيث يمكننا أن نضع أنفسنا فيه كي نستطيع أن نرسم الصورة المنطقية. وبهذا فلسنا في حاجة لأن نتجاوز المنطق، للحديث عن الصورة المنطقية، فهذه الأخيرة تنكشف في صورة كل قضية. وبهذا التعبير أراد فتغنشتاين أن يقول لنا بأنه من غير الممكن أن نتحدث بطريقة منطقية عن الصورة المنطقية. وفي ظل فهم صحيح لمنطق اللغة (أي لنظم كل علامة من علامات اللغة) لا يمكن سوى إظهارها. لكن كيف لنا أن نعرف الصورة المنطقية التي تظهر في اللغة ولا تقال فيها؟

فالقول إن الصورة المنطقية تظهر من خلال اللغة ذاتها، ربما يوحي أننا نستطيع أن نكشف عن تلك الصورة بواسطة الحدس. لكن هذا غير صحيح، فالفقرة (4.124) التي قال فيها فتغنشتاين: «ووجود صفة داخلية لحالة ممكنة من حالات الواقع لا يعبر عنها بواسطة قضية ما، بل هي تعبّر عن نفسها في القضية التي تمثل الشيء بواسطة الصفة الداخلية الخاصة بهذه القضية» تفيد – حسب رأي بلاك – أن مظاهر الصورة المنطقية يتم إظهارها بواسطة المظاهر الصورية للقضايا[3]. وقد أكد فتغنشتاين هذا المعنى مرة أخرى حين قال في الفقرة (4.126) إن الرموز (مكونات القضايا) تظهر النمط المنطقي للأشياء التي هي مرتبطة بها.

(1) Tractatus, O.C., 4.041.
(2) Feibleman, J.K: INSIDE THE GREAT MIROR, a critical examination of the philosophy of Russell, Wittgenstein and their Followers, Martinus Nijhoff The Hague, 1973, p. 96.
(3) Black: A Companion, O.C., p. 197.

وهذا يعني أن وسيلتنا لمعرفة الصورة المنطقية لن تكون هي الحدس[1]. ولكننا نكشف عن الصورة المنطقية فقط بالوسائل المنطقية أي بالرجوع إلى قواعد النظم المناسبة التي تحكم استخدام تلك الرموز.

وبهذا المعنى نجد أن الرسالة قد نظرت إلى الصورة المنطقية على أنها ليست مما يمكننا أن نحدسه، ولكنها شيء تكشف عنه قواعد استعمال الرموز في اللغة. وهذا هو المعنى الذي قصده فتغنشتاين عندما تساءل لو كانت الصور أشياء منطقية فبأي طريقة يمكن للقضية أن تخبرنا بصورتها؟ مجيباً بالتأكيد، ليس عن طريق الإشارة إليها باسم، لأن هذا لن يؤدّي إلا إلى إضافة مكون إلى القضية عن طريق تغيير صورتها، وليس أيضاً عن طريق التعبير عنها بواسطة قضية لأن هذا يؤدّي إلى تراجع لانهائي[2]. لذلك فإن الصورة تظهر من خلال القضية، كما هو الحال تماماً عندما تظهر الصورة الفوتوغرافية الحالة التي تمثلها أو ترسمها. فالقضية مرآة عاكسة ليس فقط للواقعة المقابلة لها، ولكنها عاكسة لصورتها المنطقية أيضاً من خلال تركيبتها الرمزية فالتركيبة الرمزية «ق أ» مثلاً تعكس صورة منطقية لدالة حملية والتركيبة الرمزية «ق س ← فاس» تعكس صورة منطقية لدالة شرطية... وهكذا.

فالصور المنطقية للرموز تظهر من خلال قواعد استعمال الرموز. واللغة المنطقية بها من القواعد النظمية ما يجعلها قادرة على أن تعكس بوضوح الخصائص المنطقية لرموزها. وإذا كان الأمر على هذا النحو، فإنه من قبيل الكلام الذي ليس من ورائه طائل الحديث عن الصورة المنطقية أو عن البنية المنطقية اللتين كلتاهما صفتان داخليتان للقضية أو للواقعة. ومن هنا جاءت القاعدة التي عبّرت عنها الرسالة بالقول: «ما ينعكس في اللغة، هذه اللغة لا يمكنها أن تمثله»[3]. وما يمكن أن يتجلى بنفسه لا يمكن وصفه باللفظ[4]. فالصورة المنطقية تنتمي إلى فئة «التصورات الصورية» حيث الصورة المنطقية الخاصة بقضية معينة هي صفة داخلية بالنسبة لهذه القضية، وينتج عن هذا - حسب بلاك - أن الرمز الذي له صورة منطقية خاصة أخرى يجب أن يكون ضرورة رمزاً آخر[5]. وبما أن الأمر كذلك فإن

---

(1) Idem. p. 192.

(2) Carnets, O.C., (20/11/14).

(3) Idem. (19/4/15), p. 90 & Tractatus, 4.121.

(4) Ibidem.

(5) Black: A Companion, O.C., p. 197.

حكم الحديث عن التصورات الصورية ينطبق على الحديث عن الصورة المنطقية لأن هذه الأخيرة هي تصور صوري. وعليه فإن ما يقال عنها إن هو إلا قضايا زائفة خالية من المعنى.

زيادة على الأمثلة السابقة عن القضايا الزائفة التي تنشأ عن قول ما يظهر بنفسه في اللغة، فإن فتغنشتاين أعطى جملة من الأمثلة الأخرى عن الأشياء التي تظهر نفسها والتي يؤدي حديثنا عنها إلى قول قضايا زائفة أحصاها «بلاك» في القائمة الموالية ونذكر منها:

- أن القضية هي بخصوص موضوع معين (4.1211)، فمثلاً القضية «سقراط فيلسوف» تظهر بذاتها أنها تتحدث عن شخص سقراط، وليست في حاجة إلى قضية أخرى تقول لنا إن القضية «سقراط فيلسوف» هي عن شخص سقراط. ومن الواضح هنا أن فتغنشتاين يرفض مرة أخرى فكرة وجود قضايا عن القضايا أو فكرة وجود ميتالغة.

- أن قضيتين هما بصدد نفس الموضوع (الفقرة نفسها)، فالدالتان "تا أ" و"فا أ" تظهران من خلال صورتهما أنهما بخصوص نفس الموضوع الذي هو أ. لأن قواعد استخدام الرموز تفيد أنه في الصيغة "تا أ" «تا» هو المحمول أو المخبر به و«أ» هو الموضوع أو المخبر عنه، ومن هنا فإن «تا» و«فا» استخدمتا هنا لتخبرا عن موضوع واحد هو«أ».

- أن قضايا المنطق (تحصيل الحاصل وتناقض) لا تقول شيئاً (4.461)، أي أن كونها لا تقول شيئاً يظهر من خلال صورتها، فكل من الصيغتين (ق V ق) و(ق ^ - ق) تظهران من خلال صورتهما أنهما لا تقولان شيئاً. فتحصيل الحاصل: "إما أن الجو ممطر أو أنه غير ممطر"[1] لا تخبرنا بشيء عن حالة الجو. أن قضية معينة تنتج عن قضية أخرى معينة (6.1221)، هنا نلاحظ أن فتغنشتاين يدرج العلاقات المنطقية بين القضايا وعلى رأسها علاقة اللزوم في قائمة ما يظهر بنفسه ولا يقال في اللغة، مما يعني أنه لا وجود لقواعد الاستدلال المنطقي[2]. وهذا لأن جميع قضايا المنطق متساوية في الرتبة، فليس فيها ما يكون أولى بطريقة أساسية، بينما

(1) Tractatus, O.C., 4.461.

(2) Glock, O.C., p. 182.

يكون الباقي مستنتجاً منها[1].

كما أحصى «بلاك» أيضاً جملة من الأفكار الأخرى، نجد على رأسها فكرة أن الصوفي يظهر نفسه (6.522). وهذه الفكرة تفيد أن عبارات القيمة لا تقال بطريقة ذات معنى، ونظراً لأهميتها سنعالجها في عنصر مستقل.

2 – التفرقة بين ما له معنى والخارج عن المعنى والخالي من المعنى:

من بين النتائج الهامة التي انتهت إليها نظرية القول والإظهار، تلك التي تتعلق بتقسيم جديد للقضايا إلى ثلاثة أصناف مختلفة فيما بينها، كل صنف منها مغلق على ذاته: الصنف الأول تمثله القضايا ذات المعنى وهي تلك التي ترسم وقائع، وتكون صادقة أو كاذبة بحسب وجود أو عدم وجود الوقائع الأولية المقابلة لها. وهي القضايا الإيجابية أو القضايا الحقيقية وهذا الصنف من القضايا في الرسالة هو فقط ما يمكن أن يقال في اللغة. وقد أدى اعتبار هذه القضايا (التي هي وحدها الحائزة على القطبية الثنائية) نموذجاً لما يقال في اللغة، إلى ظهور الصنف الثاني من القضايا وهو الذي يضم القضايا الزائفة أو «الخالية من المعنى» Unsinnig التي من بينها تلك التي تقول ما يظهر بنفسه في اللغة. هذه العبارات ليست صادقة ولا كاذبة، لأنها ليست حائزة على المعنى الذي يجب أن يتوفر فيها لكي يمكننا مقارنتها بالواقع لمعرفة ما إذا كانت صادقة أو كاذبة.

وهناك صنف ثالث من القضايا لا يرسم وقائع، ومن ثم فهو لا يرقى إلى مرتبة القضايا الحقيقية، ولكنه في الوقت ذاته لا يخرق قواعد التركيب الصحيح للجمل ولا يتحدث عما يظهر بنفسه في اللغة. هذا الصنف من القضايا هو قضايا المنطق التي يقول عنها فتغنشتاين إنها قضايا "خارجة عن المعنى" Sinnlos، وذلك لأنها ليست لها علاقة تمثيلية بالواقع كما ذهب إليه "هالر"[2]. وهذا ما عبّر عنه فتغنشتاين عندما قارن بين الصنفين بالقول:

«القضية [يقصد القضية الحقيقية] تظهر ما تقوله، تحصيل الحاصل والتناقض تظهران أنهما لا تقولان شيئاً، قضايا تحصيل الحاصل ليس لها شروط صدق»[3].

---

(1) Tractatus. Idem. 6.127.

(2) Haller: Questions On Wittgenstein, Routledge, London, 1988, p. 67.

(3) Tractatus, O.C., 4.461.

كون تحصيل الحاصل والتناقض بدون شروط صدق لأن قضايا تحصيل الحاصل صادقة بدون شروط ولأن قضايا التناقض كاذبة بدون شروط. وكونها فاقدة لشروط الصدق هذا يرجع إلى أن: «قضايا تحصيل الحاصل والتناقض ليست رسوماً للواقع»[1]. ورغم أنها ليست رسوماً للواقع، إلا أنها ليست خالية تماماً من المعنى»[2]. إذ إن استخدامنا إياها لا يخلو من فائدة حيث يقول عنها فتغنشتاين إنها تنتمي إلى الرمزية على غرار الصفر[3]. ويمكننا القول في هذا الصدد إن قضايا تحصيل الحاصل وقضايا التناقض تحوزان صفتين إحداهما إيجابية والأخرى سلبية أما الصفة الإيجابية فهي كونها لا تخرق قواعد التركيب الصحيح للجمل ومن ثم فإنها لا تسيء إلى منطق اللغة. وبالنظر فقط إلى هذه الصفة قال عنها فتغنشتاين إنها جزء من الرمزية. أما الصفة السلبية فهي ليست رسوماً للواقع، لأن القضية الواحدة منها كي تكون رسماً للواقع لا بد أن تكون هناك واقعة ممكنة مقابلة لها. لكن القضية «الجو ممطر أو أنه غير ممطر» ليست لها واقعة تقابلها. لهذا السبب فإن قضايا المنطق هي مما لا يقال حقيقة، لأنها لا تمثل شيئاً في الواقع، ولكنها تظهر فقط الخواص المنطقية الجوهرية للغة، والنتيجة تظهر الخواص المنطقية للعالم. لذلك ورغم أن المنطق لا يمثل شيئاً على خلاف الحال في العلم الطبيعي فإن قضاياه تسهم في إبراز ماهية القضية، من جهة أن المنطق يبيّن أن القضية حائزة على قطبين أحدهما صادق والآخر كاذب، هذه القطبية الثنائية هي صفة جوهرية في القضية الحقيقية ولولاها لما كانت تلك القضية رسماً للواقع. بل إن هذه القطبية الثنائية هي ذاتها معنى القضية تقول الدفاتر[4].

أما إذا جئنا إلى القضية الزائفة فإننا نجدها حائزة على صفتين سلبيتين، وليست حائزة على أية صفة إيجابية، فهي إما أنها تخرق قواعد التركيب الصحيح للجمل، كما هو الحال في المثال الذي ضربه فتغنشتاين: «الفناء هو سقراط»[5]. أو أنها تقول ما يظهر بنفسه في اللغة ولا يقال، كما هو الحال في قولنا: إن القضية «فتغنشتاين فيلسوف» هي قضية حملية وهي من جهة ثانية لا ترسم أية واقعة من

(1) Idem, 4.462.

(2) Idem, 4.4611.

(3) Ibidem.

(4) Notes sur la Logique, O.C., p. 171.

(5) Lettres à Russell, O.C., p. 221.

وقائع العالم. ومن هنا جاءت تفرقة الرسالة بين الخارج عن المعنى وبين الخالي من المعنى، وهي تفرقة منسجمة تماماً مع مفهومي المعنى واللامعنى في الرسالة المرتبطين بـ:

أ - البعد النظمي: في البعد النظمي، تقول يكون للقضية معنى إذا كانت مركبة تركيباً منطقياً صحيحاً، وذلك حتى يكون لمكوناتها دلالة. فالمكونات أي الأسماء لا تدل على أشياء إلا وهي في سياق القضية الأولية أي أن دلالات تلك المكونات تتوقف على نظم القضية الأولية وفي المقابل تكون القضية خالية من المعنى إذا لم يكن لأحد مكوناتها دلالة. حيث العلامات التي تكوّن القضية تسمح بفهم تلك القضية، وهنا تقول الرسالة «نستطيع فهم قضية إذا فهمنا مكوناتها»[1]. وعلى هذا الأساس إذا كانت بعض القضايا خالية من المعنى فإنما يرجع هذا إلى أن العلامات التي تكونها ليست لها دلالات[2]. فالقضية: «القلم فوق المكتب»، نفهمها لأننا نفهم كل كلمة من الكلمات التي تكوّنها. أما مثال فتغنشتاين: سقراط هو يساوي «فإنها قضية بلا معنى لأن الكلمتين» هو «و» يساوي ليس لهما معنى لأنهما كلمتان زائدتان في الرمزية.

ب - البعد الدلالي: في البعد الدلالي يكون للقضية معنى إذا كانت رسماً لواقعة ممكنة وأن تكون القضية رسماً لواقعة ممكنة معناه أن يكون بينها وبين واقعة من وقائع العالم شيء مشترك. هذا الشيء المشترك هو الصورة المنطقية، وهو الذي يجعل القضية مؤهلة لكي تكون صادقة أو كاذبة، فالقضية الرسم ليست صادقة قبلياً[3]، ولا هي صادقة في كل الظروف (وهذا الذي جعلها تختلف عن تحصيل حاصل)، ولا هي بالكاذبة في كل الظروف (وهذا الذي جعلها تختلف عن التناقض). ولكنها تكون صادقة أو كاذبة بحسب وجود أو عدم وجود الواقعة المقابلة لها، أي أن صدقها وكذبها مشروطان بحالة الواقع. هذه الصفة الأخيرة جعلها فتغنشتاين عماد المعنى والصدق في اللغة في الرسالة. ومن هنا نفهم لماذا كانت القضايا الوحيدة التي أخذها فتغنشتاين بعين الاعتبار حقيقة في الرسالة هي

(1) Tractatus, O.C., 4.024.

(2) Idem. 5.4733.

(3) Idem. 2.225.

قضايا العلم[1].

ومما سبق نلاحظ أن تصنيف الرسالة للقضايا إلى: الحاصل على المعنى، الخارج عن المعنى والخالي من المعنى تصنيف يتم من خلال لغة العلم الطبيعي، وعلى هذا الأساس كانت اللغة الوحيدة التي أخذت في الاعتبار في الرسالة. ومن جهة أخرى إن اعتماد لغة العلم الطبيعي أساساً في هذا التصنيف الثلاثي يدلنا على أن عملية التصنيف تتم من داخل اللغة ذاتها وليس من خارجها. أي أن رسم حدود الخطاب الإيجابي، يتم عن طريق ربط اللغة بالواقع وهذا ما فعلته نظرية الرسم المنطقي. أما أصناف الخطاب الأخرى التي تمثلها قضايا المنطق والفلسفة والقيمة وغيرها، فإنها تدرج بطريقة آلية خارج حدود ذلك الخطاب.

وهذه الطريقة الصارمة في رسم حدود الخطاب الإيجابي أفرزت جمعاً تلفيقياً لما لا يقال في اللغة، حيث قامت الرسالة على النظر إلى الخلو من المعنى على أنه من نوع واحد من الأقوال تعتبرها كلها كلاماً بلا معنى؛ غير أن تلك الأقوال في الواقع ليست من نوع واحد وفي هذا الصدد ذهب «دي مونسال» «Dumoncel" إلى التفرقة بين الخلو من المعنى الناتج عما أسماه "الخرق" Violation، وتمثله العبارات التي تحتوي فقط على عبارات غريبة تماماً وهي لا تحتوي سوى على هراء من نوع المثال الذي ضربه فتغنشتاين:" سقراط هو يساوي".

وهناك من جهة أخرى الخلو من المعنى الذي ينتج عما أسماه "التجاوز" Transgression وهو يتضمن عبارات تعطي الانطباع في ظاهرها أنها مبنية كما يجب، لكنها ليست كذلك من وجهة نظر الرسالة، مثل قولنا: "1 هو عدد" "يوجد شيئان"، إلخ[2]. وفي نفس الصدد نجد «كونان» Conant يفرق بين نوعين من اللامعنى في الرسالة ذاهبا إلى أن هناك ما أسماه: "اللامعنى البسيط" (Simple non-sens) وهناك "اللامعنى الجوهري أو الهام" (non-sens Substantiel). حيث اللامعنى البسيط يصفه بأنه غير قابل للفهم، وهو لا يعبّر عن أي فكر. أما اللامعنى الجوهري فإنه يتألف من مكونات قابلة للفهم مركبة بطريقة غير شرعية - حيث يقول عنه إنه يعبّر عن فكرة غير منسجمة منطقياً[3].

---

(1) Idem. 6.53.

(2) Dumoncel, O.C., p. 35.

(3) Conant: Le Premier, le Second et le Dernier Wittgenstein, O.C., p. 78.

وإذا بحثنا في السبب أو الأسباب التي جعلت فتغنشتاين يضع كل ما يعتبره لا معنى في صنف واحد، فإننا نجد أن السبب الرئيس في ذلك التصنيف هو طريقته في رسم حدود الخطاب الإيجابي، حيث كان مهتماً فقط بالأشياء التي تقال بطريقة إيجابية في داخل الخطاب الإيجابي أما باقي الأشياء التي تقع خارج حدود ذلك الخطاب فإنها تتساوى في نظره، وهي ليست جديرة بالاهتمام، وما يمكننا أن نقوم به إزاءها هو فقط أن نلقي بها في سلة ما لا يقال.

ومن ناحية أخرى إذا نظرنا في طبيعة الحد بين ما يقال وبين ما لا يقال في الرسالة فإننا نجده حداً نهائياً، لا رجعة عنه، إذ لا نطمع أن تتحول قضية زائفة إلى قضية ذات معنى أو العكس، فدائرة الخطاب الإيجابي دائرة مغلقة وكذلك دائرة الخطاب غير الإيجابي. هذا الموقف مبني على مفهوم «إستاتيكي» للغة، تبناه فتغنشتاين من خلال تبنيه لفكرة وجود صورة عامة للغة، حيث ماهية اللغة تعطى لنا مرة واحدة وللأبد بمجرد ما تربط الأسماء بالأشياء حسب تعبير «بوفريس»[1].

وهذا الموقف الذي جعل فتغنشتاين في الرسالة يضيّق حدود المعنى بحصر تلك الحدود في رسم الواقع قد تراجع عنه في مؤلفاته اللاحقة، حيث دوغمائية[2] الرسالة التي تعاملت مع مشكلة المعنى واللامعنى بنوع من الصرامة المنطقية حيث جعلت اللغة لا تحقق ماهيتها إلا من خلال علاقتها الإشارية بالواقع، عوضت بنزعة برغماتية امتازت بنوع من المرونة في مجال المعنى. إذ لم يعد رسم الواقع إلا وظيفة من بين وظائف أخرى تؤدِّيها اللغة. حيث أصبحت الكلمات شبيهة بمقابض في غرفة القيادة في القطار، حيث نستخدمها من أجل أغراض معينة[3]. وهكذا لكي تكون الجملة مفهومة لا يكفي أن تكون كلماتها مفهومة - كما ورد في الرسالة - ولكن يجب - بالإضافة إلى ذلك - معرفة الظروف السابقة واللاحقة التي جعلتنا نستخدم تلك الجملة. إذ ابتداء من كتاب الملاحظات تخلى عن فكرة أن اللغة تكون لها ماهية واحدة وتحول إلى دراسة أساليب اللغة العادية ناظراً إلى معنى الكلمة على أنه الغرض الذي استخدمت من أجله[4].

---

(1) Bouveresse: Wittgenstein et les problèmes de la philosophie. O.C., p. 279.

(2) فتغنشتاين نفسه اعترف بأنه كان دوغمائياً في الرسالة وهذا في:
Wittgenstein et le Cercle de Vienne. O.C., p. 162.

(3) Remarques Philosophiques, O.C., p.13.

(4) Idem. p.15.

لكن رغم المرونة التي ميزت مؤلفات المرحلة الثانية في فلسفة فتغنشتاين في معالجة مسألة المعنى، إلا أن موقفه من أن الخصائص المنطقية للغة تظهرها اللغة ذاتها، ولا يمكنها أن تكون موضوعاً في لغة أخرى، بقي ثابتاً ولم يتغيّر، وهو الموقف الذي تعرّض فيه لنقد نظرية الأنماط المنطقية عند راسل.

خامساً – نظرية الإظهار وموقفها من نظرية الأنماط عند راسل:

1 – عرض لنظرية الأنماط عند راسل:

استخدم راسل العبارة «نظرية الأنماط» للإشارة إلى نظريته الخاصة في كيف ولماذا ينبغي علينا أن نحدِّد مجال المتغيرات في المنطق والرياضيات[1]. وتحديد مجال المتغيرات إنما يهدف إلى تفادي الوقوع في المتناقضات[2] التي تنتج بفعل عدم تقييد مجال القيم التي يأخذها المتغير في الدالة القضوية. وهذا ما توصل إليه راسل بعد اكتشافه وتحليله «المتناقضة الفئة Class Paradox»، وكان ذلك في عام (1901) وهي الفترة التي عمل فيها على تأسيس الرياضيات بإقامتها على المنطق، وهذا من خلال رده فكرة العدد كمفهوم أساسي في الحساب، إلى فكرة الفئة التي هي مفهوم أساسي في المنطق.

1 – 1 – متناقضة الفئة:

سمِّيت هذه المتناقضة في بداية الأمر «متناقضة الفئة» «ثم أصبحت فيما بعد تعرف باسم «متناقضة راسل» Russell's Paradox، وهذه المتناقضة هي الأكثر شهرة بين المتناقضات لارتباطها بنظرية الأنماط المنطقية». هذه المتناقضة عرضها راسل في صورتين هما: صورة «المحمول الذي لا يقبل الحمل على نفسه»، وصورة «الفئة التي تكون أحياناً عضواً لذاتها وأحياناً أخرى لا تكون عضواً لذاتها». فبالنسبة للصورة الأولى يمكننا التعبير عنهما بالمثال التالي: إذا كان لدينا المحمول «تا»،

---

(1) Shihara, C.S: Russell's Theory of Types, in Modern Studies in Philosophy a Collection of Critical Essays, ed. by D. Pears, 1st ed., New York 1972, p. 245.

(2) المتناقضة: في المنطق هي عبارة عن تناقض ذاتي في القضية، فعندما أقول: «هذه القضية كاذبة» فإني أقول قضية متناقضة، لأنها إذا كانت صادقة كانت كاذبة حتماً، وإذا كانت كاذبة كانت صادقة حتماً. أنظر:
Lalande, O.C., pp. 734-735.

فإن «تا» إما أن يقبل الحمل أو لا يقبل على ذاته لنفرض أن المحمول «تا» هنا يفيد «لا يقبل الحمل على ذاته» ولنطرح السؤال الآتي: هل المحمول «تا» يقبل الحمل على ذاته أم لا يقبل الحمل على ذاته؟ إذا كان «تا» يقبل الحمل على ذاته، فإنه لا يقبل الحمل على ذاته، وإذا لم يكن يقبل الحمل على ذاته فإنه يقبل الحمل على ذاته، وفي هذا تناقض ذاتي واضح[1]. أما بالنسبة للصورة الثانية من المتناقضة أي صورة الفئة فقد استخدم راسل مثال ملاعق الشاي لتوضيحها قائلاً: «إذا أخذنا فئة كل ملاعق الشاي، فإننا لا نجد هذه الفئة ملعقة شاي أي أنها ليست عضواً في فئة ملاعق الشاي. ولكن فئة كل الأشياء التي ليست ملاعق شاي هي أيضاً ليست ملعقة شاي ومعنى هذا أنها عضو لذاتها»[2]. أي أن الفئة تكون أحياناً عضواً لذاتها وأحياناً لا تكون عضواً لذاتها، وفي هذا تناقض واضح. وعندما حلل راسل متناقضة الفئة لاحظ ما يلي:

1. في متناقضة الفئة نجد استخداماً غير مقيد لرمز العموم، الذي يعبّر عنه في المنطق بـ «كل»، «كل واحد»، «جميع». وفي مثال راسل «فئة كل الأشياء».

2. في متناقضة الفئة وفي غيرها من المتناقضات، التناقض ينشأ عما أسماه راسل بـ «أغلوطة الانعكاس» Reflexive Fallacious[3] أو «إشارة القضايا إلى ذاتها» Self Reference[4] فالقول إن المحمول "تا" يحمل على ذاته أو لا يحمل على ذاته يشير إلى إمكانية أن يكون المحمول محمولاً لذاته. والقول إن الفئة تكون عضواً لذاتها أو لا تكون عضواً لذاتها يقوم على فكرة أن الفئة يمكن أن تتضمن ذاتها. ولحل هذه المتناقضة وغيرها من المتناقضات اقترح راسل ما أسماه "مبدأ الحلقة المفرغة" Vicious Circle Principle الذي يقضي بمنع أن تكون الفئة جزءاً من الأعضاء التي تعرّف في حدود تلك الفئة[5]، أي أن مجال القيم التي تكون الدالة بالنسبة إليها ذات معنى، لا ينبغي أن يتضمن الدالة ذاتها، وبصيغة رمزية نقول لا يسمح بوجود

---

(1) راسل: أصول الرياضيات، الكتاب 1، مرجع سابق، ص 175.

(2) برتراند راسل: فلسفتي كيف تطورت، ترجمة عبد الرشيد صادق، مراجعة زكي نجيب محمود، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط 1، 1960، ص 90.

(3) Russell, B: Mathematical Logic as Based on the theory of Types in Logic and Knowledge, O.C., p. 61.

(4) Ibidem.

(5) Idem. p. 75.

صيغة مثل: تا (تا س) حيث تكون تا قيمة لذاتها. وحتى يمنع أن تكون الدالة قيمة لنفسها نجد راسل يعبّر عن مبدأ الحلقة المفرغة بإدخال مفهوم "النمط" Type[1] ومفهوم "المتغير الظاهري". قائلاً: «كل ما يحتوي على متغير ظاهري يجب أن يكون من نمط مختلف عن نمط القيم الممكنة لهذا المتغير، يمكننا القول إنه ينتمي إلى نمط أعلى، وهكذا فإن المتغيرات الظاهرية هي التي تحدد نمط تلك العبارة»[2].

إن استخدام راسل لمبدأ الحلقة المفرغة الذي يستند إلى مفهوم المتغير الظاهري وإلى مفهوم "النمط"، جعل الدالة لا تفهم إلا من خلال فهم مسبق لمجال متغيرها الذي صار مقيداً بمجموعة محددة من القيم، بحيث لم يعد ممكناً أن يتضمن ذلك المجال الدالة ذاتها، وعلى هذا صارت صيغة من قبيل «تا (تا س)» حيث «تا س» يفترض فيها أن تعبّر عن الدالة القضوية ذاتها هي صيغة خالية من المعنى. هذه الفكرة يمكننا أن نعيد صياغتها في اللغة الطبيعية، حيث نعوض «تا (تا س)» بالجملة «أن يكون س أخضر فهو أخضر»، حيث تسمح الجملة بأن يحمل المحمول على ذاته، في ظل مبدأ الحلقة المفرغة، هذه الجملة لا تقول شيئاً خاطئاً. إنها لا تقول شيئاً على الإطلاق[3].

وهكذا نلاحظ أن النتيجة المباشرة لإدخال مفهوم النمط الذي يعمل على تقييد مجال القيم التي تجعل الدالة لا تكون فقط صادقة أو كاذبة، ولكن تكون ذات معنى، هي أن إمكانية أن تكون الدالة قيمة لذاتها لم تعد قائمة، فلكي نفهم الدالة (تا س) نحتاج إلى أن نعرف مسبقاً القيم الممكنة لهذه الدالة، أي نحتاج إلى معرفة المجال الدلالي للدالة أو نمط الدالة أي نحتاج إلى أن نعرف: {(تا أ)، (تا ب)، (تا ج)... تا ن}، حيث لا يمكن أن تكون (تا س) ضمن هذه القيم. وهكذا لم يعد ممكناً القول إن الفئة تكون عضواً لذاتها، كما أنه لم يعد ممكناً الحديث

---

(1) النمط عرّفه راسل بربطه بالمجال الدلالي للدالة، أي مجال القيم التي يكون للدالة فيه معنى، قائلاً: «النمط معرّف كمجال للدلالة بالنسبة لدالة قضوية، وكمجموعة من الحجج التي تجعل الدالة ذات قيم، كلما ورد متغيّر ظاهري في قضية فإن مجال قيم المتغير الظاهري هو نمط» Ibidem. فعلى سبيل المثال في الدالة: «إذا كان س إنساناً فإن س يمشي على رجلين وليس له ريش» نجد أن أفراد الجنس البشري يشكلون نمطاً.

(2) Ibidem.

(3) Ishiguro, H: Wittgenstein and the Theory of Types, in Perspectives on the Philosophy of Wittgenstein, edited, by I. Block, Blackwell, p. 44.

عن محمول يحمل على ذاته. وبهذا اعتقد راسل أنه تخلص من متناقضة الفئة بعد أن وضع الحواجز التي تمنع من ظهور هذه المتناقضة وغيرها من المتناقضات في اللغة. وإذا نظرنا في حل راسل لمتناقضة الفئة فإننا نجده يكمن في ربط الدوال بالأنماط من ناحية، وجعل هذا الأنماط مغلقة ومستقلة فيما بينها[1]. هذا الاستقلال في الأنماط المختلفة ينتج في مستوى الدوال تدرجاً هرمياً للدوال المختلفة، تكون الأنماط السابقة مجالات دلالة بالنسبة إليها، حيث لا تفهم تلك الدوال إلا من خلال تحديدنا لمستويات أنماطها، حيث يكون تدرج الدوال عند راسل على الشكل الآتي:

نمط الأفراد س: {أ، ب، ج}

نمط دوال الأفراد تا (س): {تا (أ)، تا (ب)، تا (ج)...} نمط 1

نمط دوال دوال الأفراد: فا (تاس) {فا (تا أ)، فا (تا ب)، فا (تا ج)... } نمط 2

نمط دوال ن.................................. نمط ن

نمط دوال ن + 1............................ نمط ن + 1[2]

حيث يشكل النمط «صفر» المجال الدلالي للدوال من النمط 1، وهذا النمط الأخير يشكل المجال الدلالي للدوال من النمط 2... وهكذا. وبما أن الأنماط مغلقة ومستقلة عن بعضها - كما رأينا - فإن الدالة التي تنطبق على نمط معين لا يمكنها أن تكون عضواً في ذلك النمط وبهذا يتخلص راسل من أغلوطة الانعكاس، حيث لن يكون ممكنا الحديث عن «فئة تكون أو لا تكون عضواً لذاتها»، كما لن يكون ممكنا الحديث عن «محمول يحمل أو لا يحمل على ذاته»، مثل هذه الصيغ أصبحت بعد هذا التحديد لمستويات الدوال خالية من المعنى[3].

وقد صاحب التفرقة السابقة بين الأنماط المختلفة تحليل جديد للسور «كل» أو «جميع» إذ أدخل راسل تعديلاً على تحليل السور «كل» الذي تبناه في نظريته الوصفية لـ 1905 أين حلل الرمز «كل» أو «جميع» في حدود صادق دائماً، أي صادق بالنسبة لجميع قيم س حيث لاحظ في هذا التحليل الجديد أن العبارة

(1) Russel & Whitehead, O.C., p. 161.

(2) Vernant, O.C., p. 487.

(3) Russel & Whitehead, Idem. p. 63.

«جميع قيم س» غير محددة مما قد يجعلها تسمح بقيم غير مشروعة، أي قيم من خارج النمط، وهو مصدر ظهور المتناقضات. لذلك أكد راسل في التحليل الجديد، على أن العبارة «جميع قيم س» ينبغي أن تحدد Must be ristricted «داخل بعض» المجاميع المشروعة [1] Legitimate Totalities وما هذه المجاميع المشروعة سوى الأنماط المنطقية.

١ - 2 - مستويات اللغة:

إن استقلال الأنماط يتخذ نوعاً من التدرج الهرمي يقوم على أن النمط الكلي هو نمط أعلى دائماً من نمط أجزائه، هذا التدرج في الأنماط يقابله تدرج في القضايا بحيث تكون القضية الكلية من نمط أعلى من نمط القضايا العنصرية المكونة لها، وهو ما يجعل اللغة عبارة عن مستويات مختلفة، من القضايا ودوال القضايا ودوال دوال القضايا... وهكذا. تلك المستويات تكون مغلقة ومتعارضة فيما بينها، بحيث لن يعود ممكناً أن تشير القضية إلى ذاتها، ولا أن تحكم على ذاتها بذاتها. هذا التدرج في مستويات اللغة يلاحظ بشكل أكثر وضوحاً في تفرقة راسل بين اللغة من المستوى الأول أو ما أطلق عليه اسم «اللغة الشيئية» Object Language، و«اللغة الأولية» Primary Language وبين ما أطلق عليه «اللغة من المستوى الثاني» Secondary Language [2]، فإذا كنا في اللغة الشيئية نقول قضايا تصف وقائع فإننا في اللغة من المستوى الثاني يقول راسل: «نهتم بكلمات اللغة الشيئية [...] بالنظر إلى أنها ذات معان» [3]. وهكذا مثلاً: القضية «الكتاب فوق المكتب» قضية تنتمي إلى اللغة الشيئية أو إلى اللغة من المستوى الأول، لكن القضية «"الكتاب فوق المكتب" قضية ذات معنى»، تنتمي إلى لغة من المستوى الثاني، أو إلى الميتالغة. الشيء الذي قصد به راسل أن الحديث عن المعنى والصدق بالنسبة لقضايا اللغة الشيئية لا يكون مشروعاً إلا إذا تمّ حصرياً في لغة من مستوى أعلى. وبهذه الطريقة تحل المتناقضات التي تنتج عن أغلوطة الانعكاس وبهذا يكون راسل من خلال نظرية الأنماط المنطقية قد نقل ميدان المعنى والصدق من اللغة الشيئية إلى ميدان جديد هو الميتالغة، هذه الأخيرة لا تتحدث نهائياً عن الأشياء والوقائع ولكنها

---

(1) Russell: Mathematical Logic as Based, O.C., p. 71.

(2) Russell: Signification et Vérité, O.C., p. 92.

(3) Ibidem.

تتحدث فقط عن الكلمات والقضايا التي تتحدثها في اللغة الشيئية.

ومن جهة أخرى فإن فضل نظرية الأنماط يكمن في أنها تنبهت إلى الأهمية القصوى لقواعد صياغة العبارات. هذه القواعد ليس المقصود بها النحو، أو ما أسماه «غلوك» «النحو المدرسي»[1] قاصداً به علم النحو الذي نتعلم قواعده في المدرسة حتى لا نخطئ في الإعراب.

لأن هذا النوع من القواعد لا تخلو منه لغة من اللغات، ولكن المقصود بها قواعد النظم المنطقي، التي هي وحدها - في نظر راسل - تعتبر علامة على الكمال في اللغات المنطقية حيث ذكرها في مقدمته للرسالة بالقول إن: «اللغات المنطقية الكاملة بها قواعد نظمية تستبعد اللامعنى...»[2].

وإذا كانت نظرية الأنماط قد أمدتنا بطرق منطقية جديدة لحل المتناقضات المختلفة، فإن هذا ليس الجانب الإيجابي الوحيد فيها، بل إن الجانب الأكثر أهمية فيها هو أنها نظرية في النظم المنطقي. وعلى هذا النحو نظر إليها فتغنشتاين[3]. وهذا ما أعجب به «بلانشي» Blanchet في نظرية الأنماط، حين قال: «إن نظرية الأنماط قد بيّنت أن المتناقضات ليست ناتجة عن خطأ في التفكير، ولكنها ناتجة عن خطأ في النظم، ومن ثم فإن الخطأ لا يقع في قواعد الاستدلال، ولكنه يقع في قواعد صياغة العبارات، حيث أهمية هذه القواعد بدأ يعترف بها»[4].

ورغم أن نظرية الأنماط لم تحظَ بالاهتمام الذي كان يتوقعه لها راسل، حيث لم يكن لها مؤيدون كثيرون على غرار ما كان لنظريته في الأوصاف، إلا أنه لم يجد في نظره ما يجعله ينصرف عنها حيث قال: «يجب عليّ أن أعترف أن هذه النظرية لم يكن لها مؤيدون كثيرون، ولكني لم أرَ حجة دامغة ضدها»[5]. كما أنه بقي مقتنعاً بأنها ليست فقط أداة لحل المتناقضات، ولكن من دونها ستبقى هذه المتناقضات من دون حل[6].

(1) Glock, O.C., p. 525

(2) Russell: in Tractatus, O.C., p. 14.

(3) Remarques Philosophiques, O.C., p.7.

(4) Blanchet, R: Introduction à la Logique Contemporaine, Armand Collin, 1988, p. 166.

(5) Russell: Histoire de Mes Idées Philosophiques, O.C., p. 103.

(6) Idem, p. 99.

2 - موقف الرسالة من نظرية الأنماط:

إذا كان الأسلوب الذي اعتمده فتغنشتاين في الرسالة جعله يمتنع عن شرح نظرياته أو يناقش أسسها أو مصادرها ويبرهن عليها، ولا أن يناقش أسس النظريات التي يختلف مع أصحابها، فإن هناك بعض الاستثناءات، وأهم هذه الاستثناءات - كما أشارت «إيشيغورو» - هي مناقشة فتغنشتاين لنظرية الأنماط عند راسل[1].

لم يعرض فتغنشتاين بالنقد العنيف لأي نظرية من نظريات الفلاسفة بالشكل الـذي انتقـد بـه نظريـة الأنمـاط عند راسـل، حيث نجـده يصفها بطريقة لا تنمّ فقط عن عدم اقتناعه بها ولكنها تنمّ عن تذمره الشديد منها، من ذلك ما قاله عنها في «الدفاتر» بأنها «نظرية قذرة»[2].

لكن يجدر بنا أن نشير إلى أن موقف فتغنشتاين العدائي تجاه نظرية الأنماط لـم يمنعـه مـن أن يناقـش جوهـر النظرية، ورغـم أن التعليق الذي خصصه لها (في الدفاتر وفي الرسالة) كان تعليقاً مختصراً، إلا أنه تعرض لجوانب هامة فيها. ورغم أنه انتهى إلى رفضها في نهاية المطاف، إلا أن هناك أفكاراً كثيرة في الرسالة يلتقي فيها مع نظرية راسـل. مما يدل على أن رفض فتغنشـتاين لنظرية الأنماط لم يكن مبنيـاً علـى تجاهلـه لتفاصيـل النظريـة، ولا كان مبنياً فقط على موقف صوفي تمثل فـي نظريتـه فـي الإظهـار، ولكنـه كان مبنياً على اطـلاع دقيق على تفاصيلها، وعلى أسس منطقية دقيقة، نجدها مبثوثة في أكثر من موضع من الرسالة. وسنرى طبيعة موقف فتغنشـتاين من خلال مقارنة بسـيطة بين بعض نصوص الرسـالة وبين نظرية راسل أولاً ومن خلال الأسس التي اعتمدها في رفض النظرية ثانياً.

2 - 1 - نقاط الاتفاق بين فتغنشتاين وراسل:

أ - إن منشأ الغموض والتناقض عند كل من راسل وفتغنشتاين هو النقص الذي تعاني منه اللغات العادية، فاللغة العادية في نظر راسل ذات تأثير سلبي على الفلسفة[3]. وفي الرسالة المنطقية وإن كان موقف فتغنشتاين أقل حدة اتجاه اللغة العادية من موقف راسل[4]، إلا أننا نجده - بدوره - ينسب الغموض

---

(1) Ishiguro, O.C., p. 43.

(2) lettres à Russell, O.C., (5/9/13).

(3) Russell: Logical Atomism, in Logic and Knowledge, O.C., p. 368.

(4) مع أن فتغنشتاين انتقد اللغة العادية بوضوح في الرسالة، إلا أن موقفه من الدعوة إلى بناء لغة

والخلط إلى اللغة العادية حيث أرجع ذلك إلى أننا نستخدم الكلمة الواحدة – مثلاً – للدلالة على شيئين مختلفين[1]. هذا الالتقاء بينهما في تشخيص الخلط والتناقض بحصره في الاستخدام الفضفاض أو غير المراقب للغة جعلهما يلتقيان أيضاً في جملة من التوصيات حاولا من خلالها التنبيه إلى مخاطر ذلك الاستخدام، من هذه التوصيات.

ب – من أجل تفادي التناقض أكد راسل على أن الأنماط مغلقة ومتعارضة فيما بينها بحيث لا تكون الكلمة أو الجملة عضواً في نمطين مختلفين، وهذا ما أكد عليه فتغنشتاين أيضاً بالقول: «الأنماط المنطقية المختلفة لن يكون بينها شيء تشترك فيه...»[2].

ج – نبّه راسل إلى أن كثيرا من المتناقضات تنشأ مما أسماه أغلوطة انعكاس القضية على ذاتها. والفكرة ذاتها عبّر عنها فتغنشتاين معتبراً إياها خلاصة نظرية الأنماط كلها قائلاً: «لا يمكن لأية قضية أن تقول شيئاً عن نفسها، لأن علامة القضية لا يمكن أن تكون متضمنة في نفسها (هذه خلاصة نظرية الأنماط بأسرها)»[3].

د - إن حل المتناقضات عند راسل يقوم على مبدأ الحلقة المفرغة والذي يفيد – كما سبق أن رأينا – أن الدالة لا تكون حجة لذاتها. وذات الشيء ذهب إليه فتغنشتاين بالقول: «إن الدالة لا يمكن أن تكون حجة لذاتها...»[4]. إذن من منظور فتغنشتاين الجهاز الرمزي الذي يشكل مرجعاً لنا في تحليل اللغة العادية وإزالة مظاهر الخلط والغموض فيها يقبل القضيتين الآتيتين كأطروحتين أساسيتين؛ أولاهما أن القضية لا يمكن أن تقول شيئاً عن ذاتها، وثانيتهما أن دالة القضية لا يمكنها أن تكون حجة لذاتها. هاتان الأطروحتان مشتركتان بين نظرية راسل في الأنماط وبين الجهاز الرمزي عند فتغنشتاين، وهما تشكلان عماد نظرية الأنماط عند راسل، كما أنهما تشكلان عماد الجهاز الرمزي عند

منطقية لم يكن واضحاً على النحو الذي نجده عند راسل، وسنعرض لهذه المسألة في الفصل القادم.

(1) Tractatus, O.C., 3.323.

(2) Notes Dictées à Moore, O.C., p. 215.

(3) Tractatus, O.C., 3.332.

(4) Idem. 3.333.

فتغنشتاين. غير أن نظرة كل منهما إلى هاتين الأطروحتين تختلف عن نظرة الآخر، وهذا ما سنستهل به نقاط الاختلاف بينهما.

2 – 2 – نقاط الاختلاف بين فتغنشتاين وراسل:

أ – إن الأطروحتين السابقتين نظر إليهما راسل على أنهما تقبلان الشرح، أي أنهما تكونان موضوعاً للغة أعلى أو لميتالغة، لكن فتغنشتاين نظر إليهما على أنهما حقائق عن الرمزية وأنهما تفهمان من خلال استخدامنا الصحيح للغة، حيث تبيّنان لنا ما يمكن وما لا يمكن التعبير عنه[1]. وهذه تعد النقطة الأكثر أهمية التي اختلف فيها فتغنشتاين مع راسل، حيث تعني بالنسبة لفتغنشتاين استحالة أن تكون هناك ميتالغة أو نظرية عن النظم المنطقي، كما ادعاه راسل، وكما سيقول كارناب فيما بعد.

ب – إن إقامة النظم المنطقي تتمّ في نظرية الأنماط على أساس الحديث عن المعنى حيث يستند راسل في تفرقته بين الأنماط المختلفة إلى معاني العلامات الدالة على تلك الأنماط في الواقع، بينما يرى فتغنشتاين أن هذه النظرية خاطئة، حيث يقول: «فقد أخطأ راسل حينما أقام قواعد جهازه الرمزي حيث كان يتكلم عن الأشياء التي تدل عليها علاماته»[2] حيث يرى فتغنشتاين واستنادا إلى أطروحته في استقلال المنطق[3] أن التدرج الهرمي للأنماط يجب أن يكون مستقلاً عن الوجود الخارجي[4]. وهنا نلاحظ أن اختلاف فتغنشتاين مع راسل لا يكمن في مبدأ الرمزية في حد ذاته ولكنه يكمن في كيفية إقامة الرمزية. فبينما أقام راسل جهازه الرمزي من خلال ما تدل عليه العلامات في الواقع، وهذا لربطه معنى العلامة بما تشير إليه في الواقع، فإن فتغنشتاين انطلاقاً من فكرة أن المنطق يعتني بنفسه، يرى أنه لا يمكننا أن نقرر نوع النمط المنطقي لعلامة معينة عن طريق استكشاف العالم، ومن ثم فإن التفرقة بين الأنواع المختلفة من الأنماط لا ينبغي أن تستند إلى الحديث عن مدلولات الرموز في الواقع. فالمطابقة بين بنية الرمز وبنية مدلول ذلك الرمز، ليست مما يمكننا قوله، وهكذا يجب أن

---

(1) Ishiguro, O.C., p. 48.

(2) Tractatus, O.C., 3.331.

(3) Carnets. O.C., (22 /8 /14) & Tractatus, Idem. 5.473.

(4) Idem. 5.5561.

لا تكون نظرية الأنماط نظرية في المعنى، فالمعنى لا يمكن قوله لا في نظرية الأنماط ولا في أي نظرية صحيحة ولكنه يظهر في استخدام الرمز. لذلك كان على راسل أن يجعل نظرية الأنماط نظرية في الرمزية فحسب، وهنا يقول فتغنشتاين: «نظرية الأنماط نظرية في الرمزية الصحيحة حيث الرمز البسيط لا يمكن أن يستخدم للتعبير عن أي شيء مركب. بصفة عامة يجب أن يكون للرمز البنية نفسها لمدلوله، وهذا - تحديداً - ما لا نستطيع قوله، وما يمكن للرمز أن يصفه لا يمكنك أن تصفه بالرمز. كل ما يمكن لرمز أن يعبّر عنه يمكنه أن يعبّر عنه بطريقة شرعية هذه الإجابة مختصرة ولكنها صحيحة»[1].

سادساً – رفض الميتالغة وأسسه في الرسالة:

يوجد سببان وجيهان يدفعان إلى التفرقة بين موقف فتغنشتاين من نظرية الأنماط وبين موقفه من الميتالغة، وهذان السببان هما:

أ - إن القول بالميتالغة هو إحدى نتائج نظرية الأنماط وليس نظرية الأنماط كلها.

ب - فيما يتعلق باللغة الرمزية تلتقي الرسالة جزئيا مع بعض أفكار نظرية الأنماط لكنها - كما سنرى - ترفض الميتالغة رفضاً كلياً.

ج - إن رفض فتغنشتاين للميتالغة ارتبط بنظريته في التفرقة بين القول والإظهار، وهذا الكلام وإن كان صحيحاً إلى حد كبير، فإنه لا يعكس الحقيقة. وسنرى في هذا العنصر أن رفض الميتالغة يستند إلى أسس أخرى وليس فقط إلى نظرية القول والإظهار. فضلاً عن أن النظرية لا تؤدّي فقط إلى رفض الميتالغة عند راسل وعند كارناب - كما سنرى في الفصل التاسع - ولكنها تؤدّي إلى رفض كل ميتالغة ورفض كل قضايا الميتافيزيقا والقيمة، بل وإلى رفض قضايا الرسالة ذاتها. وهذا دون أن ندعي أن تلك الأسس الأخرى منفصلة تماماً عن نظريته في القول والإظهار. ومن ثم فإن منطلقنا هو أن فتغنشتاين يرفض الميتالغة في الرسالة استناداً إلى أكثر من أساس واحد. وهذه أسس رفض الميتالغة في الرسالة:

---

(1) Lettres à Russell, O.C., (19/8/19).

1 – نفي التمثيل عن الثوابت المنطقية:

تفيد هذه الفكرة أن الثوابت المنطقية لا تدل لا على كائنات حقيقية ولا على كائنات مجردة، ومن ثم فليس لنا ما نقوله عنها. لهذه الفكرة أثر مباشر على موقف فتغنشتاين من الميتالغة، فإذا كانت الثوابت لا تمثل شيئاً، فإن القضايا الجزيئية التي تدخل تلك الثوابت في تركيبها لن يكون لها موضوع غير موضوعات القضايا العنصرية المكونة لها. وهذا ما لاحظناه في الرسالة من خلال مبدأ الماصدقية وكذا مبدأ الذرية اللذين يسوّيان بين القضية المركبة وبين ذراتها المنطقية التي تتألف منها. ولم تكن هذه المساواة ممكنة لو كانت الثوابت المنطقة تدل على أشياء في الواقع. كما أن القضايا العامة - شأنها شأن القضايا الجزيئية – لا تخبر بأكثر ما تخبر به القضايا الأولية المكونة لها، وتحليل فتغنشتاين للقضية العامة بردها إلى الوصل أو الفصل إنما يدل على هذا التوجه. وبالتالي فالقضايا المركبة ليس بها من المعنى والصدق أكثر مما هو موجود في القضايا الأولية المكونة لها وإلا لما سميت دوال. وهي لا تقول شيئاً عن القضايا الأولية المكونة لها ولكنها تقول فقط ما تقوله تلك القضايا الأولية. ويمكننا توضيح هذه المسألة بعملية حسابية بسيطة: فإذا أخذنا القضية المركبة: ق V ل، عن طريق التحليل المنطقي الماصدقي نجد أنها تنحل على النحو الآتي:

ق V ل = ق + ل + V، وبما أن الثابت المنطقي V لا يمثل شيئاً، فهو مساو للصفر في الحساب، وبتعويض الثابت بالصفر تصير المعادلة:

ق V ل = ق + ل + 0 ومنه:

ق V ل = ق + ل.

هذا التحليل الماصدقي لدالة الفصل، يقبل التعميم على جميع الدوال، ومن ثم فإن النتيجة المهمة التي أراد فتغنشتاين أن يصل إليها، هي أن المعنى والصدق في اللغة يتوقفان على نوع واحد من الصور المنطقية وهو صور القضايا الأولية. ومن ثم فما يوجد حقيقة هو مستوى واحد من اللغة تمثله القضايا الأولية، ومن هنا كانت النتيجة أن كل ما يمكن قوله – بكلام ذي معنى في اللغة – يمكن قوله بواسطة القضايا الأولية.

2 – تمامية المعنى في القضية الأولية:

إن فكـرة الصـورة العامـة للقضيـة فكـرة بسـيطة جداً، تتمثـل في أنه لكي نبني صورة عامة للقضية، ومن ثم صورة عامة للغة، نحتاج إلى قضايا بسيطة كما نحتاج إلـى الثوابـت المنطقيـة. فالقضايـا الأولية هي التي تضمن المعنى والصدق للقضايا المركبة، وهذا يتطلب أن تكون هي ذاتها حاصلة على معنى باستقلال عن أي نوع آخر مـن القضايـا. والمعنـى فـي القضايـا الأولية يعطى لنا مـرة واحدة بمجرد ربط الأسـماء بالأشـياء فيها[1]، بل إن كل صور القضايا الأخرى الممكنة تتوقف على القضايا الأولية، وهذا استناداً إلى أن فتغنشتاين في الفترة التي كتب فيها الرسـالة كان يعتقد أن «كل الإجراءات متضمنة في القضايا الأولية»[2]. وكون القضية الأولية مستقلة من حيث المعنى عن غيرها من القضايا يعني أنه لن يكون هناك ما يمكن تسميته بالمرحلية حيث يتم فيها شرح ماهية القضية. فإذا كنا قد رأينا أنه لا وجود لفعل «قبل قضوي» كما قال «ماك غينيس»[3] أي لا وجود للمعنى قبل تكوّن القضية فإنـه أيضـاً لا وجـود لفعـل بعـد قضـوي، أي أن المعنى لا يكون لاحقاً على تكوّن القضيـة ولكنـه يكـون ملازمـاً لهـا. وهذا ما عبّر عنه فتغنشتاين في الدفاتر بوضوح في قوله: «كل قضية لها معنى يكون لها معنى تام، وهي رسـم للواقع، بحيث ما لـم يتـم قولـه فيهـا بعـد لا يمكنـه أن ينتمي إلى معناها»[4]. حيث نلاحظ أن تمامية المعنى في القضية لا تتوقف فقط على التحليل التام والوحيد، ولكنها تتوقف على أن تكون القضية رسماً لواقعة معينة. فالمعنى كما فهمه فتغنشتاين في الرسالة هو علامة القضية في علاقتها الإسقاطية بالعالم[5]، حيث فهم فتغنشتاين القضية ذات المعنى كشـيء يضم في الوقت نفسـه علامة القضية وعلاقتها الإسـقاطية بالعالم. وقد بلغ دور المنهج الإسقاطي في تحديد المعنى درجة أصبح معها هذا المنهج الإسقاطي – في رأي هانتيكا – ليس شيئاً آخر غير التفكير في معنى القضية[6].

وبمـا أن القضيـة تحصـل معناهـا مـن خـلال علاقتها التمثيليـة بواقعة ممكنة،

(1) Bouveresse: Wittgenstein et les Problèmes de la Philosophie, O.C., p. 279.

(2) Tractatus. O.C., 5.47

(3) Mc Guiness: Langage et Réalité dans le Tractatus, O.C., p. 34.

(4) Carnets. O.C., (16/6/15).

(5) Tractatus. Idem. 3.12.

(6) Hintikka, O.C , p. 27.

فلن نحتاج إلى شرح المعنى. هذا الجمع بين القضية كعلامة (منطوقة أو مكتوبة) وعلاقتها الإسقاطية بالعالم يؤدّي إلى مطابقة تامة بين ما تقوله القضية بطريقة مشروعة وبين كونها رسماً للعالم مما يجعل الوظيفة التمثيلية للقضية، بمثابة الحد بين ما يمكن للقضية أن تقوله بطريقة تؤدّي معنى، وبين ما لا يمكنها أن تقوله. وهكذا فموضوع ما لا يقال أو ما لا يمكننا أن نتحدث عنه مرتبط مباشرة بنظرية الرسم، وحسب تعبير "غرانجي" فهو يمثل الوجه الآخر لنظرية الرسم المنطقي، لأنه لا يمكننا أن نتحدث بشكل صحيح إلا عن العالم[1].

وهكذا نجد أن نظرية الرسالة في أن للقضية الأولية معنى تاماً، ينتج عنها رفض واضح للميتالغة التي ينظر إليها دعاتها على أنها لغة شارحة للمعنى في اللغة التي نتكلمها والتي هي أدنى منها. فكل ما يقال بكلام ذي معنى يقال بواسطة القضية الأولية ولا يقال لا قبل تكوّنها (أي لا عن طريق الأسماء منفصلة)، ولا بعدها (من خلال قضية تشرح تلك القضية)، أي من خلال ميتالغة. فاللغة في الرسالة بنيت على نواة صلبة هي القضايا الأولية وهي الوحيدة التي تقال حقيقة، لأنها هي التي تضمن الصدق والمعنى لكل القضايا في اللغة. ومن جهة ثانية ورد في الرسالة: «للقضية تحليل واحد كامل فحسب»[2]، ومن هنا فإن المعنى يكون تام التحديد، ولا نحتاج فيه إلى شرح من أي نوع، وكل ما نحتاجه هو وجود ذرات بسيطة في العالم (أشياء) وذرات بسيطة في اللغة (أسماء)، وهذا كل ما تحتاجه القضية الأولية من أجل أن تكون لها بنية، ومن ثم تكون رسماً لواقعة ممكنة ومنه يمكنها أن تحصل معناها بصفة تامة.

3 - ثنائية الحاصل على المعنى والخارج عن المعنى:

سبق أن رأينا أنه في الصورة العامة للقضية يوجد لدينا نوعان من القضايا: قضايا المنطق أي تحصيل حاصل والتناقض من جهة، وقضايا الواقع من جهة أخرى، الأولى لا تصف أي واقعة من الوقائع الجزئية في العالم، ولكنها - بدلاً من ذلك - تظهر السمات الأساسية للعالم، بينما الثانية تصف الوقائع الجزئية في هذا العالم. هذا التقسيم الثنائي للقضايا، أفضى إلى تقسيم ثنائي للمعنى، فالقضايا

(1) Granger: Invitation, O.C., p. 42.

(2) Tractatus, O.C., 3.25.

الأولى خارجة عن المعنى أو بعبارة أخرى معفاة من تحصيل المعنى لأنها ليست معنية بلعبة الصدق والكذب، أما الثانية فهي قضايا حاصلة على معنى، وهي تكون صادقة أو كاذبة بحسب وجود أو عدم وجود الوقائع في العالم الخارجي. أما قضايا الميتالغة التي يفترض فيها أنها تشرح المعنى في القضايا، فلا مكان لها في هذه القسمة. ومن ثم ليست معفاة من تحصيل المعنى، ولا قادرة على تحصيل المعنى، ومن ثم فإن مصيرها الوحيد هو خلوها من المعنى، لأنها تقول ما لا يقال، ومن ثم فهي وإن كانت لا تخرق قواعد التركيب الصحيح للجمل، إلا أنها تقع في الممنوع أو المحظور، والمتمثل في تخطيها للحد بين ما يقال وما لا يقال في اللغة. ومن جهة أخرى إذا كانت تلك القسمة الثنائية تمت على مستوى الصورة العامة للقضية، التي هي ماهية القضية فإن ما نستنتجه من هذا هو أن اللغة التي دافع عنها فتجنشتاين في الرسالة تستبعد كل ميتالغة بالماهية، وهذا ما ذهب إليه «هوتوا» قائلاً إن استبعاد الميتالغة خاصية ضرورية قبلية لماهية اللغة[1].

4 - الاستخدام في مقابل الشرح:

إن ربط المعنى في القضية بالعلاقة الإسقاطية - التي تكون لتلك القضية - بواقعة من وقائع العالم، يكشف عن نقطة مهمة في فلسفة اللغة في الرسالة، ألا وهي أن المعنى لا يرتبط بالشرح حقيقة ولكنه يرتبط بالاستخدام. فالأسماء تكتسب دلالة من خلال استخدامها في القضايا الأولية، والقضية الأولية يكون لها معنى عندما تستخدم رسماً لواقعة ممكنة. وانطلاقاً من هذا، فإن المعنى في الرسالة لا يحصل بواسطة الشرح ولكنه يحصل بواسطة التمثيل أي تمثيل الوقائع، بحيث إن القضايا التي لا يكون لها استخدام في اللغة لا يكون لها معنى، ومن ثم فإن حكمها أنها تكون زائدة في اللغة فعندما نستخدم القضية «ق1» في شرح معنى القضية «ق»، فلن يكون استخدامنا للقضية «ق1» استخداماً حقيقياً للغة، لأن «ق» ستكون أمام احتمالين: إما أنها قضية حقيقية وبالتالي تكون تامة المعنى، ومن ثم يكون شرحنا لمعناها زائداً. وإما أنها غير تامة المعنى، وفي هذه الحالة لن يكون في وسعنا أن نتمم معناها بواسطة الشرح، وهذا استناداً إلى قول «الدفاتر» السابق:

---

(1) Hottois, O.C., p. 31

«كل قضية لها معنى يكون لها معنى تام...»[1].

وهكذا فإن السبيل الوحيد لتحصيل المعنى في الرموز هو استخدامها استخداماً حقيقياً، أي استخدامها استخداماً تمثيلياً يجعل معاني هذه الرموز تظهر بشكل واضح لا يحتاج إلى شرح.

وإذا كان الأمر على هذا النحو، فإن القضايا التي تستخدم في الشرح والتوضيح تصبح زائدة في اللغة. وكما سنرى - في موضع لاحق من البحث - فإن هذا سيكون المصير الذي ستنتهي إليه قضايا الرسالة ذاتها. وإذا كان الاستخدام التمثيلي هو السبيل الوحيد لتحصيل المعنى في اللغة، فإن قواعد النظم المنطقي لا يمكن صياغتها في علم مستقل مهما كان نوعه ولكنها تفهم من خلال استخدامها. فالاسم يكتسب دلالة في سياق القضية الأولية التي يرد فيها والقضية الأولية يكون لها معنى إذا كانت لها علاقة تمثيلية بالعالم. والقضية المركبة تكتسب معناها من خلال القضايا الأولية العنصرية المكونة لها. وهكذا حسم فتغنشتاين مسألة المعنى من خلال القضية الأولية ناظراً إليها على أنها سياق دلالة بالنسبة للاسم من جهة، وعلى أنها إجراء صدق للقضايا المركبة من جهة أخرى. فاللغة هي مجموعة قضايا، هذه القضايا تنحل إلى قضايا أولية مكتفية من حيث المعنى. وفي لغة من هذا القبيل ستكون نظرية في الأنماط لشرح المعنى في القضايا، هي من وجهة نظر فتغنشتاين نظرية زائدة[2]. فما نقوله من قضايا لا يحتاج إلى توضيح من خلال قضايا أخرى، ولكنه يكون واضحاً عندما نلتزم قواعد الاستخدام الصحيح للغة، أي القواعد التي ترسم بوضوح الحدود بين ما يمكن قوله وما لا يمكن قوله. وبما أن اللغة التي نستخدمها في حياتنا اليومية لا تحتوي على مثل تلك القواعد وهو ما جعلها لا تكشف بوضوح عما نريد أن نقوله حقيقة، فإن هذا الوضع تطلب أن تكون الفلسفة نقداً للغة حيث تعمل على رسم الحدود الواضحة والنهائية التي يجب علينا التزامها إذا أردنا أن تكون عباراتنا خالية من كل خلط أو غموض.

---

(1) Carnets, O.C., (16/6/15).

(2) Notes Dictées à Moore, O.C., p. 221.

الفصل الثامن

الفلسفة ونقد اللغة

أكد فتغنشتاين على مسألة الوضوح في الفلسفة في مواضع مختلفة من الرسالة فقد قال في المقدمة: «إن ما يمكن قوله على الإطلاق يمكن قوله بوضوح، وأما ما لا نستطيع أن نتحدث عنه فلا بد أن نصمت عنه». وفي وسط الرسالة، قال إن: «العمل الفلسفي يتكون من توضيحات. ولا تكون نتيجة الفلسفة عدداً من القضايا الفلسفية، إنما هي توضيح للقضايا»[1]. وفي نهاية الرسالة، قال متحدثاً عن قضايا الرسالة ذاتها، واصفاً إياها بأنها «توضيحات»[2] حيث جعل الوضوح الهدف الأسمى للفلسفة. وهذه الفكرة تعد من القناعات الراسخة عند فتغنشتاين.

وإذا كان فتغنشتاين في هذه النصوص وغيرها يحصر النشاط الفلسفي في التوضيح المنطقي للأفكار، فإن ذلك من أجل الوصول إلى خطاب يلبي الحاجة إلى الوضوح والفعالية وهذه الحاجة لخّصتها الفقرة (4.116) التي قال فيها: «كل ما يمكن التفكير فيه يمكن التعبير عنه بوضوح، وكل ما يمكن أن يقال يمكن أن يقال بوضوح» لكن ينبغي هنا أن نسأل ما طبيعة هذا الخطاب الواضح؟ إننا لا نجد إجابة صريحة في الرسالة عن هذا السؤال ويمكننا فقط أن نذهب إلى ما ذهب إليه «كييو» Quilliot من القول، إن الخطاب الواضح في رأي فتغنشتاين هو: «خطاب يصف الوقائع دون لبس أو غموض؛ خطاب له خاصية التكوّن من قضايا تكون صادقة أو كاذبة، وهي التي نعرف ما يلزم عن صدقها عملياً»[3]. عملياً هنا تفيد ما يحدث في الواقع لأن الرسالة تؤكد: «أن نفهم قضية هو أن نعرف ما يحدث عندما تكون صادقة»[4]. ويكون الخطاب واضحاً إذا التزم فيه القائل بحصر مجال ما يقوله فيما يمكن أن يقال بطريقة ذات معنى فحسب، وما يقال فحسب هو

(1) الرسالة، مصدر سابق، 4.112.

(2) Tractatus, O.C., 6.54.

(3) Quilliot, R. Wittgenstein et le Procès de le Philosophie, in Visages de Wittgenstein, sous la Direction de, R-B. Quilliot, Beauchesne, 1995, Paris, p. 36.

(4) Tractatus, Idem. 4.024.

الخطاب الذي لا يطرح إلا الأسئلة التي لها إجابات(1). ومن جهة أخرى، إن ما يمكن أن يقال لا بدّ أن يكون متعلقاً بالواقع، لأن الإجابات الممكنة لأسئلتنا لا توجد إلا في الواقع. ويربط الخطاب الفلسفي بهذا الواقع اطمأن فتغنشتاين إلى أنه قد وضع قطار الفلسفة على السكة التي تنتهي بها إلى غايتها المنشودة، بحيث تعبّر هذه الفلسفة فقط عما يمكن التعبير عنه بوضوح. وفي هذا قال "رورتي" Rorty: «في بداياته الأولى لودفيغ فتغنشتاين اعتقد أنه جعل الفلسفة من النقاء بحيث تأتي الإجابة أو التحليل بمجرد طرح السؤال. وكذلك تبيّن له أن الفلسفة وصلت إلى غايتها»(2).

أولاً — الفلسفة والعلم في الرسالة:

رغم أن الوضوح في الفكر يجعل الإجابة تأتي بمجرد طرح السؤال، وهذا هو المعروف في مجال العلوم الطبيعية، إلا أن فتغنشتاين لم يكن يريد أن يجعل من الفلسفة علماً حتى لو أنه قال نصاً ربما أوحى في ظاهره بذلك، حيث قال: «المنهج الصحيح في الفلسفة هو هذا، ألا نقول إلا ما يمكن قوله، أي قضايا العلم الطبيعي»(3). وإذا كانت الفلسفة لا تقول على وجه الحقيقة إلا قضايا العلم الطبيعي، فليس معنى هذا أن هذه القضايا من إنتاجها، فالفلسفة لا تنتج قضايا العلم، بل ولا تنتج أية قضايا. فهي ليست نظرية، ولكنها فاعلية للتوضيح(4). وكونها فاعلية للتوضيح يجعلها مختلفة كلية عن العلم ومن هنا قال فتغنشتاين في القضية (4.111): «إن الفلسفة ليست واحدة من علوم الطبيعة» وكل ما تقوم به الفلسفة فيما يتصل بالعلم هو أنها بتوضيحها لمنطق اللغة، تسهم في رسم الحدود التي تفصل العلم عن كل ما نحاول قوله أو التفكير فيه من دون ذلك. فالفلسفة حسب تعبير الرسالة «تضع حدوداً لميدان العلم المتنازع عليه»(5).

ونظراً إلى أن الفلسفة فاعلية للتوضيح، فإن المهمة التي يضعها فتغنشتاين على

---

(1) Quilliot: Ibidem.

(2) Rorty. R. Conséquences du pragmatisme,Essais:1972-1980, Traduction de L'Anglais par J.P. Cometti, éditions du Seuil, Paris, 1993, p. 89.

(3) Tractatus, O.C., 6.53.

(4) Idem. 4.112.

(5) Idem. 4.113.

عاتقهـا هـي أن تكـون نقـداً للغـة[1]. ولا يمكـن للفلسـفة أن تكون نقداً للغة إذا لم تكن مختلفة عن العلم ذلك أن موضوع العلم هو الواقع، بينما موضوع الفلسفة هو الخطاب الذي يقوله العالم ويقوله الإنسان العادي عن الواقع. وإذا كانت الفلسفة لا تتخذ من الواقع موضوعاً لها فإنها تكون بلا موضوع، على خلاف العلم، وذلك لأن الموضوع الحقيقي الذي يمكننا الحديث عنه بكلام ذي معنى هو وقائع العالم الخارجي. والفلسفة بما أنها ليست خطاباً عن وقائع العالم الخارجي، فإنها ليست نظرية ولكنها نشاط يوجهنا باتجاه الاستخدام الصحيح للغة. وهكذا فإذا كان العلم ينصب على الواقع، فإن الفلسفة تنصب على المعنى والممكن. وقد وجد فتغنشتاين أن هذا ما يجسد الخصوصية المطلقة للفلسفة التي دافع عنها بحماسة في الرسالة بل وظل متشبثاً بفكرة الخصوصية هذه طيلة حياته الفلسفية.

وفي هذه النقطة نجد فتغنشـتاين ابتعد كثيراً عن راسـل وفلسـفته العلمية التي هي نتاج محاولة راسـل إقامة الفلسـفة على نتائج العلم الحديث، خاصة الفيزياء وعلم النفس وقد عبّر راسل عن تلك النزعة في كثير من النصوص وفي كثير من مؤلفاته، منها على سبيل المثال قوله: «والعالم الذي تقدمه لنا الفلسفة القائمة على نتائج العلم الحديث هو في كثير من نواحيه أقرب إلى نفوسـنا من العالم المادي الذي كانوا يتصورونه في القرون الماضية...»[2].

وإذا كانت الفلسـفة العلمية عند راسـل تقدم لنا - باسـتنادها إلى نتائج العلم الحديث - نظرية في العالم تقوم على أنه يتألف من أحداث مثلاً، ونظرية في العقل والمادة على أنهما من طبيعة واحدة هي "الهيولى المحايدة"Neutral Stuff" وغيرها مـن النظريـات، فإنـه يكـون بهـذا قـد أعطـى الفلسـفة مهمـة قـول شـيء - هو من وجهة نظر الرسالة - ليس مما يقال، ولكن يمكن فقط إظهاره بواسطة اللغة. لكن، بالنسـبة لفتغنشـتاين - وكما قال بلاك - الفلسـفة ليس لها ما تشـترك فيه مع العلم الطبيعي[3]. أما لماذا لا يوجد ما تشترك فيه الفلسفة مع العلم عند فتغنشتاين؟ فإن "ماك غينس" يرجع ذلك إلى أن فتغنشتاين قد وحّد الفلسفة بالمنطق في الرسالة.

(1) Idem. 4.0031.

(2) برتراند راسل: الفلسفة بنظرة علمية، تلخيص وتقديم، زكي نجيب محمود، مكتبة الأنجلو مصرية، 1960 ص 267.

(3) Black: A Companion, O.C., p. 185

وبما أن المنطق ليس علماً فإن الفلسفة لن تكون بدورها علماً. فالفلسفة لا تدرس "موضوعات متميزة" Objects Distinct ولا تتمثل في المعرفة[1].

وهكذا نجد أن من السمات المميزة لفلسفة الرسالة، هي حرص فتغنشتاين الشديد على خصوصية الفلسفة واستقلالها عن العلم. وقد ظل مدافعاً عن تلك الخصوصية في مؤلفاته اللاحقة، بل لقد ذهب إلى أبعد من هذا حينما رأى أن محاولة تمثل مناهج العلم في ميدان الفلسفة هو مصدر الوقوع في الميتافيزيقا، إذ جعل الميتافيزيقا نتيجة لتجاوز الفلسفة لميدانها المشروع، وهذا ما ذهب إليه في "الكتاب الأزرق» Le Cahier Bleu بالقول: «الفلاسفة وضعوا كثيراً نصب أعينهم منهج العلم، وقد حاولوا بإصرار طرح أسئلة والإجابة عليها على نحو ما يفعل العلم. هذه الفكرة هي المصدر الحقيقي للميتافيزيقا»[2].

وهكذا نلاحظ أن فتغنشتاين لم يكن حريصاً على فصل الفلسفة عن العلم كما رأينا فقط ولكنه يفصلها عن الميتافيزيقا أيضاً، بل إن نقده لكل مشروع ميتافيزيقي كان من السمات الكبرى للرسالة. وأن تفرقة هذه الأخيرة بين ما يقال وبين ما لا يقال منذ مقدمة الرسالة ذاتها إنما كان المقصود به نقد الخطاب الميتافيزيقي بالدرجة الأولى فقد كان لديه ميل قوي إلى «نقد جذري وعميق لنوع من الرغبة الكامنة في النشاط الفلسفي... متمثلة في التفكير في العالم ككل...»[3].

واستناداً إلى أن العالم هو مجموع الوقائع[4]، وأن تلك الوقائع توجد في داخل العالم وليس في خارجه، فإن فتغنشتاين جعل مشروعية الخطاب تنحصر حصرياً في داخل هذا العالم من خلال تلك الوقائع، ومن هذا المنطلق فإن الخطاب الذي تقوله الميتافيزيقا التأملية – إن جاز أن يسمَّى خطاباً – سيكون خطاباً بلا موضوع، وبلا معنى، على أساس أنه لا يوجد مكان خارج العالم يمكن للميتافيزيقا أن تتأمل العالم انطلاقاً منه، كما لا توجد وقائع خارج العالم يمكن الحديث عنها. حيث يتهم فتغنشتاين الفلسفة الميتافيزيقية – حسب ما ذهب إليه «كيو» – بأنها «تعتقد أن في إمكانها أن تقف فوق العالم في حالة طيران، من أجل تأمل العالم من

(1) Garver, O.C., p. 91.

(2) Wittgenstein, L: Le Cahier Bleu et le Cahier Brun, Traduit de l'Anglais par M Goldberg et J. Sakur. Gallimard, 1996, p. 18.

(3) Quilliot. O.C., p. 32.

(4) Tractatus, O.C., 1.1.

الخارج، وضعية كهذه ستكون مستحيلة، والذين لا يعيرون هذه الحقيقة اهتماماً هم ضحية وهم»[1].

وإذا كنا نجد فلسفات حاولت مثلاً أن تتحدث عن العالم ككل، فإن هذه الفلسفات لا يمكنها أن تكون صحيحة أو خاطئة، لأنها ناتجة عن انحراف في منهج التفلسف، حيث وقعت في سوء فهم منطق اللغة، الذي يتجلى في عدم الالتزام بحدود التعبير التي تحكمها ثنائية ما يقال وما يتجلى بنفسه في اللغة. وما يقال هو الخطاب المشروع الذي يؤدّي معنى ولا يمكنه أن يؤدّي معنى إذا لم تكن قضاياه توصف بالصدق أو الكذب ولا تكون تلك القضايا كذلك إلا إذا كانت على علاقة بالواقع، لهذا وكما رأى «فايلمان»: فإن وجهة نظر الرسالة «تفرض علينا أن نحصر ما نقوله في الفلسفة فقط فيما يمكن تبريره بالمنطق وبالواقع»[2]. وليس يوجد شيء في الواقع يمكنه أن يبرر نظرية فلسفية، فكل نظرية تبرر بموضوعها والنظرية الفلسفية بلا موضوع، وبالتالي فهي ليست مما يمكن تبريره لهذا السبب فإن فتغنشتاين في الفقرة (4.112) من الرسالة رأى أنه على الفلسفة أن لا تبحث من أجل إنشاء نظريات. إذ ليس من مهمة الفيلسوف أن يبرهن على أي شيء، ولكن مهمته فقط - كما ذهب إليه غرانجي - توضيح عبارات اللغة التي تخفي الصورة الحقيقية للأفكار وتؤدّي على الخصوص إلى أن نتعامل مع هذه الصورة وكأنها من طبيعة الوقائع[3].

وهكذا نجد أن الخطاب الفلسفي، في الرسالة لا يمكنه أن يكون خطاب برهنة وتبرير إذ ليس مطلوباً منه فعل ذلك، فالمهمة المنوطة به هي فقط أن يكون - بحسب عبارة غرانجي - خطاب توجيه[4]. أي أن يكون خطاباً يرشدنا إلى الطريقة التي نلمس بها حدود لغتنا، ومن ثم نلتزم بتلك الحدود حتى نتفادى اللامعنى. هذه النظرة إلى الخطاب الفلسفي محكومة بالحرص على عدم تجاوز حدود المعنى في اللغة، وهي نظرة شكلت قناعة ثابتة في فلسفة فتغنشتاين ليس في مرحلة الرسالة فحسب، ولكن في فلسفته كلها.

(1) Quillot, Idem. p. 36.

(2) Feibelman, O.C., p. 113.

(3) Granger: Invitation, O.C., p. 32.

(4) Idem. p. 31.

غير أننا نجد أنه من واجبنا أن نتساءل ألا يمكن للخطاب الفلسفي أن يكون برهاناً وشرحاً في آن واحد؟ في الحقيقة ليس هناك ما يمنع أن يجمع الفيلسوف بينهما فنحن نجد راسل مثلاً قد شرح طبيعة كل من العقل والمادة، وبرهن على أنهما من طبيعة واحدة[1]. بل إن الجمع بين الشرح والبرهان في الخطاب الفلسفي نجده في الرسالة ذاتها، فقد شرح فتغنشتاين طبيعة الرموز، وبرهن من خلال ذلك – مثلاً – أن الدالة لا يمكنها أن تكون حجة لذاتها[2]، كما برهن في نهاية المطاف أن نظرية في الأنماط المنطقية ليست ضرورية... إلخ. والأمثلة على جمع فتغنشتاين بين الشرح والبرهنة كثيرة في الرسالة. ولكن وكما سنرى لاحقاً في هذا الفصل، الجمع بين الشرح والبرهنة كان حالة استثنائية ولم يكن قاعدة منهجية. فالخطاب الفلسفي هو خطاب له مهمة وحيدة ومحددة ولا يمكنه أن يؤدّي غيرها هذه المهمة محددة بالشرح والتوضيح، وهي مهمة تنتهي بمجرد إيضاح ما كان غامضاً من قبل. وإذا انتهت مهمة أداة معينة، فإن تلك الأداة تصبح بلا فائدة. وعلى هذا الأساس انتهى فتغنشتاين إلى التخلي عن قضايا الرسالة ذاتها كما سنرى في الفصل الموالي. فقد كان لتحديد النشاط الفلسفي نتائج كبرى انعكست على أغلب جوانب الرسالة، ومن هنا اعتبر ذلك التحديد من قبل «ريتشاردسون» السمة المميزة لفلسفة فتغنشتاين، واعتبر أيضاً السمة التي يجد الفلاسفة المعاصرون الصعوبة الأكبر في قبولها[3].

ويكفي أن ذلك التحديد هو الذي جعل مفهوم الفلسفة في الرسالة يكون مختلفاً عن كل ما سبقه من مفاهيم، بما في ذلك مفهوم الفلسفة عند كل من فريج وراسل اللذين شكلا مصدرين كبيرين للرسالة باعتراف فتغنشتاين ذاته. فقد كانت فكرة الوضوح الهدف الأكبر في الرسالة برمتها، هدف سخّر فتغنشتاين الفلسفة برمتها في سبيل تحقيقه عندما قال: «الفلسفة كلها نقد للغة»[4]، مستخدماً الكلمة "كلها" التي تفيد الاستغراق بحيث لا يتبقى شيء من الفلسفة يمكنه أن يؤدّي مهمة غير مهمة نقد اللغة، فما هو مفهوم نقد اللغة عند فتغنشتاين؟

(1) أنظر مثلاً، راسل: الفلسفة بنظرة علمية، مرجع سابق، الفصل السادس والعشرون.

(2) Tractatus, O.C., 3.333.

(3) Cité, par Bouveresse,J: Herméneutique et Linguistique, suivi de Wittgenstein et la Philosophie du Langage, Editions de L'éclat, 1991. p. 73.

(4) Tractatus, O.C., 4.0031.

ثانياً — الفلسفة ونقد اللغة العادية:

إن فكرة نقد اللغة ظهرت مبكراً في الرسالة، فقد وضعت اللغة العادية على محك النقد ابتداء من مقدمة الرسالة ذاتها حيث قال فتغنشتاين: «إن هذا الكتاب يستهدف إقامة حد للتفكير أو بالأحرى للتعبير عن الأفكار». مما يعني أن نقد اللغة عند فتغنشتاين في الرسالة كان خياراً منهجياً منذ الوهلة الأولى، ولم يكن وليد حالة ظرفية. ومن الأمثلة على نقد اللغة تذكر الرسالة بعضاً من جوانب النقص في اللغة منها: أن اللغة تفتقر إلى الدقة، حيث الكلمة الواحدة تستخدم بأكثر من معنى واحد[1]. وفضلاً عن غموض اللغة، فإن هذه اللغة لا تتطابق مع المنطق المحايث للفكر: «اللغة تشوه الفكر، بطريقة بحيث لا نستطيع معها الاستدلال على صورة الفكر المقنعة انطلاقاً من صورة القناع»[2].

كما يمكن أن نستدل على جوانب النقص الأخرى في اللغة انطلاقاً من الرسالة، أخطر هذه الجوانب على الإطلاق أن اللغة تتحدث في كل شيء بلا حدود، إذ تخلو من كل ما من شأنه أن يبيّن الحدود الفاصلة بين ما يمكن أن يقال بوضوح، وما لا يمكن أن يقال بوضوح إن النظم المنطقي هو الذي يمدّ هذه اللغة بالقواعد الصارمة التي تمنع اللغة من الحديث عن الأشياء والحديث عن نفسها في آن واحد، وتمنع اللغة من الحديث عن العالم والحديث عما لا يوجد في هذا العالم في آن واحد أيضاً. وكان هذا شأن الكثير مما يقوله الفلاسفة، إذ ترى الرسالة أن معظم الأسئلة والقضايا التي يقولها الفلاسفة إنما تنشأ من حقيقة كوننا لا نفهم منطق لغتنا[3]. لهذا وجد فتغنشتاين أن المهمة الأولى التي يتوجب على الفلسفة الاضطلاع بها هي نقد اللغة، بمعنى رسم الحدود الواضحة بين المعنى واللامعنى، لأن اللامعنى لا ينشأ إلا بسبب أن الفلسفة تحاول أن تقول ما لا يمكن للغة أن تقوله، هذا التفاوت بين ما تريده الفلسفة وبين ما تستطيع أن تعبّر عنه اللغة حقيقة، كان الجانب الأكثر إزعاجاً لفتغنشتاين في الرسالة. وحتى لا تحاول الفلسفة مرة أخرى أن تقول ما لا يقال وحتى يتضح للغة ما يمكنها التعبير عنه وما لا يمكن،

(1) Idem. 3.323.

(2) Idem. 4.002.

(3) Idem. 4.003.

فقد رأى فتغنشتاين في الرسالة أن يجعل الفلسفة كلها نقداً للغة[1].

إن النصوص السابقة رغم أنها تدل بوضوح على نقد فتغنشتاين للغة، إلا أنها لا تشكل موقفاً عاماً واضحاً من تلك اللغة، ذلك أن فتغنشتاين بعد أن أشار إلى الخلط الفكري الناتج عن غموض اللغة، ودعا - بسبب ذلك - إلى استخدام جهاز من الرموز قائلاً: «من أجل استبعاد هذه الأخطاء يلزمنا استخدام لغة رمزية... تخضع للنحو المنطقي أو للنظم المنطقي... إن رمزية فريج وراسل مثالان على الرمزية التي نقترحها رغم أنهما لم تكونا خاليتين تماماً من الأخطاء»[2]. نجد فتغنشتاين يذهب بعد ذلك إلى وصف قضايا لغتنا العادية بأنها في نظام منطقي كامل على النحو الذي هي عليه[3]. وإلى وصفها قائلاً: «فريج قال: كل قضية بنيت على قواعد مشروعة يجب أن يكون لها معنى، وأنا أقول كل قضية ممكنة هي قضية مبنية على قواعد مشروعة، وإذا لم يكن لها معنى فإن ذلك لا يرجع إلا لأننا لم نعطِ معنى لبعض مكوناتها»[4]. هذه النصوص جعلت موقف الرسالة يكون موقفاً غامضاً متأرجحاً بين نقد اللغة العادية والدفاع عنها في ذات الوقت.

هذا الموقف واكبه غموض آخر في موقف فتغنشتاين من اللغة الكاملة منطقياً، والتي دعا إليها راسل. وقد أدى الموقفان بالتالي - كما سنرى - إلى العديد من التأويلات المختلفة حول موقف الرسالة من اللغة العادية، وموقفها من اللغة التي دعا إليها راسل. فقد ذهب راسل في مقدمته للرسالة بأن فتغنشتاين كان يبحث في الشروط الواجب توفرها في لغة كاملة منطقياً[5]. لكن هذا التأويل لغرض الرسالة اعترض عليه فتغنشتاين، وكان سبباً قوياً في رفض هذا الأخير لنشر مقدمة راسل مع الرسالة، وقد تحدث "آير" في هذه النقطة حيث أرجع اعتراض فتغنشتاين على مقدمة راسل للرسالة إلى سببين[6]: السبب الأول هو ادعاء راسل في تلك المقدمة

(1) Tractatus, 4.0031.

(2) Idem. 3.325.

(3) Idem. 5.5563.

(4) Idem. 5.4733.

(5) Russell, in Tractatus, Idem. p. 13.

(6) السبب الثاني هو: هو اقتراح راسل بأنه يمكن تفادي المصير الذي انتهت إليه الرسالة من أن قضاياها بلا معنى إذا قبلنا تدرجاً للغات، في كل واحدة من هذه اللغات يمكننا الحديث بكلام ذي معنى عن بنية اللغة التي قبلها، أنظر: Ayer: Wittgenstein, O.C., p. 207.

بأن فتغنشتاين كان مهتماً بالشروط التي يجب أن تتوفر في لغة كاملة منطقياً[1].

وقد ذهب كثير من المعلقين إلى رفض تأويل راسل لغرض فتغنشتاين في الرسالة. ويمكننا أن نذكر من هذه الآراء ما ذهب إليه "رامزي" من أن راسل قد جانب الصواب عندما قال إن الرسالة دافعت عن"لغة كاملة منطقياً"[2]. أما "بلاك" فقد تبنى موقفاً وسطاً جمع فيه بين رفض تأويل راسل وبين الحديث عن إمكانية أن تكون اللغة الرمزية التي دعا إليها فتغنشتاين خطوة نحو اللغة المثالية عند راسل، قائلاً: «إن فهم راسل لغرض فتغنشتاين في الرسالة إزاء بناء لغة اصطناعية هو فهم غير دقيق استناداً إلى بعض فقرات الرسالة منها: "كل قضايا لغتنا هي في نظام..." و"كل قضية ممكنة هي قضية مبنية بطريقة مشروعة" هاتان القضيتان يمكن أن تستخدما في رفض فهم راسل، وأن فتغنشتاين كان مهتماً باللغة العادية كما هي في الواقع»[3]. لكن من ناحية أخرى نجد "بلاك" يبقي الباب مفتوحاً أمام إمكانية أن تكون هناك علاقة بين اللغة الرمزية التي دعت إليها الرسالة ولغة راسل، وذلك حين قال: «مثل هذه الرمزية من ناحية أخرى يمكن أن تكون خطوة نحو اللغة "المثالية" بالمعنى الذي نجده عند راسل»[4].

أما "بوفريس" فقد كان موقفه أكثر وضوحاً في رفض تأويل راسل، حيث عبّر عن هذا الرأي في أكثر من كتاب من كتبه، حيث قال في كتابه "فتغنشتاين وسحر اللغة" مستنداً إلى الفقرة (5.5563) من الرسالة، قائلاً: «من المؤكد أنه غير صحيح ما ذهب إليه راسل من أن الرسالة اهتمت بالشرط الذي يجب توفره في لغة كاملة منطقياً»[5]. وفي كتاب آخر ذهب بوفريس إلى أن فتغنشتاين لم يكن يفكر في لغة على غرار تلك التي دعا إليها راسل ولا في أي نموذج بعينه، ولكنه كان يفكر في الشروط التي تسمح لأي جهاز رمزي عامة من أن يكون لغة قائلاً إن فتغنشتاين «... كان يهدف في الرسالة إلى معالجة الشروط التي يجب تحققها كي يستطيع أي جهاز «Dispositif" معين أن يصبح لغة، وقد رأى أن تلك الشروط قد

(1) Idem. p. 206.

(2) Cité par, Glock, O.C., p. 526.

(3) Black: Language and Philosophy, O.C., p. 143.

(4) Idem. p. 144.

(5) Bouveresse: Wittgenstein et les Sortilèges du Langage, O.C., p. 72.

تحققت...»[1]. وإذا كان فتغنشتاين قد بحث في الشروط التي تسمح بإنشاء اللغة فإن هذا لم يمنعه - في رأي بوفريس - من أن يكون مدافعاً عن اللغة العادية، وما يدعم هذا الرأي هو ما قاله فتغنشتاين في رسالة لـ «أوغدن» Ogden من أن ما أراد قوله في الرسالة هو أن «قضايا لغتنا اليومية ليست أقل صحة من الناحية المنطقية أو أقل دقة أو أكثر غموضاً وخلطاً مقارنة بقضايا مكتوبة على سبيل المثال في رمزية راسل أو أية رمزية أخرى»[2].

وإمعاناً في تأكيد موقف فتغنشتاين المدافع عن اللغة العادية فقد تعرّض بوفريس في كتاب ثالث إلى فكرة فتغنشتاين في «ما لا يقبل التعبير» «Indicible" والتي فهمها البعض على أنها تدل على قصور في اللغة العادية، مفنداً هذا الفهم بالقول: «عدم القابلية للتعبير هذه تم إرجاعها في غالب الأحيان صراحة أو ضمنياً، إلى نوع من القصور الجوهري في لغتنا أي إلى أننا لا نملك اللغة المناسبة. بالنسبة لفتغنشتاين، على العكس، إن المسألة لا يمكنها أن تكون عيباً أو قصوراً معيناً للغة، لا لغة يمكنها أن تكون لغة من دون أن تكون مالكة تماماً لماهية اللغة...»[3].

وإلى موقف قريب من الموقف السابق ذهب «غلوك» في كتابه الهام «قاموس فتغنشتاين» إلى أن حديث فتغنشتاين عن غموض اللغة العادية في الرسالة لا يعني بالضرورة الدعوة إلى «لغة مثالية»، حيث قال: «ومن أجل تفادي الغموض نحن بحاجة، ليس إلى «لغة مثالية» مفترض فيها القدرة على التعبير عما لا تستطيع اللغات الطبيعية أن تعبّر عنه ولكن إلى «رمزية مثالية» أو «منظومة من العلامات»... تظهر الصورة المنطقية الخفية في القضايا العادية»[4] مؤكداً على أن فتغنشتاين في الرسالة قصد فقط استخدام «رمزية خاصة» وفي حالات خاصة، قائلاً: «إن الأمر يتعلق بالتعبير في رمزية خاصة عن الشيء الذي إذا ما عبّر عنه في اللغة العادية يؤدّي إلى سوء فهم لا نهاية له»[5]. وقد استند «غلوك» في هذا الرأي إلى نص من كتاب فتغنشتاين «ملاحظات على الصورة المنطقية» والذي قال فيه: «حيثما تخفي اللغة العادية البنية المنطقية، وحيثما تسمح بتكوين قضايا زائفة، وحيثما

(1) Bouveresse: Wittgenstein et les problèmes de la philosophie, O.C., p. 280.

(2) Idem. pp. 280-281.

(3) Bouveresse: Wittgenstein La Rime et la Raison, O.C., p. 56.

(4) Glock, O.C., p. 526.

(5) Ibidem.

تستخدم الحدّ الواحد بمعان مختلفة بلا نهاية، فإنه يجب علينا تعويضها برمزية تعطي صورة واضحة عن البنية المنطقية، تستبعد القضايا الزائفة، وتستعمل الحدود بمعانٍ واضحة»[1]. وقد انتهى «غلوك» - كما كان الحال مع بوفريس - إلى توضيح الوضع المنطقي الحقيقي للغة العادية في الرسالة، ذاهباً إلى أنه بالرغم من أن اللغة العادية تتضمن الخلط، لأنها «تخفي الفكر»، حيث سطح اللغة يخفي البنية المنطقية التي يتضمنها، وهذا باعتراف الفقرة (4.002) ذاتها في الرسالة، إلا أنه رأى أن اللغة العادية ليست فاسدة منطقياً لأنه لا وجود للغات أقل أو أكثر منطقية أصلاً. وفي هذا ذهب إلى القول إن: «كل لغة، كل نسق من العلامات يكون قادراً على تمثيل الواقع، ينسجم ضرورة مع قواعد النظم المنطقي»[2].

وضمن هذا الموقف دائماً، ولكن بالاعتماد على حجة أخرى، فقد ذهبت «إيشيغورو» إلى أن فتغنشتاين لم يكن في الرسالة يفكر في لغة اصطناعية، وربطت ذلك برفضه للميتالغة حيث قالت: «بما أن فتغنشتاين لم يكن يفكر في لغة صورية اصطناعية ولكن في لغتنا العادية، فإنه لم يكن يعتقد أنه يمكن أن توجد ميتالغة تقف فوق لغتنا»[3]. ومن ناحية أخرى ذهب «غاندون» Gandon إلى أن الجهاز الرمزي الذي دعت إليه الرسالة، ليس لغة خاصة، ولكنه في رأيه عبارة عن «طريقة عرض خاصة للغة ما» «Présentation Particulière d'une Langue Quelconque»[4]، مما يعني أن استخدامنا لهذا الجهاز الرمزي لا يضطرنا إلى التخلي بالضرورة عن لغة الاستعمال اليومي حيث قال: «... مؤلف الرسالة يرى أنه من الممكن أن نبرز الاختلافات بين الرموز [بواسطة الجهاز الرمزي]، دون أن نتخلى عن لغة الاستعمال اليومي...»[5].

وفي مقابل الآراء السابقة، نجد بعضاً من المعلقين ذهبوا إلى أن فتغنشتاين قد فكّر فعلاً في لغة مثالية في الرسالة ولم يكتف فقط بنقد اللغة العادية، وفي هذا الاتجاه قال «هاكر» Hacker واصفاً المشروع الفلسفي في الرسالة بالقول: «إنها قادت التقليد التأسيسي والذري إلى منتهاه وأنها تصورت الفلسفة على أنها تحليل

---

(1) Wittgenstein: Remarques sur la Forme Logique, O.C., p. 16.

(2) Glock, O.C., p. 525.

(3) Ishiguro, O.C., p. 54.

(4) Gandon, O.C., p. 252.

(5) Ibidem.

للبنى المنطقية الخفية، وأنها بحثت بشكل حثيث عن لغة مثالية أو رمزية...»[1]. وفي هذا السياق أيضاً ذهب «إرمسون» إلى أن فتغنشتاين ألمح إلى نوع من اللغة الكاملة في الرسالة قائلاً: «إن نوعاً خاصاً... من اللغة الكاملة ألمح إليه فتغنشتاين في الرسالة، وقد طوّر فيما بعد من قبل ويزدم»[2]. أما «غرانجي» فقد نظر إلى لغة التحليل المنطقي في الرسالة، حيث رأى أن هذا التحليل اتخذ في الرسالة لغة صورية قريبة من لغة راسل ومن لغة فريج، فالرسالة في رأيه: «لا تأخذ بعين الاعتبار سوى «لغة مصورنة» Language Formalisé مثل تلك التي نجدها عند راسل أو تلك التي تجدها عند فريج...»[3]. غير أن هذه اللغة لم تعد - في رأيه - تتخذ مرجعاً للتحليل بعد مرحلة الرسالة، ولكن اللغة اليومية تحديداً هي التي أصبحت تؤخذ مرجعاً للتحليل[4].

أما بالنسبة لموقف الرسالة المتأرجح بين قول إن اللغة العادية في نظام كامل، وبين الدعوة إلى استخدام جهاز من الرموز، فإن «غرانجي» يرى أن مدح فتغنشتاين للغة العادية في الفقرة (5.5563) جاء نتيجة فشله في بناء نظم منطقي كامل. هذا ما ذكره «هوتوا» قائلاً: «إن غرانجي هو الذي ربط العلاقة بين الفشل في بناء مدونة رمزية (Begriffsschrift) بسبب أنه من المستحيل إعطاء أمثلة عن القضايا الأولية التي هي نقطة الانطلاق، والإبقاء على أهمية اللغة العادية التي وصفت بأنها في نظام»[5]. أما «يانيك وتولمين" Janick et Toulmin فقد ربطا في كتابهما "فتغنشتاين، فيينا والحداثة" بين تبني الرسالة للفلسفة الذرية المنطقية وبين الدعوة إلى اللغة الصورية المثالية، حيث قالا عن الرسالة إنها: «استعملت فكرة "الوقائع الذرية" التي تقابل القضايا الأولية في لغة صورية مثالية...»[6]. وفي هذا الاتجاه أيضاً ربطت "ولباني" بين تبني الذرية المنطقية وبين الدعوة إلى لغة منطقية مثالية في الرسالة، قائلة: «إذن فتغنشتاين كانت لديه فكرة لغة منطقية مثالية. ستكون لغة تدل فيها الأسماء على الأفراد والصفات أو المحمولات الذرية

(1) Hacker, P.M.S: Wittgenstein, in The Oxford Companion to Philosophy edited by T. Honderich. Oxford University Press, 1995.

(2) Urmson, O.C., p. 20.

(3) Granger: Invitation, O.C., p. 73

(4) Idem. p. 88

(5) Hottois, O.C., p. 50.

(6) Janick, A.S et Toulmin, S.E: Wittgenstein Vienne et la Modernité, P.U.F. 1978, p. 182

تنتمي إلى «جوهر" العالم (الذي هو مشترك بين كل العوالم الممكنة)، والقضايا الأولية تصف الوقائع الذرية، هذه اللغة المثالية يجب أن تعطي الصورة اللغوية للبنية الذرية للعالم كواقعة»[1].

إن اختلاف الآراء السابقة يشهد على مدى الغموض الذي اكتنف موقف فتغنشتاين من اللغة العادية، وعلى غموض موقفه من اللغة المنطقية في الرسالة. هذا الغموض أدى إلى جملة من الصعوبات لم تحلها الرسالة، منها: الصعوبة التي أشار إليها «غاندون»، وهي إذا كانت كل اللغات في نظام من الناحية المنطقية، إذن كيف نشرح أن استخدامها يؤدّي إلى الخلط؟[2] كما أن وصف الرسالة للغة بأنها في نظام منطقي يطرح صعوبة أخرى، إذ يفقد التحليل المنطقي مبرر استخدامه، فما هي ضرورة التحليل المنطقي إذا كانت اللغة في نظام على النحو الذي هي عليه؟ ومن جهة أخرى إن اعتبار الرسالة اللغة العادية السبب الوحيد الذي يؤدّي إلى المشكلات الفلسفية الزائفة، واعتبارها تلك اللغة العلاج الوحيد أيضاً، يطرح سؤالاً صعباً طرحه «غاندون» على النحو التالي: «كيف يمكن للحجة الواحدة أن تؤدّي دورين متعارضين؟...»[3].

ومن جهة أخرى فإن موقف الرسالة القائل إن الفلسفة تخلق من الاستعمال الخاطئ للغة على أساس أن الفلسفة تحاول أن تقول ما لا يمكن للغة أن تقوله. هذا الموقف لا يمكن الدفاع عنه، والفلسفة لا يمكن تصورها في وضع تفرض فيه دائماً على اللغة أشياء لا يمكن لهذه الأخيرة أن تعبّر عنها، ولكن مثلما تحاول الفلسفة أن تصحح نفسها بمرور الوقت، فإن اللغة أيضاً تحاول أن ترقى إلى أن تكون لغة معبّرة بدقة عن الفكر. وهذا ما ذهب إليه «هادو» Hadot قائلاً إن الفلسفة: «لا تخلق - كما ادعى فتغنشتاين - من استعمال خاطئ للغة بل بالأحرى كل لغة تحاول حتماً أن تكون فلسفية بمعنى أنها تبحث عن أن تعبر عن نفسها كلغة...»[4].

---

(1) Ouelhani, M: le Projet Constructionniste de Carnap, ses origines et ses problèmes, Publications de la Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis 1992, p. 129.

(2) Gandon, O.C., p. 243.

(3) Ibidem.

(4) Hadot, P: Réflexions sur les Limites du Langage, à propos du Tractatus Logico-philosophicus, in Revue Europe Littéraire, 82ème année, no. 906, Octobre, France, 2004, p. 28.

أما بالنسبة للموقف الذي نميل إليه في مسألة ما إذا كان فتغنشتاين دعا في الرسالة إلى لغة منطقية، فإن المرجح هو أن نوع الفلسفة التي تبناها في الرسالة أي الذرية المنطقية تفرض تبني مثل هذه اللغة، فإعادة قراءة العلاقة بين اللغة والعالم التي هي المهمة الرئيسة في الرسالة،حيث يصبح العالم مجموعة وقائع وتصبح اللغة مجموعة قضايا لا تتم تلك المهمة إلا عن طريق لغة منطقية. وبهذا المعنى نقرأ قول فتغنشتاين في الفقرة (3.325) على أنه تصريح بالحاجة إلى مثل تلك اللغة حين قال: «رمزية فريج وراسل مثال عن اللغة التي ننشدها، وإن كانتا لم تستطيعا تفادي كل الأخطاء».

لكن تلك اللغة المنطقية لا يفترض فيها أن تحل محل لغتنا العادية، فكل ما نحتاجه في الفلسفة هو رمزية تخضع لقواعد النظم المنطقي. فالرمزية التي صرح فتغنشتاين بالحاجة إليها هي رمزية نلجأ إليها في حالات خاصة وليس دائماً، أي في الحالات التي يكون خطابنا مهدداً بالوقوع في اللامعنى. وبما أن قضايا لغتنا لا تكون خالية في كل الأحوال من المعنى فإنه ليس هناك ما يفرض أن تحل تلك الرمزية محلها. ومن جهة أخرى بما أن تلك الرمزية نلجأ إليها في حالات خاصة فقط، أي في الحالات التي تعجز فيها قضايا لغتنا عن أن تكون رسماً منطقياً للواقع، فإن تلك الرمزية ليست لغة استعمال يومي، وإذا كانت كذلك فليس منتظراً منها أن تحل محل لغة الاستعمال اليومي. وبهذا المعنى نقرأ ما ذهب إليه «فايسمان» من أن فتغنشتاين لم تكن لديه نية اختراع لغة مثالية عندما كتب قائلاً: «ليس من الضروري اختراع لغة مثالية من أجل وصف الواقع. لغتنا العادية ستكون رسماً منطقياً بمجرد ما نعرف كيف تشير كل كلمة»[1].

ومن ثم فإن لجوءنا للجهاز الرمزي إنما يكون من أجل استخدام قواعده النظمية في توضيح لغتنا من أجل أن نتعرّف على الكيفية التي تشير بها كل كلمة في تلك اللغة فكوننا نستخدم الكلمة الواحدة لكي تشير إلى أكثر من شيء واحد يدل على أن طبيعة العلامات في لغتنا ليست متوافقة مع طبيعة الأشياء في العالم، حيث يوجد تجميع للعلامات أكثر مما هناك من وقائع أولية ممكنة. هذا التنوع الزائد للغة يجب أن يقيد بواسطة قواعد اصطناعية، وهذه القواعد هي نظم اللغة[2].

(1) Wittgenstein et le Cercle de vienne, O.C., p. 223.

(2) Idem. p. 222.

وإذا كان تفكير فتغنشتاين في لغة رمزية في الرسالة قد شابه بعض الغموض،فإن تفكيره فيما أسماه «لغة فينومينولوجية» Language Phénoménologique، أو «لغة أولية» Language Primaire، لا يعتريه أدنى شك. هذه اللغة "الفينومينولوجية" يفترض فيها أن تعبّر عما نعرفه حقيقة عن العالم. وهي لغة "أولية" لأنها لا تحتوي إلا على قضايا أولية أي قضايا تامة التحليل، حيث تتكون حصرياً من أسماء بسيطة تدل على أشياء بسيطة[1].

وهذه اللغة رغم أن فتغنشتاين لم يذكرها بالاسم في الرسالة، إلا أنه جعلها الأساس في نظرية الرسم المنطقي، فقد رأى فيها النموذج المفضل لإعادة قراءة علاقة اللغة بالواقع. لكنه سرعان ما تخلى عنها في سياق تخليه عن فلسفته الذرية المنطقية، فقد ذكر في كتاب «ملاحظات فلسفية» أن تلك اللغة لم تعد تشكل واحداً من أهدافه، قائلاً: «لغة فينومينولوجية أو «لغة أولية» كما أسميتها لا تشكل الآن الهدف الذي أرمي إليه، إنني لم أعد أعتبرها شيئاً ضرورياً...»[2]. هذه اللغة الأولية التي تخلى عنها بعد مرحلة الرسالة لم تكن مختلفة عن لغتنا فحسب، ولكنها كانت معارضة لها، وهذا ما اعترف به فتغنشتاين قائلاً: «على خلاف ما كنت أعتقده في السابق، ليس هناك لغة أولية في معارضة لغتنا المألوفة...»[3]. ولا شك أن هذا التعارض بين اللغة الأولية التي دعا إليها في الرسالة وبين اللغة العادية التي سيعاد لها الاعتبار في مرحلة ما بعد الرسالة، هو أحد أهم الأسباب التي فتحت المجال أمام الحديث عن وجود فلسفتين لدى فتغنشتاين.

ثالثاً – اللغة الرمزية في الرسالة واللغة الكاملة منطقياً عند راسل:

أما بالنسبة للشق الثاني من المسألة، فإن السؤال الذي نطرحه هو إذا كانت الرسالة قد صرحت بالدعوة إلى لغة رمزية على غرار فريج وراسل، فهل تكون هذه اللغة هي اللغة الكاملة منطقياً التي سبق أن دعا إليها راسل؟ الإجابة عن هذا السؤال تفرض علينا مقارنة اللغة الرمزية في الرسالة باللغة الكاملة منطقياً عند راسل. يتحدث راسل عن الشروط التي يجب توفرها في لغة كاملة منطقياً

(1) Tractatus, O.C., 3.201-3.203.

(2) Remarques Philosophiques, O.C., p. 1.

(3) Idem. p. 82.

قائلاً: «وأقترح الآن أن نفكر في كيف يمكن أن تكون اللغة كاملة منطقياً، يجب في أي لغة كاملة منطقياً أن تناظر الكلمات مكونات الواقعة المناظرة لها تناظر واحد لواحد، فيما عدا كلمات مثل «أو» و«ليس» و«إذا» و«إذن» التي لها وظيفة مختلفة...»[1]. هذه العلاقة التناظرية واحد لواحد إذا ما طبقناها على الرسالة فإننا نجدها تنطبق تماماً، حيث كل اسم من أسماء القضية الأولية يقابله شيء من أشياء الواقعة الأولية التي تقابلها. وهنا تقول الرسالة: «الاسم الواحد يوضع للشيء الواحد والاسم الآخر يوضع للشيء الآخر ثم ترتبط هذه الأسماء فيما بينها على نحو يشكل الكل لوحة حية تمثل واقعة أولية»[2]. أما الروابط القضوية أو الثوابت المنطقية «أو» و«ليس» و«إذا»... إلخ، فإن قول راسل بأن لها وظيفة مختلفة إنما قصد به أنها لا تعمل عمل الأسماء في اللغة. هذه الفكرة كانت بالنسبة لفتغنشتاين هي الفكرة الرئيسة في الرسالة، حيث قال عنها: «فكرتي الأساسية هي أن الثوابت المنطقية لا تمثل شيئاً»[3]. فإذا كان مفهوم اللغة الكاملة منطقياً عند راسل هو الفكرة الرئيسة عند فتغنشتاين فلماذا لا تكون اللغة الرمزية عند فتغنشتاين لغة كاملة منطقياً على نموذج راسل؟ الحقيقة إن وجود التشابه الهام الذي ذكرناه وأوجه شبه أخرى هامة لا يحقق التطابق بين اللغتين، إذ توجد أوجه اختلاف أكثر أهمية في مقابل وجه الشبه الذي ذكرناه، ونعتقد أن هذه الأوجه تحول - وبكل موضوعية - دون تطابق اللغتين، نذكر بعضاً منها:

I - من حيث المعنى وعلاقته بالمعرفة:

تقيم اللغة الكاملة منطقياً عند راسل ربطاً قوياً بين المعنى والمعرفة، هذا الربط يتضح جلياً في القضايا الذرية التي هي قضايا ملاحظة، لأن راسل يقول عنها: «كل قضية نفهم معناها ينبغي أن تتكون كلية من مكونات نعرفها مباشرة»[4]. أما بالنسبة لأسماء الذرية المنطقية والتي يسميها راسل «أسماء أعلام منطقية» Logical Proper Names[5] فإن ما يعبّر عنها حقيقة في نظره هي أدوات الإشارة التي لها

(1) Russell: The Philosophy of Logical Atomism, O.C., p. 198.

(2) Tractatus, O.C., 4.0311.

(3) Idem. 4.0312.

(4) Russell: Problèmes de la Philosophie, O.C., pp. 67-68.

(5) Russell: The Philosophy of Logical Atomism, O.C., p. 201.

وظيفة إشارية خالصة، وذلك بكونها تشير إلى «معطيات حسية» "Sens Datas"، فأداة الإشارة "هذا" مثلاً يقول راسل تشير إلى الجزئي الذي يعرفه المتحدث معرفة مباشرة[1]. فقد كان من بين الأهداف الرئيسة للغة الكاملة منطقياً عند راسل هو إعطاء إجابة واضحة ومؤسسة على السؤالين اللذين - في رأيه - لا ينفصلان، ألا وهما: «كيف نعرف؟ وما ذا نعني؟» How do we Know? and What do we Mean?[2].

أما بالنسبة للقضايا الأولية في الرسالة فإنها ليست قضايا ملاحظة، ولكنها مفترضة قبلياً في اللغة وفي هذا تقول الرسالة: «وإذا لم يكن في استطاعتي أن أذكر قبلياً القضايا الأولية إذن فلو حاولت أن أذكرها لأدى ذلك إلى خلو من المعنى لا شك فيه»[3]. حيث وجود القضايا الأولية تفرضه ضرورة منطقية هي ضرورة تحديد المعنى في اللغة، والمعنى في القضايا الأولية لا يتوقف على معرفتنا بالواقع، ولكنه يتوقف على دلالات الأسماء التي تؤلف تلك القضايا، وهذه الأسماء لا توجد في اللغة لكي تسمي أشياء نعرفها مباشرة كما قال راسل، ولكن هذه الأسماء نحتاج إليها من أجل تحديد المعنى وهنا تقول الرسالة: «مطلب إمكان العلامات البسيطة هو مطلب تحديد المعنى»[4].

إذن مسألة المعنى عند فتغنشتاين هي مسألة منطق ولغة، وليست مسألة معرفة، وعلى هذا يكون معيار المعنى في الرسالة معياراً منطقياً لا معياراً تجريبياً، إذ يكفي أن تتوفر القضية على إمكانية الرسم ليكون لها معنى. وعلى هذا يكون الحديث عن شروط إمكان تحقيق قضية معينة، هو - على حد رأي ولباني - التحقيق المنطقي أو النظري، في مقابل التحقيق الواقعي والفعلي الذي يعطينا في هذه الحالة قيمة صدق القضية وليس فقط معناها[5].

وإذا كانت التجربة الحسية تؤدّي الدور الأول في تحديد المعنى في القضايا

(1) Idem. p. 202.

(2) من أجل تفصيل أكثر لهذا الموضوع، أنظر: جمال حمود، فلسفة اللغة عند برتراند راسل، مرجع سابق الفصل الرابع.

(3) Tractatus, O.C., 5.5571.

(4) Idem. 3.23.

(5) Ouelbani, M: Wittgenstein et la Philosophie Contemporaine, in Centenaire de Wittgenstein. Colloque Organisé par M. Ouelbani. Tunis 3 et 4 Mars, 1989, p. 72.

الذرية عند راسل فإن هذا الدور في الرسالة تؤدّيه القواعد النظمية أو السياق المنطقي الذي تشكله القضايا الأولية، ومن دون هذا السياق لا يمكن للأسماء أن تكون ذات دلالة. ومن هنا يمكن القول إن علاقة الأسماء بمدلولاتها (الأشياء) في الرسالة ليست علاقة مباشرة. على خلاف علاقة الأسماء بالأشياء في نظرية راسل.

وهكذا وبينما أقام راسل القضايا الذرية وأسماء الأعلام المنطقية على أسس تجريبية، فإن فتغنشتاين بنى رأيه في وجود قضايا أولية وأسماء بسيطة على أسس منطقية، مما حال دون أن تكون القضايا الأولية في الرسالة قضايا تجربة. فإذا كان راسل رأى أن ما نقوله يجب أن يكون معبّراً عما نعرفه مباشرة، فإن فتغنشتاين - وعلى حد تعبير أنسكومب - «في الوقت الذي كتب فيه الرسالة، كان يعتقد أن الإبستيمولوجيا ليس لها ما تفعله بالنسبة لأسس المنطق ولنظرية الدلالة...»[1].

هذا الاختلاف الجوهري بين رمزية فتغنشتاين وبين اللغة الكاملة منطقياً عند راسل يخفي اختلافاً جوهرياً آخر لا يقل أهمية، ألا وهو علاقة الفلسفة بالعلم، ففي الوقت الذي نجد فيه اللغة الكاملة منطقياً ونظرية أسماء الأعلام المنطقية تحديداً هي نتاج الفلسفة العلمية عند راسل حيث قامت على الربط بين المنطق الحديث (منطق المبادئ خاصة) وبين الفيزياء وعلم النفس الحديثين[2]، فإن فلسفة الرسالة قامت على نزعة مناهضة تماماً لكل محاولة لربط الفلسفة بالعلم[3]. حيث قامت هذه الفلسفة على التفرقة بين العلم - الذي يتعامل مع الواقع والحقيقة - من جهة، وبين المنطق والفلسفة - اللذين يتعاملان مع المعنى والإمكان - من جهة أخرى[4].

2 - من حيث الصورة المنطقية:

إذا كنا نجد فتغنشتاين يتفق مع راسل في فكرة أن اللغة العادية لا تكشف

---

(1) Anscombe: An Introduction, O.C., p. 28.

(2) تتجلى هذا الجمع على سبيل المثال في نظرية راسل في العقل والمادة، وفي نظريته في أسماء الأعلام المنطقية... إلخ لمزيد من التوسع في هذه النقطة، أنظر: جمال حمود، مرجع سابق، الفصل الرابع.

(3) Tractatus, O.C., 4.111.

(4) Garver, O.C., p. 96.

بوضوح عن الصورة المنطقية الحقيقية، ويعترف بفضل راسل في التنبيه إلى هذه النقطة بالقول: «وفضل راسل يرجع إلى أنه أوضح أن الصورة المنطقية الظاهرة للقضية ليس من الضروري أن تكون هي صورتها الحقيقية...»[1]. لكن وراء هذا التقارب بينهما بخصوص غموض اللغة يوجد اختلاف هام ومتعدد الجوانب في مفهومهما للصورة المنطقية، وما يهمنا في هذا الصدد في هذا الاختلاف هو:

- يقوم مفهوم راسل للصورة المنطقية على أنها شيء يمكن الحديث عنه، فقد لاحظنا أنه في نظرية الأنماط يمكننا الحديث عن الصورة المنطقية للقضايا من المستوى م في قضايا من المستوى م1، وصور القضايا من المستوى م1 من خلال قضايا من المستوى م2... وهكذا من دون حد. و في مقابل هذا نجد أن من فوائد الرمزية في نظر فتغنشتاين هي جعل الصورة المنطقية تظهر بوضوح في اللغة، لأن العلامات التي تكوّن تلك اللغة لها من الشفافية والوضوح ما يجعلها تظهر بذاتها صورتها المنطقية. ولن نكون بالتالي في حاجة للحديث عن الصور المنطقية للقضايا. لذلك وبناء على التعارض «قول – إظهار» في الرسالة فإن الصورة المنطقية ليست مما يمكننا أن نقول عنه شيئاً بكلام ذي معنى. لأن الصورة المنطقية ليست واقعة، لذلك فهي تدخل فيما أسماه فتغنشتاين الصوفي، والصوفي ليس موضوعاً للحديث، لأنه ليس مما يوجد في العالم.

وهكذا نصل إلى القول أنه إذا كانت اللغة الكاملة منطقياً عند راسل تمكننا من الحديث عن الواقع وعن نفسها في آن واحد، فإن رمزية الرسالة تمكننا فقط من الحديث عن الواقع أما ما يتعلق باللغة، مثل الصورة المنطقية والمعنى وغيرها، فإنه لا يسع تلك الرمزية إلا أن تلتزم الصمت. هذا الصمت الصوفي الذي تنتهي إليه رمزية الرسالة تحديداً هو ما لم يكن راسل على استعداد للقبول به[2]. ونعتقد أن هذا فارق كبير لدرجة أنه يسمح لنا بالقول إن رمزية الرسالة مختلفة إلى حد بعيد عن اللغة الكاملة منطقياً عند راسل. كما أنه فارق كاف لكي يفسر لنا – وإن جزئياً على الأقل – سبب رفض فتغنشتاين مقدمة راسل للرسالة.

وهكذا إذا كانت اللغة الكاملة منطقياً لا تمنحنا فقط قدرة إضافية على الكلام

---

(1) Tractatus, Idem. 4.0031.

(2) Jacob, P: L'empirisme Logique ses Antécédents, ses Critiques, éditions de Minuit, 1980, p. 88.

ولكن قدرة غير محدودة، على أساس أن هناك تدرجاً هرمياً غير محدود للغات، فإن رمزية الرسالة – على خلاف ذلك تماماً – تجعلنا ندرك أن هناك حدوداً للكلام لا ينبغي تخطيها، لأن ذلك سيؤدّي بنا إلى اللامعنى. وباختصار نقول إذا كانت اللغة الكاملة منطقياً عند راسل تعلّمنا كيف نوسع مجال الخطاب، فإن اللغة الرمزية في الرسالة تعلمنا كيف نحترم واجب الصمت. هذا الواجب لا يخص فقط الصمت عن الحديث عن الصورة المنطقية للغة فحسب، ولكنه يخص قضايا القيمة أيضاً.

رابعاً – نقد قضايا القيمة:

إن الموقف الذي اتخذه فتغنشتاين من قضايا الأخلاق والجمال لم يكن إلا نتيجة لنظرية الرسم المنطقي، فقد قامت هذه النظرية على توحيد المعنى في اللغة بقدرة هذه الأخيرة على تمثيل الواقع، هذا الواقع هو الذي يجعل قضاياها تكون صادقة أو كاذبة. وإذا كنا لا نجد في اللغة فقط القضايا التي لها علاقة تمثيلية مع الواقع ولكن نجد أيضاً قضايا الأخلاق والجمال مثلاً، فما حكم هذه الأخيرة؟ حكم فتغنشتاين على قضايا الأخلاق والجمال بأنها لا تقبل التعبير وهذا ما ذهب إليه بالقول: «من الواضح أن الأخلاق لا تسمح بأن يعبّر عنها [مضيفاً] الأخلاق والجمال شيء واحد»[1]. إذن فالحكم هو أنه لا توجد قضايا أخلاقية[2] أي لا توجد قضايا تكون ذات معنى وتكون الأخلاق موضوعاً لها. وذلك لأنها لن تكون لا صادقة ولا كاذبة، لأن المقارنة بالواقع لا تمكننا من أن نحكم بصدق أو بكذب على ما يؤسس القيمة[3]. فقضايا القيمة ليست على علاقة بالوقائع، وبما أنها كذلك، فإن صياغتنا لقوانين أخلاقية سيؤدّي في أحسن الأحوال إلى ما أسماه بلاك "اللاعلاقية"[4]، أي حالة تنتفي فيها العلاقة بين اللغة والعالم، الشيء الذي يجعل قضايا القيمة ليست حاصلة على الثنائية القطبية صادق أو كاذب، التي هي شرط جوهري في كل قضية حقيقية، حيث بانتفاء العلاقة بين اللغة والعالم فإن قضايا القيمة لن تكون قضايا حقيقة ولكنها ستكون أشباه قضايا[5].

(1) Carnets, O.C., (30/7/16) & Tractatus, O.C., 6.421.
(2) Idem. 6.42.
(3) Shulte, O.C., p. 74.
(4) Black: A Companion, O.C., p. 371.
(5) Shulte: Idem, p. 73.

ولو نظرنا في حيثيات هذا الحكم،فإننا نجده يستند - في ظل الثنائية الكبرى "قول - إظهار" إلى جملة من الثنائيات المتعارضة في الرسالة، وهي:

1 - ثنائية الواقعة والقيمة:

هذه الثنائية نجدها حاضرة حيثما طرحت مسألة المعنى في الرسالة، إذ هي موجودة في داخل نظرية الرسم المنطقي[1]، التي تقول إن معنى ما نقوله يتوقف ببساطة على ما يدل عليه ما نقوله. لكن ما ذا نقول؟ سبق أن أشرنا إلى أن فتغنشتاين استخدم مفهوم القول في الرسالة بطريقة مختلفة عن الطريقة التي يستخدمه بها الإنسان في حياته العادية، إذ استخدمه بطريقة خاصة، حيث إن القول بمعناه الصحيح هو قول وقائع. والوقائع هي ما يتألف منه العالم أساساً بحسب الرسالة[2].

الآن إذا نظرنا في موضوع الأخلاق فإننا نجد الخير والشر يشكلان أساس موضوع الأخلاق، هذان المبحثان يقول عنهما فتغنشتاين إنهما ليسا موجودين في العالم. فالعالم في ذاته - تقول الرسالة - ليس خيّراً ولا شريراً، فالخير والشر لا يظهران إلا بواسطة الذات والذات لا تنتمي إلى العالم، ولكنها حد العالم[3]. لذلك فإن الأخلاق لا تتعامل مع شيء من أشياء العالم[4]. ومن جهة أخرى بما أن الذات ليست في العالم ولكنها حد له، فإنه ليس بإمكان الإرادة أن تغيّر من الكيفية التي تحدث بها الأشياء في العالم، وبالنتيجة لن تكون هناك قيم في العالم. وهنا تقول الرسالة: «وكل شيء في العالم موجود كما هو ويحدث على النحو الذي يحدث عليه، ولا توجد قيمة فيه، وإذا كانت هناك قيمة فهي لن يكون لها قيمة»[5]. وإذا كانت القيمة ليست من العالم، فلن نطمع في التعبير عنها بطريقة إيجابية ذات معنى على نحو ما نعبّر به عن الوقائع، فالإرادة إن قدر لها أن تمارس سلطتها في مجال معيّن فإنها لن تمارس تلك السلطة على وقائع العالم، ولكنها

(1) Stadler, F: Ludwig Wittgenstein et le Cercle de Vienne, entre la Réception et le Plagiat, in Wittgenstein et la Philosophie Aujourd'hui, O.C., p. 324.

(2) Tractatus, Idem. 1.1.

(3) Idem. 5.632.

(4) Carnets, O.C., (24/7/16).

(5) Tractatus, Idem. 6.41.

تمارسها على حدود هذا العالم، وتلك الحدود ليست مما يعبّر عنه بطريقة ذات معنى في اللغة، وهذا هو المعنى في قول الرسالة: «وإذا كانت الإرادة الخيّرة أو الشريرة تغير من العالم، فإنه لا يمكنها إلا أن تغير من حدود العالم لا من وقائعه، أي أنها لا تغير من الأشياء التي يمكن التعبير عنها في اللغة»[1]. وبما أن اللغة مقيدة بالتعبير الإيجابي فقط عما يحدث في داخل العالم، فإن محاولتنا قول قضايا تعبّر عن القيمة لن تكون سوى محاولة - ما وصفته «سوليز» - الخروج عن اللغة بواسطة اللغة[2].

2 - الواقعي والمتعالي:

إن القيم الأخلاقية من وجهة نظر فتغنشتاين مرتبطة بالذات لا بالعالم، حيث جعلت الشر والخير صفتين للذات لا صفتين للعالم[3]. وبما أن الذات حد للعالم وليست جزءاً منه، أو بتعبير آخر بما أن الذات مفارقة للعالم، فإن الرسالة تنتهي إلى أن الأخلاق متعالية[4]. فما المقصود بالقول إن الأخلاق متعالية؟ لننظر في السياق الذي استعمل فيه فتغنشتاين كلمة "متعالي". لقد ذكر كلمة "متعالي" مرة واحدة فقط في الدفاتر[5]، وانتهى إليها بعدما تحدث عن عدم وجود علامة موضوعية عن الحياة السعيدة يمكن التعبير عنها في اللغة. أما في الرسالة فقد ذكرها مرتين[6]، في الفقرة الأولى تحدث عن المنطق على أنه ليس نظرية ولكنه رسم يعكس العالم، ليخلص إلى أنه متعال، أما في المرة الثانية فقد تحدث عن الأخلاق بالقول إنها ليست مما يمكن التعبير عنه، ليخلص إلى أن الأخلاق متعالية. وهكذا نلاحظ أن فتغنشتاين يقيم علاقة قوية بين عدم القابلية للتعبير عن القيمة الأخلاقية وبين المتعالي، وهذه العلاقة واضحة في حديثه في الدفاتر عن عدم إمكانية التعبير عن الحياة السعيدة وبين كون الأخلاق متعالية. وفهم المتعالي بهذا المعنى ذهب إليه "غرانجي" مثلاً حين قال إن فتغنشتاين يستعمل مصطلح"متعالي" بمعنى: «الذي لا

(1) Idem. 6.43.

(2) Soulez, A: Comprendre Wittgenstein? Une Affaire de Citation Tronquée dans le Manifeste du Cercle de Vienne. in Visages de Wittgenstein, O.C., pp. 116-117.

(3) Carnets, Idem. (2/8/16).

(4) Idem. (30/7/16) & Tractatus, Idem. 6.421.

(5) Carnets, Idem. (30/7/16).

(6) Tractatus, O.C., 6.13-6.421.

يقبل التعبير عن طريق اللغة. هنا كلمة "متعالي" تدل على ما هو معارض للواقعة، لأحداث العالم»[1]. ومن جهة أخرى إذا كانت القيم ليست عناصر من هذا العالم الذي نعيش فيه، وإذا كنا لا نجرب إلا ما نجده في هذا العالم، فإنه يمكن أن نفهم أيضاً كلمة «متعالي» بالمعنى الكانطي، أي ما وراء التجربة[2].

وبما أن المعنى مرتبط بالواقع في فلسفة الرسالة، فإن المتعالي يمكن أن يفهم على الوجهين، فهو ما لا يخضع للتجربة، وما لا يمكن التعبير عنه في آن واحد. هذا التأويل المزدوج ذهب إليه "شولت" قائلاً: «... ولكننا لسنا نعرف جيداً ما إذا كانت هذه العبارة بمعنى ما تذكر بكانط "شروط الإمكان"، أو ما إذا كان يجب فقط البحث عن عبارة مكافئة لـ "متعالي" بمعنى على سبيل المثال "ما وراء ميدان ما يقال" التأويلان كلاهما مقبول...»[3]. ومهما يكن تفسير كلمة متعالي في الرسالة، فإن المؤكد هو أن الثنائية المتعارضة واقعة قيمة، اتخذت في مستوى الأنطولوجيا شكل التعارض واقعي متعالي حيث القيمة لا يمكنها أن تكون من طبيعة الواقع، ولكن من طبيعة ما هو أعلى[4]. وبما أن اللغة ليس فيها مستوى أعلى ومستوى أدنى، ولكن فيها مستوى واحد هو مستوى القضايا الأولية فلا يمكننا أن نطمع في فهم قضايا القيمة بواسطة تلك اللغة، ولا حتى بواسطة تخطي حدود ها. هذا المعنى عبّر عنه بيرس بالقول: «الحقائق التي توجد في قاعدة الدين والأخلاق لا يمكن فهمها بطريقة مباشرة بواسطة اللغة، وليس اختراق حدود الخطاب هو الذي يسمح لنا برؤية ما يوجد في الماوراء...»[5]. أي أن اختراق الخطاب الإيجابي لن يؤدِّي إلى خطاب آخر ولكنه سيؤدِّي إلى اللاخطاب، فليس هناك خطاب واقعي يعبّر عن الوقائع وخطاب متعال يعبّر عن القيم، لا وجود لخطاب متعالي، وهنا نستعيد تعبير "بوفريس" القائل:

«الأخلاق والجمال هي أيضاً متعالية دون أن يعني هذا أنه يمكننا التعبير عنها في قضايا متعالية ولكن ما تظهره لا يمكن التعبير عنه»[6].

(1) Granger, in Carnets, O.C., p. 148.

(2) Feibelman, O.C., p. 111.

(3) Schulte, O.C., p. 74.

(4) Guest, G: Wittgenstein et la Question du Livre, P.U.F, 1ère ed, 2003, p. 36.

(5) Pears: Wittgenstein, O.C., p. 36.

(6) Bouveresse: Wittgenstein et les problèmes de la philosophie, O.C., p. 265.

وهكذا نجد أن فتغنشتاين يستبعد إمكانية قيا م خطاب يتحدث عن القيمة على غرار الخطاب الذي يتحدث عن الواقعة من ناحيتين؛ فهو أولاً يستبعد هذه الإمكانية على مستوى الخطاب الإيجابي - لأن لا القضايا الأولية ولا دوال صدق يمكنها أن تعبر عما هو أعلى منها ويستبعدها ثانياً عبر رفض الاعتراف بمستويات أخرى للخطاب يمكنها أن تعبّر بإيجابية عن القيمة.

خامساً - الأخلاق والمنطق:

عندما تبدي الرسالة - التي هي كتاب في المنطق بامتياز - آراء هامة في الأخلاق مثل تلك التي عرضناها فيما سبق، فمن الطبيعي أن نطرح السؤال عن العلاقة بين المنطق والأخلاق. خاصة أن فتغنشتاين نفسه ربط بين الأخلاق والمنطق وهو بصدد الحديث عن الأخلاق في «الدفاتر» بقوله: «الأخلاق لا تدرس العالم الأخلاق يجب أن تكون شرطاً للعالم، مثل المنطق»[1]. أما كون الأخلاق لا تبحث العالم كموضوع، فذلك لأنها ليست علماً تجريبياً، وكذلك الشأن بالنسبة للمنطق. ولو كان المنطق علماً تجريبياً لما كانت قضاياه تحصيل حاصل ولما وصفت بالتالي أنها خارجة عن المعنى. فالمنطق والأخلاق وكذلك الجمال لا تنصب على أسئلة جزئية، ولكن على أشياء لا يمكن أن تكون على غير الصورة التي هي عليها، ومن ثم فلا يمكن أن نعبّر عنها في قضايا ذات معنى (ثنائية قطبية) ولكن يمكن فقط إظهارها[2].

وكون قضايا المنطق وكذلك قضايا الأخلاق ليست قضايا ذات معنى، يرجع إلى أن ما يقال بطريقة ذات معنى ينصب على واقع قد يكون هذا الواقع وقد لا يكون على الصورة التي ذكرتها القضية. فالقضية "الرسالة كتاب في المنطق" قضية ذات معنى، وهي قضية صادقة لأن حالة الواقع الذي تحدثت عنه موجودة على الصورة التي قالتها القضية. كما أن القضية "الرسالة كتاب في التاريخ" هي قضية ذات معنى، وهي قضية كاذبة لأن حالة الواقع ليست على الصورة التي ذكرتها القضية. أما قضايا المنطق وقضايا الأخلاق فليست من هذا القبيل فقضايا المنطق إما صادقة دوماً أو كاذبة دوماً بالنظر إلى صورتها، وبغض النظر عن الصورة التي

(1) Carnets, O.C., (24/7/16).

(2) Ibidem. & Tractatus, O.C., 6.13.

يكـون عليهـا الواقـع، وبالمثـل قضايـا الأخلاق تعبّر عن قيم هي محمولات للذات ولا علاقة لها بالواقع، ومن ثم فإنها تكون لا هي صادقة ولا هي كاذبة. كما ربط فتغنشتاين بين المنطق والأخلاق، وإن لم يكن هذا الربط مباشراً كما هو الحال في المثـال الأول، ولكـن مـع ذلـك هـذا الربط له دلالته الكبيرة، حيث إن النتيجة التي انتهـى إليهـا فتغنشـتاين فـي الفقـرة (6.41) القائلة بأنـه «لا وجود لقضايا الأخلاق» كانت - كما ذهب إليه - "ريز" Rhees تعليقاً على الفقرة (6.4) القائلة إن: «كل القضايـا لهـا نفـس القيمـة». أي أن كل القضايـا المنطقيـة لهـا نفس القيمة. وهو ما يعني أنه لا وجود لمبدأ منطقي ولا وجود لمجموعة خاصة من المبادئ المنطقية كمبادئ أساسية يستدل بها على كل القضايا الباقية[1].

وزيـادة علـى مـا سـبق، توجـد مـن ناحية أخرى أوجه شـبه هامـة بين المنطق والأخلاق منها أنهما يشتركان في كونهما متعاليين، وهذا معناه أنهما ليسـا واقعيين، ومتعاليين بمعنى أننا لا نستطيع أن نعبّر في كليهما لا عن القيمة ولا عن الصورة المنطقيـة مثـلاً. فالقيمـة ليسـت فـي العالـم بحيث يمكننا أن نعبّـر عنها[2]. وبالمثل الصورة المنطقية ليست واقعة من وقائع العالم بحيث يمكننا أن نقول عنها شيئاً ذا معنى. وإذا كانت الصورة المنطقية شيئاً ضرورياً وليس شيئاً عرضياً في كل عملية رسـم منطقي، فإن القيمة أيضاً يجب أن لا تكون شـيئاً "عرضياً"[3]، وهي حسـب قول "بلاك": «شيء ضروري، غير مخلوق، لا يزول، لا يتحرك. وبطبيعة الحال لا شيء من هذا القبيل يمكنه أن يوجد في هذا العالم الممكن...»[4].

غيـر أن فتغنشـتاين لا يدفـع بالتشابه بيـن المنطـق والأخـلاق إلى الحد الذي يحقق التماهي بينهما إذ يحتفظ في الرسالة باختلافات هامة بينهما، هذه الاختلافات تنسجم مع روح الرسالة ذاتها التي تؤسس الفلسفة على المنطق لا على الأخلاق، ومن ثم فإن أوجه الشبه التي ذكرناها لا ينبغي أن تحجب عن أعيننا أوجه الاختلاف الهامة التي نذكر منها:

1. إن أول وجه اختلاف بين المنطق والأخلاق، هو أن المنطق يملأ العالم،

---

(1) Rhees, R: Discussion on Wittgenstein, Routledge & Kegan Paul, 1st ed 1970, p. 94.

(2) Tractatus, O.C., 6.41.

(3) Ibidem.

(4) Black: A Companion, O.C., p. 370.

وحدوده هي حدود العالم[1]، الشيء الذي يجعل عملية التفكير بطريقة خارجة عن إطار المنطق عملية مستحيلة[2]. بينما الأخلاق توجد خارج العالم، وهي لا تتحكم في طريقة تفكيرنا إلا بطريقة عرضية.

2. إن كون حدود المنطق تتطابق مع حدود العالم، فإن هذه الميزة تسمح للمنطق بأن يكشف عن بنية الواقع. بينما في المقابل لا تعكس قضايا الأخلاق أي شيء فيما يتعلق ببنية العالم فالأخلاق حسب تعبير «شوفيري» «لا تقول شيئاً عن خصائص شيء ما ولكنها تعكس إرادتي أو قراري في إعطاء شكل معين لحياتي...»[2] لهذا السبب كانت الجمل التي تحتوي على الكلمات القيمية – كما قال السيد "سوامس" Soames – «موصوفة بكونها لا هي ممكنة [...] ولا هي بتحصيل الحاصل أو هي بالتناقض [نيخلص إلى أنها] أدعى لأن تكون بلا معنى»[3].

ومن الواضح – مما سبق – أنه لا يمكن خلط المنطق بالأخلاق، وبإثباتنا أن المنطق لا يخلط بالأخلاق، فإن معنى هذا أن المنطق لا يمكنه أن يكون ميداناً عملياً حيث إن التفرقة "ما يمكن قوله وما يمكن إظهاره" تجعل من غير الممكن للخطاب الأخلاقي أن يكون خطاباً منطقياً ويكون من ثم قادراً على التعبير عن العالم ككل، على نحو ما يفعل المنطق. فالأخلاق تمتاز بكونها "عميقة وملغزة" بينما المنطق من طبيعته الوضوح، وبالنظر فقط إلى هذا الوضوح كان شرطاً للمعنى، وشرطاً للغة وللعالم ولكن دون لغز[4].

وبقي أن نشير إلى أنه رغم هذا الاختلاف بين المنطق والأخلاق، إلا أن ربط فتغنشتاين الأخلاق بالمنطق لا بالميتافيزيقا، له دلالته فيما يتعلق بحقيقة المعنى في قضايا الأخلاق في الرسالة، إذ إن تلك المماثلة يمكن أن نفهمها على أنها محاولة من قبل فتغنشتاين لإعطاء نوع من الاعتبار لقضايا القيمة، بحيث لا تكون

---

(1) Tractatus, O.C., 5.61.

(2) Idem. (3.03-3.032-5.4731).

(2) Chauviré, O.C., p. 78.

(3) Soames, S: Philosophical Analysis in the Twentieth, vol. 1, Princeton University Press, p. 246.

(4) Ouelbani: L'éthique dans la Philosophie de Wittgenstein, O.C., p. 37.

هراء مثلما هو الحال في قضايا الميتافيزيقا[1]. حيث يعترف بالقيم كموضوع، ولكنه يرفضها كخطاب إيجابي، وهذا على خلاف الميتافيزيقا (التأملية) التي يرفضها كموضوع وكخطاب في آن واحد، وهذا ما ذهب إليه بيرس بطريقة أخرى حين قال «بالنسبة لفتغنشتاين حقائق الدين والأخلاق لم يتم الإلقاء بها خارج حدود الخطاب الإيجابي، ولكنها تقع بطريقة جد غامضة في داخل حدود ذلك الخطاب حتى لو كانت محرومة من ميزات الخطاب الإيجابي»[2].

أما تصنيفه قضايا القيمة ضمن ما لا يقال، فإن هذا لا يعني أنه اتخذ منها موقفاً سلبياً أي أراد استبعادها، فليس كل ما لا يقال يكون بالضرورة هراء أي خالياً من المعنى وقضايا المنطق خير مثال على هذا، فهي لا تقال، ولكنها ليست هراء. ومن هنا فإن الرأي الذي يعبّر عن الموقف الصحيح من الأخلاق في الرسالة هو الذي عبّر عنه بيرس مرة أخرى بالقول: «إذا كان قد رفض وضع حقائق الدين والأخلاق في إطار الخطاب الإيجابي فإن ذلك كان بنية مؤكدة للمحافظة عليها وليس لاستبعادها»[3]. وهنا نعود مرة أخرى إلى القول إن الفهم الصحيح لموقف فتغنشتاين يقوم على الفصل الواضح بين الأخلاق كموضوع وبين الخطاب الذي يقال عن الأخلاق. أي أن ما كان يزعج فتغنشتاين ليس وجود القيم الأخلاقية في حد ذاتها، ولكن ما كان يزعجه هو ما سمّي «الثرثرة حول الأخلاق»، مثل التساؤل عما إذا كانت هناك معرفة أخلاقية، أو عما إذا كانت هناك قيم، وإذا كان الخير يقبل التعريف؟[4]... إلخ. وهذه «الثرثرة» تملأ لغة الكثير من الفلاسفة، وما نقد اللغة في الرسالة إلا رد فعل على تلك الظاهرة وعلى ظواهر أخرى مشابهة لها في ميادين أخرى.

إن الموقف السابق الذي قضى فيه فتغنشتاين بإسكات الأخلاق بحجة أنها متعالية وأنها خارجة عن العالم وبالنتيجة خارجة عن اللغة، تراجع عنه في مرحلة ما بعد الرسالة حيث لم يعد يراه مقبولاً - وكما قالا يانيك وتولمين -: «لن يكون في إمكانه أن يحمي نفسه من الحجة القائلة إن الأخلاق والدين تدخلان صور

(1) Idem. p. 36.

(2) Pears: Wittgenstein, O.C., p. 48.

(3) Idem. p. 63.

(4) Chauviré, O.C., p. 116.

حياة خاصة حيث يكون لألعاب اللغة الأخلاقية والدينية داخل تلك الصور طريقتها الخاصــة فــي أن تكـون ذات معنــى علـى غرار القضايا الأخرى»[1]. هذا التحول في النظـرة إلـى قضايـا الأخـلاق كان مظهـراً من مظاهر العودة إلى الاسـتعمال اليومي للغة، حيث لم يعد معنى القضية محصوراً في رســم الواقع، ولكنه توسـع ليشـمل كل استعمالاتنا للغة، وهذا المفهوم الجديد للمعنى أدخلته «الملاحظات الفلسفية» ابتداء وسنعالج بعض جوانبه في الفصل الموالي.

(1) Janick & Toulmin, O.C., p. 201.

الفَصْل التّاسِع

الفلسفة والصمت

ختم فتغنشتاين الرسالة المنطقية بفقرتين أثارتا الكثير من النقاش بين المعلقين. هاتان الفقرتان هما، قوله: «إن قضاياي هي توضيحات بحيث من يفهمني سيعرف في نهاية المطاف أنها خالية من المعنى، وهذا بعد أن يكون قد استخدمها سلماً في الصعود، أي صعد عليها ليجاوزها (بمعنى أنه يجب عليه أن يلقي بالسلم بعيداً، بعد أن يكون قد صعد عليه)»[1] وقوله: «إن ما لا يمكن التحدث عنه، ينبغي علينا أن نصمت عنه»[2].

الفقرة الأولى تقول إذا كانت مهمة قضايا الرسالة هي التوضيح المنطقي للفكر، فإن تلك القضايا تنتهي الحاجة إليها بمجرد ما تكون قد أدت تلك المهمة، ولن يكون لها مبرر للبقاء لذلك اعتبر فتغنشتاين تلك القضايا بمثابة سلم نرمي به، بعد أن نستخدمه في الصعود. أما الفقرة الثانية فتقول بما أن قضايا الرسالة هي توضيحات، وبما أن ما يمكننا أن نقوله حقيقة هو فقط قضايا العلم الطبيعي[3]، فإن قضايا الرسالة ذاتها لن تكون مما يمكن قوله. ومن هنا فليس أمامنا إلا أن نصمت عنها[4].

هذه النتيجة التي انتهت إليها الرسالة كانت نتيجة غريبة وغير متوقعة من قبل الكثير من المهتمين بالرسالة، بالنظر إلى أنه ليس مألوفاً أن تنتهي كتب الفلسفة بأقوال تهدم ما قالته من قبل، وبالنظر إلى أنها تنطوي على جملة من الأسئلة الصعبة منها: أيهما نصدق؟ هل نصدق القضيتين 6.54 و7 أم نصدق باقي قضايا الرسالة؟ إذا كانت قضايا الرسالة بلا معنى فكيف استطعنا أن نفهمها؟... إلخ.

(1) Tractatus, O.C., 6.54.
(2) Idem. 7.
(3) Idem. Introduction.
(4) Idem. 6.54.

أولاً – أسباب الصمت في الرسالة:

إن النتيجة التي أسماها فتغنشتاين «رمي السلم» مع أنها تؤدّي فعلاً إلى بعض الصعوبات إلا أنها ليست نتيجة معزولة، ولكنها تترتب عن أطروحات وضعها فتغنشتاين صريحة في الرسالة، قاصداً من وراء ذلك أن يجعل الصمت – كما سترى – جزءاً لا يتجزأ من الممارسة الفلسفية ذاتها في الرسالة. لكن هذا المصدر الداخلي للصمت لم يكن المصدر الوحيد، إذ يوجد مصدر آخر، يمكننا تسميته المصدر الخارجي للصمت في الرسالة، وهذا المصدر نقصد به فكرة الصمت عند «ماوثنر» Mauthner[1]. وقد أشار إليه فتغنشتاين مرة واحدة في الرسالة وهو بصدد الحديث عن نقد اللغة[2]. وأما بالنسبة للمصدر الداخلي، فيمكننا أن نتحدث فيه عن أربع أطروحات هي التي قادت – إلى جانب أطروحات أخرى – إلى فكرة الصمت، هذه الأطروحات هي:

---

(1) فريتز ماوثنر: كاتب ألماني (1849 – 1923)... توجد أبحاثه في مجال فلسفة اللغة في كتابه الأساسي: إسهامات في نقد اللغة (1903). ويرى «غرانجي» أن تأثير «ماوثنر» على فتغنشتاين يظهر بوضوح في هذا النص: «بمجرد ما يكون لدينا حقيقة شيء لنقوله، فإنه يجب علينا أن نصمت» أنظر:

Mauthner: Contribution à une Critique du Language. p. 111. Cité par Granger, in Tractatus. O.C., p. 51.

ومن جهة أخرى يحدثنا "هالر" عن مفهوم نقد اللغة عند ماوثنر قائلاً: «بالنسبة لماوثنر الفلسفة لا يمكن أن تكون مجموعة نظريات، إنه يمكنها فقط أن تكون محاولة يائسة مآلها الفشل لقول ما لا يقال. وهكذا يجب علينا بحسب تصوره للفلسفة، أن نميز بين مهمتين: أ – نقد كل التصورات المزيفة؛ وب – تعليق أو "انتحار اللغة" أحدهما يحررنا من رعب هراء اللغة، الآخر يقودنا إلى الجزم على التجنب النهائي للكلمة، إلى التجربة الصوفية: إلى الصمت. [ويرى هالر أن] فتغنشتاين وصل إلى نتيجة مشابهة بصياغته للفقرة 7 من الرسالة».
Haller: Questions On Wittgenstein, O.C., p. 62.

(2) «الفلسفة كلها نقد للغة لكن بالتأكيد ليس بمعنى نقد ماوثنر» (الرسالة: 4.0031). لكن رغم ما يوجد من تشابه في فكرة الصمت، إلا أن مفهوم الفلسفة عند فتغنشتاين مختلف عنه عند ماوثنر، هذا الأخير الذي رأى أن: «الفلسفة هي نظرية المعرفة، ونظرية المعرفة هي نقد اللغة». أنظر:

Janick et Toulmin, O.C., p. 100.

وبما أن الفلسفة عند فتغنشتاين ليست نظرية المعرفة، فإن نقد اللغة لا يرتبط بنظرية المعرفة، ولكنه – بدلاً من ذلك – يرتبط بالمنطق.

1 – الفلسفة لا تطرح إلا الأسئلة التي تجيب عنها:

تقول الرسالة: «إذا كان من الممكن أن نطرح سؤالاً بطريقة ما، فإنه من الممكن أن يحصل ذلك السؤال على إجابة»[1]. فالفلسفة لا تطرح الأسئلة التي تتولد عنها بدورها أسئلة أما الأسئلة التي ليست لها إجابات فإنها لا ينبغي أن تطرح. وعدم طرح الفلسفة مثل هذه الأسئلة لا ينقص شيئاً من جدوى الفلسفة وفعاليتها، بل على العكس من ذلك تماماً فكما لاحظ راسل، «من وجهة نظر الفلسفة [...] أن نكتشف أن سؤالاً ما لا يمكن أن تكون له إجابة هو إجابة لا تضاهيها في الكمال أية إجابة من الممكن أن نحصل عليها»[2]. ومن هذا المنطلق فإن مذهب الشك سيكون خالياً من المعنى ولا مجال له في الفلسفة، لأن الشك – تقول الرسالة – «لا يمكن أن يكون إلا حيث يوجد سؤال، والسؤال لا يمكن أن يوجد إلا حيث توجد إجابة، والإجابة لا توجد إلا حيث يكون هناك شيء يمكن قوله»[3]. هذا هو الأساس الذي سمح لفتغنشتاين أن يدعي في مقدمة الرسالة أنه قدم الحل النهائي لكل المشكلات في الرسالة. ومن ثم لم يعد هناك داع للتفلسف، ومن هنا رأى فتغنشتاين أن على الفلسفة أن تصمت.

2 - الفكر هو القضية ذات المعنى(4):

إن دور الفكر في الرسالة هو إنتاج المعنى، هذا المعنى لا يمكن التعرّف عليه خارج اللغة، فنحن لا نتعرّف على الفكر في حد ذاته لأنه لا وجود لفكر مجرد، ومن ثم فلا يوجد فكر إلا حيثما يوجد تعبير عن الفكر. فرسم الحدود بين ما يمكن التفكير وما لا يمكن التفكير فيه هو في حقيقته رسم لحدود ما يمكن التعبير عنه وما لا يمكن التعبير عنه. فالحد – تقول الرسالة – يمكن أن يوضع فقط بالنسبة للغة[5]. وهكذا فتغنشتاين ومن أجل أن يستبعد كل نزعة نفسانية في تفسير الفكر، وحتى يضمن موضوعية الفكر، فقد جعل مشكلة المعنى ومشكلة الفكر مشكلة

(1) Tractatus, Idem. 6.5.
(2) Cité par Bouveresse: Wittgenstein la Rime et la Raison, O.C., p. 23.
(3) Tractatus, O.C., 6.51.
(4) Idem. 4.
(5) Idem. Introduction.

واحدة، وجعل علاقتهما باللغة هي علاقة واحدة أو هي العلاقة ذاتها[1].

ومن جهة أخرى فالقضية ذات المعنى التي يردّ إليها الفكر هي - تحديداً - تلك التي ترسم واقعة ممكنة من وقائع العالم، حيث ماهية اللغة تكمن في وظيفة رسم الوقائع. وبما أن الرسالة تربط بين الفكر وبين التعبير عن الفكر أي تربطه بلغة ذات معنى، فإن هذا الفكر يكون قد انحصر في الرسالة في وظيفة الرسم المنطقي للواقع[2]. وهكذا فإن كل فكر لا يرتبط بالواقع بوظيفة الرسم المنطقي لا يمكنه أن يكون فكراً. الآن عندما يستخدم الفكر في غير الرسم المنطقي للواقع، مثل أن يستخدم في التفكير في ماهية العالم، أو في ماهية الأشياء أو في الحديث عن المعنى والصدق... إلخ - وهذا ما فعله فتغنشتاين في الرسالة - فإن هذا الفكر لا يردّ إلى القضية ذات المعنى، ولكنه يردّ إلى عبارات تحاول أن تقول ما لا يقال لأن المنهج الصحيح في الفلسفة - تقول الرسالة - هو أن لا تقول إلا ما يمكن قوله أي قضايا العلم الطبيعي[3]. وبما أن المنطق هو الذي يعمل على ربط الفكر بالقضية ذات المعنى، فإن العبارات السابقة ستكون - وعلى حد تعبير بلاك - مستحيلة منطقياً[4]. وبالنتيجة فإن المنهج الصحيح في الفلسفة - كما رأى هاكر - «ليس هو المنهج الذي طبق في الرسالة ذاتها، [وعليه] فإن منهجها يجب أن ينبذ، وقضاياها يجب أن ترفض»[5].

3 - الصوفي لا يقال:

ارتبط مفهوم الصوفي في الرسالة بمفهوم الإظهار[6]، كما ارتبط مفهوم الإظهار في الرسالة بما لا يقال[7]، وهكذا يكون الصوفي مرادفاً للصمت. حيث إن الخصائص الأساسية للغة والخصائص الأساسية للعالم هي جزء من الصوفي وهي تظهر فقط من خلال اللغة. لكن كثيراً من قضايا الرسالة تحدثت في قضايا عن

---

(1) Ghodbane, O.C., p. 53.

(2) Tractatus, Idem. 3.

(3) Idem. 6.53.

(4) Black: A Companion, O.C., p. 188.

(5) Hacker. P.M.S: Wittgenstein Place in Twentieth Century Analytic Philosophy Blackwell. 1996, p. 36.

(6) Tractatus, Idem. 6.522.

(7) Idem. 4.121.

الأخلاق والجمال ومعنى الحياة، كما أنها تحدثت عن الطبائع الأساسية للأشياء أو عن البنية الميتافيزيقية للعالم، وعن البنية المنطقية للرموز، كما أنها استخدمت تصورات صورية من أجل قول أطروحات حول سمات أساسية يفترض أن اللغة تتقاسمها مع الواقع. هذه السمات الأساسية تعكسها اللغة، وبالتالي فإنه ليس بوسع تلك اللغة أن تقول عنها شيئاً. إذن منهج الرسالة كان يجب أن يتمثل - بحسب مبادئ الرسالة ذاتها - في «إظهار» تلك السمات لا في قولها، وبما أن الرسالة استخدمت قضايا في قول تلك السمات، فإنها بهذا تكون قد خرقت مبادئها بنفسها. وتلك القضايا التي ربما نعتقد أنها تخبرنا بشيء عن تلك السمات هي ليست كذلك، وهي بلا معنى، لأنها حاولت أن تقول ما يمكن فقط إظهاره. حيث من المبادئ الكبرى التي قامت عليها الرسالة هي أنه يوجد حد فاصل بين ما يمكن قوله وبين الصوفي، لذلك فإن الصمت الذي انتهت إليه الرسالة لا يمكنه - كما قال ناف - إلا أن يكون صوفياً[1]. فيما أنه هو الموقف الوحيد تجاه ما لا يعبر عنه حيث قامت الرسالة على أن الفهم الصحيح لمعنى الصوفي هو أقصر طريق إلى الصمت هذا الصمت نلجأ إليه في كل مرة تكون قضايانا مهددة بالخلو من المعنى. وهكذا وصف «ناف» علاقة فتغنشتاين بالصوفي بالقول: «ما فهمه وأحبه فتغنشتاين في الصوفي هو قدرته على أن يجعلنا نتوقف عن التفكير»[2]. فليس للتفكير من مهمة أخرى غير إنتاج المعنى، وعندما يتحدث هذا الفكر عما يمكن فقط إظهاره، فإنه يتوقف عن إنتاج المعنى وإذا توقف عن إنتاج المعنى فإن هذا الفكر ببساطة - وكما قال غرانجي - يتوقف عن أن يكون فكراً[3]. ومن جهة أخرى بما أن المعنى هو الذي يحقق ماهية اللغة، فإن هذه اللغة تفقد ماهيتها إذا ما فقدت معناها. لهذا - وكما ذهب إليه «هوتوا» -: «ماهية اللغة وضرورة الصمت توجدان في حالة تلازم متبادل»[4].

ومن جهة أخرى فإنه ليس فقط العبارات التي تصف إيجاباً ما يمكن إظهاره يجب أن لا تقال، كما هو الحال مثلاً في الفقرة (2.033) التي تتحدث عن

(1) Nef, F: Logique et Mystique à propos de L'Atomisme Logique de Russell et Wittgenstein, In ACTA de Colloque Wittgenstein. O.C., p. 118.

(2) Idem. p.109.

(3) Granger: Wittgenstein, O.C., p. 38.

(4) Hottois, O.C., p. 15.

الصورة المنطقية ولكن أيضاً العبارات التي تنبهنا إلى أن أشياء معينة لا توجد. وفي هذا الصدد فقد ذكر لنا «بلاك» مثالين، قائلاً: «لذلك فإن عبارات مثل «لغتي» و«عالمي» هي «سلالم يجب أن يلقى بها»... بالرغم من أن فتغنشتاين كان يريد أن يقول إنه لا وجود لشيء من قبيل «الأنا»... ولا شيء من قبيل «لغتي»...»[1].

وهكذا كان حال الفلسفة في الرسالة، أراد لها فتغنشتاين أن تشرح لنا ما هي حدود المعنى في الخطاب الإيجابي، وأن توجهنا إلى أن نلزم تلك الحدود لكنها وقعت في محظوراتها الخاصة. على هذا النحو فهم فتغنشتاين الصوفي في الرسالة، على أنه ما يقع في الجانب الآخر من الحد، ومن ثم فهمه على أنه مرادف للصمت، حيث بالنتيجة - وكما قال شميت - أن نفهم الرسالة إذن هو أن نعرف كيف نصمت[2]. وأن فهمنا لحقيقة التوضيح في الرسالة هو اعتراف منا (أن قضايا الرسالة هي بلا معنى). هذا الاعتراف - برأي كونان - «هو العلامة على أننا فهمنا الكاتب... وأنه يمكننا أن نتخلص من السلم الذي استخدمناه في الصعود. هذا يعني أننا أنهينا الأمر مع الكتاب والكتاب أنهى الأمر معنا»[3].

ثانياً - موقف بعض المعلقين من فكرة «رمي السلم»:

رغم أن فكرة الصمت - كما رأينا - تنتج عن أطروحات وضعت صريحة وواضحة في الرسالة، إلا أن تلك الفكرة كانت من الغرابة بحيث كان من الصعب تقبلها. فليس من السهل أن نتقبل فكرة مفادها أن كلاماً مفهوماً هو كلام بلا معنى وأنه يجب أن يلقى به، ليس من السهل تقبله حتى لو أن صاحبه هو من دعا إلى ذلك. إذ إن الحكم الذي أصدره فتغنشتاين في حق قضايا الرسالة بالتأكيد لم يكن مقنعاً للكثير من المعلقين، وترك هامشاً كبيراً أمام مواقف وتأويلات مختلفة، بل ومتعارضة حول مشكلة الوضع الحقيقي لقضايا الرسالة. وهذه نماذج عن مواقف بعض المعلقين من تلك المشكلة:

(1) Black: A Companion, O.C., p. 307.

(2) Schmitz, O.C., p. 127.

(3) Conant, J: Jeter l'échelle, in Revue Europe Littéraire, 82 année, no. 906, Octobre, 2004. Imprimé en France, p. 38.

1 - موقف «رامزي»:

تبنى «رامزي» موقفاً حاسماً تجاه فكرة «رمي السلم»،حيث أخذ ما قالته الفقرتان الأخيرتان من الرسالة على محمل الجد، وأظهر نوعاً من الصرامة اتجاه جمع فتغنشتاين بين وصفه لقضاياه في الرسالة بأنها توضيحات وحكمه عليها بأنها بلا معنى في آن واحد. مما يعني - حسب فهم رامزي - أن تلك القضايا هي نوع من اللغو المفيد، رافضاً هذه الفكرة داعياً إلى أخذها على أنها كلام بلا معنى حقيقة، وليس كما ادعى فتغنشتاين على أنها لغو مفيد[1]. وفي هذا السياق أيضاً رأى «رامزي» أن قول فتغنشتاين إنه قال أشياء في الرسالة لا يمكنه أن يقولها، رأى فيه موقفاً شبيهاً بموقف الطفل المدلل الذي طلب منه أن يقول عبارة «فطور الصباح» فكان موقفه كالآتي: ««قل فطور الصباح»،«لا يمكنني أن أقوله»، «ما الذي لا يمكنك قوله»، «لا يمكنني أن أقول فطور الصباح»»[2].

وهكذا فقد رأى «رامزي» أنه لا توجد مشكلة بخصوص قضايا الرسالة، هذه الأخيرة يجب أن تؤخذ على أنها لا معنى حقيقة لأن هذا ما تقوله عن نفسها.

2 - موقف آير:

ذهب«آير» إلى أن فتغنشتاين لم يكن جاداً في رفض قضايا الرسالة، وهذا على أساس أن فتغنشتاين - في رأيه - جمع بين فكرتين متعارضتين لا يمكن الجمع بينهما. هاتان الفكرتان هما رفضه لقضايا الرسالة باعتبارها بلا معنى، وادعاؤه في الرسالة في إحدى تلك القضايا أنه وصل إلى حقيقة حل كل المشكلات الفلسفية، هذا يضعنا - في رأي «آير» - أمام أمرين متناقضين لا بد من أن نختار أحدهما ونرفض الآخر، حيث قال: «علينا أن نختار بين رفضه محتوى الرسالة بلامعنى وبين ادعاء حيازته للحقيقة، وبالنسبة لي فإني أفضل أن أعتقد أنه كان يظن قضاياه صادقة»[3]. الشيء الذي نفهمه من هذا هو أن «آير» يعتقد أنه لا وجود لمشكلة إزاء قضايا الرسالة، وأن المشكلة التي أثارها فتغنشتاين مشكلة مفتعلة، مبنية على موقف متناقض، وأنها ستزول بزوال التناقض.

(1) Ramsey: Foundations of Mathematics, p. 263. Cité par Carnap, O.C., p. 283.

(2) Cité par Gandon, O.C., p. 235.

(3) Ayer: Wittgenstein, O.C., p. 57.

3 – موقف بلاك:

ذهب «بلاك» إلى إنه يمكن إنقاذ بعض قضايا الرسالة بأن لا ننظر إليها على أنها قضايا تجريبية، بل ننظر إليها على أنها: «قضايا قبلية أو صورية تعمل على إظهار شيء يمكن إظهاره. وهكذا – يقول بلاك – لن تكون قضايا الرسالة أسوأ حالاً من قضايا المنطق والرياضيات ولن يكون هناك حاجز نظري أمام استعمالها في التواصل العقلاني»[1]. حيث يعتقد أن كثيراً من ملاحظات فتغنشتاين يمكن إنقاذها بهذه الطريقة لأنها في رأيه تنتمي إلى ما أسماه «النظم المنطقي» أو «النحو الفلسفي»[2]، ومن ثم فهي لا تتضمن أي خرق لقواعد النظم المنطقي ومن هنا يمكننا الاحتفاظ بها على نحو ما احتفظت الرسالة بقضايا الرياضيات والمنطق. فعندما قال فتغنشتاين – على سبيل المثال – «إن القضية ليست اسماً مركباً» فإنه أراد – في رأي بلاك – أن يجلب انتباهنا إلى مظهر أساسي من مظاهر نحو أو«منطق» الكلمة قضية[3]. لكن يشير «بلاك» إلى أن بعض عبارات الرسالة لا يمكن إنقاذها بالطريقة السابقة، وهذا راجع إلى أن بعض الكلمات التي استخدمها فتغنشتاين في الرسالة مثل«العالم» أو «الواقعة» أو«الاسم» استخدمها – في رأيه – بطريقة مبتكرة[4]. الشيء الذي يجعل من المستحيل إقامة الصدق في القضايا القبلية التي ترد فيها تلك الكلمات بالإشارة إلى الاستخدامات السابقة لتلك الكلمات[5]. فكون تلك الكلمات استخدمت بطريقة مبتكرة يعني أنه لا وجود لاستخدامات سابقة لتلك الكلمات. لهذا ينتهي بلاك إلى الإقرار بأن: «كثيراً من العبارات الأكثر أهمية يجب معاملتها على أنها «خالية من المعنى» nonsensical–unsinnig وليس فقط"خارجة عن المعنى" Senseless–Sinnlos...»[6].

4 – موقف مالكولم:

لم يكن «بلاك» وحده هو من لجأ إلى محاولة إنقاذ قضايا الرسالة أو بعضها

(1) Black: A Companion. O.C., p. 380.
(2) Idem. p. 381.
(3) Ibidem.
(4) Ibidem.
(5) Ibidem.
(6) Idem. p. 382.

بالقول إنها قضايا قبلية وليست تجريبية، ومن ثم لا يمتحن المعنى فيها عن طريق الواقع، على غرار ما يحدث بالنسبة للقضايا التجريبية أو الحقيقية. وهكذا نجد «مالكولم» Malcolm ذهب إلى رأي قريب من رأي «بلاك»، حين تساءل قائلاً: «هل اعترف فتغنشتاين أن بعض التصورات والتقريرات في الرسالة هي ميتافيزيقية؟ ربما لا... بقوله في [الفقرة 6.54] قضاياي هي بلا معنى، هل قصد بهذا أنها ميتافيزيقية؟ ليس بالضرورة. ربما قصد فقط أنها قبلية، وبالتالي ليست قضايا حقيقية»[1]. وإذا كانت قضايا الرسالة قبلية، وليست حقيقية، فإنه لن يكون مطلوباً فيها أن تحصّل معناها عن طريق رسم الواقع، وسيكون وضعها شبيهاً بوضع قضايا الرياضيات والمنطق، حيث تنجو من أن تكون خالية من المعنى. ومن ثم لا يرمى بها.

5 – موقف كونان:

اعتمد «كونان» استراتيجية مختلفة في محاولة إنقاذ قضايا الرسالة، حيث فضل الاعتماد على النص الحرفي للقضية (6.54) في إثارة مسألة - هي في رأيه - في غاية الأهمية ولم يولها المعلقون الاهتمام الكافي، مما جعلهم لا يلاحظون أن ما قاله فتغنشتاين في القضية المذكورة ليس «كل قضاياي هي بلا معنى»[2] أي أن فتغنشتاين لم يحكم على كل قضايا الرسالة بأنها بلا معنى، وهذا في رأي كونان كفيل بأن يبعد إشكالية التناقض الذاتي في الرسالة. فالقضية السابقة لا يمكن أن تكون خالية تماماً من المعنى، وذلك لأننا استطعنا أن نفهم من خلالها الطريقة التي تؤدّي بها قضايا الرسالة وظيفة الشرح[3]. والأمر ليس مقتصراً فقط على القضية (6.54)، لكننا نجد كونان يبرهن على أن ذلك الأمر ينطبق على كل قضايا الشرح في الرسالة، حيث تساءل بخصوصها قائلاً: «إذا كانت قضايا الشرح في الرسالة بلا معنى فكيف إذن تمكننا من فهمها؟ هي بلا معنى لأن كل الرسالة تقول إنها كذلك، ولكنها ليست خالية تماماً من المعنى، إنها نوع من اللامعنى المفيد»[4].

---

(1) Malcolm, O.C., p. 32.

(2) Conant, J: le Premier, le Second & le dernier Wittgenstein, O.C., p. 80.

(3) Ibidem. p. 80.

(4) Idem p. 55.

6 – **موقف راسل:**

إن موقف «راسل» من فكرة الصمت التي انتهت إليها الرسالة، قام على منهجين مختلفين في الطبيعة لكنهما كانا متفقين في الهدف. المنهج الأول تمثل في بيان تهافت حجة فتغنشتاين في أنه قال في الرسالة ما لا يمكن أن يقال، والمنهج الثاني هو بيان – عن طريق نظرية الأنماط المنطقية – أنه يمكن الحديث عن الخصائص الأساسية للغة دون أي إشكال من جهة المعنى[1]. ومن ثم يمكن رفع «الحرج» الذي وقع فيه فتغنشتاين – حسب تعبير آير – والذي أجبره على التخلي عن أفكاره، يمكن رفعه لو قبلنا تدرج اللغات، حيث في كل واحدة منها يمكننا إبداء ملاحظات ذات معنى بخصوص بنية اللغة التي تسبقها، هذه الإمكانية لم يعرها فتغنشتاين أدنى اهتمام، ولم يكن على استعداد لقبولها[2]. أما بالنسبة للمنهج الأول فقد رأى راسل أن فكرة الصمت التي انتهى إليها فتغنشتاين فكرة غريبة ولا يمكن قبولها لأنها قائمة على تناقض ذاتي. فقد ذكر راسل في كتابه «بحث في المعنى والصدق» وهو بصدد الحديث عن الآراء المختلفة التي تناولت مشكلة العلاقة بين اللغة والعالم فقد ذهب إلى أنه توجد ثلاثة فرق، ومن بين هذه الفرق: «فريق يدافع عن أن هناك معرفة لا يمكن للكلمات أن تصلها لكن أصحاب ذلك الفريق يستخدمون الكلمات ليقولوا لنا ما هي هذه المعرفة. وهذا كان حال «برغسون» وفتغنشتاين»[3]. وهذه المعرفة التي لا يمكن للكلمات أن تصلها هي تلك التي تتعلق عند فتغنشتاين بموضوع الصوفي الذي كان حاضراً بقوة أثناء مناقشة الرسالة المنطقية حينما تقدم بها فتغنشتاين بعد عودته إلى الفلسفة في 1929 لنيل درجة الدكتوراه، وكان ذلك أمام راسل و«مور». وهذا ما سجله لنا الحوار التالي:

راسل: «ولكن كيف يمكنك أن تقول أنه ليس بإمكانك أن تقول ذلك، وأنت حالاً تقول ذلك». فتغنشتاين: «لا يمكنك أن تقولها، لا يمكن أن تقولها».

راسل: «ماذا تعني أنني لا أستطيع أن أقولها، بينما أنت تستطيع؟»

فتغنشتاين: «لا، أنا أيضاً لا أستطيع أن أقولها. عندما قلتها من قبل، كنت – بعبارة دقيقة – أقول كلاماً بلا معنى».

---

(1) لقد عرضنا بالتفصيل لنظرية الأنماط عند راسل في الفصل السابع، ولا نرى جدوى من إعادتها هنا.

(2) Ayer: Wittgenstein, O.C., pp. 206-207.

(3) Russell: Signification et Vérité, O.C., p. 369.

فتغنشتاين: «... توجد بعض الأشياء... أتلفظ بها، وتبدو أنها تؤدّي معنى... ولكنها لا تفعل ذلك حقيقة... لا أستطيع أن أقولها»[1].

ولـم يفلـح هـذا الحـوار فـي التقريـب بين رأييهما في مسـألة ما لا يقال، فقد كان راسل رافضاً لفكرة الصوفي بكل قوة، وفي المقابل رأى فتغنشتاين أن راسل لـم يستطع فهـم الأطروحـة الأكثـر أهمية فلسـفته التي هي: «المشـكل الرئيس في الفلسفة»، حيث الأمر يتعلق دائماً بما لا يخضع للمنطق، ما يظهر ولكنه لا يقال. ما يسمح لنا بإظهاره ولكنه لا يقبل التقرير[2].

ثالثاً – نظرية النظم المنطقي عند كارناب:

اعتـرف كارنـاب[3] فـي سـيرته الذاتية أن فتغنشـتاين الرسـالة هـو أكثر من أثر فيـه بعـد فريـج ورسـل[4]. وبخصـوص طبيعة تأثر كارناب برسـالة فتغنشـتاين، فإن «فريدمان» في مقاله بعنوان «كارناب ورسـالة فتغنشـتاين»، ناقش تأثير الرسـالة في فكر كارناب من تاريخ نشـره كتابه «البناء المنطقي للعالم» إلى تاريخ نشـر كتاب «التركيـب المنطقـي للغـة» وبيّـن أن هـذا التأثيـر له جانبان: جانـب إيجابي ويتمثل في إدخال فتغنشـتاين فكرة تحصيل الحاصل لكي يميّز طبيعة المنطق[5]. وجانب سلبي – وهو الذي يهمنا هنا – ويتمثل في تفرقة فتغنشتاين بين القول والإظهار، وقوله إن المنطق لا يقال. ويرى «فريدمان» أن نظرة «كارناب» إلى الفلسـفة على أنهـا نظـم منطقـي للغـة فـي كتابـه «النظم المنطقـي للغة» على علاقـة كبيرة بهاتين الفكرتين «الصوفيتين» في الرسالة[6].

في كتاب «النظم المنطقي للغة» نظر «كارناب» إلى فكرة الصوفي في الرسالة

(1) Goldstein, L: Wittgenstein's Ph.D. Viva A Re-Creation, in, Philosophy, vol 74, no. 290, Octobre 1999. Cambridge University Press, p. 508.

(2) Lettres à Russell, O.C., (19/8/19).

(3) رودلف كارناب: (1891 – 1970) أحد أبرز ممثلي الوضعية المنطقية، امتازت كتاباته بالعداء الشديد للميتافيزيقا، من أهم مؤلفاته: التركيب المنطقي للعالم (1928)، والتركيب المنطقي للغة (1934)، أنظر: جورج طرابيشي، مرجع سابق، ص 463 - 464.

(4) Tait, W: Early Analytic Philosophy, Frege, Russell, Wittgenstein, in the Philosophical Review, vol. 109, no. 1, January 2000, Chicago, p. 100.

(5) Ibidem.

(6) Friedman, M: Reconsidering Logical Positivism, Cambridge University Press 1999, p. 177.

نظرة تقترب إلى حد بعيد من نظرة راسل حيث كانت نظرته سلبية. هذه النظرة نلمسها ابتداء في المنهج الذي اتبعه كارناب في قراءة الرسالة، حيث اتبع منهجاً انتقائياً تمثل في البحث عن الأطروحات الفلسفية الأساسية في الرسالة مع تجاهل الجمل الأخيرة فيها[1]. هذا المنهج الانتقائي كان بمثابة العلامة الأولى على موقف كارناب السلبي تجاه ادعاء فتغنشتاين أن فهم الرسالة في كليتها يتوقف على فهم القضيتين الأخيرتين من الرسالة. أما العلامة الثانية في ذلك الموقف النقدي، فقد تمثلت فيما أسماه «غلوك» «انخراط كارناب في مشروع راسل» الذي ذهب – في مقدمة الرسالة – إلى أن الخصائص المنطقية للغة يمكن أن تقال في ميتالغة وليس كما ادعى فتغنشتاين أنها جزء من الصوفي ومن ثم فلا تقال[2]. هذا الرأي الذي ذهب إليه راسل عمل كارناب على تحقيقه ليس من خلال نظرية في الأنماط ولكن من خلال نظرية في النظم المنطقي.

ورغم أن كارناب في كتابه – السابق الذكر – امتدح فتغنشتاين قائلاً إنه: «أول من أظهر الارتباط الوثيق بين منطق العلم (أو «الفلسفة» كما يسمّيها) وبين النظم»[3]. فإنه في المقابل عاتب فتغنشتاين على أنه تحدث باستمرار عن «اللغة» من وجهة نظر النظم العام إلا أن أطروحة فتغنشتاين – في رأيه – كانت ناقصة. ومن هنا وجب إكمالها بإقامة اللغات التي تربط بينها. والنظم المنطقي برأيه هو الكفيل بإتمام ما نقص في أطروحة فتغنشتاين. هذا النظم المنطقي يحتل أهمية بالغة في فلسفة كارناب، حيث رأى فيه طريقة فنية منطقية ذات فعالية كبيرة في معالجة كل المشكلات الفلسفية. لكن قبل أن نرى فائدة النظم المنطقي أو اللغة النظمية في معالجة تلك المشكلات، سيكون من المفيد أن نعرف ما هو النظم المنطقي عند كارناب، هل هو لغة رمزية مثل تلك التي دعا إليها راسل أو تلك التي فكر فيها فتغنشتاين؟ أم أنه لغة لفظية كتلك التي نستخدمها في حياتنا اليومية. لا يعتقد كارناب أن فعالية اللغة النظمية تتوقف بالضرورة على الرمزية، حيث يرى أن هذه اللغة: «يمكنها أن تكون لغة لفظية أو لغة رمزية، أو أيضاً مزيجاً من ألفاظ الإنكليزية والرموز الجرمانية Gothic Symbols»[4].

---

(1) Conant, Jeter l'échelle, O.C., p. 39.

(2) Glock, O.C., p. 189.

(3) Carnap: The Logical Syntax, O.C., p. 282.

(4) Idem. p. 245.

هذا من حيث الشكل، أما من حيث القدرة التعبيرية لهذه اللغة، فإن لهذه اللغة قدرة خاصة تتفوق بها على رمزية فتغنشتاين، حيث تستطيع هذه اللغة أن تتحدث عن نفسها. وهذا ما ذهب إليه كارناب بالقول: «... الجملة النظمية يمكن أن تقول أحياناً أشياء عن ذاتها»[1]. أما كيف يمكن للجملة في اللغة النظمية أن تقول أشياء تتعلق بصورتها، فإن ذلك يرجع إلى أن اللغة النظمية تقوم على التفرقة المنطقية الواضحة التي أدخلها كارناب بين ما أسماه" السياق المادي" Mode Material، وبين ما أسماه "السياق الصوري" Formal Mode. ففي السياق المادي نهتم بالأشياء التي تدل عليها الكلمات، وأما في السياق الصوري فإننا نهتم بالكلمات في ذاتها. ويوضح كارناب الاختلاف بين السياقين في كتاب "النظم المنطقي للغة" من خلال العديد من الجداول، منها الجدول الآتي[2]:

السياق الصوري للكلام	السياق المادي للكلام	١ - الجمل الشيئية
«خمسة» ليست كلمة شيئية، ولكنها كلمة دالة على عدد»	«خمسة ليست شيئاً، ولكنها عدد»	«٥ عدد أولي»

ما نلاحظه على الجدول هو أن استعمال كارناب للمزدوجتين(« ») في السياق الصوري كان غرضه منه أن يوضح لنا أنه يتحدث عن الكلمات لذاتها، لا إلى دلالاتها ففي السياق المادي كان اهتمامنا منصباً على ما تدل عليه الكلمة «خمسة» بينما في السياق الصوري كان اهتمامنا منصباً على الكلمة «خمسة» في ذاتها. هذه النظرة في السياق الصوري تدل على أن اللغة النظمية عند كارناب لغة صورية خالصة، حيث لا تأخذ في الاعتبار لا دلالات الحدود، ولا معاني العبارات[3].

إن طابع الصورية في السياق الصوري هو ما يشكل قوة اللغة النظمية، لأن النظم لا يتعامل إلا مع الصفات الصورية للعبارات[4]. وهو أكثر ما كان يهم «كارناب»، لأن أحد أهم أهدافه من التفرقة: «سياق مادي - سياق صوري» هو - في رأي «موريسون» - توفير الأدوات التي تسمح لنا بأن نتحدث عن الصفات

(1) Idem. p. 154.

(2) Idem. p. 129.

(3) Idem. p. 286.

(4) Ouelbani: Le Projet Constructionniste de Carnap. O.C., pp. 182-183.

الصورية للغة باستخدام لغة أخرى[1]. وقد وجد كارناب في هذا الطابع الصوري للنظم المنطقي علاجاً مناسباً لموقف فتغنشتاين في الرسالة والذي جعل الخصائص الأساسية للغة ليست مما يمكن قوله لأنها تنتمي إلى الصوفي فالعبارة التي نقول فيها مثلاً: (سقراط فيلسوف هي قضية حملية) هي عبارة زائفة من وجهة نظر الرسالة، لأن الصورة المنطقية تظهر في اللغة ومن ثم فهي لا تقال.

لكن من وجهة نظر النظم المنطقي تلك العبارة رغم أنها عبارة هجينة لأنها خلطت بين السياق المادي (الحديث عن سقراط) وبين السياق الصوري (الحديث عن صورتها)، إلا أن النظم المنطقي كفيل بأن يجعلها عبارة مشروعة، عندما يحولها كلية إلى السياق الصوري حيث تصبح تلك العبارة جملة نظمية على النحو الآتي: ««سقراط فيلسوف» هي قضية حملية». بهذه الطريقة أراد «كارناب» أن يقول إن السياق الصوري يمكنه أن يتعامل مع الصورة المنطقية ليس كشيء يظهر بنفسه في اللغة ومن ثم يستعصي على الخطاب - كما اعتقد فتغنشتاين - ولكن على أنها يمكن أن تقال في قضايا من السياق الصوري بطريقة مشروعة تماماً.

ومن جهة أخرى فإن العبارات التي تتألف من «حدود عامة» General Words بتعبير كارناب[2]، أو تصورات صورية بتعبير فتغنشتاين، مثل الكلمة «لون» في الجملة «الأزرق لون»، أو الكلمة «عدد» في الجملة «سبعة عدد»، أو الكلمة «واقعة» في الجملة «الواقعة هي سلسلة أشياء»... إلخ، مثل هذه التصورات الصورية عندما ترد في عبارات فإن تلك العبارات ستكون - في رأي فتغنشتاين - عبارات زائفة. لكن النظم المنطقي يستطيع - في رأي كارناب - أن يحوّلها إلى عبارات مشروعة، وهذا ما قام بتطبيقه كارناب على عبارتين من عبارات الرسالة في الجدول الآتي[3]:

جمل النظم	الجمل الفلسفية
السياق الصوري للكلام	السياق المادي للكلام
العلم هو نسق من القضايا، لا من الأسماء	العالم هو مجموع الوقائع لا الأشياء
القضية هي سلسلة من الرموز	الواقعة هي مركب من الأشياء

(1) Morrison, O.C., p. 76.
(2) Carnap, Idem. p. 292.
(3) Idem. p. 303.

بهـذه الطريقـة يمكـن إنقـاذ القضايـا الشـارحة فـي الرسـالة، حيـث لن تكون قضايـا زائفـة، وبهـذا تـزول المشـكلات التي تنتج عن كون اللغة تصطدم بحدودها في الرسالة. فقد بيّن النظم المنطقي أن تلك الحدود يمكن التعبير عنها في قضايا فقط بشرط أن ننقل تلك القضايا من السياق المادي الذي هو مصدر المشكلات إلى قضايا من السياق الصوري، أي إلى جمل نظمية - والتي في رأي أنسكومب - لا تنطوي على تلك المشكلات[1].

ويتبيّن مما سبق أن منهج كارناب في معالجة المشكلات الفلسـفية، والتي يسـميها مشـكلات منطق العلم، إنما يقوم على أن المسـألة هي مسـألة الدقة في الصياغة، فإذا ما صيغت تلك المشكلات - بما فيها مشكلة الصمت في الرسالة - صياغة دقيقة، فإنه يتبيّن أنها مشكلات نظمية[2] حيث المسألة - كما يرى مالارب - هي «مسـألة مواضعة» affaire de Convention، ففي الجدول الذي تناول فيه كارنـاب الكلمـة «خمسـة» بيّـن أن المسـألة تحـل على مسـتوى اللغـة، فالمطلوب منا فقط هو الآتي: عندما نقوم ببناء لغة معينة تحتوي على أسـماء أعداد وأسـماء أشـياء، علينا أن نحدد ما إذا كانت «خمسـة» تنتمي إلى الفئة الأولى أم إلى الفئة الثانية[3].

رابعاً – حلقة فيينا وإعادة بعث الرسالة:

مما لا شك فيه أن التأثير الأكبر الذي أحدثته الرسالة كان في موطن فتغنشتاين الأصلي أي «النمسا»، وفي أعضاء حلقة فيينا تحديداً، فقد رأى هؤلاء في الرسالة عملاً جديداً متميزاً يمكنه أن يكون بداية لصورة مشرقة للفلسفة النمساوية، أو أن يكون - على حد وصف «ولباني» - «إشـارة انطلاق وإشـارة تحليق في السـماء للفلسفة النمساوية»[4]. لكن علاقة فتغنشتاين بأعضاء الحلقة لم تكن في فائدة هؤلاء فحسب، ولكنها كانت في فائدة فتغنشتاين أيضاً، وهذا من ناحيتين: الأولى هي أن

(1) Anscombe: An Introduction. O.C., p. 82.

(2) Carnap, Idem. p. 282.

(3) Malherbe, O.C., p. 64.

(4) Ouelbani, M: Wittgenstein. Coup D'envoi de la Philosophie Autrichienne? in La Philosophie Autrichienne. Colloque du 4 au 6 mars 1999, sous la Direction de M. Ouelbani, Université de Tunis 1, p. 39.

فتغنشتاين - وكما ذهب إليه ماك غينس - كان محتاجاً لكي يتحدث، لكي يخرج من حلقة العائلة لأنها لم تكن تقدر أفكاره حق قدرها كما لم يكن هناك ما يثير أفكاره[1]. والثانية هي أن الرسالة المنطقية كانت في حاجة إلى من يعيد بعثها من جديد، وهذا ما قام به «شليك» و«كارناب» و«فايسمان» وآخرون. فقد وجدوا أن الرسالة تصلح بداية لفلسفة أو لفلسفات أخرى، وعلى حد قول «بول ستراترن»: «ربما تكون الفلسفة قد انتهت [كما أوصت الرسالة]، ولكن هذا لم يمنع الوضعيين المناطقة من أن يجعلوا من هذه النهاية بداية لفلسفة خاصة بهم»[2].

وقد بلغ اهتمامهم بالرسالة درجة أنهم ابتداء من (1926)، أخذوا يتدارسونها سطراً سطراً في الندوات الأسبوعية للحلقة[3]. كما أن «شليك» - مؤسس الحلقة - سعى إلى ضم فتغنشتاين إلى الحلقة، إلا أن هذا الأخير قابل ذلك بالرفض[4]. ورغم ذلك فإن شليك ظل شديد الاحترام لفتغنشتاين، وكان يقدر الرسالة، حيث وصفها - كما روى هاكر - بأنها: «العمل الفلسفي الأكثر أهمية في وقتنا الحاضر»[5]. كما تحدث «هانز هان» Hans Hahn عن مدى تأثره بالرسالة قائلاً: «لقد كان عليّ أن أحضر عرضا ممتازاً على الرسالة منذ ثلاث سنوات في حلقة ريدمايستر، ,أن أقرأ بنفسي وبتمعن المؤلف كله، كي أقتنع بأنه ربما يكون المساهمة الأكثر أهمية في الفلسفة منذ نشر المؤلفات الأساسية لراسل... الرسالة وضحت لي دور المنطق»[6].

أما الأفكار التي استفادها أصحاب الحلقة من الرسالة فقد تفاوت تأثيرها من عضو إلى آخر أو من بعض الأعضاء إلى بعض الأعضاء الآخرين، فقد روى «آير» أن: ««هانز هاهن» و«أوتو نويراث» أبرز أعضاء الحلقة يدينان لفتغنشتاين بخصوص اكتشافه المتمثل في أن قضايا المنطق الحقيقية هي تحصيل حاصل... [بينما] انضم «غودل» إلى شليك وإلى كارناب في تبني رأي فتغنشتاين في إدانة

(1) Mc Guinness: Wittgenstein et le Cercle de Schlick, in Wittgenstein et la Philosophie Aujourd'hui, Textes présentés par Jan Sebestik et Antonia Soulez L'Harmattan, 2001, p. 349.

(2) Strathern, P: Wittgenstein je Connais, Mallard Editions, Paris, 1997, p. 42.

(3) Hacker: Wittgenstein's Place, O.C., p. 41.

(4) Mc Guinness, Idem, p. 47.

(5) Hacker, Idem, p. 40.

(6) Hahn, H: Empirismus pp 12-13, Cité par, Sebestik, O.C., p. 197.

الميتافيزيقا، وفي رأيه في تعويض «الفلسفة التقليدية» بنشاط توضيحي»[1]. كما نجد ذلك التفاوت في تأثر أصحاب الحلقة بفكرة الرسالة في استقلال المعنى عن الصدق، ففي الوقت الذي نجد فيه كارناب لا يهتم كثيراً بهذا التفرقة[2] فإن فايسمان في المقابل اقتفى أثر فتغنشتاين، وهذا ما نلحظه في قوله: «... لكن من أجل أن نعرف ما إذا كانت القضية صادقة أو كاذبة يجب أن نكون قد أعطيناها من قبل معنى»[3].

أما بالنسبة للأفكار الكبرى التي كاد أن يكون تأثيرها عاماً على أعضاء الحلقة فقد تمثلت في: «طبيعة وحدود الفلسفة، مفهوم المنطق والضرورة المنطقية، وفكرة التحليل المنطقي للغة»[4]. كما استفاد أعضاء الحلقة بدرجة أقل من ثلاث نظريات هامة في الرسالة وهي برأي «هاكر»: «قابلية كل القضايا للتحليل في حدود القضايا الأولية، وكل القضايا هي دوال صدق للقضايا الأولية (أطروحة الماصدقية)، وثالثاً أن كل قضية ذرية تمثل واقعة ذرية»[5]. وقد استعمل أصحاب الحلقة الأفكار السابقة، كما انتهوا إلى أفكار مماثلة لتلك الموجودة في الرسالة، وفي هذا الصدد نلمس تأثير الرسالة في الوضعية المنطقية في أربع نقاط التقاء أساسية، وهي - حسب ولباني - كالآتي:

أ - المنطق خارج عن المعنى، بالنظر إلى أن قضاياه لا تقول شيئاً بخصوص الواقع.

ب - القضية يكون لها معنى إذا كان للأسماء دلالة، وإذا كانت مركبة تركيباً صحيحاً.

ج - قضايا الميتافيزيقا ليس لها معنى، لأن الكلمات التي تكونها ليست لها دلالة.

د - التقسيم الثنائي الأساسي عند الوضعيين الجدد بين قضايا المنطق وبين القضايا التجريبية مصدره إذن في الرسالة[6].

---

(1) Ayer, Wittgenstein, O.C., p. 209.

(2) Cf. Ouelbani: Le Projet Constructionniste de Carnap, O.C., p. 132.

(3) Waismann, O.C., App, B, p. 227.

(4) Hacker: Wittgenstein's place, O.C., p. 41.

(5) Idem. p. 43.

(6) Ouelbani: Wittgenstein et la Philosophie Contemporaine, O.C., p. 70.

غير أن العلاقة التي كانت قائمة بين فتغنشتاين وأعضاء الحلقة، لم تكن دائماً على ما يرام، وهذا بسبب شعور فتغنشتاين أن بعضاً من أفكاره قد أسيء فهمها. هذا الشعور وجده «فون رايت» مبرراً[1]. كما اعترف «آير» بحقيقة شعور فتغنشتاين قائلاً: «... لقد أصبح الآن واضحاً أن... هدف الرسالة لم يفهم بشكل صحيح من قبل أعضاء حلقة فيينا والفلاسفة الإنكليز الشباب بمن فيهم أنا شخصياً قد تعرضنا كلنا لتأثيره القوي...»[2]. سوء الفهم - هذا - حدث بسبب محاولة توظيف أفكار الرسالة لتأييد بعض الأطروحات الفكرية للحلقة، من ذلك - ما ذهب إليه ماركوني - من أن الوضعيين المناطقة قرأوا الرسالة قراءة تجريبية، حيث فهموا هدف الرسالة من النظر إلى القضايا على أنها دوال صدق للقضايا الأولية على أنها محاولة لتأسيس لغة العلم على قضايا التجربة. ولعل أوضح مثال على هذه القراءة - في رأي ماركوني - هو أن كارناب لم يكن يعتقد أنه على خلاف مع فتغنشتاين عندما كتب:

«كل قضية من قضايا العلم هي في التحليل الأخير قضية عن العلاقات التي توجد بين التجارب الأولية»[3]. هذه القراءة التجريبية هي التي كانت وراء سوء الفهم الأكبر للرسالة والذي تمثل في أن فتغنشتاين في الرسالة حارب الميتافيزيقا باستخدام مبدأ التحقيق في المعنى، وقد سبق أن رأينا - في هذا الفصل - أنه لا يوجد ما يؤكد هذا الرأي - على الأقل - بالصورة التي نجدها عند أصحاب الحلقة.

ومن جهة أخرى لم يكن هناك تطابق تام بين وجهة نظر فتغنشتاين وبين وجهة نظر أصحاب الحلقة[4]، فقد كان فتغنشتاين مصراً على أن الفلسفة لا يمكنها أن تكون تخصصاً معرفياً، ولا هي بحاجة إلى لغة العلم. من هذا المنطلق لم يكن موافقاً على برنامج الحلقة في توحيد العلم كما أنه بقي مصراً على أن الخصائص الصورية للغة تظهرها اللغة ذاتها ومن ثم فقد رفض كل نظرية في النظم المنطقي

---

(1) Von Wright, O.C., p. 25.

(2) Ayer: Wittgenstein, O.C., p. 37.

(3) Marconi, O.C., p. 45.

(4) من الصعب أن نتحدث عن وجهة نظر موحدة لدى أصحاب الحلقة، فرغم أن أفكاراً كثيرة جمعتهم - وهذا هو مسوغ تسميتها بالحركة أو الحلقة -، إلا أن هذا لم يمنع من وجود اختلافات في آرائهم في أكثر من مسألة واحدة. أنظر مثلاً: Jacob: O.C., ch. 2 & ch. 3.

أو كل مبالغة.

أما من جهة أصحاب الحلقة فقد رفضوا الجانب الصوفي في الرسالة، وهذا ما سبق أن رأيناه في موقف كارناب. كما ذهب آير من جهة ثانية إلى أنهم لم يكونوا راضين عن التصور السلبي للفلسفة على النحو الذي عرضه فتغنشتاين في الرسالة. حيث قام مفهوم الفلسفة عندهم على أنها منطق العلم[1].

ومهما كانت درجة الاختلاف بين فلسفة الرسالة وفلسفة الحلقة، ومهما كانت درجة سوء الفهم فإن أعضاء الحلقة وجدوا في الرسالة الأرضية المناسبة التي كانوا يبحثون عنها ليقيموا عليها فلسفتهم التحليلية المناهضة للميتافيزيقا. وهذا ما يمكننا ملاحظته خاصة في أعمال شليك وكارناب وفايسمان. ومن هنا فإن الرسالة استمرت في جانب كبير منها من خلال أفكار أصحاب الحلقة. لكن هؤلاء استخدموا منهجاً انتقائياً في قراءة الرسالة، من جهة وفسروا بعض أفكارها بما يتلاءم وتوجهاتهم من جهة أخرى. وهذا ما سندرسه في العنصر التالي:

خامساً – موقف فتغنشتاين من فكرة رمي السلم:

إن المواقف السابقة التي عرضناها، والتي حاول بعض المعلقين من خلالها إنقاذ السلم هي في مجملها آراء وجيهة، خاصة تلك الآراء التي لم يكتفي أصحابها بالنقد ولكنهم قدموا اقتراحات في سبيل إنقاذ قضايا الرسالة. فإذا أخذنا رأي «بلاك» مثلاً والذي رأى من خلاله أن قضايا الشرح في الرسالة يمكن أن ننظر إليها على أنها قبلية وليست تجريبية، هذا الرأي تكمن وجاهته في أنه يستند إلى مضمون الرسالة ذاتها وتحديداً إلى النظرية القائلة أن قضايا الرياضيات والمنطق هي قضايا ضرورية قبلية. ورغم أن هذه القضايا ليست حقيقية إلا أنها ليست خالية من المعنى. ومن هنا فقد أراد «بلاك» أن يقول بإمكانية إعفاء قضايا الشرح في الرسالة من تحصيل معانيها عن طريق الرسم المنطقي للواقع، أي إعفاءها من أن تحصل معانيها بنفس الطريقة التي تحصل بها القضايا الحقيقية معانيها. وبهذا لا تكون تلك القضايا خالية من المعنى حتى لو كانت خالية من أي مضمون إخباري، كما حدث تماماً في قضايا الرياضيات والمنطق. حيث يمكننا أن ننظر إلى بعض

(1) A.J: The Vienna Circle, in The Revolution in Philosophy, edited by, A. Ayer Macmillan and Company, London, 1977, p. 79.

قضايا الرسالة على أنها جزء من النظم مثلما هو الحال تماماً في كون الصفر جزءاً من نظم علم الحساب. وهكذا اعتقد «بلاك» أنه يمكن إنقاذ بعض القضايا الشارحة في الرسالة بأن تنظر إليها على أنها قضايا نظمية. وهذه الفكرة هي التي جسدها من قبله «كارناب» من خلال نظريته في النظم المنطقي.

لكن فتغنشتاين لم يرَ لا في تفرقة "راسل" بين المستويات المختلفة في اللغة ولا في تفرقة "كارناب" بين السياق المادي والسياق الصوري للحديث ما يجعله يغيّر رأيه في ما يتعلق بالصوفي أو الصمت. فرغم أنه اعترض على بعض جوانب نظرية الأنماط[1]، وأنه رأى أن طريقة "كارناب" في التحويل إلى السياق الصوري لا تغطي كل الحالات الخاصة بالتصورات الصورية[2]، إلا أن هذا لا يعني أنه كان على استعداد لقبول الجوانب الأخرى في نظريتي راسل وكارناب. فالاختلاف لم يكن يخص فقط بعض التفاصيل المتعلقة بأفضل طريقة للحديث عن اللغة، ولكنه كان حول مبدأ الحديث عن الصفات الصورية للغة ذاته فإذا كان راسل وكارناب قالا - كل بطريقته - إنه يمكن تفادي الصمت إذا تكلمنا بطريقة أخرى، فإن فتغنشتاين وبالرجوع إلى الأسباب التي ذكرناها والتي أدّت به إلى الصمت - لم يكن يرى أننا بحاجة إلى تفادي الصمت. ومن هنا تبيّن له أن اقتراح راسل الحديث عن الصفات الصورية للغة في لغة أعلى، وكذا اقتراح كارناب تفادي العبارات الزائفة عن طريق السياق الصوري، يمكن الاستغناء عنهما عن طريق رمزية حقيقية قادرة على أن تظهر الصفات الصورية للغة، حيث لن نكون في حاجة لأن نقول تلك الصفات. وهكذا لن يكون سعي راسل وكارناب لإيجاد لغة فوقية تسمح لنا بالحديث عن تلك الصفات الصورية سوى علامة على سوء فهم - ما اعتبره - المشكل الرئيس في الفلسفة، ألا وهو ما يظهر بنفسه ولا يقبل التعبير عنه في اللغة[3].

هذا الموقف تجاه الصوفي يضعف من حجة بعض أصحاب الوضعية المنطقية الذين ربطوا موقفهم المناهض للميتافيزيقا بالرسالة. فقد ادعى "آير" مثلاً أنه هو وأصحاب حلقة فيينا أخذوا نظرة الازدراء من الميتافيزيقا عن فتغنشتاين قائلاً: «الكلمة "ميتافيزيقا" استعملت لكي تصف هذه القضايا الفلسفية الخرقاء، وقد استعملت بهذا

---

(1) أنظر على سبيل المثال الفقرة 5.5561.

(2) Anscombe: An Introduction. O.C., p. 83.

(3) Lettre du (19/8/19) cité par Jacob: O.C., p. 93.

المعنى المحقر من طرف أعضاء حلقة فيينا... وآخرون، من بينهم أنا شخصياً، تبنوا كلهم موقف فتغنشتاين في هذه المسألة»[1]. فقد فهم هؤلاء الوضعيون الفقرتين (6.54 و7)على أنهما تدلان على أن فتغنشتاين تبنى موقفاً مناهضاً للميتافيزيقا، وأنه استخدم ما أسموه في ما بعد "التحقيق" Vérification معياراً للمعنى. وفي هذا الصدد فقد ذهب كارناب إلى أن فتغنشتاين رفض الميتافيزيقا لأنها لا تخضع للتحقيق، مستدلاً على هذا بالقضية (4.24) في الرسالة التي تقول: «أن تفهم معنى قضية معناه أن تعرف ما هنالك إذا كانت صادقة». حيث فهمها كارناب على أنها تقرر أن قضية ما نستطيع أن نفهم معناها لو كان بإمكاننا تحديد صدقها أو كذبها، أي بمعنى أن نحقق تلك القضية تجريبياً[2]. كما ذهب كارناب إلى الربط بين مفهوم فتغنشتاين للفلسفة على أنها نقد اللغة، وبين الأفكار المناهضة للميتافيزيقا التي طورها في ما بعد أصحاب حلقة فيينا، مدّعياً من جهة أخرى أن الأراء التي عرضها في كتاب "التركيب المنطقي للغة" تتفق مع أفكار فتغنشتاين في الرسالة، منها أن ما أسماه"منطق العلم" يتفق مع "نقد اللغة" في الرسالة... إلخ[3].

هذا الموقف أيده بعض المعلقين من غير الوضعيين المناطقة، ومنهم على سبيل المثال "رامزي" الذي بنى موقفه السابق في أن قضايا الرسالة هي بلا معنى، على أساس أن فتغنشتاين دافع عن مبدأ التحقيق. وإذا طبقنا هذا المبدأ على قضايا الرسالة، فإنه علينا أن نقبل أنها خالية من المعنى[4]. لكن في المقابل ذهب معلقون آخرون إلى نفي أن تكون هناك علاقة مباشرة بين موقف فتغنشتاين من قضايا الميتافيزيقا في الرسالة وبين التحقيق الذي قال به الوضعيون المناطقة. من هؤلاء على سبيل المثال "ماكسوال شارلزوورث" الذي ذهب في كتابه "الفلسفة والتحليل اللغوي" (ص 99 – 100) إلى أن قضايا الرسالة ليست خالية من المعنى مع أنها ليست قابلة للتحقيق، ومن ثم انتهى إلى أن فتغنشتاين لا يقبل مبدأ التحقيق على الأقل بالمعنى التجريبي الذي يفهمه الوضعيون[5]. وفي هذا الاتجاه أيضاً ذهب

(1) Ayer: Wittgenstein, O.C., p. 39.

(2) Cf. Carnap, R: La Construction Logique du Monde. Traduction de T. Rivain VRIN, 2002, p.179.

(3) Carnap: The Logical Syntax of Language, O.C., p. 282.

(4) Ramsey, F: Foundations of Mathematics, p. 263, cité par Carnap: The Logical Syntax of Language, O.C., p. 283.

(5) Maxwell, S: Philosophy and Linguistic Analysis, pp. 99-100. cité par Taha. A Langage

"بلاك" إلى أن فتغنشتاين لم يضع التحقيق مبدأ على غرار ما ذهب إليه الوضعيون، بل إن فتغنشتاين - في رأي بلاك - لا يكاد يستخدم كلمة تحقيق في فلسفته[1].

والرأي الذي نميل إليه هو أن موقف الرسالة من الميتافيزيقا لا يمكنه أن يكون موقفاً وضعياً منطقياً، لأن نقد اللغة في الرسالة حتى لو لم يكن ممكناً دون نقد عبارات الميتافيزيقا إلا أن نقد تلك العبارات لم يكن أولوية في الرسالة، ولكنه كان جزءاً من مشروع أكبر هو عملية رسم الحدود بين ما يمكن أن يقال وما لا يمكن أن يقال. وفي عملية الرسم هذه يؤدّي المنطق الدور الرئيس، ولا تؤدّي التجربة سوى دوراً ثانوياً. ويكفي للتدليل على هذا أن ننظر في طبيعة المعنى في القضية الأولية في الرسالة:

1 - المعنى والإمكان:

إن مصدر المعنى في الخطاب الإيجابي يرجع - في رأي فتغنشتاين - إلى القضايا الأولية، حيث «القضايا الأولية هي التي تعطي المعنى لكل القضايا الأخرى»[2]. ومن هنا تؤدّي دور خزّان المعنى في الخطاب الإيجابي كله، أي في كل ما يمكن قوله. وهذه القضايا الأولية ليست هي الضامن فقط للمعنى في اللغة، ولكنها الضامن أيضاً لكي يكون ذلك المعنى تام التحديد. وهذا ما قاله فتغنشتاين: «إمكان القضايا أو المعنى يتطلب إمكان القضايا الأولية بما أن المعنى يجب أن يكون تام التحديد»[3]. أما إذا سألنا كيف يحصل المعنى في القضية الأولية؟ فإن إجابة الرسالة على هذا السؤال تحدد علاقتها الحقيقية بالوضعية المنطقية في مجال المعنى والتحقيق. لكي يكون التحقيق التجريبي للمعنى ممكناً في قضية معينة، لا بد أن تكون تلك القضية على علاقة مباشرة بالتجربة، أو على الأقل يمكن الاستدلال عليها من قضية أخرى على تلك العلاقة بالتجربة. فهل القضية الأولية قضية تجريبية؟ إن القضية السابقة ربطت بين أن يكون المعنى في اللغة محدداً وبين أن تكون هناك قضايا أولية، أي أن وجود القضية الأولية مفترض كشرط قبلي

et Philosophie, O.C., p. 117.

(1) Black: A Companion, O.C., p. 93.

(2) Wittgenstein et le Cercle de Vienne, O.C., App. B, p. 231.

(3) Tractatus, O.C., 3.23.

لتحديد المعنى في اللغة، حيث الضرورة التي استند إليها فتغنشتاين في القول بوجود القضايا الأولية، هي ضرورة منطقية تتعلق بمسألة تحديد المعنى في اللغة.

وهذا يؤكد - ما سبق أن أشرنا إليه - من أن القضايا الأولية في الرسالة ليست قضايا ملاحظة، أو على الأقل ليس هناك ما يدل صراحة على أنها كذلك، فزيادة على أن وجود قضايا أولية فرضته ضرورة منطقية، فإن ما يضعف أكثر رأي كارناب وبعض الوضعيين المناطقة الذين ربطوا بين ما يسمّى «قضايا البروتوكول» Propositions Protocolaires وبين القضايا الأولية في الرسالة[1]، هو غموض موقف فتغنشتاين تجاه هذه النقطة، حيث لم يقدم لا في الدفاتر ولا في الرسالة مثالاً واحداً عما أسماه قضية أولية، كما لم يقدم مثالاً واحداً على ما أسماه شيئاً بسيطاً. وما نعرفه عنه هو فقط كونه مدلول للاسم البسيط في القضية الأولية. وقد اعترف فتغنشتاين بهذه الصعوبة عندما قال: «مشكلتنا تتمثل في الآتي، وهي أننا نتحدث دائماً عن أشياء بسيطة دون أن نتمكن من إعطاء مثال واحد عنها»[2]. حيث امتنع عن الفصل في ما إذا كانت أشياء الرسالة أشياء حسية أم أنها من طبيعة غير حسية.

وهكذا رأى «بيرس» أن: «فتغنشتاين امتنع على السواء الادعاء أن الأشياء المشار إليها في القضايا الأولية يجب أن تكون أشياء حسية أو أنها لا يمكن أن تكون أشياء حسية. فأمام هذين الخيارين، وقف فتغنشتاين في نظريته في القضايا الموجبة موقفاً حيادياً تاماً»[3].

ورغم أنه لا توجد نصوص تفسر ذلك الموقف« الحيادي» الذي اتخذه فتغنشتاين بخصوص طبيعة الأشياء في الرسالة، فإننا نعتقد أن ذلك الموقف يرجع إلى أنه عالج مشكلة المعنى كمشكلة تخص المنطق، لا كمشكلة تخص الواقع، وهذا الاعتقاد لا ينطلق من فراغ فقد ذهب راسل مثلاً إلى أن «السؤال ما هي الأفراد التي نجدها الآن في الواقع الفعلي هو سؤال تجريبي خالص ولا يعني المنطقي... فالمنطقي لا يعطي أمثلة...»[4]. ومن هذا المنطلق نرى أن كل

(1) Cf. Ouelbani: le Projet Constructionniste de Carnap, O.C., p.130.

(2) Carnets, O.C., (21/6/15).

(3) Pears: Wittgenstein, O.C., p. 81.

(4) Russell. The Philosophy of Logical Atomism, O.C., p. 199

محاولة لفهم القضية الأولية في الرسالة على أنها قضية ملاحظة تسيء فهم مشروع فتغنشتاين المتعلق بالمعنى في الرسالة. هذا المشروع لم يكن فتغنشتاين يبحث فيه عن الشروط التجريبية للمعنى، (لأن هذا مناقض لأطروحة الرسالة في استقلال الفلسفة عن العلم)، ولكن ما كان يبحث عنه هو الشروط المنطقية القبلية التي تجعل الخطاب ممكناً. والشروط التي تجعل الخطاب ممكناً هي نفسها الشروط التي تجعل القضية مركبة تركيباً منطقياً صحيحاً، هذا التركيب المنطقي هو الذي يعطي للقضية صورتها المنطقية هذه الأخيرة هي الشرط الذي لا يمكن أن تتم عملية الرسم المنطقي للواقع من دونه[1]. وهذا الرسم المنطقي هو الذي يعطي للقضية معناها[2].

مما سبق نصل إلى أن ما تمتاز به القضية ذات المعنى ليس لكونها تقبل التحقيق التجريبي ولكن ما تمتاز به هو أنها مركبة وفق قواعد التركيب المنطقي، أي أن لها صورة منطقية تؤهلها لأن تكون رسماً ممكناً لواقعة أولية. مما يدل على أن المعنى في الرسالة يتطلب فقط عالماً من الإمكانات وليس شيئاً آخر. حيث يكون الحديث عن هذه الإمكانات المعيار الوحيد للتفرقة بين المعنى واللامعنى، فكما قالت «ولباني»: «إن إمكانية أن تكون القضية رسماً، هي التي تفرق بين القضايا ذات المعنى، عن تلك التي ليست كذلك»[3].

ومن جهة أخرى التصور الواقعي للمعنى الذي تبنته الرسالة والقائم على فكرة الشروط الموضوعية للصدق (أي ثنائية الصدق والكذب)، لا يمكن أن ينظر إليه على أنه علامة على ارتباط المعنى في القضية بتحقيقها على نحو ما ذهب إليه كارناب في قراءته للقضية (4.024)، ولم يدرك بهذا أن القضية المذكورة هي بصدد صدق القضية وليس بصدد معناها وأن ما جعل تصور المعنى في الرسالة المبني على شروط الصدق يكون تصوراً واقعياً هو أن هذا المعنى يبقى قائماً سواء تحققت تلك الشروط أم لم تتحقق وأنه - كما قال بوفريس - «مستقل عن معرفة ما إذا كانت لدينا الوسائل التي تمكننا من تحديد ما إذا كان كذلك أم لا»[4].

(1) Tractatus, O.C., 2.12.

(2) Idem. 2.221.

(3) Ouelbani: Wittgenstein et La Philosophie Contemporaine, O.C., p. 72.

(4) Bouveresse: Wittgenstein et les Problèmes de la Philosophie, O.C., p. 312.

2 - استقلال المعنى عن الصدق:

إن كون المعنى لا يتوقف على تحقق أو عدم تحقق شرط من شروط الصدق يعني اختلافه الجوهري عن الصدق في القضية، وتعد هذه الفكرة من أهم أفكار الرسالة فالقضية تمثل ما تمثله [أي يحصل معناها] باستقلال عن كونها صادقة أو كاذبة[1]. مما يدل على أن المعنى سابق على الصدق من جهة، وأنه مختلف في طبيعته عن طبيعة الصدق من جهة ثانية، فاتفاق القضية مع المنطق هو ما يكسبها معنى، بينما اتفاقها مع الواقع هو ما يجعلها صادقة. وهذا يعني من جهة ثالثة أن المعنى محايد تماماً بالنسبة للصدق أو الكذب فالمكانة التي يحتلها الكذب تساوي تماماً مع المكانة التي يحتلها الصدق في داخل الخطاب الإيجابي. وهذا يعني أن الواقع التجريبي لا يضيف شيئاً لمعنى القضية، فعملية التحقق من معنى القضية مسألة منطقية أو لغوية صرفة. وهذا هو المعنى الوحيد الذي يمكننا الحديث فيه عن تحقيق القضية في الرسالة.

3 - اللامعنى والصمت:

إذا كانت شروط الصدق هي التي تكسب قضايا اللغة معنى، فإن انعدام تلك الشروط في قضايا أخرى يجعلها بلا معنى، «فعندما نقول قضية لا نعرف شروط صدقها معناه أننا لا نعرف ما يكون عليه الواقع لو كانت صادقة، ومعناه أننا لا نعرف ما نقول»[2]. وعلى هذا يكون اللامعنى عبارة عن حالة لا نعرف فيها ما إذا كان ما نقوله صادقاً أو كاذباً، أوهي حالة تعبّر من وجهة نظر نظرية الرسم المنطقي في المعنى عن انقطاع بين الخطاب وبين العالم، حيث إمكان الخطاب يتوقف على إمكان قيام علاقة تمثيلية بينه وبين العالم. ولأن ما تمثله القضية هو معناها[3] فإن الخطاب يكون ذا معنى طالما وجدت العلاقة التمثيلية بين القضايا الأولية في ذلك الخطاب، وبين الوقائع الأولية في العالم.

لكن قد تنقطع تلك العلاقة التمثيلية، ومن ثم يحدث اللامعنى - في نظر الرسالة - في حالات عديدة، منها:

---

(1) Tractatus, O.C., 2.22.

(2) Ouelbani: Wittgenstein et Kant, O.C., p. 27.

(3) Tractatus, O.C., p. 221.

أ - عندما تستخدم اللغة في قول شيء عن نفسها. (كأن تتحدث مثلاً عن معاني الرموز، أو عما هو مشترك بينها وبين العالم أي الصورة المنطقية).

ب - عندما تستخدم اللغة في الحديث عما لا يوجد في العالم، أي عن شيء مفارق للعالم (كما هو الحال عندما تتحدث عن الأخلاق والجمال مثلاً). الحالتان أ وب تمثلان القسم الأكبر من الحالات التي تحدثت عنها قضايا الرسالة، هذا يعني أن انقطاع العلاقة التمثيلية بين اللغة والعالم، وما ينتج عنه من اللامعنى، إنما يرجع في أكثر الحالات في الرسالة إلى استخدام اللغة في الحديث عن الصوفي، أي استخدامها في قول ما لا يقال.

والآن إذا كان اللامعنى في الرسالة يظهر بسبب أننا نستخدم اللغة في قول ما لا يقال أليس من المناسب أن نتوقف عن استخدامها بتلك الطريقة؟ وإذا فعلنا ذلك، فهل هناك طريقة صحيحة لاستخدامها؟ عن هذين يجيب فتغنشتاين بالقول: «إن المنهج الصحيح في الفلسفة، هو أن لا نقول إلا ما يمكن قوله، أي قضايا العلم الطبيعي، أي شيئاً لا علاقة له بالفلسفة»[1] لكن قضايا الرسالة لم تكن في العلم الطبيعي، ومعنى هذا أنها لم تستخدم وفق «المنهج الصحيح في الفلسفة»، ومن ثم يجب أن تكون بلا معنى. وهذا ما حكمت به الرسالة على نفسها من خلال القضيتين (6.54 و7).

وبعد الذي ذكرناه، نتساءل هل ما زال هناك مجال للقول إن فتغنشتاين كان معنياً في الرسالة بالحطّ من قيمة قضايا الميتافيزيقا باستخدام التحقيق؟ إن حكم الرسالة على قضاياها بأنها بلا معنى لم يكن بسبب أنها لا تخضع للتحقيق، ولكن لأنها لم تحترم واجب الصمت الذي وضعته هي نفسها، ومن ثم فإن «أنسكومب» كانت محقة تماماً عندما قالت: «إن فتغنشتاين سمّى قضاياه بأنها خالية من المعنى، لا لأنه وجد أنها لا يمكن تحقيقها بواسطة الحواس، بل لأنها تمثل محاولته لقول ما ظن أنه لا يمكن قوله بل يمكن فقط إظهاره، وهو طبيعة الواقع الأساسية والعلاقة بين الفكر والواقع»[2].

ومن هنا فإن نقد اللغة في الرسالة لا يمكن النظر إليه على أنه مناهض

(1) Idem. 6.53.

(2) النص ذكره عزمي إسلام: فتغنشتاين، مرجع سابق، ص 242 - 243.

للميتافيزيقا على الطريقة الوضعية، فعلى سبيل المثال إذا كان استبعاد اللامعنى يتم بواسطة التحليل المنطقي للغة عند كارناب، أي بواسطة الترجمة من لغة إلى لغة أخرى، فإن استبعاد اللامعنى في الرسالة إنما يتم بالتزام الصمت، حيث وعلى حد تعبير «شوفيري»، «فإن الرسالة لا تنتهي إلى إدانة وضعية للميتافيزيقا، ولكن إلى التزام الصمت في الفلسفة»[1].

وهنا يتضح الاختلاف - مرة أخرى - بين فتغنشتاين من جهة وبين راسل وكارناب من جهة أخرى، ففي الوقت الذي عمل فيه كل منهما - كل بطريقته - على توفيرالشروط التي تمكن اللغة ليس فقط من الحديث عن الأشياء ولكن أيضاً من الحديث عن نفسها، فإن فتغنشتاين - على العكس من ذلك تماماً - عمل على وضع الشروط التي تجعل اللغة تلتزم الصمت حيث يجب الصمت.

ومما سبق نصل إلى أن الصمت الصوفي لم يكن يشكل بالنسبة لفتغنشتاين مشكلة، بل لقد كان - بالنسبة إليه - علامة على ممارسة صحيحة للفلسفة، وفي هذا الصدد لقد أحسن «ناف» وصف موقف فتغنشتاين إزاء الصمت حين قال: «إن فتغنشتاين أحب الصوفي، وأن ما أحبه فيه هو قدرته على أن يجعلنا نتوقف عن التفكير»[2]. لهذا، فإذا كان الوضعيون نظروا إلى الميتافيزيقا على أنها عدو تجب محاربته، فإن فتغنشتاين - على خلاف ذلك - نظر إلى الصوفي على أنه موجود[3] وعلى أنه يمكن للفلسفة أن تتعايش معه، وهذا ما عبّر عنه في أكثر من موضع في الرسالة، مثل قوله في مقدمة ونهاية الرسالة: «ما لا نستطيع أن نتحدث عنه، فلابد أن نصمت عنه»، وقوله في الفقرة (4.1212): «إن ما يمكن أن يتجلى بنفسه، لا يمكن وصفه باللفظ»، وقوله في الفقرة (6.421): «من الواضح أن الأخلاق لا يمكن التعبير عنها»، وقوله أيضاً: «الواقع أن ما لا يمكن التعبير عنه موجود وهو يظهر نفسه، وهو الجانب الصوفي»... إلخ.

كما أن عدم قدرتنا على التعبير عن الصوفي لا يرجع - في نظر الرسالة - إلى نقص في طبيعته، والأهم من ذلك أنه لا يرجع إلى نقص في اللغة، فإذا كان هناك ما لا يعبّر عنه، فإنه لم يكن نتيجة لمشكلة في اللغة عند فتغنشتاين. وفي هذه النقطة

(1) Chauviré, O.C., p. 84.

(2) Nef, O.C., p. 109.

(3) Tractatus, O.C., 6.522.

انتقد بوفريس ما أسماه السيد «بلانشو» Planchot «مشكلة فتغنشتاين» قائلاً: «... لهذا السبب يجب أن نلاحظ هنا أن ما أسماه بلانشو... «مشكلة فتغنشتاين» (...) ليست مشكلته على الإطلاق ولكنها... مشكلة راسل وكارناب. وفكرة: «الحاجة»، «الخلل»، «الغياب»، «الفراغ» إلخ في صميم اللغة، مما... يتطلب لغة أخرى من أجل تحديد المعنى في اللغة الأولى هي فكرة غريبة عن فتغنشتاين. واقع أن معنى القضية لا يمكنه أن يقال ولكن فقط يمكن إظهاره (بواسطة القضية) لا علاقة له بنقص ما في اللغة. إنه يعني العكس بالنسبة لفتغنشتاين تحديداً. اللغة يجب أن تكفي ذاتها بذاتها، ولهذا السبب لا يمكن أن توجد سوى لغة واحدة»[1]. ومن هذا المنطلق لم ينظر فتغنشتاين للصوفي على أنه مشكلة، بل لقد اعتبره شيئاً إيجابياً عندما نظر إلى الصوفي على أنه هو الذي يقف وراء ما أسماه في كتابه «بحوث فلسفية»، «الاكتشاف الحقيقي في الفلسفة»، حيث قال: «الاكتشاف الحقيقي هو ذلك يجعلني قادراً على التوقف عن التفلسف حين أريد ذلك...»[2].

وإذا كان التوقف عن فعل التفلسف علامة على اكتشاف حقيقي في مجال الفلسفة، فإننا نشك في أن الصمت الذي انتهت إليه الرسالة شكّل مأزقاً بالنسبة لفتغنشتاين، فإذا انطلقنا من مفهوم الفلسفة الصحيحة في الرسالة، فإن رمي السلم لا بد أن تكون علامة على ممارسة حقيقية لفعل التفلسف من جهة، وعلى تطبيق عملي لذلك الاكتشاف الحقيقي من جهة أخرى مما يعني أنه لم تكن هناك جدوى من البحث عن مخرج للصمت الذي انتهت إليه الرسالة. حيث ذلك الصمت لم يكن إلا نتيجة للصرامة والعملية اللتان مارس بهما الفلسفة في الرسالة وباختصار - وعلى حد تعبير سوليز - لقد مارس الفلسفة كمهندس[3]. وإذا كان فتغنشتاين «المهندس» وهو يبني بيت أخته قد هدم جداراً بأكمله لمجرد أنه وجد أن النافذة كانت بعيدة عن مكانها الصحيح ببضعة سنتمترات[4]، فالأولى أن يهدم الرسالة إذا كانت بعيدة تماماً عن المنهج الصحيح في الفلسفة.

ولعل هذه النهاية، هي التي دفعت فتغنشتاين إلى الاعتقاد أن الفلسفة يمكنها

---

(1) Bouveresse. Wittgenstein. La Rime et La Raison, O.C., p. 64.

(2) بحوث فلسفية، مصدر سابق، فقرة 123.

(3) Soulez, A: Comment D'Après Wittgenstein, Finir de Philosopher? in Wittgenstein et la Philosophie Aujourd'hui, O.C., p. 47.

(4) هذه القصة رواها السيد بول سترابرن، في كتابه: Wittgenstein je Connais, O.C., p. 4

أن تستمر وأن لا تنتهي إلى الصمت، لو أنها غيّرت من طريقتها في التفلسف. وهذا ما سنلمسه عند فتغنشتاين في كتابه «ملاحظات فلسفية» الذي نعرض بعض جوانبه المتعلقة بالمعنى.

سادساً – الملاحظات الفلسفية وإعادة بعث الفلسفة:

إن كتاب «ملاحظات فلسفية» (1929) أتى بمنهج جديد في التفلسف، لكن قبل أن نعرض لبعض أوجه هذا المنهج الجديد، من المفيد أن نذكّر باختصار بالكيفية التي اعتقد فتغنشتاين أنه حل بها نهائياً كل مشكلات الفلسفة، وبالنتيجة مشكلة المعنى في الرسالة.

إن فكرة إنهاء الرسالة، لم تظهر في نهاية الرسالة، ولكنها ظهرت مع بداية الرسالة ذاتها. هذا ما لاحظناه سابقاً، ونعيد التذكير به من خلال العرض الموجز لقضايا الرسالة السبع، أو ما يمكن تسميتها بالتوصيات السبع لإقامة المعنى، وهذا على النحو الآتي:

المقدمة: كل ما يمكن قوله يمكن قوله بوضوح.

1 – العالم هو مجموع الوقائع لا الأشياء.

2 – الواقعة هي وجود الوقائع الذرية.

3 – تمثيل تلك الوقائع الذرية هو الفكر.

4 – الفكر هو القضية ذات المعنى.

5 – القضايا هي دوال صدق للقضايا الأولية.

6 – الصورة العامة (الآلية والنظام).

7 – ما لا يمكن قوله يجب أن نصمت عنه.

بعد ذكر القضايا السبع التي تشكل مخططاً موجزاً للرسالة، لننظر فيما تقوله تلك القضايا أو التوصيات السبع بخصوص مسألة المعنى في اللغة:

المقدمة: تقول إن إمكانية الخطاب تتوقف على الوضوح.

1 – 2 – تصفان النظام المنطقي للعالم.

3 – 4 – تقيمان علاقة بين المعنى في القضايا الأولية وبين النظام المنطقي

للعالم عن طريق الفكر.

5 – 6 – تقولان يوجد نوعان من الصور المنطقية في داخل الصورة العامة للقضية:

النوع الأول هو صور الدوال التركيبية ويتوقف معنى كل دالة فيها على معاني القضايا الأولية التي تؤلفها. النوع الثاني وهو صور الدوال التكرارية وصور الدوال المتناقضة التي لا يتوقف معناها على أي شرط. وبما أن المعنى يقوم على شروط الصدق، فإنها تكون خارجة عن المعنى.

6 – تقول أية صورة خارج النوعين السابقين تكون مرفوضة آلياً لأنها ستكون بلا معنى.

لقد عالج فتغنشتاين بهذا المنهج مشكلة المعنى في الرسالة، وعلى هذا الأساس رأى أنه لم يعد هناك ما يمكن قوله، حيث عملت التوصيات السبع كآلات اختبار للمعنى، وقد أفضت عملية الاختبار – تلك – إلى وجود ثلاثة أنواع من الخطاب هي:

أ – خطاب إيجابي: يمكن القول إنه نجح بامتياز لأن قضاياه تجسد عملية ارتباط اللغة بالعالم عن طريق الفكر. لذلك كان المعنى في قضايا الخطاب الإيجابي معنى نموذجياً.

ب – خطاب أقل إيجابية: يمكن القول إنه نجح بالإنقاذ، بالنظر إلى أن قضاياه مع أنها لا تتحدث عن بنية العالم، إلا أن صورتها تظهر صدقها أو كذبها الضروريين، ومن ثم فهي خارجة عن المعنى.

ج – خطاب سلبي: يمكننا القول إنه فشل في الاختبار، حيث قضاياه ليست لها صورة منطقية تمكنها من وصف بنية العالم. وبما أنها بلا صورة منطقية فلن تكون جزءاً من الصورة العامة للغة.

الفقرتان 6.54 و7 من الرسالة تعترفان أن الرسالة التي وضعت التوصيات السبع، لم تنجح بدورها في اختبار المعنى، وهكذا كانت نهاية الرسالة.

تلك التوصيات السبع هي التي عالج من خلالها فتغنشتاين الإشكالية المركزية في فلسفة اللغة ألا وهي العلاقة بين اللغة والفكر والواقع. حيث قامت تلك المعالجة على نقطتين أساسيتين هما:

أ - المعنى في اللغة يتحقق حصرياً بواسطة عملية رسم أو تمثيل منطقي للواقع بواسطة الفكر. وهذا ما قامت عليه نظرية الرسم المنطقي في المعنى.

ب - الوضوح والمعنى يمكن إقامتهما بطريقة آلية ومنتظمة ونهائية، وبالمثل اللامعنى يتم استبعاده بطريقة آلية ومنتظمة ونهائية أيضاً.

الآلية تتمثل في إنتاج الصور المنطقية عن طريق إدخال النفي المتآني على القضايا الأولية والانتظام يتمثل في أن عملية التمثيل لا تتغير لأنها تتم بنوع واحد من القضايا هي القضية الأولية وهنا قالت الرسالة: «إذا تعمقنا في ماهية الطبيعة التمثيلية للقضية وجدناها مطردة بغير شواذ ظاهرة»[1]. وهي نهائية لأن ماهية اللغة تقام مرة واحدة وللأبد، بمجرد ما تتم عملية ربط الأسماء في القضية الأولية بالأشياء في الواقعة الذرية المقابلة لها. هذه الطريقة الصارمة في إقامة المعنى في الرسالة، تستبعد كل إمكانية لإقامة المعنى في اللغة حالة بحالة، وكل إمكانية لاستبعاد اللامعنى حالة بحالة، حيث لا توجد استثناءات، ولا توجد مرونة في التعامل. ولقد كان المنطق صارماً في رسم حدود المعنى في اللغة، لدرجة أن الحكم في نهاية الرسالة جاء حكماً عاماً حاسماً ونهائياً.

هذا هو ملخص عملية فصل المعنى عن اللامعنى في الرسالة، وهذا هو الحكم الذي فصل به فتغنشتاين في كل ما يقال في الفلسفة، بما في ذلك ما قاله هو نفسه في الرسالة ومن ثم رأى أنه لم يعد هناك ما يمكن قوله، فاعتزل الفلسفة بشكل كاد يكون تاماً[2]، طيلة عشرية كاملة تقريباً، لم يفكر فيها في مسألة نهاية الرسالة ولا في مسألة إنقاذ السلم،مما يدل على أن إنهاء الرسالة كان نتيجة طبيعية لأطروحاتها ذاتها. ولهذا ارتبطت عودته إلى الفلسفة بالتخلي أولاً عن الأطروحات التي أدت إلى الصمت في الرسالة. وهذا ما سنبيّنه فيما يأتي:

إن كتاب «ملاحظات فلسفية» يعتبر علامة قوية ليس فقط على العودة إلى الفلسفة[3] ولكن أيضاً على العودة بطريقة جديدة مختلفة عن طريقة الرسالة. هذه

---

(1) Tractatus, O.C., 4.013.

(2) لم تكن فترة عزلة تامة لأن فتغنشتاين كان يقطعها بين الحين والآخر بحضور الحلقات الأسبوعية للحلقة بالإضافة إلى بعض المراسلات التي كانت تتم بينه وبين شليك، أو بينه وبين فايسمان.

(3) الحقيقة أنه من الناحية الزمنية فإن مقال «ملاحظات على الصورة المنطقية» (1929)، هو أول ما نشره فتغنشتاين بعد عودته إلى الفلسفة، ولكنه رغم احتوائه على بعض الأفكار الجديدة

الطريقة الجديدة المختلفة نجد ثلاث علامات دالة عليها في الكتاب، وهي:

أ - العلامة الأولى: استخدام أسلوب جديد مختلف عن أسلوب الرسالة امتاز بكثرة عرض الأمثلة وهذا في مقابل طريقة الفقرات في الرسالة التي كانت في أغلبها موجزة مركزة وقطعية. وهذه تعدّ أول إشارة على ممارسة جديدة للفلسفة تمتاز بنوع من المرونة.

ب - العلامة الثانية: هي استخدامه عبارات تدل على أنه أخذ في الابتعاد عن بعض أفكار الرسالة. من ذلك قوله: «على عكس ما كنت أظنه سابقاً...»[1]، وقوله: «إني أفضل في الوقت الحاضر»[2]... إلخ.

ج - العلامة الثالثة: وهي العلامة الكبرى وتتصل بمضمون الكتاب، حيث أدخلت الملاحظات أفكاراً جديدة لم تكن موجودة في الرسالة. وسنقتصر على ما له علاقة بالمعنى فيها، حيث نجد الملاحظات تدخل أربع توصيات أساسية فيما يتعلق باللغة والمعنى، تدل كلها على توجه جديد نحو إعادة الاعتبار للغة العادية.

فإذا كان موقف فتغنشتاين تردد في الرسالة بين الدعوة إلى استخدام جهاز من الرموز (3.325) وبين القول إن لغتنا في نظام كامل على النحو الذي هي عليه (5.5563) فإن موقفه في «الملاحظات» كان واضحاً لا لبس فيه، حيث قال: «كم سيكون غريباً أن يتكفل المنطق بلغة «مثالية» بدلاً من لغتنا»[3]. وقال: «إن الذي يتوجب على المنطق البحث فيه هو ما نعبّر عنه الآن في لغتنا العادية»[4]. وإذا كانت الرسالة تجعل المنطق نموذجاً يجب أن ترقى إليه لغتنا، فإن الملاحظات - بدلاً من ذلك - تجعل المنطق ينزل إلى لغتنا، حيث تقول: «والتحليل المنطقي ينصب على ما نملكه، ولا ينصب على ما لا نملكه، إنه إذن تحليل للقضايا كما هي...»[5].

(مثل التراجع عن فكرة استقلال القضايا الأولية) إلا أن العودة الجديدة بالنسبة لفلسفة اللغة نجدها بشكل أكثر وضوحاً في كتاب ملاحظات فلسفية.

(1) Remarques Philosophiques. O.C., p.53

(2) Idem. p 82

(3) Idem. p.3

(4) Ibidem.

(5) Ibidem.

وهكذا لم يعد الجهاز الرمزي يشكل نموذجاً يستعان به في مجال المعنى كما كان الحال في الرسالة، ولكن المعنى لم يعد محتاجاً إلى أي نموذج خارج استعمال الكلمات والجمل وفق قواعد معينة داخل المجتمع[1]. هذا الموقف الذي يعيد الاعتبار للطريقة التي تعمل بها اللغة في الحالات العادية لا يقتصر على النصوص السابقة فقط، ولكنه تعزّز بتوصيات أخرى هي:

1 – المعنى هو الاستعمال:

إن فكرة الاستعمال في حد ذاتها ليست فكرة جديدة، فقد كانت مطبقة في الرسالة، حيث الأسماء لا تدل على أشياء إلا إذا استعملت في قضايا أولية (3.3). هذا الاستعمال يمكن أن نسمّيه الاستعمال النظمي للأسماء أي استعمالها في قضايا تكون مركبة وفق النظم المنطقي. لكن الملاحظات أدخلت مفهوماً جديداً للاستعمال هو ما يمكن تسميته الاستعمال الاجتماعي للغة أي استعمالها لتحقيق أغراض معينة من قبل أفراد معينين في مجتمع معين. وهذا ما أدخلته الملاحظات بقولها: «معنى القضية هو الغرض منها، وبكلمة «Its Meaning is its purpose»[2].

وبما أن الأغراض من استخدام الكلمات تختلف من شخص إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر، بل ومن زمن إلى آخر، فإن اللغة لا يمكنها أن تبقى جامدة، ولا يمكنها أن تبقى محتفظة بـ «الصورة العامة» التي فرضها عليها المنطق في الرسالة. ولكن عليها أن تواكب هذا التنوع في أغراضنا من استخدام تلك اللغة. هذا ما أوصت به الملاحظات بالقول: «اللغة مثل غرفة قيادة القطار، حيث الحركات المختلفة يتم تنفيذها بواسطة مقابض، الكلمات تطابق تلك المقابض»[3]. وبما أن المقبض الواحد يمكن أن يؤدّي أكثر من وظيفة واحدة، بحسب نوع الحركة التي نحركه بها، إلى الأمام أو إلى الخلف إلى الأعلى أو إلى الأسفل... إلخ وبما أن كلمات اللغة صارت بمثابة مقابض، فإن الكلمة الواحدة أصبح لها أكثر من مدلول واحد بحسب أغراضنا من استخدامها. فالسؤال ما هي الكلمة – تقول الملاحظات

(1) Idem. p.18.
(2) Idem. p.15.
(3) Idem. p.13.

- «هو سؤال شبيه جداً بهذا السؤال: «ما هي قطعة الشطرنج»؟»[1]

فكلمة «ملكة» مثلاً تدل عادة على الشخص الذي يمثل أعلى سلطة في النظام الملكي. لكنها تدل في لعبة الشطرنج على قطعة من الخشب نحركها على رقعة من خشب. فما الذي جعل تلك القطعة تكون ملكة؟ إن الذي جعلها تكون ملكة ليس لأنها تمثل أعلى سلطة في النظام الملكي، ولكنها طريقة الاستخدام التي تعطيها دور الملكة. وكذلك الحال في كل كلمة من كلمات اللغة. «فكما أن استعمالنا لقضيب معين من حديد في غرفة قيادة القطار يجعله مقبضاً، فكذلك الكلمة ليس لها معنى إلا داخل جهاز القضية»[2].

وعند هذه النقطة نلاحظ فارقاً جوهرياً بين علاقة الكلمة بمدلولها في الرسالة وبين علاقتها بمدلولها في الملاحظات، حيث تقول نظرية الرسم المنطقي في الرسالة على أن يكون للقضية نفس الكثرة المنطقية للواقعة التي تقابلها، حيث: «الاسم الواحد يوضع للشيء الواحد والاسم الآخر يوضع للشيء الآخر، ثم ترتبط هذه الأسماء فيما بينها على نحو يشكل الكل لوحة حية تمثل واقعة أولية»[3]. مما يعني أن كل كلمة مستقلة بمدلولها عن كل كلمة أخرى، فلا شراكة بين كلمتين في مدلول واحد، حيث كل كلمة أو - حسب تعبير - أسامة عربي - تكون «مغلقة دلالياً»[4]. حيث نظرية الرسم تضع الكلمات لتقابل الأشياء في الواقع بنفس الطريقة وعلى نحو واحد محدد، بحيث لا نستخدم الكلمة الواحدة إلا لكي تدل على شيء واحد، ومن ثم تحقق غرضاً واحداً. وهذا هو الأساس الذي يجعل المعنى في الرسالة تام التحديد. وهو الأساس أيضاً الذي سمح لفتغنشتاين في الرسالة أن يرسم حدود المعنى في اللغة بطريقة نهائية.

وبما أنه صار بإمكاننا أن نستعمل الكلمة الواحدة للدلالة على أشياء مختلفة بحسب أغراضنا، فإنه بالمثل يمكننا أن نستخدم عدة كلمات للدلالة على شيء واحد، لأن توقيف القطار - مثلاً - لا يتم بتحريك مقبض واحد فقط أو وبحركة واحدة فقط، ولكن يمكن توقيفه بتحريك أكثر من مقبض واحد وبأكثر من حركة

(1) Idem. p.18.
(2) Ibidem.
(3) Tractatus, O.C., 4.0311.
(4) Arabi, O.C., p. 54.

واحدة. وبمماثلة الكلمة أو العلامة في اللغة للمقبض في غرفة قيادة القطار، فقد صار بإمكاننا أن نستخدم أكثر من كلمة واحدة للدلالة على شيء واحد. وبهذا تكون الكلمات متداخلة فيما بينها دلالياً، وبالنتيجة تكون اللغة قد استعادت جزءاً من طبيعتها، لأن التداخل الدلالي للعلامات هو القانون العام للغة[1].

وهكذا أدى ربط المعنى بالاستعمال إلى نوع من المرونة في استخدام اللغة، هذه المرونة التي كان ينظر إليها فتغنشتاين في الرسالة على أنها المصدر الذي تنشأ عنه كل أنواع الخلط الفكري الذي تمتلئ به الفلسفة كلها[2]، أصبح ينظر إليها على أنها شيء إيجابي.

2 - التراجع عن فكرة استقلال القضية الأولية:

إن تداخل العلامات فيما بينها، يجعل القضايا بدورها تكون متداخلة فيما بينها الشيء الذي فرض على فتغنشتاين التراجع عن نظرية الرسالة في استقلال القضية الأولية وهنا قال في «الملاحظات الفلسفية»: «ما يقارن بالواقع هو نسق كامل من القضايا، وليس قضية مفردة»[3]. وقد اعترف أن إصراره على استقلال القضية الأولية كان نقصاً في الرسالة بالقول: «لم أدرك أن الاستدلال يمكن أن ينصب على صور مثل: الرجل الذي طوله متران، لا يمكن أن يكون طوله ثلاثة أمتار. هذا كان مرتبطاً باعتقادي سابقاً أن القضايا الأولية يجب أن تكون مستقلة بالضرورة»[4].

والتراجع عن فكرة استقلال القضية الأولية جاء متماشياً مع الفكرة الجديدة في ربط المعنى بالاستعمال التي كان من نتائجها - كما رأينا - أن صارت الكلمات متداخلة فيما بينها من حيث الدلالة. وبما أن الكلمات لا تستخدم مفردة، ولكنها تستخدم في قضايا فإن هذه القضايا لا بد أن تكون بدورها متداخلة دلالياً فيما بينها. هذا التداخل الدلالي في القضايا هو الذي عبّر عنه فتغنشتاين بالنسق، حيث لم تعد عملية رسم الواقع تتم بواسطة قضية أولية مفردة، ولكنها تتم بواسطة نسق كامل من تلك القضايا. ولتوضيح هذه النقطة أعطى فتغنشتاين المثال التالي: «القضية

(1) Ibidem.

(2) Tractatus, O.C. 3.323 & 3.324.

(3) Remarques Philosophiques, O.C., App. 2, p. 303

(4) Idem. pp. 303-304.

هـذا الرجـل طولـه متـران» نفهـم منهـا أن هـذا الرجل ليس طوله متـراً واحداً، هذا الرجـل لـيس طولـه ثلاثـة أمتـار... إلـخ»[1]. حيث الواقعة الواحـدة التي هي «كون الرجل له طول معين» لا يتم رسمها بواسطة قضية واحدة فقط كما قالت الرسالة ولكن بنسق كامل من القضايا.

كمـا تبيّن فكـرة النسـق - مـن جهـة أخرى - خطأ نظرية الرسـالة في أن كل واقعة ذرية تقابلها قضيتان ذريتان إحداهما صادقة والأخرى كاذبة. ففي ظل النظرية الجديـدة كل واقعـة ذريـة يقابلهـا نسـق من القضايـا الذرية، تكون واحدة فقط منها صادقة، وباقي القضايا كاذبة. وتكمن أهمية فكرة النسـق بالمقارنة، إذا ما قارناها مع فكرة الاسـتقلال في أنه يتيح لنا أن نسـتدل على صدق أو كذب قضية، ليس بالرجوع فقط إلى الواقع، ولكن في داخل النسـق ذاته. ففي داخل نسـق القضايا، إذا كانت القضية «هذه بقعة لون بيضاء» صادقة، فإن نقيضتها تكون كاذبة والعكس. حيث لم يعد صدق القضية الأولية يعرف فقط بمقارنتها بالواقع، ولكن يمكن معرفته من خلال قضية أخرى أو عدة قضايا أخرى في داخل النسق.

لكن الأهم من هذا هو أن فكرة النسق تعطينا هامشاً من الحرية في استخدام اللغة حيث من أجل رسم حالة معينة من حالات الواقع لم نعد مجبرين على أن نقـوم بذلـك بطريقـة واحـدة ولكن النسـق يوفر لنا عـدداً غير نهائي من الإمكانات، وهذا يدل مرة أخرى على أن وصف الواقع أصبح يقوم على استخدام جديد للغة، يبتعد عن الاستخدام الصارم للغة الذي فرضه المنطق في الرسالة ويعتمد بدلاً منه طريقة مرنة ومتنوعة حسب ما تقتضيه أغراضنا في الحياة.

3 - إعادة الاعتبار للمفهوم:

تقـول الملاحظـات: «أن نسـتبعد عنصـر المفهـوم من اللغـة، فإن كل وظيفتها سـتنهار»[2] إن إعادة الاعتبار للمفهوم في داخل اللغة يشـكل تراجعاً عن التحليل المنطقي الماصدقي للقضايا في الرسالة، هذا التحليل الذي يقوم على أن القضايا المركبة هي دوال صدق للقضايا الأولية والقضايا الأولية هي دوال لنفسها. وعلى هذا الأساس بنى فتغنشتاين قوله في الرسالة:

---

(1) Idem. pp. 302-303.

(2) Idem. p.63.

«يوجد تحليل كامل للقضية، وتحليل واحد فحسب»[1]. لكن الملاحظات بإعادتها الاعتبار للعنصر المفهومي في اللغة مثل (الأمر، النهي، التعجب، الرجاء... وغيرها)، فإنها تقول ببساطة إن القضية لا يمكن أن يكون لها تحليل واحد، لأن القضية التي تقول «السماء تمطر» ليست لها نفس الصورة المنطقية للقضية التي تقول «أتمنى أن يسقط المطر».

ومن ناحية أخرى، إن إعادة الاعتبار لعنصر المفهوم، منحنا هامشاً إضافياً من الحرية في استخدام اللغة، حيث لم نعد مجبرين على استخدامها في تكوين الرسوم للوقائع فحسب ولكن صار بإمكاننا أن نعبّر أيضاً عن حالاتنا النفسية والعقلية من خلال عبارات تحتوي على أفعال التمني، أو الرغبة، أو الاعتقاد وغيرها.

بإعادة الاعتبار لعنصر المفهوم تكون الملاحظات قد صححت النظرة المشوهة والسيئة للغة في الرسالة - حسب وصف كرايلينغ -، حيث ردت اللغة إلى مجموعة قضايا وحصرت هذه القضايا في القضايا الإخبارية، وأهملت بذلك استعمالات أخرى للغة مثل السؤال والأمر وغيرها[2] هذه الاستعمالات الأخيرة بالإضافة إلى استعمالات أخرى هي التي تشكل - في رأي غرانجي - الصور المتنوعة وغير المحدودة التي تفعل أو تؤثر في نحو لغة التداول[3].

4 - توسيع مفهوم الفكر:

سبق أن رأينا أن الفقرة (4) من الرسالة ترد الفكر إلى القضية ذات المعنى، حيث حصرت التفكير الصحيح فيما يمكن التعبير عنه فقط بشكل واضح في اللغة. أما الفكرة التي لا يمكننا التعبير عنها بوضوح فهي ببساطة لن تعد فكرة. تحديد الفكر على هذا النحو في الرسالة كان الهدف منه هو تحديد المعنى وتفادي الغموض في اللغة. لكن في كتاب الملاحظات لم يعد الفكر يوحّد بالقضية ذات المعنى، حيث لم تعد هذه الأخيرة الوسيلة الوحيدة للتعبير عن الفكر، هذا ما عبّرت عنه الملاحظات بالقول: «الفكر المشترك، يتقدم إلى عدم إبداء أي شك وسط خليط من الرموز، حيث الرموز اللغوية الحقيقية لا تشكل ربما إلا جزءاً

(1) Tractatus, O.C., 3.25.

(2) Crayling. A, C: Wittgenstein, Oxford University Press, 1988, p. 50.

(3) Granger: Invitation, O.C., p. 89

ضئيلاً جداً»[1]. وهكذا نلاحظ أن الفكر لم يعد محصوراً في القضية ذات المعنى ويترتب عليه أن نظرية الرسم، التي كانت قائمة على اعتبار الصورة المنطقية شرطاً لا بد منه في كل عملية تمثيل للواقع - أي في تحصيل المعنى - في الرسالة بدأت التراجع عنها، حيث تفتح «الملاحظات» المجال أمام إمكانية أن تشارك صور أخرى غير لغوية في عملية التداول الاجتماعي للغة، ولم يعد هناك ما يمنع من أن تؤدّي حركة جسدية معينة دور جملة تامة المعنى في اللغة[2]، بما أنها تحقق الغرض الذي نريده. وهكذا نلاحظ أن فكرة توسيع مجال الفكر أحدثت تغيراً واضحاً في مفهوم اللغة والمعنى في الرسالة، حيث إن الحديث عن إمكانية توسيع قنوات التواصل في اللغة يجعل فكرة «الصورة العامة للقضية» التي هي الفكرة الرائدة في الرسالة، تكون - في رأي غرانجي - فكرة فاسدة[3].كما أن توسيع فتغنشتاين لمجال الفكر في «الملاحظات» يدل على بداية نوع من المقاربة البراغماتية لمشكلة المعنى، حيث وسع مجال المعنى ليشمل زيادة عن اللغة بعض الأفعال الإنسانية كطرائق للتعبير عن الفكر لأنها تحقق أغراضاً معينة.

وما نخلص إليه هو أن الملاحظات الفلسفية من خلال التوصيات الخمس السابقة قد أعادت النظر في مفهوم الرسالة للعلاقة بين المنطق واللغة، وفي شروط المعنى فيها، حيث أدخلت تعديلات جوهرية على ذلك المفهوم، بحيث جعلت اللغة تتحرر إلى حد كبير من قبضة المنطق، الذي لم يعد يشكل المصدر الوحيد للمعنى الذي يتوجب على اللغة أن تعتمد عليه، ولكن هناك مصدر آخر للمعنى أكثر غنى، هو ما نمارسه نحن فعلاً في حياتنا الاجتماعية. وبإعادة فتغنشتاين الاعتبار

(1) Remarques Philosophiques. O.C., p.5.

(2) روى كل من مالكولم وفون رايت أن «سرافا» Sraffa عالم الاقتصاد الإيطالي صديق فتغنشتاين انتقده على إصراره بأن القضية وما تصفه يجب أن يكون لهما نفس "الصورة المنطقية" ونفس الكثرة المنطقية حيث أومأ سرافا إيماءة مألوفة عند أهالي نابولي تدل على الاشمئزاز والازدراء، وذلك بمس رقيق لأسفل ذقنه بحركة ظاهرية من أنامل إحدى يديه ثم تساءل: "ما هي الصورة المنطقية لذلك؟" حيث أحدث مثال سرافا في نفس فتغنشتاين شعوراً بالعبث في "الإصرار على أن القضية وما تصفه يجب أن يكون لهما نفس "الصورة".

.Malcolm and Von Wright: Ludwig Wittgenstein, A Memoir. p. 69

النص والتعليق استفدناه من صلاح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد، دار التنوير للطباعة والنشر، ط 1، لبنان 1993، ص 114.

(3) Granger: Invitation. O.C., p. 70.

للمبادرة الإنسانية في مجال إنتاج المعنى، فإننا نكون بهذا - حسب مثال بيرس - قد أصبحنا نحن الذين نقود القطار ولسنا فقط الراكبين[1].

وهكذا كانت العودة إلى الفلسفة - كما رأينا من خلال «الملاحظات الفلسفية» - عودة واعدة وكشفت أن العشرية التي قضاها فتغنشتاين بعيداً - نسبياً - عن أجواء الفلسفة، لم تحل دون تقديم مقاربة جديدة للمشكلات التي كانت مطروحة في الرسالة، تلك المقاربة مع أنها لم تتخلص كلية من الإرث الفكري للرسالة[2] إلا أنها وضعت البدايات الأولى لفلسفة لا تنتهي إلى طريق مسدود كما كان الحال في الرسالة، بل ولا تنتهي عند أية نقطة، لأن وجودها أصبح مرتبطاً بوجود الإنسان ذاته. هذا ما جعل «راسل» يصف النظريات التي جاءت بها الملاحظات بأنها: «... نظريات جديدة وجد أصيلة، ومن دون شك مهمة...»[3]. وإذا كان فتغنشتاين - بمساعدة فريج وراسل - قد رفع اللغة في الرسالة إلى الأعلى لكي تكون شفافة مثل المنطق، فإنه في كتاب «الملاحظات» أنزل اللغة إلى الواقع بمفرده، فلم يكن في فلسفته الجديدة - كما شهد فون رايت - مديناً لأي أحد من السابقين[4]. وهنا تكمن أهمية العودة الجديدة إلى الفلسفة، وفي هذا التنوع في مقاربة مشكلة المعنى في اللغة تكمن قوة فتغنشتاين.

---

(1) Pears: La Pensée Wittgenstein, O.C., p. 176.

(2) يمكننا أن نذكر على الأقل فكرتين احتفظ بهما فتغنشتاين في كتاب الملاحظات: فكرة أن ماهية اللغة هي رسم لماهية العالم. وفكرة «ما ينتمي إلى ماهية العالم لا يمكن للغة أن تمثله» (p.54).

(3) Cité par Von Wright, O.C. p.36.

(4) Idem, p. 37.

المصَادِرِ وَالمَرَاجع

أولاً: قائمة المصادر

1 - قائمة المصادر باللغة العربية:

- لودفيغ فتغنشتاين: أبحاث فلسفية، ترجمة وتعليق عزمي إسلام، مراجعة وتقديم عبد الغفار مكاوي مطبوعات جامعة الكويت، 1990.
- لودفيغ فتغنشتاين: رسالة منطقية فلسفية، ترجمة علمية مع تعليقات مقارنة مراجعة وتقديم زكي نجيب محمود، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة 1968.

2 - قائمة المصادر باللغة الفرنسية:

- Wittgenstein: Carnets 1914-1916, traduction et notes de G.G. Granger, Gallimard, 1971.
- Wittgenstein: Dictées de Wittgenstein à Waismann, II, sous la direction de A. Soulez, P.U.F, 1997.
- Wittgenstein: Investigation philosophiques, traduit de L'Allemand par P. Klossowski Gallimard, 1961.
- Wittgenstein: Le Cahier Bleu et le Cahier Brun, traduit de l'Anglais par M. Goldberg et J. Sakur, Gallimard, 1996.
- Wittgenstein: Quelques Remarques sur la Forme Logique, traduit de L'Anglais de E. Rigal, T.E.R, 1985.
- Wittgenstein, L: Remarques Mêlées, traduit de L'Allemand par G. Granel, T.E.R, 1984.
- Wittgenstein: Remarques Philosophiques, édition posthume due aux soins de R. Rhees, traduit de L'Allemand par J. Fauve, Gallimard, 1975.
- Wittgenstein: Tractatus Logico-philosophicus, traduction, préambule et notes de G.G. Granger, éditions Gallimard, 1993.
- Wittgenstein: Wittgenstein et le Cercle de vienne d'après les notes de F. Waismann, Textes établis par B. Mc Guinness, traduit par G. Granel, T.E.R, 1991.

ثانيا: قائمة المراجع

1 - مراجع باللغة العربية:

- برتراند راسل: أصول الرياضيات، الكتاب 1، الكتاب 4، ترجمة محمد مرسي أحمد وأحمد فؤاد الأهواني، دار المعارف، مصر.
- برتراند راسل: الفلسفة بنظرة علمية، تلخيص وتقديم زكي نجيب محمود، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة 1960.
- برتراند راسل: فلسفتي كيف تطورت، ترجمة عبد الرشيد صادق، مراجعة زكي نجيب محمود، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط 1، 1960.
- برتراند راسل: مقدمة للفلسفة الرياضية، ترجمة محمد مرسي أحمد، مراجعة أحمد فؤاد الأهواني، مؤسسة سجل العرب، القاهرة 1980.
- روبير بلانشي: المنطق وتاريخه من أرسطو إلى راسل، ترجمة خليل أحمد خليل المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1980.
- صلاح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد، دار التنوير للطباعة والنشر، ط 1، لبنان 1993.
- كريم متى: المنطق الرياضي، مؤسسة الرسالة، ط 2، بيروت 1983.
- محمد ثابت الفندي: أصول المنطق الرياضي، دار النهضة العربية، بيروت 1976.
- عبد الرحمان بدوي: مدخل جديد إلى الفلسفة، وكالة المطبوعات، ط 2، الكويت 1979.
- عبد الله محمد توم: المنطق واللغة والواقع، دار الأزمنة الحديثة، ط 1، 1987.

2 – المراجع باللغة الإنكليزية:

- Anscombe, E: An Introduction to Wittgenstein's Tractatus, University of Pennsylvania Press, Philadelphia, 1971.
- Ayer, A: Russell and Moore, Fontana Collins, London, 1973.
- Ayer, A: The Elementary Propositions of the Tractatus, Proceedings of the Sixth International Symposium, Austria, August 1981.
- Ayer, A: The Vienna Circle, in The Revolution in Philosophy, edited by A. Ayer, Macmillan and Company, London, 1977.
- Baker, G: Wittgenstein, Frege and the Vienna Circle, Basil Blackwell, 1988.
- Black, M: A Companion to Wittgenstein's Tractatus, Cambridge University Press, 1971.
- Black, M: Language and Philosophy, studies in method, Greenwood Press Publishers, Connecticut, U.S.A, 1989.
- Carnap, R: The Logical Syntax of Language, Kegan Paul, London, 1937.
- Devit, M. & Sterelny, K: Language and Reality and Introduction to the Philosophy of Language, Blackwell.
- Findlay, J: Wittgenstein A Critique, Routledge & Kegan Paul, London, 1984.
- Goldstein, L: Wittgenstein's Ph.D. Viva Creation, in Philosophy, vol. 74, no. 290, Cambridge University Press, October 1999,
- Griffin, J: Wittgenstein's Logical Atomism, Oxford University Press, 1994.
- Hacker, P.M.S: The Rise and Fall of the Picture Theory, in Perspectives on the Philosophy of L. Wittgenstein, edited by I. Block, M.I.T, Press Massachusetts, 1981.
- Hacker, P.M.S: Wittgenstein's Place in Twentieth-Century Analytic Philosophy Blackwell, U.S.A, 1996.
- Hacker, P.M.S: Wittgenstein, in The Oxford Companion to Philosophy, edited by T. Honderich, Oxford University Press, 1995.
- Haller, R: Questions on Wittgenstein, Routledge, London, 1988.
- Hunnings, G: The World and Language in Wittgenstein's Philosophy Macmillan Press, 1988.
- Ishiguro, H: Wittgenstein and the Theory of Types, in Perspectives on the Phi-

losophy of Wittgenstein, edited by I. Block, Blackwell.

- Kenny, A: Wittgenstein, Penguin Books Press, 1973.
- Klenk, V.H: Wittgenstein Philosophy of Mathematics, The Hague, 1976.
- Malcolm, N: Wittgenstein Nothing is Hidden, Basil Blackwell, 1986.
- McDounough, R: The Argument of the Tractatus, State University of New York, 1986.
- Morrison, J.C: Meaning and Truth in Wittgenstein's Tractatus, Mouton the Hague, Paris, 1968.
- Mounce, H.O: Wittgenstein's Tractatus, an Introduction, Oxford, Basil Blackwell, 1981.
- Pears, D: Logical Atomism Russell and Wittgenstein, in the Revolution in Philosophy, edited by A. Ayer, Macmillan & Company, London, 1937.
- Peterson, D: Wittgenstein Early Philosophy, three Sides of the Mirror Harvester, 1990.
- Quine, W.V.O: Word and Object, M.I.T Press, U.S.A, 1st ed., 1964.
- Rhees, R: Discussion on Wittgenstein, Routledge & Kegan Paul, 1st ed., 1970.
- Ricketts, T: Pictures, Logic and the Limits of Sense in Wittgenstein's Tractatus in the Cambridge Companion to Wittgenstein, ed. by Hans Sluga and David G. Stern, Cambridge University Press, 1966.
- Russell and Weathead: Principia Mathematica, vol. 1, Cambridge University Press, London.
- Russell: Human Knowledge its Scops and Limits, American Books, New York, 1948.
- Russell: Logic as the Essence of Philosophy. In Mysticism and Logic, Doubleday & Company, London, 1957.
- Russell: Meinong's Theory of Complexes and Assumptions. In Essays in Analysis B. Russell, ed. by D. Lackey, Library of Congress Catalog, U.S.A, 1st ed., 1973.
- Russell: On Denoting, in Logic and Knowledge Essays (1901 1950) George Allen and Unwin, London, 1950.
- Russell: Our Knowledge of The External World, George Allen & Unwin, London, 1952.

- Russell: The Philosophy of Logical Atomism, in Logic and Knowledge essays (1901-1950), Allen & Unwin, London, 1950.
- Shihara, C.S: Russell's Theory of Types, in Modern Studies in Philosophy a Collection of Critical Essays, ed. by D. Pears, 1st ed., New York, 1972.
- Stenius, E: The Picture Theory and Wittgenstein's Later Attitude to it, in Perspectives on the Philosophy of L. Wittgenstein, edited by I. Block, Blackwell.
- Strawson, F: Construction and Analysis, in The Revolution in Philosophy, ed. by Ayer Macmillan & Company, London, 1957.
- Tait, W: Early Analytic Philosophy, Frege, Russell, Wittgenstein, in the Philosophical Review, vol. 109, no. 1, Chicago, January 2000.
- Urmson, J: Philosophical Analysis its development between the two world Wars Oxford University Press, 1st ed., 1960.
- Von Donald W.H: Wittgenstein's Saying and Showing themes, Bouvier Verlag Herbert Grundmann, Bonn, 1976.
- Warnock, J: English Philosophy Since 1900, Oxford University Press, London, 1958.

3 – قائمة المراجع الفرنسية:

- Arabi, O: Wittgenstein, Language et Ontologie, Librairie Philosophique, Vrin, 1982.
- Ayer, A: Wittgenstein, Traduction de R. Davreu, éditions Seghers, 1986.
- Blanché R: Introduction à la Logique Contemporaine, Armand Colin, 1968.
- Bouveresse, J: Le Mythe de L'intériorité, Expérience, Signification et Language Privé chez Wittgenstein, éditions de Minuit.
- Bouveresse: Wittgenstein et les Sortilège du Language, textes rassemblés et organisés par J.J Rosat, Agone, 2003.
- Bouveresse, J: Wittgenstein la Rime et la Raison, les éditions de Minuit, 1973.
- Bouveresse, J: Wittgenstein et les Problèmes de la Philosophie, in la Philosophie Anglo saxonne, sous la Direction de Michel Meyer, P.U.F, 1re ed., 1994.
- Bouveresse, J: Hermeunitique et Linguistique, suivi de Wittgenstein et la Philosophie du Language, éditions de l'éclat, 1991.
- Carnap, R: La Construction Logique du Monde, traduction de T. Rivain, VRIN, 2002.

- Cometti, J. P: Philosopher avec Wittgenstein. P.U.F, 1996.
- Conant, J: Le Premier, le Second & le dernier, Wittgenstein, in Wittgenstein Dernières Pensées, sous la direction de J. Bouveresse, S. Laugier & J.J. Rosat Agone, 2002.
- Conant, J: Jeter l'échelle, in Revue Europe Littéraire, 82 année, no. 906, Octobre 2004, Imprimé en France.
- Dumoncel, J.C: Le Jeu de Wittgenstein, Essais sur la Mathesis Universalis, P.U.F, 1991.
- Frege, G: Ecrits Logiques et Philosophiques, traduction et introduction, de C. Imbert, éditions du Seuil, 1971.
- Gandon, S: Logique et Language. Étude sur le premier Wittgenstein, Vrin, 2002.
- Glock, H.J: Dictionnaire Wittgenstein, traduction de H.R. de Lara, et P. de Lara, éditions Gallimard, 2003.
- Granger, G.G: Invitation à la Lecture de Wittgenstein, Alinea, 1990.
- Granger, G.G: Wittgenstein, éditions Seghers, 1969.
- Granger: Language, Logique, Pensée, Commentaire de Philosophishe Untersuchungen, p. 9397-, in Centenaire de Wittgenstein, sous la Direction de Mélika Ouelbani, Colloque du 3 et 4 Mars 1989, Université Tunis I.
- Guest, G: Wittgenstein et la Question du Livre, P.U.F, 1ère ed, 2003.
- Hadot, P: Réflexions sur les Limites du Language, à propos du Tractatus Logico-philosophicus, in Revue Europe Littéraire, 82ème année, no. 906, Octobre, France, 2004.
- Haller, R: Wittgenstein et le Physicalisme, in Wittgenstein et la Philosophie Aujourd'hui, Textes Présentés par J. Sebestik et A. Soulez, Harmattan, 2001.
- Hintikka, J & M: Investigation sur Wittgenstein, Mardaga, 1996.
- Hottois, G: La Philosophie du Language de Ludwig Wittgenstein, éditions de L'Université de Bruxelles, 1976.
- Jacob, P: L'empirisme Logique ses Antécédents, ses Critiques, éditions de Minuit, 1980.
- Janick, A.S et Toulmin, S.E: Wittgenstein Vienne et la Modernité, P.U.F, 1978.
- Jean Largeault: Logique et Philosophie chez Frege, éditions Nauwelaerts, Paris, 1970.
- Katz, J. La Philosophie du Language, Traduction de J. Gazio, Éditions Payot, 1966.

- Koslova, M: La Recherche de La Clarté A Propos De L'interprétation de La Philosophie de L. Wittgenstein, in Wittgenstein et la Philosophie Aujourd'hui Textes Présentés par J. Sebestik et A. Soulez, Harmattan, 2001.
- L'Allemand par J. Balibar, P. Mangeot et L'Auteur, P.U.F. 1ère ed., 1992.
- Locke, G: Wittgenstein, Philosophie, logique, thérapeutique, traduit de L'Allemand par J. Balibar, P. Mangeot et L'Auteur, P.U.F, 1ère ed., 1992.
- Lorenz, K: La Valeur Métaphorique du Mot „Image" chez Wittgenstein, in Wittgenstein et la Philosophie Aujourd'hui, Textes Présentés par J. Sebestik et A. Soulez, Harmattan, 2001.
- Lukasiewicz, J: La Syllogistique d'Aristote, dans la Perspective de la Logique Formelle Moderne, Présentation et Traduction Française de F.C. Zaslawski, Armand Colin, 1972.
- Marconi, D: La Philosophie du Language au XX Siècle, Traduit de L'Italien de M. Valensi, éditions de L'éclat, 1997.
- Mc Guiness: Language et Réalité dans le Tractatus, in Le Cercle de Vienne doctrines et controverses, Klinckseik, Paris.
- Mc Guiness: Wittgenstein et le Cercle de Vienne, in Visages de Wittgenstein, Sous la Direction de R.B. Quillot, Bauchesne, 1995.
- Mc Guinness: Wittgenstein et le Cercle de Schlick, dans Wittgenstein et la Philosophie Aujourd'hui, Textes presentés par Jan Sebestik et Antonia Soulez L'Harmattan, 2001.
- Mc Guinness: Wittgenstein, les années de jeunesses, Traduit de L'Anglais par Tenenbaum, Y, Seuil, 1991.
- Nef, F: Logique et Mystique à propos de L'Atomisme Logique de Russell et Wittgenstein, in ACTA de Colloque Wittgenstein.
- Ouelbani, M: L'éthique dans la Philosophie de Wittgenstein, ed., Ibn Zeidoun, Tunis, 2004.
- Ouelbani, M: Le Projet Constructionniste de Carnap, ses origines et ses problèmes, Publications de la Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis, 1992.
- Ouelbani, M: Wittgenstein: Coup D'envoi de la Philosophie Autrichienne? dans La Philosophie Autrichienne, Colloque du 4 au 6 mars 1999, sous la Direction de M. Ouelbani, Université de Tunis I.

Ouelbani, M: Wittgenstein et la Philosophie Contemporaine, in Centenaire de Wittgenstein, Colloque Organisé par M. Ouelbani, Tunis 3 et 4 Mars, 1989.

- Ouelbani, M: Wittgenstein et Kant, le dicible et le connaissable, éditions Cérès, 1996.

  Pears, D: La Pensée Wittgenstein, du Tractatus aux Recherches philosophiques traduit de L'anglais par C. Chauviré, Aubier, 1993.
- Pears, D: Wittgenstein, Traduction de G. Durand, Seghers, 1970, p. 104.
- Perzanowski, J: Ce qu'il ya de non Frégéen dans la Sémantique du Tractatus de Wittgenstein et Pourquoi, in Wittgenstein et la Philosophie Aujourd'hui Textes Présentés par J. Sebestik et A. Soulez, Klincksieck, 1992.
- Poulain, J: Logique et Religion, L'Atomisme Logique de L. Wittgenstein et la Possibilité des Propositions Religieuses, Moulain the Hague, Hungary, 1973.
- Quillot, R.B: Wittgenstein et le Procès de la Philosophie, in Visages de Wittgenstein, Sous la Direction de R.B. Quillot, Bauchesne, 1995.
- Rossi, J.G: La Philosophie Analytique, P.U.F, 1ère, ed., 1989, p. 37.
- Russell: Histoire de mes Idées philosophiques, tr. de G. Auclair, Gallimard, 1961.
- Russell: Signification et Vérité, Traduction de P. Devaux, Flammarion, 1969.
- Searle, J: Les Actes de Language, Essai de Philosophie du Language, traduit de l'Américain par H. Pauchard, Hermann, Paris, 1972.
- Sebestick, J: Premières Réactions Continentales au Tractatus (Jean Cavaillès, Jan Patocka) in Acta du Colloque Wittgenstein, Organisé par Fernando GIL, T.E.R. 1990.
- Shulte, J: Lire Wittgenstein, traduit de L'Allemand par M. Charriere, et J.P. Cometti, éditions de L'éclat, 1992.
- Soulez, A: Comment D'après Wittgenstein, Finir de Philosopher? in Wittgenstein et la Philosophie Aujourd'hui, Textes Présentés par J. Sebestik et A. Soulez, Harmattan, 2001.
- Soulez, A: Wittgenstein et le Tournant Grammatical, Presses Universitaires de France, 2004.
- Stadler, F: Ludwig Wittgenstein et le Cercle de Vienne, entre la Réception et le Plagiat, in Wittgenstein et la Philosophie Aujourd'hui, Textes Présentés par J. Sebestik et A. Soulez, Harmattan, 2001.
- Vax, L: l'empirisme logique, P.U.F, Paris.
- Von Wright: Wittgenstein, traduit de L'Anglais par E. Rigal, T.E.R, 1986.

ثالثاً: الأطروحات والرسائل

1 – باللغة العربية:

- جمال حمود: فلسفة اللغة عند برتراند راسل، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفلسفة، إشراف الزواوي بغوره، قسم الفلسفة، جامعة منتوري، قسنطينة 1995 – 1996.

2 - باللغة الفرنسية:

- Ghodbane, Y.K: La Proposition dans la Philosophie de Wittgenstein, Thèse de Doctorat D'état en Philosophie, Sous la Direction de M. Ouelbani, Année Universitaire 20052006-, Université de Tunis 1.
- Vernant, D: La Philosophie Mathématique de Bertrand Russell, la thèse Logiciste 19031913-, thèse de Doctorat d'état, sous La Direction de Francis Jacques, Sorbonne Nouvelle, 1987.

رابعاً: الموسوعات والمعاجم

1 – باللغة العربية:

- جورج طرابيشي: معجم الفلاسفة، دار الطليعة، ط 1، 1987.

2 – باللغة الإنكليزية:

- The Oxford Companion to Philosophy ed by Ted Honderich, Oxford University Press, 1995. K-Z.

3 – باللغة الفرنسية:

- Huisman, D: Dictionnaire des Philosophes, P.U.F, 1984.
- Kunzmann, P. et D'autres: Atlas de la philosophie, La Pochothéque, France, 1993.
- Lalande, A: Vocabulaire Technique et Critique de la Philosophie, P.U.F, 18ème ed., 1996.

خامساً: الدوريات

1 – بالفرنسية:

- Magazine Littéraire, no. 352, Mars, France, 1997.
- Revue Europe Littréraire, 82ème année, no. 906, Octobre, France, 2004.

2 – بالانكليزية:

- Philosophy, vol. 74, no. 290, Cambridge University Press, October 1999.

سادساً: الويبغرافيا

- Anscombe, G.E.M: Cambridge Philosopher's, Ludwig Wittgenstein, (en Ligne) Article disponible sur le Site électronique, www.royalinstitutephilosohy.org, date de Consultation, 272005 /03 /.
- Wilkipedia Tractatus Logico-Philosophicus, (en Ligne) Article disponible sur le Site électronique, www.en.wilkipedia.org, date de Consultation, 252005 /01 /.
- Schmitz, D: Wittgenstein's Tractatus, The Importance of Clearly Arranged presentation, (en Ligne), Article disponible sur le Site électronique www,archiv,siceton.org, date de Consultation, 132006 /05 /.
- Boor, E: Deux Niveaux du Pragmatisme en Philosophie, Peirce et Wittgenstein (en Ligne) Article disponible sur le Site électronique, www.univ-nancy2.fr, date de Consultation, 042005 /06 /.